جورج سبيلمان



المغرب

من الحماية إلى الاستقلال
1912 - 1956

ترجمة :
محمد المؤيد

أمل
التاريخ . الثقافة . المجتمع

GEORGES SPILLMANN

DU PROTECTORAT A L'INDÉPENDANCE

MAROC
(1912 - 1955)



PLON



جورج سبيلمان



من الحماية إلى الاستقلال
1956 - 1912



ترجمة :
محمد المؤيد

جورج سبيلمان

المغرب من الحماية إلى الاستقلال

1912 ـ 1956

ترجمة: محمد المؤيد

2014

منشورات أمل

التاريخ، الثقافة، المجتمع.

نشر هذا الكتاب بدعم من:
وزارة الثقافة

الكتاب : المغرب من الحماية إلى الاستقلال
المؤلف : جورج سبيلمان
ترجمة : محمد المؤيد
الطبعة : الأولى
السنة : 2014
تصفيف : ليلى غلواني
تقديم : محمد معروف الدفالي
الغلاف : عبد الرحيم التوراني
الناشر : مجلة أمل، التاريخ ، الثقافة والمجتمع
التوزيع : سبريس
الإيداع القانوني: 2014 MO 2786
ردمك : 4 - 141 – 34 – 9954 – 978

مطابع الرباط نت



Av. Hassan II Cité Al Manar n° 6/3 - Rabat
05 37 20 46 32 - 06 61 20 37 76
imprimerierabatnet@gmail.com

فهرس الكتاب

لائحة أسماء المقيمين العامين لفرنسا بالمغرب

1- الماريشال ليوطي (أبريل 1912 – أكتوبر1925)

2- السيد تيودور سطيگ، (أكتوبر1925 - يناير1929)

3- السيد لوسيان سان (يناير 1929 - غشت 1933)

4- السيد هنري پونصو (غشت 1933 - مارس 1936)

5- السيد مارسيل پيروطون (مارس 1936 - شتنبر 1936)

6 - الجنيرال شارل نوگيس (شتنبر 1936 - يونيو 1943)

7- السيد گابرييل پيو (يونيو 1943 - مارس 1946)

8- السيد إيريك لابون (مارس 1946 - ماي 1947)

9- الجنيرال ألفونس جوان (ماي 1947 - يوليوز 1951)

10- الجنيرال أوگستان گيوم (يوليوز 1951 - يونيو 1954)

11- السيد فرانسيس لاكوسط (يونيو 1954 - يونيو 1955)

12- السيد جلبير گراندڤال (يونيو 1955 - غشت 1955)

13- الجنيرال پيير بوايي دو لاتور ديمولان (غشت 1955 - نونبر 1955)

14 - السيد أندري ديبوا (نونبر 1955- 1956) .

تقديم

جورج سبيلمان في بحر السوسيولوجيا الكولونيالية

يسعد مجلة أمل، للتاريخ والثقافة والمجتمع، أن تقدم للقراء ترجمة لكتاب الضابط الفرنسي جورج سبيلمان **المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912 - 1956**، الذي صدر باللغة الفرنسية عن Librairie Plon بباريس سنة 1967 تحت عنوان **Du Protectorat a l' independance Maroc 1912 - 1956**. وقد تحكم في اختيار هذا الكتاب من أجل الترجمة ثلاثة عوامل، أولها اعتقادنا في أهمية هذا المؤلف / الشهادة وما يحمله من معلومات وآراء، وثانيها ما يمكن أن يساهم به هذا الاقتراح في سد بعض الثغرات بالنسبة للباحثين الذين أظهروا انفتاحا على البحث في فترة الحماية خلال السنوات الأخيرة، أما ثالثها فيتمثل في نفاذ هذا الكتاب من الأسواق منذ عقود خلت، وعدم توفره حتى في بعض المكتبات العمومية التي يتردد عليها الباحثون والمهتمون. وبالإضافة إلى هذه العوامل التي بدت لنا موضوعية، هناك عامل ذاتي يهم الباحثين وغيرهم، يتمثل في ضرورة التأسيس لتوجه في البحث يقف على نفس المسافة بين النزعة الوطنية في كتابة التاريخ وبين النزعة الاستعمارية قصد الوصول إلى خلاصات متحررة من مختلف الإيديولوجيات وقادرة على فهم نسبي واضح لسيرورة مرحلة الحماية وما أحاط بها، والمساهمة في تيسير فهم مرحلة بداية الاستقلال وموروث الحماية الذي كان له الأثر في توجيه مسارها عن وعي أو عن غير وعي. فطالما اعتمدنا كتابات الوطنيين الذين اجتهدوا في تصوير الاستعمار مجرد معتد أثيم، وطالما عززنا ما أخذناه عنهم بكتابات أجانب متعاطفين مع الحركة الوطنية، وطالما تأففنا من كتابات استعماريين رأوا أن المغرب كان في عداد العدم إلى أن جاء الاستعمار الذي حوله إلى كائن بفضل مختلف المنجزات التي ما كان للمغاربة أن يروها حتى في المنام. ولاشك أن الوقت قد حان من أجل إعادة النظر في كتابات ربما كانت منسجمة، إلى حد ما، مع اللحظات التي كتبت فيها .

ينتمي الكتاب، الذي نقدمه للقراء، إلى حقل السوسيولوجية الكولونيالية، بما يعنيه ذلك من تورط المؤلف ومساهمته، فكرا وعملا،

في برامج الهيمنة الفرنسية وتقديم اجتهادات عدة توخت المساهمة في العثور على المفاتيح التي تفتح باب السيطرة على مصراعيه. فجورج سبيلمان هو أحد الرموز الفرنسية المساهمة في وضع سوسيولوجيا التوسع العسكري الفرنسي بالمغرب، وأحد الرموز التي لم يتم الاستغناء عن استشارتها ،أثناء الأزمات والملمات، من قبل الإقامة العامة ومن قبل الحكومات الفرنسية المتعاقبة، حتى بعد أن غادر المغرب سنة1948.

لقد تميز الأرشيف الكولونيالي الفرنسي حول المغرب بإنتاجه الفكري الغزير وبتنوع المؤسسات التي كانت وراء ذلك الإنتاج من استشراق وإثنولوجيا وسوسيولوجيا وجغرافية وتاريخ ... كان لضباط الشؤون الأهلية فيها نوعا من اليد الطولى بحكم مكانتهم كأفضل مزود بالمعلومات وأهم متتبع لأثر السياسة الأهلية في الأوساط المستهدفة. ويعتبر جورج سبيلمان، الذي ارتبط اسمه بنظام الحماية مدة خمس وثلاثين سنة (1920-1955)، أحد عناصر مدرسة ليوطي للشؤون الأهلية، التي يعتبر جاك بيرك وروبير مونطاني وروجي لوطورنو ... من أبرز رموزها. ولد سنة 1899 بمدينة استراسبورگ، وتلقى تعليمه العسكري بمدرسة سانسير العسكرية ومنها تخرج ضابطا. انتقل إلى المغرب سنة 1920 وبه قضى أهم سنوات حياته كضابط، حيث التحق بصفوف ضباط الشؤون الأهلية بمنطقة مراكش وترقى في عدة مناصب، من ضابط في مصلحة الاستعلامات إلى ملحق بالقسم السياسي للإقامة، وبين شهر يناير وشهر أكتوبر 1925 كان يصحب "مارك" مستشار الحكومة الشريفة والمعمري إلى القصر السلطاني كل أسبوع ليقدم للسلطان عرضا حول أوضاع مختلف الجهات ويخبره عن أحداث الأسبوع وعن نوايا القيادة. ولما أبعد عن الرباط من قبل الجنرال موجان بدعوى الوقاحة وعدم الاحترام، أصبح رئيسا لمكتب شؤون الأهالي بتلوات سنة 1927، وفي سنة 1929 عاد إلى القسم السياسي بالإقامة العامة، ثم أصبح رئيسا لهذا القسم بين سنة 1933 وسنة 1940. وفي أكتوبر 1940 أصبح كاتبا عاما لجهة مكناس تحت تسمية مراقب شؤون الأهالي، قبل أن يعود سنة 1942 لمنصب قائد طابور، وفي سنة 1944 كان في ديوان الجنرال كاترو بالجزائر إلى جانب روبير مونطاني. ولما عاد سبيلمان من فرنسا إلى المغرب سنة 1947 صحبة الكتيبة الأولى للقناصة المغاربة، أصبح قائدا لحامية بور ليوطي [القنيطرة]، إلا أنه غادر

المغرب بشكل نهائي أوائل يناير 1948، عندما عين بباريس بمركز قيادة لاطر دي طاسيني.

وخلال مقامه بالمغرب تعلم جورج سبيلمان اللغة العربية واللغة الأمازيغية، واكتسب صداقة العديد من الأسماء اللامعة في ميدان السوسيولوجيا الكولونيالية الذين كان لهم اهتمام بالتاريخ والسوسيولوجيا والدراسات الإسلامية، والذين ربط معهم صداقات متميزة من قبيل ميشوبلير الذي عاش في المغرب مدة طويلة، والذي كانت له معرفة قوية بالناس والأشياء ومعرفة بالماضي وتقاليد المغاربة، ومن قبيل روبير مونطاني وليفي بروفنصال وأندري باصي و ج. س. كولان وهنري طيراس وروبير ريكار. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت له معرفة دقيقة بكل المقيمين العامين بالمغرب، كما نسج علاقات مع مختلف الأوساط المغربية القريبة من القصر أو من البرجوازية أو من الوطنيين البارزين.

وكان لجورج سبيلمان اطلاع واسع على تاريخ المغرب، درس أمهات المؤلفات المغربية وكتابات الرحالة الأجانب الذين زاروا المغرب وكتبوا حوله، كما كان مهووسا بالحوار مع كبار السن من الأهالي. ومن كل اطلاعاته أصبحت له معرفة قوية بقبائل المغرب وتاريخها، وكان يفتخر بكونه عرف عددا من رموز المغرب بحقيقة أصولهم القبلية. له العديد من الدراسات التي تم استغلالها في تكوين ضباط الشؤون الأهلية، وترك عددا من المؤلفات المنشورة من بينها، إلى جانب الكتاب الذي نقدم :

- -Les pays inaccessibles du Haut Draa (en collaboration avec le capitaine P. Pennes) dans «Revue de Geographie marocaine», 1929, pp1-67, cartes et photographies h.t.
- Districts et tribus de la haute vallee du Draa, dans «villes et tribus du Maroc». Vol. IX, tribus berberes, T. II, in 8°, Paris, Ed Honore Champion, 1931.
- Les Ait Atta du Sahara et la pacification du Haut Draa. dans « Publication de l Institut des Hautes Etudes Marocaies».T. XXIX,in 8°, Rabat. Felix Moncho, 1936.
- La Zaouia de Tamgrout et les Nasiriyne, dans «L'Afrique francaise. Renseignements coloniaux», sept. 1938.
- L' Afrique du Nord et la France, in 8°, Paris. Ed. Bourciac, 1947.

Sous le pseudonime de Georges DRAGUE :

- Esquisse d'Histoire Religieuse du Maroc – Confrèries et Zaoias dans «Cahiers de l'Afrique et l'Asie ». Paris. Peironnet et C, 1951
- Souvenirs d'un colonialiste, Presse de La Citè, 1968.

ينتمي المؤلف، كما أسلفنا، إلى مدرسة ليوطي، إذ لا يخفي إعجابه القوي بهذا المقيم العام وبأفكاره وآرائه حول مفهوم الحماية، كما يؤرخ لانحراف نظام الحماية بنهاية مدة إقامته ومجيء خلفاء لم يحافظوا على نفس النهج والخط، لم يستثن منهم سوى المقيم العام نوجيس والمقيم العام إيريك لابون. واقتناعا بتوجهات هذه المدرسة لم يؤمن سبيلمان بسياسة القوة واعتمادها في الحفاظ على النظام والأمن، فناهض أسلوب الإدارة المباشرة التي اعتبرها أكبر خطأ يتسم به الإنسان الفرنسي المعاصر، كما ناهض الاحتلال المبني على جلب عائلات المعمرين من فرنسا والمغالاة في استعمار الأرض واحتكار مناصب الشغل وما شابه ذلك مما يتسبب في إصابة المغاربة بالإحباط. وبخصوص السياسة العامة لفرنسا بالمغرب لاحظ أنها اتسمت بعدم الاستقرار وبالعجز عن مراقبة الأحداث وبهيمنة المعمرين لدرجة لم يبق معها كلام باريس مسموعا. وفي هذا السياق لم يكن المؤلف متفقا على السياسة المتبعة منذ بداية الثلاثينيات، فرفض فكرة تمسيح المغاربة واعتبرها طرحا طوباويا مخالفا لالتزامات فرنسا وانتقد تراجع التواصل مع العرش ومع الأعيان، كما انتقد صدور الظهير البربري وانتقد عجز فرنسا عن تقديم بديل عن مطلب الاستقلال الذي طرحته الحركة الوطنية المغربية ... ولم تكن انتقاداته لانحرافات سياسة الحماية والأخطاء المرتكبة لتجعله خارج دائرة المادحين لمنجزات فرنسا بالمغرب ودائرة المفتخرين بها، فقد قامت فرنسا - حسب رأيه - بواجباتها أحسن قيام. فهي التي وحدت المغرب وهي التي وفرت له مختلف البنيات التحتية وجهزته أحسن تجهيز، ومجهوداتها هي التي كانت وراء بزوغ رجالات مغربية وطنية من طينة جيدة. ورغم أن جورج سبيلمان كان مقتنعا باستحالة دوام اتفاقية من الاتفاقيات إلى ما لانهاية، ومقتنعا، على غرار أستاذه ليوطي، بتوقف العمل بمعاهدة الحماية في يوم من الأيام، فإنه لم يكن مع استقلال منتزع وإنما مع انتقال السلط إلى المغاربة عبر إصلاح تدريجي يحافظ للطرفين على علاقة مستمرة ومتميزة. ولهذا لم يكن مرتاحا لحركات المعارضة والوطنية والمقاومة، ومثلما حمل أخطاء نظام الحماية مسؤولية مآل العلاقة بين الطرفين، حمل الوطنيين ،كذلك، جزءا من تلك المسؤولية. وإذا كان قد وصف مقاومي الأطلس بأنهم أقوياء رغم

قلة عتادهم، فإنه لم يستطع كبح جماح حقده إزاء محمد بن عبد الكريم الخطابي، إذ وصفه بالمتمرد والروگي وصاحب تطلعات غير مقبولة وطامع في الاستيلاء على السلطة والعرش مثل الكثير من أمثاله على مدى تاريخ المغرب، كما وصف "الإمارة الريفية " بكونها "عملاق رجلاه من طين". ومثل أستاذه ليوطي كان منشغلا منذ العشرينيات بحركة شباب المدن، وحرص لما قوي عودهم على الاتصال بهم كممثل للسلطة الفرنسية واستمر طيلة تاريخ الحماية يستقبل وفودا عن أحزابهم السياسية، ومن تلك اللقاءات كون فكرة عن شباب الحركة الوطنية بدوا له فيها متشددين ومتعصبين لآرائهم وسريعي الغضب، ومن طينة ميئوس من نسج علاقات معها، إلا أنه ورغم هذا الموقف كان سبيلمان مؤمنا بتجديد الاتصال بزعماء الحركة الوطنية ويعتبر حل أحزابها، الذي أقدمت عليه سلطات الإقامة أكثر من مرة، نوعا من الأمور الواهية، كما كان ضد التعامل مع الوطنيين بشكل يفوق حجمهم الحقيقي، فلم يكن متفقا مع عقد لقاءات إيكس ليبان، وحذر من السماح للوطنيين بزيارة محمد بن يوسف في منفاه بعد تلك اللقاءات. وشبيها من موقفه من الحركة الوطنية وصف سبيلمان خلايا المقاومة بأنها خلايا إرهابية تقود حركة عصيان وتمرد، ووصف المقاومين بأنهم شرذمة من المشاغبين الحازمين الذين تمكنوا من زعزعة النظام، كما وصف عمليات المقاومة بأنها مجرد جرائم وقحة. ولم يكن وصفه لحركة جيش التحرير أحسن حالا، إذ وصف رجال الحركة بأنهم عصابات جيش التحرير.

أما موقفه من المخزن ورجاله فكان لا يختلف عن موقف ليوطي الذي كان يصف نفسه بأنه أول خدام القصر، لهذا وصف المولى يوسف بالرجل الحكيم والعاقل، ووصف محمد بن يوسف بالسلطان الشاب الذي تطور مع الأحداث ومع تعاقب المقيمين العامين، ولم يعب عليه سوى تحالفه مع الحركة الوطنية وانحيازه لمطلب الاستقلال ومواقفه أثناء سفر طنجة. فقد وصف سبيلمان رحلة طنجة بالسفر المفجع، وبخدعة طنجة التي زعزعت الثقة بين الإقامة العامة وبين القصر، وبانقلاب طنجة الذي حمل في طياته الانقلاب الذي حصل ضد السلطان سنة 1953. وبخصوص الانقلاب ضد السلطان سنة 1953، يلاحظ أنه ورغم وصف سبيلمان له بالانقلاب الناجح، فإنه كان معارضا لفكرة الانقلاب ومعارضا لنفي السلطان، كما كان من ضمن الذين نادوا بضرورة حل

أزمة العرش أواسط الخمسينيات حلا حقيقيا، وهو ما جعله غير مؤمن بفكرة مجلس حفظة العرش، كما جعله يتراجع عن فكرة الاحتفاظ بالسلطان محمد بن عرفة وينحاز لفكرة إرجاع السلطان محمد بن يوسف.

وفي نهاية عهد الحماية أبدى سبيلمان عدم قناعته بالطريقة التي حصل بها المغرب على الاستقلال ووصف تلك الطريقة بالعشوائية، فلم يتحدث عن دور معين للحركة الوطنية والمقاومة المسلحة في الحصول عليه، ولا عن رغبة لفرنسا في ذلك، وإنما اعتبر أن الأحداث هي التي قادت نحو الاستقلال. وفي هذا السياق يعتبر مؤتمر آنفا منعطفا سرع من وتيرة سير المغرب نحو وضع حد للعمل بمعاهدة الحماية، محملا مسؤولية ما سماه التعجيل العشوائي بذلك الاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية وللجامعة العربية، حيث يرى أن تدخلاتهما وضغوطاتهما هي التي عصفت بالعلاقات الفرنسية - المغربية وجعلت كل حوار بين الطرفين مستحيلا.

وفي الختام نشير إلى أن جورج سبيلمان يعتبر كتابه هذا مجرد شهادة أدلى بها للإفادة والمقارنة وشرح الوقائع التي عايشها مباشرة، مقتنعا بأن كتابة تاريخ الحماية، وقت تأليفه كتابه، [أواسط ستينيات القرن العشرين] لم يحن بعد. لقد حاول، كما قال، سرد ما يعرفه عن الحقبة من وجهة نظر كل الأطراف، مستعينا في سرد ذكرياته الشخصية ببعض الوثائق القليلة، متحاشيا في ذلك استعمال النصوص السرية والمصادر الرسمية التي اطلع عليها خلال المهام التي تقلدها.

وعلى العموم فقراءة مثل هذا الكتاب تتطلب طريقة بعيدة عن ثنائية الخير والشر وتحررا نسبيا من الإغراق في الإيديولوجيات لمحاولة فهم طبيعة المصالح التي أفرزت الآراء والمواقف. إن المؤلف يقول بأن ما جاء في كتابه مبني على الصدق وحسن النية وأن هدفه هو المساهمة في خلق تقارب جديد بين فرنسا والمغرب وبناء صداقة خالية من الخلفيات ومتحررة من العقد ومن الضغينة والحقد، إن المستقبل هو الذي يهمه ولذلك طلب من المغاربة بشكل غير مباشر أن يقرأوا تاريخ الحماية قراءة موضوعية.

محمد معروف الدفالي

مقدمة

تتوزع الكتب التي تناولت تاريخ المغرب من سنة 1912 إلى أيامنا هذه (أواسط ستينيات القرن العشرين)، عموما، بين صنفين هما :

- صنف يهتم بالإطراء على ما حققته فرنسا من إنجازات في المغرب، وينتقد الوطنيين المغاربة؛

- وصنف مناقض للأول، يقدح في المنجزات الفرنسية، ويطري مقابل ذلك السلطان سيدي محمد باعتباره «ضحية الاستعمار، والوطني الأول في بلده».

وكلها، من هذه الجهة أو تلك، مجرد مجموعة من الكليشيهات البسيطة والمنحازة، والتي أصبحت الآن متجاوزة لأن المغرب أصبح دولة مستقلة. لقد ولى زمن الجدال والمماحكة، وحلت محله الحاجة للفحص الموضوعي للوقائع قصد استخلاص العبر والدروس.

فمن هذا الباب، ونظرا لأن اسمي اقترن بنظام الحماية اقترانا قويا، خلال الفترة المتراوحة ما بين 1920 و1955، ونظرا، كذلك، لمعرفتي الدقيقة بكل المقيمين العامين لفرنسا بالرباط، ونظرا لقربي ولعلاقاتي بالأوساط المغربية، سواء منها القريبة من القصر أو من البرجوازية أو من الوطنيين البارزين، حاولت سرد كل ما أعرفه عن هذه الحقبة الحاسمة، آخذا بعين الاعتبار وجهة نظر كل الأطراف، وبما أن موعد كتابة تاريخ الحماية الفرنسية لم يحن بعد، أردت أن أدلي بمجرد شهادة لأفيد وأقارن وأشرح الوقائع التي عاينتها مباشرة.

وإذا غضضت الطرف عن التفاصيل التقنية والإحصائيات الدقيقة، فما ذلك إلا من أجل تسليط الضوء على الجوانب السياسية والسيكولوجية والاجتماعية فيما يخص المسألة الفرنسية ـ المغربية.

لقد اعتمدت أحيانا الاستشهادات ولربما جاءت هذه الاستشهادات طويلة، ألم يكن من الأفضل إعطاء الكلمة للماريشال ليوطي نفسه ـ خصوصا وأن الوصول إلى كتاباته مازال بعيدا عن متناول الجميع ـ عوض أن أحاول شرح سياسته وآرائه وآماله؟

ألم يكن من الأفيد كذلك فسح المجال لابن روزفيلت وللسلطان سيدي محمد بن يوسف وابنه الحسن حينما يتعلق الأمر بأحداث جد هامة مثل مؤتمر آنفا la Conférence d'Anfa في يناير 1943 أو مسألة طنجة Affaire de Tanger في أبريل 1947 وقراءة رواياتهم على ضوء الوقائع، عوض روايتي أنا التي قد تنعت بالتحيز الاستعماري.

إن هذا العمل المبني على الصدق وحسن النية، لن يلحق، على ما أعتقد، أي ضرر لا بالجانب الفرنسي أو المغربي، بالرغم من أنني أُقِرّ أحيانا أن أحد الفرقاء قد ارتكب خطأ ما. وعموما فكل خطأ يؤسف له دائما، لكن من الحماقة أن يدفع ذلك إلى الحزن أو اليأس مهما كانت الأحداث السياسية المروية وسوء الفهم والتصرف. لقد تركت الحماية إنجازات كبيرة إنسانية، سخية وجد بناءة، وبالرغم من تدهور الوضع في السنوات الأخيرة من الحماية ـ بعد 1943 ـ فلا يمكن محو أو تناسي تلك الإنجازات، فلقد أدت المجهودات الفرنسية في المغرب إلى بزوغ رجالات من طينة جيدة وكان ذلك في صالح الجميع.

وأعتقد، في الأخير، أن هذا الكتاب ـ المتواضع الخالي من المرارة والحسرة والذي يضم ذكريات شخصية مدعمة بالوثائق المحققة ـ سيساعد على التقارب بين الفرنسيين والمغاربة إذ سيؤدي، بمعنى آخر، إلى صداقة خالية من الخلفيات، متحررة من العُقد ومن الضغينة والحقد.

جورج سبيلمان

القسم الأول

ميلاد دولة عصرية

الفصل الأول

منجزات الماريشال ليوطي

1925 - 1912

يستحيل الحديث عن الأحداث التي أدت إلى التخلي المفاجئ عن معاهدة 1912، وإلى استقلال المغرب دون عودة مختصرة إلى الوراء، وأساسا إلى الثلاثين أو الأربعين سنة من زمن الحماية، وهي سنوات لا يجب أن نخجل منها.

يتحدث الوطنيون المغاربة الآن عن الازدهار والرخاء الذي عرفته الإمبراطورية الشريفة في ظل الدولة العلوية قبل معاهدة 1912 المشؤومة، وهو حديث جاء نتيجة جهل الوطنيين الشباب بواقع مغرب بداية هذا القرن، فضلا عن جهلهم لتاريخ بلدهم، كما جاء نتيجة ضعف الموضوعية لديهم لأسباب متعلقة بمنطق الدولة، إذ وصفوا حقبة ما قبل الحماية بالعصر الذهبي! ألم يكتب علال الفاسي في أكتوبر 1956 في جريدة العلم، لسان حزب الاستقلال، أنه تم إلغاء الرق في المغرب خلال القرن التاسع عشر نتيجة تحلي المغاربة بأخلاق عالية واحترامهم اللامتناهي لكرامة الإنسان، وزاد قائلا، إن فرنسا مازالت تسمح بالعبودية بل تشجعها في موريطانيا، وأن هذا يجعل من واجب المغرب تحرير موريطانيا من قبضة الاستعمار الفرنسي لكي يتمتع العبيد هناك بالحرية والكرامة، وهما كنزان نفيسان مقدسان.

وبخصوص هذا الموضوع لا أريد أن أدخل في أي جدال أو ملاسنة كلامية، لأنني على وعي بأن المؤرخين المغاربة الذين غالبا ما يميلون إلى التأريخ بدل كتابة التاريخ، يعتمدون على مثل هذه الأقاويل للدفاع عن رؤاهم، ويمكننا أن نتساءل كم هو عدد قياديي حزب الاستقلال أو الأحزاب الأخرى الذين اطلعوا على كتب مثل روض القرطاس لابن أبي زرع، وكتاب الأنساب المتعلق ببداية دولة الموحدين وتاريخ

الموحدين للبيدق وتاريخ البربر لابن خلدون ونزهة الحادي للأفراني والترجمان المعرب للزياني الذي يهتم بالخمسين سنة الأولى من حكم العلويين؟ وفي سردي هذا لم أخص بالذكر سوى الكتب المشهورة والأصيلة المعززة بالوثائق.

وفيما يتعلق بأواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نتوفر على كتاب "التعرف على المغرب" Reconnaissance du Maroc وهو كتاب قيم للڤيكونت شارل فوكو Le Vicomte Charles Foucault المختص في شؤون الصحراء. ويفيدنا هذا الكتاب بإسهاب حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمغرب خلال حكم مولاي الحسن، أحد أقوى وأهم سلاطين الدولة العلوية، كما تتوفر على رواية Exploration المركيز دوسيگونزاك Le marquis de Segonzac[1] وشهادات السيد والطير هاريس Walter Harris مراسل صحيفة التايمز Times بطنجة ومقالات السيد أوبان Aubin، وكذلك شهادات طبيبي القصر فايسجربر وأرنو Arnaud et Weissgerber، إضافة إلى كتابات السادة: موليراس Moulieras وإيدموند دوتي Edmond Doutté ولوي جانتي وموريس لوگلي Le Glay وغيرهم.

فكل هؤلاء العارفين بشؤون المغرب سجلوا ذكرياتهم، على غرار ما قام به گوبينو Gobineau بالنسبة لبلاد فارس، في كتب بسيطة بعيدة كل البعد عن المغالاة وعن الخلفيات السياسية، وهي كتب مفيدة ومباشرة وتزخر بالحيوية.

الماريشال ليوطي (1912-1925)

تحمل الثلاث عشرة سنة الأولى من تاريخ ما يسمى بالحماية الفرنسية بالمغرب بصمات بارزة للماريشال ليوطي، أول مقيم عام.

لقد كان هذا الرجل العظيم يهدف إلى استرجاع وحدة الإمبراطورية الشريفة وتمكين الدولة العلوية من زمام الأمور، حيث كانت مهددة من طرف حركات تمرد من قبل البربر، ويطمح إلى تهدئة البلاد وتوحيدها وعصرنتها محترما في ذات الوقت روحها وشخصيتها وعقائدها. لقد

---

[1] -Marquis de Segonzac : Au cœur de l'Atlas, Missions au Maroc, 1904-1905

أراد أن يضمن ازدهارها عبر تحسين جودة خيراتها الطبيعية وعبر وضع حد لتطاحن العائلات الكبرى، وأن يقضي على الأوبئة المتعاقبة والدورية.

لم يكن هذا المقيم يتصور السياسة مجرد ذريعة ظرفية تمكنه من إيهام شعب أبي وتضليله أو من تفريقه من أجل أن يسود عليه، بخلق مواجهة بين العملاء والمقاومين، بل كان تصوره لها مطابقا لقناعاته المتجذرة وتجاربه بالجزائر والهند الصينية ومدغشقر، إذ نجد في رسائله من الطونكان ومدغشقر مقاطع متميزة لا تحتمل الشك في موقفه إزاء مسألة الاستعمار.

فأثناء وجوده بالجزائر كضابط شاب ضمن الفيلق الثاني[2] بين سنة 1880 وسنة 1882، وضع الأصبع على هفوات الاستعمار ونواقصه في هذا البلد، فاعتبر تجربة الجزائر تجربة لا يجب النسج على منوالها. وهذا ما كتب بصدده جورج هاردي قائلا: «كان الاستعمار في الجزائر بالنسبة إليه [ليوطي] نموذج المقاربة غير الناجحة والتعاون الخالي من روح الجوار إذ طبعته الضبابية على مستوى المبادئ».

ليوطي يكتشف مفهوم الحماية

لم يكن ليوطي ذلك الرجل الذي يكتفي بالنقد العقيم والمجاني، ولأنه كان شخصا إيجابيا وبناء، بدأ يبحث عن أسلوب يختلف عن نظام حكم الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ويميل إلى نوع من التطابق مع مقتضيات العصر. وفي هذا السياق لفتت نظره النتائج الأولى لنظام الحماية في تونس، قبل أن يعرف ذلك النظام المركزية السلبية والنزعة الإدارية، وكان مقتنعا بكل ما عايشه في أنام Annam وطونكان وبكل ما سمعه من الحاكم العام لانسان Lanessan وهو أحد الأبناء الروحيين لپول بيرت Paul Bert.

لقد رأى من الواجب تحويل تهميش الأهالي إلى شراكة حقيقية عن طريق الاحتفاظ بالحكومات في مكانها والاستعانة بالنخبة، وبالتالي خدمة الناس وليس استخدامهم، كما رأى من الواجب أيضا أن تحل

---

[2] -G. Hardy : Portrait de lyautey, p. 233

الحماية محل الاستعمار. يقول لانسَان في عرضه أمام ليوطي «بهذا النظام حققنا الازدهار بتونس وبالنظام المعاكس، أي الذي يفرق كل القوى المحلية ويحكم على الغبار لم نحرز خلال خمسين سنة سوى على جزائر متتثائبة»[3].

ومنذ اقتنع ليوطي بمفهوم الحماية، اتخذ موقفا مضادا لإلحاق مدغشقر بفرنسا. لذا فاختيار الحكومة الفرنسية له، في 1912، قصد تطبيق المعاهدة الموقعة بين المغرب وفرنسا في 30 مارس كان اختياراً ممتازاً. فالواقع يبين أنه لم يكن أحد في مستوى هذه المهمة باستثناء هذا الرجل الذي كان مصرا على أن لا يعطي للحماية وجها مشوها، فقد كتب -في نونبر1894- ضمن رسائله من الطونكان هذه الأسطر التي تعبر عن عمق تصوره قائلا:

«علينا أن نعتمد المنطق، ولكي تثمر الحماية ثمارها يجب أن لا تجعل إلى جانب إدارة الأهالي المحتفظ بها، إدارة فرنسية موازية تتجاوز دور المراقبة، الأمر الذي سيُلزم الأهالي بتحمل مصاريف إدارتين بأكملهما! ويجب كذلك تطبيق أفكار تضمن نصف استقلالية على المستوى الاقتصادي، لكي تستفيد المستعمرة من مؤسستين أساسيتين هما التبادل الحر وقلة الجمارك». ولا حاجة بتاتا لسرد كل منجزات ليوطي بالمغرب، لأنها عرفت بدون جدال نجاحا تاما رغم أنه هش.

تنويه السلطان بالماريشال ليوطي (1931)

ويرى أحد المغاربة الموضوعيين في الماريشال ليوطي رجلا ذا مكانة خاصة، وفي هذا الصدد أقدم نص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف أمام الماريشال، خلال زيارته للمعرض الاستعماري بڤانسين l'exposition coloniale de Vincennes سنة 1931 [4] «لقد قدمنا لحضور المعرض الكولونيالي، لنرى تلك الإنجازات الرائعة والشاهدة على عبقريتكم، وبهذه المناسبة السارة نقدم

---

[3]- Lyautey : Lettres du Tonkin et de Madagascar, pp. 373-374

[4]- سيدي محمد بن يوسف هو السلطان محمد الخامس.

تحايانا الفائقة للفرنسي الكبير الذي عرف كيف يحافظ للمغرب على تقاليد وعادات أسلافه، إضافة إلى إدخال التنظيم العصري الذي لا مفر منه لكل بلد يريد تطوير مسيرته.

فهل يمكننا أن ننسى حالة الإفلاس التي كانت تعاني منها المملكة الشريفة عند وصولكم إلى المغرب؟ لقد كانت كل مؤسساتها وفنونها وإدارتها المضطربة في أمس الحاجة إلى منظم ومجدد من حجمكم، لكي يضعها على الطريق الصحيح نحو مستقبلها. وبأخذكم بعين الاعتبار حساسية السكان، وباحترامكم لمعتقداتهم ولتقاليدهم جذبتموهم لفرنسا، البلد الحامي، وهذا يرجع أيضا لرحابة صدركم ونبل روحكم العالية.

ففي أقل من خمسة عشر سنة، شيدتم مُدنا جديدة دون أن تفتقد مدننا العتيقة طابعها الخاص، كما قمتم بشق طرق عبر مختلف أنحاء مملكتنا لتسهيل المبادلات وفتحتم موانئ تثير إعجاب الجميع، أدت إلى تنمية التجارة المغربية، وأنشأتم مدارس من ذوق فني رفيع قدمت لرعايانا العلوم اللازمة لفهم الحياة العصرية وولوج بوابة التقدم، وفي كل الأنحاء شيدتم المستوصفات والمستشفيات، حيث أعطت فرنسا الرؤوفة الإسعافات الطبية للمرضى، ناهيك عن الوسائل المسخرة للوقاية ومحاربة الأمراض. فلا يمكن إحصاء جميع منجزاتكم في المغرب في خطاب واحد، بل يستوجب ذلك كتابا بأكمله.

لقد تحدثتم سيدي الماريشال عن الصداقة الجيدة التي كانت تربطكم بالمرحوم والدنا المعظم، فمن خلال سلوكه إزاءكم ومن خلال محادثاتنا العائلية حولكم -وهذه ذكريات نعتز بها- نعرف أنه كان يعتبركم في عداد أوفى أصدقائه وأعزهم، ولما غادر هذا العالم الفاني، ترك لنا واجبا مقدسا هو الحفاظ على صداقتكم، وأنتم تعلمون مدى سرورنا، ونحن نعبر لكم عن تلك الصداقة وعن اعترافنا لكم بها مؤكدين لكم أن اسم الماريشال ليوطي سيبقى منقوشا في قلوب المغاربة، وسيكون رمزا لأحسن الخصال التي يتحلى بها العنصر الفرنسي، وعنوانا للشهامة والنبل والأمجاد».

التشبث بالتواصل مع الساكنة المغربية

كان الماريشال ليوطي على وعي تام بجودة أعماله ومنجزاته، ورغم ذلك كان منشغل البال وغير منساق وراء الغبطة والارتياح. لم يسبق لي أن تعرفت على الإطلاق على إنسان له ما لليوطي من قدرة على التحليل الموضوعي لتصوراته وإنجازاته ومن قدرة على وضع الأصبع على مواطن الخلل والضعف في تلك التصورات والإنجازات، ويظهر أن هذه الميزة نادرة جدا لدى كبار هذا العالم، كما أنها لم تحض بالعناية من قبل الذين ألفوا كتابات في حق هذا الرجل المبدع والمجدد لشؤون المغرب.

كان الحفاظ على التواصل الدائم مع الساكنة المغربية يشكل هاجسا أساسيا لديه. ولهذا أصر على الحفاظ على أصالة الحياة المغربية في معمار المدن الجديدة مقارنة مع القديمة التي لم تفتقد طابعها الخاص، وأراد بنفس الإصرار أن يتعايش الفرنسيون والمغاربة جنبا لجنب بدل أن يتواجهوا، كما كانت سلوكاته تقدم القدوة الحسنة. فقد كان يحافظ على زيارة السلطان مولاي يوسف بن الحسن والسيد محمد المقري باستمرار، ليناقش معهما الشؤون العمومية ويعرض عليهما مشاريعه آخذا بعين الاعتبار مقترحاتهما، كما كان يُلزم مديريه ورؤساء مصالحه أن يكونوا على اتصال مباشر بوزراء المخزن الشريف، وكذلك الشأن بالنسبة لكل الموظفين على اختلاف مستوياتهم، إذ كانوا ملزمين بعرض الشؤون والمهام المنوطة بهم على أنظار الموظفين السامين المغاربة خلال جلسات عمل، أو في لجان دراسية مشتركة، ونفس المسطرة كان معمولا بها على الصعيد الجهوي وفي كل مدن المغرب. وفي هذا المجال حدد الماريشال بطريقة جد متقنة السلوك الذي يجب نهجه. كتب في 18 نونبر 1920 يقول «أريد أن يلعب جهاز الإدارة الشريفة، باستمرار، دورا منشطا وأن لا يكتفي بدور الرقاص أو جهاز نقل ووساطة، أريده أن يسهر على تربية السلطان والوزراء وكل موظفي المخزن، وأن يجعلهم على اتصال دائم بالمصالح الفرنسية عبر اجتماعات ومناقشات مشتركة، وبهذا تفتح أبواب مجلس الوزراء ومكاتب المخزن تلقائيا في وجه رؤساء المصالح الفرنسية مما يمكنها - أثناء تنفيذ كل إجراء جديد - من إحداث علاقة دورية بين بنيقات دار

المخزن ومكاتب الإقامة العامة. أريد كذلك من هذا الجهاز أن يؤثر على السلطان حتى يستدعي هذا المدير أو ذاك لإخباره بالقضايا الكبرى المزمع إنجازها كالأشغال العمومية والتعليم والمالية إلخ، وأريد في الأخير أن يصحب مستشار المخزن الشريف السلطان لزيارة مختلف المؤسسات والأوراش الهامة، ولي اليقين أن هذا الأخير سيكون مسرورا بتلقي الشروحات في عين المكان من لدن أعواننا. هذا هو الدور الذي يجب أن يلعبه جهاز الإدارة الشريفة، وإذا لم نقم بذلك لحد الآن وجب علينا تداركه بعزم»

وخلال زياراته لفاس ومكناس والدار البيضاء ومراكش وكل النواحي التي مر منها، كان الماريشال يستقبل دون ملل أو كلل الأعيان والعلماء والأشراف والتجار والصناع التقليديين والفلاحين وتلامذة المدارس والإعداديات. وكان يتحدث معهم وينصت إليهم باحترام وتقدير[5]، فكان مرناً وليناً، لذا حاول الجميع تقليده.

وتولدت عن هذه المعاملة علاقات خاصة فضلا عن العلاقات الرسمية. ولم يعرف المغاربة والفرنسيون حقبة مباركة كهذه الحقبة، إذ اتسمت بالتفاهم والتقارب ومازال حنين الذكرى يهز أولائك الذين عايشوا تلك الفترة رغم قلتهم. وبتلك الممارسات لم يحتكر الماريشال حق الاتصال وربط العلاقات مع المخزن وحده كما فعل أحيانا بعض المقيمين الذين ورثوا منصبه.

وبين شهر يناير وشهر أكتوبر 1925، ورغم صغر سني كضابط بمصلحة الاستعلامات وملحق بالقسم السياسي للإقامة، كنت أرافق أسبوعيا السيد مارك Marc مستشار الحكومة الشريفة، والسيد المعمري -الذي كان آنذاك مجرد ترجمان، والذي أصبح فيما بعد شخصية مرموقة وكبيرة- إلى قصر السلطان بالرباط وكنا نصعد من درج ضيق ووعر إلى الطابق الأول حيث توجد قاعة العرش. ومرة دخلنا بمعية الحاجب وحيينا جلالة مولاي يوسف بن الحسن الذي كان يجلس على أريكة خشبية مذهبة وأمامه طاولة غير مرتفعة انبسطت

---

[5]- وهو ما يعني في اللغة العربية (التوقير والاحترام)

عليها خريطة للمغرب من مقياس 1/500.000 مكتوبة باللغة العربية، اجتمع وزراؤه حولها وهم ملتفون في حياك بيضاء ناصعة وجالسين على الزرابي. بقيت واقفا وبيدي قضيب طويل وأنا أقدم للسلطان عرضا حول الأوضاع الراهنة في مختلف الجبهات، وأخبرته عن أحداث الأسبوع المنفرط وعن نوايا القيادة، وكان السي المعمري يترجم فورا كل ما أقول، وأحيانا كان السلطان يطرح بعض الأسئلة أو يطلب بعض التوضيحات أو يدلي بملاحظات أو اقترحات؛ وكانت آراؤه تتسم بالتبصر والاعتدال، وكنت أبلغها لمديري العقيد هويو Huot، وبعد تقديم تقريري شكرني السلطان وانتهت الجلسة، وعندئذ انحنينا ثلاث مرات وغادرنا القاعة تبعا لما يقتضيه البروتوكول.

وطيلة الجلسة لم يوجه لي أي وزير سؤالا باستثناء الصدر الأعظم، الذي كان عمره آنذاك حوالي 70سنة، والذي كان يتابع عرضي باهتمام واضح ويوجه نحوي، أحيانا، ابتسامة مشجعة[6]، الشيء الذي كان مستحيلا بالنسبة لزملائه، الذين استمروا جامدين متصلبين حتى ولو حطت ذبابة ملحاحة على وجوههم.

الرؤية الواضحة لدى ليوطي

بتوجيه من الماريشال، عملت الآلة الحكومية دون خلل ظاهر، لكن كان على المقيم العام أن يراقب عن كتب حالة تجانس وانسجام الأجهزة الفرنسية مع الدواليب المغربية، حتى يتفادى الاصطدامات والمناوشات ويتفادى إصابة الآلة بعطب شمولي يؤدي إلى توقفها.

كان ليوطي رجلا جد متبصر وصاحب بعد نظر، إذ كان بإمكانه التنبؤ بالمخاطر التي قد تهدد أعماله قبل وقوعها.

فمنذ 24 أكتوبر 1920 أخبر السيد جورج ليبگيس Georges Leygues رئيس المجلس، بحوار هام دار بينه وبين السلطان وأصبح يشغل باله بدرجة كبيرة، كما شغلني شخصيا، ويتعلق الأمر بحركة

---

[6]- توفي السي محمد المقري وعمرهُ يتجاوز المائة سنة في1957 يجب أن أعترف أن الماريشال كان يود أن يقدم التقرير للسلطان من طرف مدير مصلحة المخابرات وليس من طرف ضابط لكنني عينت لهذا الغرض لكوني أعرف بالتدقيق وضعية الجبهات وعمليات التهدئة.

المغاربة الشباب Mouvement des jeunes Marocains التي بدأ خطرها يلوح في الأفق. وهي الحركة التي فسر الماريشال نشأتها بالقول إنها «جاءت نتيجة انتشار أخبار المشرق وتفاقم الغليان الذي يعرفه العالم الإسلامي، والتصريح باستقلال مصر وقراءة بعض الصحف الإسلامية، التي يصعب منعها والاستغلال المغرض لما يسمى حق الشعوب في تقرير مصيرها».

ولما تنبه بكل وضوح للخطر المتنامي لهذه الحركة، رسم خطته المضادة في توجيهه الشهير الصادر في 18نونبر1920، لقد أشار البعض أحيانا إلى هذه الوثيقة الأساسية دون سرد أهم مقاطعها، لذا أود تقديم مقتطفات وافرة منها، علما مني بأن الوقوف على قوتها الضاربة في الإقناع يستلزم قراءة النص بأكمله، أو إعادة قراءته في كتاب "ليوطي الإفريقي نصوص ورسائل" الجزء الرابع من صفحة 25 إلى صفحة 36 Lyautey l'Africain. ولا داعي لادعاء شرح كلام ليوطي وهو الذي يعرض بوضوح تام كل تصوراته، فلنتركه يتحدث:

«إن مفهوم الحماية، يقول ليوطي، هو كون بلد ما يحتفظ بمؤسساته ويحكم ويدير شؤونه بنفسه عبر آلياته الخاصة، وكل ما في الأمر أنه يخضع لمراقبة بسيطة من طرف قوة أوربية تمثله خارجيا وتدير على العموم جيشه وماليته وترعاه فيما يخص نموه الاقتصادي، وما يغلب على هذا المفهوم ويميزه هو طابع المراقبة، وهذا نقيض الإدارة المباشرة، وأهم شيء في هذا التصور هو تقليص المصاريف العامة».

لكن ليوطي يعترف ويثبت «بأن الأمور في المغرب تسير بشكل متصاعد نحو الإدارة المباشرة». ويضيف قائلا «فضلا على أن هذه الوضعية تتنافى شكلا مع روح الحماية، إذ تولدت عنها أخطار لا يستهان بها. إن المغاربة يعانون من هذا الأمر ويتحدثون عنه، ومن هذا المنطلق، فليس من المستحيل أن ينساقوا وراء توجهات وطروحات معادية لنا. سوف يحصل لديهم بالتدريج وعي بقيمتهم ومكانتهم وقوتهم إذ ليسوا شعبا بليدا ولا غبيا، إنهم مهتمون بما يدور في العالم وعلى علم بذلك، إنهم لا يدخرون أي جهد للتعلم وطلب المعرفة، وإنهم أيضا مستعدون للتأقلم والتكيف ولديهم شبيبة في إطار التكوين، تتوق للعيش والفعل وتغمرها روح التعلم والعمل والشغل، ونظرا لضآلة المناصب

التي تخصصها إدارتنا إليهم ودونيتها، فلن نستغرب إذا هم نهجوا سُبلا أخرى ... فلنكن على يقين أن حركة فكرية تتولد الآن بجانبنا وبدون علمنا، تنميها نقاشات وتعاليق حول الأحداث العالمية والوضعية التي أريدت للإسلام، وفي يوم ما ستترعرع هذه الحركة وستتقوى إن لم نأخذها مأخذ الجد، وإن لم نأخذ بزمام الأمور.

لقد أصبح الأمر استعجاليا -يقول ليوطي- لندق ناقوس الخطر، إذ من خلال الاحتكاك مع الأوربيين والجزائريين والتونسيين، لنا اليقين - أقولها وأرددها - أن الشبيبة الطموحة ستتكون وستتأكد من تهميشها بخصوص الشغل وإذ ذاك ستتعلم الفرنسية وستشعر بقيمتها وقوتها وعندها ستتساءل عن سبب إبعادها عن الشؤون العامة».

احترام سيادة السلطان

ويظهر مرة أخرى حرص ليوطي وتشبثه باحترام شخص السلطان واختصاصاته عند بدء عملية تنظيم المحاكم العصرية، تلك المحاكم المشكلة من قضاة فرنسيين ومن مستشارين مغاربة كلما تعلق الأمر بقضية يكون أحد طرفيها مغربي، إنها المحاكم التي سميت خطأ فيما بعد بالمحاكم الفرنسية لكونها تبث في قضايا بين أوربيين أو بين أوربيين ومغاربة، إذ كتب الماريشال في رسالة موجهة إلى وزير الشؤون الخارجية يقول: «يبدو لي أن منح جلالة السلطان مهمة إصلاح العدالة في مملكته بمقتضى ظهير يحمل توقيعي، مسألة في محلها فالأمر مطابق تماما لروح وشكل معاهدة 30 مارس1912، إذ يؤكد نصها فعلا على أن الإصلاح سينفذ من قبل السلطان باقتراح من الحكومة الفرنسية، فعلينا إذن تطبيق معاهدة الحماية بدقة، وإلا فقد نكون خالفنا النص واستحوذنا على اختصاصات وصلاحيات السلطان».

وفي الواقع، وحسب تصريح محكمة العدل الدولية في1951، فإن محاكم الحماية بالمنطقة الفرنسية محاكم مغربية منظمة على نموذج ومقاييس فرنسية تضمن للأجانب حق المساواة.

وكما هو معروف، اقترح ليوطي -دون جدوى- أن يكون المغرب من بين الموقعين على معاهدة ڤيرساي Versailles، كما لم يعارض فكرة قبوله عضوا في عصبة الأمم، وكان يقلقه التعبير المستعمل أحيانا

سواء على المستوى الرسمي أو الصحافي وهو "حكومة الحماية"، فطالما ردد أنه «لا وجود لحكومة الحماية وإنما هناك حكومة شريفة، فلا داعي للتذكير بذلك كل مرة».

تصور ليوطي لمستقبل الحماية

يُطرح علي أحيانا -وحصل ذلك مؤخرا- السؤال التالي: هل كان ليوطي ينظر إلى نظام الحماية كأمر نهائي لا رجعة فيه، أم كان يراه كوضع قابل للتطور سيؤدي لا محالة إلى الاستقلال؟

من غير اللائق الحديث عن نوايا أناس رحلوا عن هذا العالم، لذا سأكتفي بتحليل الوقائع والنصوص، لقد قيل إن ليوطي صرح أن الحماية نظام نهائي. لقد نطق فعلا بهذا، لكن جاء ذلك -في نظري- في سياق مخالف تماما، لقد تحدثت بعض الأوساط الفرنسية كثيرا عن الحماية كوضع مؤقت زائل، سيتم تعويضه بنظام شبيه بذاك القائم بالجزائر، وقد تصدى ليوطي لهذه المناورة قائلا بأن الحماية ليست نظاما «انتقاليا» وإنما هي وضع «نهائي».

أما بخصوص فكرة تطور الحماية نحو الاستقلال، فيوجد بالعكس تصريح واضح أدلى به المارشال في الرباط أمام المجلس السياسي للأهالي Conseil politique indigène، يوم 14 أبريل 1925، أي لحظة انطلاق هجوم الريفيين ضد مواقعنا المتقدمة شمال فاس وتازة، وهنا نلاحظ الصدفة، وهذا مضمون التصريح: «علينا أن نعلم - وفي اعتقادي يتعلق الأمر هنا بحقيقة تاريخية - أن إفريقيا الشمالية ستتطور وستتحضر وستعيش مستقلة، طال الزمن أم قصر، ستنفصل عن فرنسا، وعلينا أن يكون هذا هو الهدف الأسمى لسياستنا - أن يمر هذا الطلاق في ظروف يسيرة حتى يبقى الأهالي متعلقين بفرنسا، وأن لا تقف الشعوب الإفريقية ضدنا، ومن أجل هذا وجب علينا أن نعرف كيف نحبب أنفسنا إليهم، وبإمكاننا أن ننجح في ذلك. ففي 1912 وجدت نفسي محاطا بفراغ تام بفاس حيث كان الناس يولون أبصارهم عني ويغلقون الأبواب في وجهي ويبصقون عند مروري، لقد تأثرت كثيرا لهذا الوضع، لكوني كنت قادما من منطقة وهران حيث كان لي العديد من الأصدقاء، ومنذ ذلك اليوم وأنا أعمل كل ما في وسعي لتكسير هذا

الجدار، ولم تفشل سياسة الاستمالة التي نهجت شخصيا واتبعها مساعدي، فكانت بضعة أسابيع كافية لتتفرج الوجوه وتنفتح القلوب. كنت أقول للمغاربة: «إننا نحترم كل الاحترام عقيدتكم وعاداتكم ومؤسساتكم وكذلك الشأن بخصوص أماكنكم الاجتماعية وبروتوكولاتكم، وكانوا يردون: ربما أنت الفرنسي الوحيد الذي يعتقد ذلك، لأننا نعرف الجزائر وما تتعرض له.

واستطعت أن أبرهن لهم مع مرور الزمن أن ذلك ليس تصوري الخاص وإنما هو روح نظام الحماية، ولي اليقين أنه منذ ذلك الحين نسجت خيوط المودة بين الساكنة المغربية والعنصر المستعمِر...

كنت دائما أصبو إلى خلق قابلية ذهنية وعلاقة ودية وارتياح متبادل مع هذا الشعب، حتى يبقى في فلكنا أطول أمد ممكن، وإذا انفصل عنا سياسيا، فربحُنا الأخير سيكون هو تعاطفه معنا، أي مع فرنسا، أريد أن يحبنا هذا الشعب: إنها الفكرة الأساسية التي تستحوذ علي وأعيش من أجلها».

وللزيادة في التوضيح ندرج مقتطفا آخر يعبر عن أفكار المارشال عبارة عن كلمة ألقاها بتاريخ 12ماي 1922 يقول فيها: «إن الحركة التي تلوح في الأفق تعبر عن رغبة كبيرة في التعلم... يجب علينا حتما أن نحتويها ونستبقها في هذا المجال، إن الثورة ليست إلا تطورا مجهضا، إذ أن الشعوب تكسر حواجز لم تعرف الحكومة إزالتها في الوقت الملائم، إن الحكمة في الحكم تقتضي تمييز التطورات قصد احتلال مراكزها الأولى لتفادي عواقبها».

ليوطي والشبيبة المغربية

اعتمد ليوطي على الشبيبة المغربية أساسا، لبناء علاقات مودة وخلق حالة ارتياح تساعده على نسج روابط صداقة دائمة بين الشعبين، لقد كان يردد باستمرار أن «الشباب هو المستقبل» وكان يُكِنُّ له عطفا خاصا، كما كان على بينة من رقة وكبرياء بورجوازية المدن الميالة إلى النقاشات الفكرية، ولذا كان يخشى أن تنسى هذه البورجوازية، مع مرور الزمن، الوضع الهش الذي كانت عليه البلاد قبل 1912 وأن تصنفنا في الأخير كدخلاء ثم كأعداء، وكان يعلم أن الاعتراف بالجميل

خصلة نادرة عند بني البشر، وأن الذاكرة قصيرة لديهم، كان يقول أحيانا «يجب أن لا ننتظر الاعتراف بالجميل، فلنعمل ما نراه أفضل دون أن نضع نصب أعيننا الاعتراف الذي ستخلفه أفعالنا. إنني أكره التعامل بالمقابل وأن يُعتبر الاعتراف كواجب»

وكان المقيم العام يهتم بنوعية التعليم الذي سيخصصه للشباب المغربي وكان يريده تعليما غير مبتعد عن التقاليد ويُمكّن من الانفتاح على الثقافة الغربية، لم يكن هذا الرجل يخطط ليجعل من المغاربة أناسا مستلبين منقطعين عن جذورهم، لكن شتان بين التنظير والتطبيق. فالإنجاز ليس سهلا، خصوصا بالنسبة للتعليم الثانوي كمنفذ للتعليم العالي، إذ كان من اللازم إنهاء هذا السلك من التعليم بشهادة ما، ما هي هذه الشهادة؟ لم تكن شهادة الباكلوريا الفرنسية ملائمة تماما، فبدا له أن إحداث باكلوريا خاصة تمنح للغة العربية مجالا فسيحا أمرا مغريا، إلا أنها قد تعتبر شهادة من الدرجة الثانية بالنسبة للجامعة، ومن هنا تُرفض من طرف الشبيبة المغربية بدعوى أن الأمر مناورة هدفها الميز بين هذه الشبيبة وغيرها، لهذا رجح كفة أطروحة الباكلوريا الفرنسية مجبرا.

ولما كنت رئيس القسم السياسي بالرباط، بين سنوات 1933-1940)، أتيحت لي الفرصة لتصفح السجل الأسود الكبير الذي كان يضم في طياته محاضر المجلس السياسي للأهالي والذي كان يرأسه الماريشال شخصيا[7]،كانت مسألة تكوين الشباب تتردد باستمرار على صفحات هذا السجل، إذ تعتبر هاجسا كبيرا عند الماريشال، لهذا كان يحاول إشراك مساعديه في تخوفاته وهمومه، لقد كان يؤكد عليهم قائلا «اعلموا جيدا أن كل شيء سينهار طال الزمن أم قصر إذا ضاعت الشبيبة من بين أيدينا أو عاملتنا بلامبالاة واستخفاف، يجب أن تفهمنا وتقبلنا حتى تثق بنا وترتاح لنا، ولكي يتحقق هذا يجب أن تجد لدينا التفهم اللائق والمساعدة الكبيرة، ومن خلال احتكاكها بنا يجب أن تلمس الارتياح الكامل والغنى الثقافي، وهذا يفرض علينا بأن نكفل لهؤلاء

[7]- احتفظت بهذا السجل في الصندوق الفولاذي لمكتبي للاستئناس به، وتركته هناك عند مغادرتي للقسم في فبراير 1940، وأخشى أن يكون قد ضاع الآن أو أنه قد أثرى أرشيفا خاصا رغم قيمته العالية، ما عدا أن يكون قد أتلفته يد خسيسة، ولذا أؤاخذ نفسي على عدم نسخ ذلك السجل.

الشباب أساتذة أكفاء ونوفر لهم أحسن الشروط للدرس والتحصيل، وأن تعيرهم السلطات العمومية والنخبة الفرنسية بالغ الاهتمام، وعلى هذه الأخيرة أن تلتقي بهم وتشجعهم وتربط معهم علاقات مبنية على المساواة بعيدا عن التعالي والترفع». كانت هذه أقوال وأحاديث التقطتها أذني من فم الماريشال ليوطي في إحدى أمسيات سنة 1925، فكان بعضهم - وبالأخص أولئك الذين تخيفهم صعوبة المهمة - يحذره من أن يجعل في متناول الشباب المغربي ثقافة جيدة قد يستعملونها حتما يوما ما كسلاح ضدنا، وكان هذا الطرح المالتوسي -على المستوى الثقافي- يثير حفيظة ليوطي، ويعتبر أن التعامل بهذه الحسابات الضيقة أمرا رخيصا يجب الترفع عنه، ويضيف معتمدا على تبصره «إذا نحن لم نفعل أي شيء لهؤلاء الشباب، فإنهم سيبحثون في جهات أخرى عما لم يجدوه في بلدهم، فمن سيمنعهم من الذهاب من أجل الدراسة والعلم إلى انجلترا أو باريس أو مدريد أو لوزان، أما إذا لجأوا إلى القاهرة وبيروت ودمشق وفلسطين فالكارثة ستكون أعظم»!.

ونكون قد أخطأنا، إذا اعتقدنا أن ليوطي اهتم بشباب المدن البرجوازي فقط وشباب فاس على وجه الخصوص، بل بالعكس، لقد كان يطمح إلى تكوين أطر متوسطة وصغيرة في المدن وفي المراكز القروية الصغيرة المتواجدة بالبوادي، فبغض النظر عن الثانويات الإسلامية بفاس والرباط ومشروع بناء ثانوية مراكش، يعود له الفضل في تأسيس مدرسة الدار البيضاء العسكرية بمكناس، والتي تخرج منها ضباط مغاربة من مستوى عال ومن بين صفوفهم عدد كبير ينحدر من العالم القروي، ولقد أصبح عدد منهم عمالا وباشوات وقيادا أو أحيانا وزراء.

مشكل منافذ الشغل بالنسبة للشباب

عندما نتطرق لمشكل التعليم وتكوين النخبة، تطرح لا محالة مسألة تشغيل تلك النخبة، وقد فكر الماريشال، المتبصر الكبير، في هذا الأمر مليا، وهذا ما يشرح في نظري الدوافع العميقة التي أدت به إلى عدم مساندة سياسة الاستيطان المكثف لفرنسا بالمغرب، وبالفعل كان ضد منافسة الفرنسيين للمغاربة، في يوم ما، في عقر دارهم سواء تعلق الأمر بالوظيفة العمومية أو بمرافق القطاع الخاص المهمة. فعلى الفرنسي

حسب رأيه، أن يلعب دور المستشار أو المنشط أو المنسق أو الموجه أو التقني، لقد كان يرغب في أن يشكل الفرنسيون نخبة من الموظفين المتميزين ومن الضباط الطلائعيين أو رجال أعمال يتمتعون ببعد الرؤيا ولا يخشون المخاطرة، أرادهم رجالا من نوع رفيع سواء كانوا تقنيين أو مهندسين أو مراقبي أعمال أو أوراش... يحركهم جميعا الإيمان وحب العمل المتقن وبُعد النظر، وبهذا يتغلب الكيف على الكم.

وكان على عكس ذلك، يناهض فكرة الاستيطان المكثف المبني على جلب موظفين متواضعين ومستوطنين بسطاء ومستخدمين مستضعفين. لقد قال البعض بأن الماريشال كان يكره ما سمي مؤخرا بالفرنسي المتوسط أو البسيط moyen français لكونه كان أرستوقراطيا حتى النخاع، وأشاع البعض الآخر بأنه مفرط الغرور snobisme، وكلها مجرد تقولات خاطئة، فهو لم يستخف قط بخصال البرجوازية الصغيرة ولا ببسطاء الشعب Petit people، لقد كان يعرف من خلال تجربته أن النبل ورقة الأخلاق لا ينحصران في الدوائر الحاكمة، كما علمته معرفته للناس واحتكاكه بهم لزمن طويل أن الفضاضة والغباء توجد لدى كل الشرائح الاجتماعية.

وقد كان جد مقتنع بأن على المغاربة أن يتعلموا، في أقرب الآجال، تدبير الشؤون العامة والخاصة، لذا يجب أن يفسح لهم المجال توا، فكان إذن يحبذ المراقبة الإدارية ويقف ضد الإدارة المباشرة، أما عندما يتعلق الأمر بالمجالات التقنية أو المالية فكان يحبذ البدء بالإدارة المباشرة، في انتظار تكوين العناصر الوطنية البديلة. وبما أنه كان من الواجب إنعاش المستوى المعيشي للعالم القروي، فقد رفض ليوطي أن يُسخر جزءا هاما من الميزانية المغربية للنهوض بالمعمرين الصغار والمتوسطين العاجزين عن الاستقرار دون مساعدة السلطات، وفي الأخير، كان يتخوف ويخشى اليوم الذي يتقدم فيه مغربي يتوفر على كل المؤهلات لطلب منصب شغل ويواجه طلبه بالرفض لكون ذلك المنصب يوجد في حوزة فرنسي، فقد كان يعلم أن المرارة الناتجة عن هذه الحالة تولد الحقد والكراهية، وكان يعلم بالفعل وقبل علماء النفس الحديث ومنذ تجربة الطونكان Tonkin، مدى خطورة الإحباط.

ولمرات عديدة حذر ليوطي بكل قواه إدارته من سلوك هذا النهج راهنا أو في المستقبل، كما حذرها من أن تنزلق نحو الإدارة المباشرة، إن تلك الطريقة التي تدعي إسعاد الناس ضد رغبتهم أحيانا والتي تُشرع انطلاقا من العدم وتقنن كل شيء - بما في ذلك مهنة مروض الثعابين، وهي طريقة موروثة من روما ونابليون، تشكل أكبر خطأ يتسم به الفرنسي المعاصر، وهنا كذلك تعد محاضر اجتماعات المجلس السياسي الأهلي Conseil politique indigène أكبر شاهد على همومه وتنبؤاته إزاء المستقبل، إنها محاضر تناقش وتنمي وتتمم تعليماته الشهيرة التي تضمنتها دورية 18 نونبر 1920 التي تحمل نعت "دورية المنعطف" coup de barre لكونها أتت لتحث على تغيير النهج المتبع والتخلي عن الإدارة المباشرة التي ما فتئت تسود وتهيمن، وعلى الرجوع إلى مفهومي المراقبة والتربية المطابقين روحا ونصا لمعاهدة 1912.

ومن جهة أخرى، يقول ليوطي «يجب تكوين موظفين حكوميين من الشباب، يوجد الآن من بين عائلات المخزن وحولها شباب طموح وذكي يتكلم اللغة الفرنسية، فيجب علينا توظيفه إذا نحن أردنا أن لا يُستغل من قبل أطراف أخرى ضدنا. فهنا طاقات هائلة غير مستعملة، لذا أتوجه لكل المديرين طالبا منهم البحث عن هؤلاء الشباب وتوظيفهم بجانبهم خالقين لهم مناصب لائقة بهم. لقد فكرت منذ أربع سنوات (1916) في تعيين متدربين مختارين من بين شباب الأقسام العليا والإعداديات الإسلامية Collèges musulmans، لكن بقيت الفكرة حبرا على ورق، لذا أطلب الرجوع إلى هذا الأمر والعمل به. فالهدف الأسمى لإدارة الحماية هو تكوين طاقم من الأعوان المؤهلين يعوضون تدريجيا الفرنسيين في عدد كبير من المناصب، وبذلك نتغلب على النقص الحاصل في مجال الموظفين»، ويختم ليوطي قائلا: «حينما نُعلّم النخبة العمل معنا والاعتماد علينا وحينما نستجيب لتطلعاتها وطموحاتها المشروعة بتوفيرنا لها مناصب جديرة بتاريخها وتقاليدها ومؤهلاتها، فآنذاك لن تتأثر بالأفكار الثورية المعادية لنا».

ولما كان يتأهب لمغادرة المغرب نهائيا، بقي مصير الشباب المغربي همه الجسيم، وقبيل أن يغادر الرباط استقبل العقيد روبير

مونطاني Robert Montagne، الذي كان يتميز بذكائه وطيبوبته وبعد نظره، ولم يكن في هذا اللقاء قادرا على إخفاء تخوفاته، إذ خاطبه قائلا: «ما مصير هذا الشباب ومن سيتكلف به».

ليوطي وتركيا الكمالية

لقد جعلته فطنته وتجربته وحدسه يهتم كثيرا بكل التطورات التي تعرفها بلدان الشرق الأوسط المسلمة، لكونه كان يعلم أن تلك التحولات سيكون لها لا محالة تأثير على إفريقيا الشمالية، وكان يشك في قوة السلالات الجديدة والدول العربية الجديدة التي صنعها المستعمر الإنجليزي في هذه الناحية، وعكس ذلك، كان لا يخفي تعاطفه إزاء المجهودات التي كان يبذلها مصطفى كمال لعصرنة بلاده، إذ ربط علاقة صداقة بأب تركيا الحديثة بالرغم من شك الكثيرين في قدرات هذا الرجل مثلما هو الشأن بالنسبة لجمال عبد الناصر اليوم[8]، وخير دليل على هذا التعاطف هو الرسالة التالية:

«أنقرا، في 25 دجنبر 1921

سيدي الماريشال

بطلب مني، تكلفت السيدة بيرت جورج گوليس Berthe Georges Goulis إبلاغكم هذه الخطوط كعربون آخر - يضاف إلى ما سبق - على صداقتي لكم، وأغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن مدى اعترافي لكم بالجميل على تعاطفكم معنا فيما يخص نضالنا من أجل الاستقلال. إن فرنسا لم تخيب الآمال التي عقدناها عليها، إذ عبرت على لسان قادتها، عن مؤازرتها لنا والوقوف إلى جانبنا في الظروف الصعبة، وأنتم بالذات، كنتم على رأس أولئك الذين تشبثوا بالحفاظ على السياسة التقليدية الفرنسية في الشرق الأوسط، بناء على المصالح العليا لفرنسا والمكانة التي تحتلها في حوض البحر المتوسط. وبفضل تبصركم وتدخلكم تحولت موازين القوى نحو هذا الاتجاه، ونحن سعداء لكون الجهود المبذولة من الطرفين بدأت تعطي ثمارها من قبيل اتفاقية أنقرة Accord d'Angora، ونعقد الآن آمالا كبيرة على هذه الآلية التي

8- لقد سبق أن تواجه في الماضي القريب الفرنسيون والأتراك في قتال عنيف بسيليسي Cilicie.

ستؤثر إيجابيا على علاقات الصداقة العريقة التي تربط بين الشعب التركي والشعب الفرنسي والتي أعدنا توطيدها في جو أخوي صريح، وأتمنى، سيدي الماريشال، أن يتضاعف تعاطفكم معنا، ذلك الشعور الذي نعيره كامل التقدير.

وتقبلوا سيدي الماريشال فائق احتراماتنا.

مصطفى كمال»

إن هذه الوثائق والنصوص وكذلك هذه الرسالة غنية عن كل تعليق.

ليوطي والقضية الريفيه ـ عبد الكريم

لا يمكن إنهاء هذا الفصل المتعلق بفترة إقامة ليوطي دون التحدث عن عبد الكريم وقضية الريف اللذان هددا المنطقة الفرنسية بالمغرب وشكلا كذلك بالنسبة للحكومة الفرنسية ذريعة لإقصاء الماريشال. أجل لقد كنا المنتصرين في آخر المطاف، لكن مقاومة هذا الرجل القصير القامة والمبهم ضدنا طوال أربعة عشر شهرا أخذت من نفوذنا مأخذا، فقد أدت تلك المقاومة إلى انهيار أسطورة فرنسا المنيعة التي لا تقهر في أعين المغاربة وأفل نجم ليوطي، الرجل المتبصر الذي لا يخطئ.

ولد محمد بن عبد الكريم بن السي زيان سنة 1882 في قبيلة آيت بودرا Aït Boudra من بني ورياغل الريفية. درس بجامع القرويين بفاس، وعمل بعد ذلك قاضيا بمليلية. اختلف سنة 1920 مع الجينرال سيلفستري Sylvestre الذي وضعه رهن الاعتقاء، ولما حاول الهروب من السجن أصيب بكسر في رجله، قبل أن يطلق سراحه. لقد كان يكن للإسبان عداوة شديدة.

وفي يونيو 1921 حاول هؤلاء السيطرة على منطقة حمايتهم وتهدئتها، فانطلقت لهذا الغرض فرقتان عسكريتان: الأولى من مليلية نحو الريف بقيادة سيلفستري، قوامها 60000 رجل، من بينهم 30000 مغربي، والثانية من تطوان بقيادة المندوب السامي الجينرال بيرينكير Berenguir وهدفها تقويض سلطة الشريف الريسوني وإخضاع قبائل جبالة.

وبمعية بني ورياغل، هاجم عبد الكريم سلفستري بعنف شديد فتشتت بعض الجنود المغاربة وتخلى عن الإسبان البعض الآخر، فكانت المذبحة والهزيمة الإسبانية التي أطلق عليها "معركة أنوال" والتي كانت حصيلتها: انتحار سيلفستري، إضافة إلى 20.000 من القتلى الإسبان وآلاف الأسرى واستيلاء عبد الكريم على 120 مدفعا وأكثر من 20.000بندقية، وكميات كبيرة من العدة والعتاد. واضطر هذا الانتصار جيران الخطابي، أي قبيلتي تمسمان وبقيوة، إلى الانضمام إليه. واعتمادا على هذه الكتلة الصلبة المتكونة من ثلاث قبائل مقاتلة مسلحة جيدا، أخضع عبد الكريم القبائل الأخرى مستعملا القوة والعنف عند الضرورة.

وفي 1922 أسس جمهورية الريف محتفظا لنفسه بالرئاسة وما فتئ أن رجع إلى التقليد فنصب نفسه أميرا للمسلمين زاعما أنه عربي منحدر من سلالة عمر بن الخطاب، وبهذا ينقلب هذا البربري الزناتي إلى قرشي قح!

وفي 1924 اصطدم ابن عبد الكريم مع الشريف الريسوني فاعتقله وأخضع بالتالي منطقة جبالة، فاستتبت له الأمور وصار يضرب له ألف حساب في المنطقة الجبلية أي 4/5 مساحة المنطقة الاسبانية. وخلال خريف نفس السنة أخلى الإسبان في ظروف جد صعبة آخر مواقعهم، ومنها على الخصوص شفشاون، متراجعين في اتجاه الساحل، ولم يبق في قبضتهم سوى القصر الكبير وأصيلة والعرائش وتطوان وسبتة غربا ومليلية شرقا.

وقد تتبع ليوطي هذه الأحداث المأساوية بقلق شديد، وعكس تصور العقيد هويو Huot، مديره في مصلحة الاستعلامات، كان الماريشال مقتنعا أن عبد الكريم سيهاجمنا مباشرة بعد تنحية الإسبان، ولهذا الغرض قرر دفع الغطاء الأمني لفاس إلى الأمام أي إلى الضفة اليمنى لواد ورغة حيث توجد شمالا قبائل تخضع للنفوذ الفرنسي، وتمكن من ذلك في ربيع 1924 دون كبير عناء.

وبعد ذلك أخبر الحكومة الفرنسية منذ دجنبر أن هجمة ريفية جد متوقعة خلال أبريل 1925، لذا طلب الحصول الفوري على خمس

كتائب مشاة وأربع أخرى في حدود فاتح أبريل (منها الخيالة والمدفعية والطيران والهندسة) وطلب الماريشال هذا الدعم لأن جيوشه كانت قد قلصت من قبل.

وبالفعل قام الريفيون في 13 أبريل 1925 بحملة استهدفت زاوية أمجوط بقبيلة بني زروال، بيد أن الدعم لم يكن قد وصل بعد. وفي أقل من ثلاثة أشهر، أصبح الخطر يهدد شمال منطقة الحماية الفرنسية برمته، فصارت القبائل الخاضعة لفرنسا تنسل من النفوذ الفرنسي قبيلة بعد أخرى أو جزءا على خطى الآخر، وحلّ شبح الخطر بفاس وكان أكثر حدة بتازة حيث بدأ التفكير في التخلي عن هذه المدينة لولا تصدي الماريشال الشديد لهذا المشروع.

ولما شعر عبد الكريم بإمكانية نجاحه، أضاف الفعل السياسي إلى مجهوداته العسكرية، إذ اتصل مبعوثوه بالرؤساء المتمردين بتازة والأطلس المتوسط وتافيلالت وبالمعارض الطموح مربيه ربه في الأطلس الصغير، كما اتصلوا بقادة زيان وكبار قواد الجنوب وسمح القائد العيادي من الرحامنة (مراكش) بإرسال خيالته إلى الجبهة الشمالية، وشعرنا أن تمرد وعصيان برابرة الريف يجد تعاطفا في كل المناطق الجبلية الخاضعة لنا وأنه يوقظ في الأذهان ذكريات الماضي القريب ويشجع بالتالي على العصيان.

ولهذا السبب بالذات، فزعت بورجوازية مدينة فاس، ورغم أن بعض شباب هذه المدينة المنحدرين من كبار العائلات التحقوا بعبد الكريم ليشكلوا بجانبه "وفد المغرب المضطهد délégation du Maroc opprimé" فقد عادوا خائبين من سفرهم هذا بعدما عاتبهم أترابهم، أما المدن الأخرى فكانت بالطبع جد متخوفة من انتصارات الريفيين. وفيما يخص السلطان والمخزن فإنهم انحازوا بوضوح تام إلى جانب ليوطي لكونهم يعرفون حق المعرفة الخطر الجسيم الذي يشكله عبد الكريم.

وفي الأخير استطاع ضباطنا في المخابرات والشؤون الأهلية أن يحافظوا على نفوذهم بين القبائل وأن يقودوا جيوشهم إلى القتال حيث أبانت هذه الجيوش عن سلوك مشرف. ومنذ أن وصل دعم هام في أواخر يوليوز 1925 قادم من فرنسا وريتانيا، أبعد الخطر واستقرت

الجبهة وأخذنا المبادرة على المستوى العسكري وبالفعل كانَ ناقوس الخطر قد دق بإلحاح ولم يعه أحد أكثر من ليوطي. لقد أخذ التمرد طابعا بليغ الخطورة خصوصا وأننا كنا في الوقت ذاته نواجه عصيان السوريين في دمشق وجبل الدروز والهجمات اللاذعة للصحافة العربية الشرق أوسطية.

هناك حدث تافه وغير معروف، يبين مدى حدس ليوطي وإلمامه بالمشاكل، ففي 1924 اقترح العقيد هويو-المختص في السياسة الأهلية- على ليوطي أن يجعل حدا لطغيان واستبداد كبار القواد بالمناطق الجنوبية (الگلاوي والگندافي والمتوگي والعيادي والحاج حُماد من تارودانت) وأن يخضعهم لمراقبة صارمة وأن يجزئ كذلك مناطق نفوذهم الشاسعة، وكان ليوطي متفقا على مستوى المبدأ، لكنه أرجأ التنفيذ لكي لا ينتج عن الأمر مشاكل وعراقيل في الجنوب، إذ في تلك الفترة كان سحاب عاصفي يُخيّم على تخوم الشمال الريفي، وهنا نرى أن تصور ليوطي كان أكثر حكمة من طرح هويو رغم ذكائه الحاد و تجربته الطويلة.

ولكي أختم هذا العرض الوجيز عن بداية القضية الريفية، سأروي حوارا متميزا دار بيني وبين مبعوث لعبد الكريم، ففي النصف الثاني من شهر أبريل 1925، ذهبت بأمر من ليوطي إلى طنجة لاستقبال هويو العائد من فرنسا بعد قيامه بمهمة هناك، وبعدما أخبرته بوضع الجبهة الشمالية، ذهبنا معا عند النقيب بانابيير Panabières قائد الطابور الفرنسي بطنجة والملحق لدى قنصلنا العام في هذه المدينة، فوجدنا عنده شريفا ريفيا انضم إلى عبد الكريم وأصبح يمثله في هذه المدينة الدولية، وبعد دردشة قصيرة، تأكد هويو بأن الرجل جد منبهر بانتصارات القائد الريفي، إذ لا داعي لمحاورته قصد إيجاد تسوية للوضع وبالتالي إنهاء المناوشات.

اكتفينا إذن بشرب الشاي وتبادل بعض التفاهات من حين لآخر، حتى فاجأنا الشريف قائلا بأسلوب بطولي:

«أتعلمون أن الجيش الفرنسي ليس أحسن من الجيش الإسباني؟ يا للحسرة! أجل إن خيالتكم ممتازة ومدفعيتكم جيدة، لكن لا قيمة لمشاتكم،

فلا قدرة لهم على المقاومة ولا يتقنون الرمي، إنهم ضعاف مقارنة بالمشاة الإسبان وستجدون صعوبة قصوى في تحسين مستواهم ... ».

ما كان لي إلا أن أرد عليه بالمثل. لقد لاحظنا باندهاش أن المقاتلين الريفيين المعروفين ببسالتهم والمتوفرين على سلاح عتيد ليسوا أقوى من رجال أيت أومالو (الأطلس المتوسط) رغم قلة عتادهم. كنت أتحسب غضب صاحبي، لكنني فوجئت بالعكس: ابتسم هذا الأخير قائلا " أتعرف أيت أومالو الصنهاجيين؟

- نعم أعرفهم حق المعرفة، لقد أصبت منذ أربع سنوات ببندقية قديمة من بنادقهم.

وختم قائلا: إنهم رجال وأنا كذلك صنهاجي من الريف"

إن هذه النزعة الصنهاجية عند زناتي من رجال عبد الكريم -لأن بني ورياغل زناتيون- تركتني أفكر أخيرا بأن الإمارة الريفية الجديدة هي كذلك مثل المشاة الفرنسيين، عبارة عن عملاق رجلاه من طين.

ليوطي المدبر ورجل الاقتصاد

لقد كيل التمجيد الكثير للتنمية الاقتصادية بالمغرب وعن التجهيز اللوجستيكي في عهد ليوطي. كما تقاطر المدح في حق جمالية المدن الجديدة التي شيدت حسب تعليماته.

غير أن أحد كبار المتنورين عاتب الماريشال عن استخفافه بالمجال المعدني والصناعي -القوة الضاربة للأمم العصرية- وتفضيله للفلاحة والنهج الرأسمالي.

وهذا رأي غير صائب، إذ لا يأخذ بعين الاعتبار كون عدد كبير من المناجم التي بدأ استغلالها الآن، كانت توجد في المناطق غير الخاضعة عند مغادرة الماريشال في أكتوبر 1925. وزيادة على ذلك كانت طرق التنقيب جد متخلفة. وكيف يمكن إنكار الاهتمام الكبير الذي أولاه ليوطي لمناجم الفوسفاط المغربي؟ إذ أكد من خلال تعليماته على منح حق احتكار استغلال الفوسفاط لمكتب شريف، لا لشركة فرنسية. لهذا كانت عائدات استغلاله تعود كليا للدولة المغربية. فهل يمكن إذن نعت هذا النهج بأنه نهج رأسمالي؟ أو استعماري؟

كل ما يؤسف له جدا، هو مغادرة ليوطي لمنصبه في 1925، ولو أنه بقي في المغرب سبع أو ثمان سنوات أخرى لهيأ مرحلة الانتقال ولأرسى إنجازاته المغربية على قواعد متينة، تلك الإنجازات التي كانت كالمراهق يجمع بين جنبيه، في آن واحد، الهشاشة والآفاق المستقبلية.

وبعد وفاته، لم تعرف شهرة الماريشال أي كسوف، ولم يمر عبر المطهر، كما لم يتعرض للنقد الذي تعرض له خلال حياته.

كان الأمر نادرا جدا ما يحصل، ولهذا وجب تسطيره.



Collection général Spillmann.

Jbel Bani, sud de Zagora : lieutenant de Mollerat du Jeu, capitaine Spillmann, commandant Pichon, général Catroux, décembre 1932.

الفصل الثاني

تيودور سطيگ، خلف ليوطي

1925 - 1929

تيودور سطيگ ثاني مقيم عام للمغرب، مميزاته وتصوراته

خلف الماريشال ليوطي في منصب الإقامة السيد تيودور سطيگ عضو الجمعية الوطنية عن نهر السين، والوالي العام السابق بالجزائر، وكذا الوزير السابق والعضو البارز في الحزب الراديكالي الاشتراكي، إنه شخصية قنصلية وازنة.

وكان المقيم العام الجديد بروتستانتي النزعة، إلا أنه أصبح مفكرا حرا، درس الفلسفة واتسم ببرودة طبعه البورجوازي. ومما كان يلفت النظر في مظهره الخارجي لحيته القصيرة الشبيهة بلحية لويس باستور، ونظارتاه اللتان تخفيان مقلتين جاحظتين خاليتين من كل تعبير، وكذلك هندامه العادي الشبيه بهندام أستاذ جامعي يطبعه نوع من الخشونة أو العفة. وكان يجيد التحدث كثيرا.

لقد كان تيودور سطيگ مختلفا تمام الاختلاف عن الماريشال ليوطي. ويرى الكثيرون أنه نهج في كل شيء نهجا مخالفا لسلفه. إلا أني اعتبر هذا الحكم جد سطحي. ففي الواقع، كان سطيگ فرنسيا ممتازا، ذكيا، ذا نية حسنة وحنكة عالية مكنته من إدراك المزايا الكبرى التي ميزت سلفه، وقد جعله الإحساس العميق بالمصالح العليا للبلاد يتابع الإنجازات التي بدأها ليوطي منذ 1912 في مناخ صعب ومتوتر. وبما أنه تكون في المدرسة الجزائرية، فقد كان يطمح إلى إتمام منجزات ليوطي - وإلى إصلاح مواطن الخلل فيها - على الطريقة الجزائرية. وفي الأخير كان هذا الديمقراطي الأصيل تواقا إلى السلم، ولذا كان يحتاط من العسكريين. فلم يكن السيد أرستيد بريان Aristide Briant وحيدا

في النداء الذي طالب فيه بأن: «تتراجع البنادق إلى الوراء وتتراجع المدافع إلى الخلف! ».

سطيـگ والعمليات العسكرية، نهاية حرب الريف بالانتصار

عندما تسلم تيودور سطيـگ مهامه بالرباط، كانت حرب الريف مازالت قائمة، ورغم تقويم الوضع في الصيف بعد وصول قوات الدعم وتأهب الجنود للنصر، ارتأى المقيم العام الجديد أن يستخدم كل الوسائل للتوصل إلى حل سلمي لهذه الحرب، ولهذا تعاقب مبعوثوه على عبد الكريم خلال الشتاء وحتى بداية الربيع، وكان من بينهم السادة باران Parentوگابريالي Gabrielli المراقب المدني ومبعوثين آخرين لم أتعرف عليهما. وطلب مني سطيـگ شخصيا مساعدة موفد إنجليزي هو القبطان گوردون كانين Gordan Canning على عبور الخطوط الريفية. وبالفعل رتبت الإجراءات والترتيبات بخصوص هذا المرور بتازة مع القائد دولاروك de la Roque، رئيس المكتب الثاني للجنيرال بواشو Boichut.

وكانت نتيجة هذه العملية السلمية المسترسلة مخالفة لما توخاه المقيم العام. وإذا كان بالإمكان فعفعة القائد الريفي جراء ردود فعلنا العسكرية القوية، فها هو الآن يشكك في عزمنا ويسترجع ثقته في نفسه ويتخذ نتيجة ذلك موقفا متشددا بمناسبة محادثات وجدة التي جمعت، ربيع 1926، مبعوثيه بممثلي إسبانيا وفرنسا. ولو أبدى شيئا من المرونة لحصل على الاعتراف بالاستقلال الذاتي في جزء هام من منطقة النفوذ الإسباني، وحينما نعرف شخصية هذا الرجل وما قام به من أعمال مناوئة لفرنسا انطلاقا من القاهرة بين سنة 1946 وسنة وفاته، نرى مدى الخطورة التي كانت ستلحقنا لو تحقق ذلك الاعتراف بنفوذه على المنطقة الإسبانية وخصوصا خلال الحقبة الصعبة المتراوحة بين سنة 1940 وسنة 1942.

لكن لما أصر عبد الكريم على تطلعات غير مقبولة تكلمت لغة المدافع وحُسم مصير هذا المتمرد في ظرف أسبوعين بعملية منسقة بين الجيوش الإسبانية التي نزلت في الحسيمة، قلب بلاد بني ورياغل، والجيوش الفرنسية المتوجهة بقوة إلى تارگيست بالمنطقة الإسبانية،

فسلم الرجل نفسه إلى قواتنا في تارگيست، خشية السقوط في أيدي الإسبان وخوفا من الإعدام. وقد لعب النقيب البحار مونطان والقبطان سوفران دورا هاما حين تجرءا على الذهاب صحبة بعض المخازنية إلى زاوية صنهاجة حيث لجأ القائد الريفي[9]. لقد هددهما بالقتل فلم ينزعجا واستطاعا في الأخير إقناع مخاطبهم المرهب بالتخلي عن قتال ميئوس منه. ولما زعم عبد الكريم أنه سينقل المواجهة إلى منطقة كتامة ذات الجبال الوعرة والمنيعة، كان ردهما أنه لن يصل إلى هناك سالما حيث سيسفك دمه على يد القبائل الصغرى التي عانت الأمرين جراء بطشه أيام عزه .وكان هذا الرد بمثابة برهان قاطع أدى إلى استسلام عبد الكريم الذي صحبه، إلى جانب عائلته وآخر أوفيائه، كلا من مونطان وسوفران، إلى مقر العقيد كوراب Corap وليوطنان كولونيل جيرو Giraud اللذان قبلا استسلامه.

ورغم أن موقف عبد الكريم أثناء مفاوضات وجدة، ظهر جد مفاجئ في البداية، فإن تفسيره يكمن في التخطيط لإضرام نار العصبية الريفية والتحريض على العصيان والقتال والتخلص من المترددين، ولم يكن بإمكان "الروگي" (Le rogui) التراجع وتقديم تنازلات لأن ذلك قد يعرضه وعائلته لغضب شعبي أو حتى للقتل على يد أولئك الذين فقدوا أبناءهم في المواجهات. وهكذا انقلبت عليه مكيدته، ولهذا بقي متصلبا إلى حين ضمان الحماية لنفسه ولذويه وجيوشه.

وخلال منفاه بلا ريينون La Réunion بقي عبد الكريم مدينا لنا ومعترفا بالجميل، إذ أنقذناه من موت محقق بعدم تسليمه إلى إسبانيا التي كانت تود محاكمته كمجرم حرب. وقد كان الجنرال خوردانا Jordana المندوب السامي بتطوان قد طلب تسليمه للعدالة إلا أننا رفضنا ذلك. وما

---

[9]- مونطاني رجل مستعرب ويتقن كذلك البربرية، أنجز دراسة ميدانية حول الريف ما بين ربيع 1925 وشتاء 1926 مع مجموعة من الأساتذة الباحثين من معهد الدراسات العليا المغربية Institut des Hautes Etudes Marocaines منهم, MM. E. Levy Provençal و A. Basset و(G.S.. Colin) وضباط المخابرات من الرباط وتازة وفاس،كما قام كذلك بإنجاز خريطة الريف بمساعدة النقيب ب . بينيس P. Pennès عن المخابرات والذي كان مكلفا بتجميع الملاحظات من الطائرة ومن أسطول كولياط بمساعدة الضابط كومباردان.Campardon

فتيء الجنيرال بريمو دو ريڤيرا أن شاطرنا الرأي خلال المحادثات الفرنسية ـ الإسبانية المنعقدة بباريس.

وخلال الحرب العالمية الأخيرة عرض عبد الكريم خدمات أبنائه على الجنرال دوگول. وعندما أمر رئيس الحكومة الفرنسية بنقله بحرا إلى فرنسا كمرحلة سيدخل بعدها بدون شك في يوم ما إلى المغرب. رغم أن السلطان محمد بن يوسف لم يكن متفقا تمام الاتفاق على ذلك ـ نزل الريفي بمصر أثناء عبور قناة السويس وطلب حق اللجوء هناك، ولم يمر سوى قليل من الزمن حتى انتقل للتعاون مع خصومنا. والعبرة التي يمكن استنتاجها في هذا الباب هي أن عبد الكريم افتقد لمزاج الوفاء الذي تميز به الأمير عبد القادر، إذ لم يكن سوى محرض بربري أو بالأحرى "روگي" Rogui ، طمع في الاستيلاء على السلطة والعرش كما فعل الكثيرون من أمثاله على مدى تاريخ هذا البلد.

وبعد إنهاء المناوشات في الريف، رجعت الجيوش نحو الجنوب لإتمام عملية التهدئة بتازة حيث تمرد برابرة الجبل وكانوا يهددون بقطع المواصلات بين فاس وملوية أي المواصلات بين المغرب والجزائر، وهو ما أسفر عن خسائر كبيرة نتيجة قوة وقيمة العدو. أما في باقي أنحاء البلاد، فأمر المقيم العام بإيقاف كل العمليات العسكرية الهجومية مفضلا حمل غصن الزيتون تجاه المتمردين الذين اعتصموا كعادتهم بالجبال الوعرة في الأطلس المتوسط والأطلس الكبير، حيث لم يستطع أي سلطان طردهم طوال مئات السنين، وفي هذه المبادرة كذلك لم يصادف حسن نية ولا استجابة إيجابية، إذ فوجئ المتمردون بتوقف نشاطنا فبدأ عصيانهم يتفاقم شيئا فشيئا، وصاروا يتوغلون أكثر فأكثر بسهول تادلة حيث قتلوا وحجزوا بعض المدنيين الفرنسيين، ومن ذلك احتجازهم أحد أقارب المقيم العام (ابن أخيه أوابن أخته) الذي كان في نزهة مع ابن عمه صحبة أوربيتين، واضطررنا لدفع فدية لتحريرهم. وكان هذا الحادث بمثابة الحقيقة المرة التي دفعت سطيگ للعودة إلى فرنسا بعد بضعة أشهر(1929) .

على المستوى الداخلي، شجع هذا المقيم العام على استقرار عدد هائل من الفرنسيين المنتمين إلى الشرائح الاجتماعية المتواضعة. وبما أنه جاء من الجزائر، فإنه كان يفتخر أحيانا بوجودنا في هذه الناحية من شمال افريقيا حيث استقر حوالي مليون فرنسي نشيط يكدون في العمل ويغتنون وسط ستة ملايين من المسلمين. وكان يرى أن عدد الفرنسيين بالمغرب جد ضئيل ويرى أيضا أن هذا النقص العددي يدخل ضمن أعمال ليوطي. ومن هنا فتحت إدارة الحماية الباب على مصراعيه في وجه الموظفين الصغار، ونتج عن ذلك مشهد جديد إذ أصبحنا نرى ساعي البريد الفرنسي المنحدر من لوط وگـارون Lot et Garonne أو من لافيرون L'Aveyron حاملا محفظته ويوزع الرسائل عبر المدن، ونرى في ذات الوقت الكورسيكي ييسر استقرار أبناء عمومته وأبناء أخواله. وبهذه الطريقة تحولت المستعمرة الفرنسية التي كانت قبل سنة 1925 تعج بالأرستقراطيين الكبار. وفي حقيقة الأمر لقد استقدم السادة أوربان بلان Urbain Blanc ممثل الإقامة وفرانسوا بيتري François Pietri مدير المالية الذي كان يهيء ترشيحه لمنصب برلماني في كورسيكا عددا كبيرا من الموظفين الصغار بعد الحرب، ولكنه لم يفتح أمامهم أبواب التوظيف الإداري خوفا من رد فعل الماريشال.

وبما أن الوظيفة خاصية تقتصر عموما على المدينة، لم يتكاثر الموظفون في القرى التي كانت هي الأخرى في حاجة لقبضة من حديد. ولهذا الغرض، أنشئت في جهات مختلفة مساحات أرضية مخصصة للمعمرين عبر شراء الأراضي أو تبادلها وتجميعها أو بالاستيلاء على أراضي الدولة أو أراضي الجموع وأحيانا أراضي الأحباس أو كرائها لأمد طويل. وتمت تجزئة تلك الأراضي إلى قطع متوسطة (من حجم 150إلى 200 هكتار) أو قطع صغيرة وزعت بشروط مغرية على الفرنسيين. وكانت الفئات المستفيدة من الفلاحين أحيانا ومن قدماء المحاربين وذوي العائلات وأرامل الحرب وأبناء الشهداء وقدماء المغاربة (أي الفرنسيين المستقرين في المغرب منذ زمن بعيد). واستفاد هؤلاء جميعا من تسهيلات في الأداء ومن قروض على المدى الطويل

إضافة إلى الفوائد البسيطة دون احتساب التخفيضات على المستوى الضريبي.

سطيـگ ومجلس شورى الحكومة

وأخيرا حول سطيـگ، بمجرد وصوله، مجلس شورى الحكومة المكون من قسم فرنسي وآخر مغربي إلى برلمان مصغر يجتمع كل شق منه على حدة وكان ذلك من الأعمال التي تذكر لهذا المقيم. وقد كان القسم الفرنسي من هذا المجلس يتكون من ثلاثة أقسام: مثل أولها الفلاحة، ومثل الثاني التجارة والصناعة، ومثل الثالث بقية الساكنة الفرنسية من الموظفين والمهن الحرة، علما أن هذا القسم الأخير كان أعضاؤه منتخبين وليسوا معينين.

وعكس الماريشال ليوطي الذي لم يتعامل مع الفلاحين والتجار وأصحاب الصناعة والموظفين، وكان يأمرهم عوض أن يأخذ برأيهم، أصبحت الإدارة في عهد سطيـگ تتغلب شيئا فشيئا على الحكومة...

أما صلاحيات مجلس شورى الحكومة فكانت تتمثل في مناقشة الميزانية والمصادقة عليها. وكان مقره بالرباط قرب مقر الإقامة بڤيلا نائب القنصل القديمة، السيد لوريش Leriche التي وُسعت وخضعت لترميم جديد. كان سطيـگ البرلماني السابق، يرتاح كلما زار هذا المكان وألقى نظرة على قاعة الاجتماعات ومقعد الرئاسة ومقاعد الوزراء وكل ما يملأ هذه البناية من أجراس وصنجة الانطلاق وقاعات اللجان والكواليس مرورا بالمقهى الذي لم تطأه قدمه قط، فهذا المشهد الذي يستمتع به مرتين في السنة وتلك الرئاسة التي كان يزاولها ببراعة وكأنه على ضفاف السين La Seine كانت تشبع حنينه للتقاليد والممارسة البرلمانية.

وهكذا وبالتدريج تراجع أسلوب ليوطي وتصوره للحماية وأصبح في عداد الماضي، بعدما خلفه أسلوب الإدارة المباشرة المبتذل حقا والباهض التكلفة والمتصلب والشكلي واللا إنساني.

ولم تظهر عواقب هذه السياسة الجديدة جلية إلا فيما بعد. وبالفعل تم إغلاق باب الوظيفة العمومية أكثر فأكثر في وجه المغاربة، وتحملت

الميزانية عبء إدارتين: أولاهما فرنسية والثانية مغربية أقل كلفة، فتضخمت ميزانية التسيير عكس ميزانية التجهيز التي تقلصت رغم أنها المنتج الحقيقي للخيرات والثروات، وأصبح إذن اللجوء إلى القروض أمرا ضروريا لاستكمال تجهيز البلاد، الشيء الذي أثقل كاهل الميزانية[10].

فقدان التواصل مع المغاربة

ومن جهة أخرى أصبح الاتصال بين العنصر الفرنسي والعنصر المغربي متسما بالانقطاع، فمن الواضح أن المقيم العام لم يعمل على ربط علاقة وطيدة مع السلطان والصدر الأعظم كما كان الشأن بالنسبة لسلفه. وما فتئ السلطان مولاي يوسف بن الحسن أن لاحظ أن تيودور سطيگ اختار مساعديه من رجال قادمين من الجزائر، ويتعلق الأمر بمدير مصلحة المخابرات وشؤون الأهالي، السيد دوكلو Duclos، وهو ضابط سابق في شؤون الأهالي بالجزائر وصحراوي معروف باستقامته. وكان من البديهي أن يتخوف المخزن من التخلي التدريجي عن نظام الحماية وتعويضه بآخر يشبه النظام المعمول به في الجزائر. وهكذا حل الشك مكان الثقة التي كانت متبادلة.

وقد صدرت إلي الأوامر بعدم زيارة القصر وتبليغ السلطان أخبار الجبهة ووضعية التهدئة، وتم تبرير ذلك بتواضع مرتبتي العسكرية – كملازم - التي لا تليق بمقام السلطان الذي سوف يخير بين شخصية رفيعة المستوى كالجنرال موجان، مدير الديوان العسكري أو نائبه الكمندار بونار Bonnard وليس لكليهما أي معرفة بالمغرب وخصوصياته. وكان هذا بمثابة امتياز لهما إذ لم يكونا عارفين بأي شيء حول قضايا المغرب. وفي الواقع، لم يستمرا بالقصر إلا قليلا، واكتفى السلطان بالاطلاع على ما يدور في مملكته عبر الصحافة الفرنسية التي كانت تترجم له.

---

[10]- في الحقيقة خف هذا العبء على إثر التخفيضات المالية المتتالية وهذه حكاية أخرى لأن الخاسر الأكبر هو المساهم الفرنسي وليس المغربي.لم ينج السيد برانليBranly المدير العام للمالية. الذي كان يتقن عمله. من تصاعد القروض العمومية، إذ كان يعلم أن تخفيضات العملة آتية لا ريب فيها ومعها سيأتي الحل، وبفضل حنكته حصل المغرب على تجهيزاته بكلفة جيدة وذلك على حساب الرأسماليين وضرائب الفرنسيين.

نشأة الحركة الوطنية المغربية

ظهرت السحب الأولى والخريف الواضح لنظام الحماية بالمغرب ـ كما كان ليوطي يراه ويطبقه ـ وأخذت طابعا خطيرا أدى إلى بزوغ الشعور الوطني الذي تنبأ به المارشال منذ 24 أكتوبر 1920. ففي تطوان (بالمنطقة الإسبانية) أسس الحاج عبد السلام بنونة، أحد كبار أعيان المدينة ووزير سابق للعدل، مدرسة حرة بداية سنة 1923، وباقتراح من شكيب أرسلان، سحب ابنه الطيب من الدراسة بجامعة القرويين بفاس التي شبهها "بالحضيرة" وأرسله إلى جامعة نابلس بفلسطين المعروفة بعدائها للأجانب، واقتدى به مجموعة من التطوانيين إذ بعثوا أبناءهم إلى نابلس أو جامعة الأزهر بالقاهرة. ولم يحرك الإسبان ساكنا أمام هذا الوضع، كما لم يبدلوا أي مجهود في مجال التعليم. وأسس محمد بنونة صحبة عبد الخالق الطريس جمعية الطالب المغربي التي كانت على اتصال دائم بشبيبتها في منطقة النفوذ الفرنسي، وبذلك أصبحت مدينة تطوان مركزا نشيطا للحركة الوطنية حيث يمكن الاطلاع على كل الصحف المصرية والسورية المحظورة في المنطقة الفرنسية، وشكلت هذه المدينة الجسر الرابط بين فاس والرباط وسلا من جهة، وبين الشرق الأوسط من جهة أخرى، كما أصبح عبد الكريم ـ الشبح المخيف للآباء في منطقة النفوذ الفرنسي ـ رمزا للكفاح ضد الأجانب في أعين شباب المدن. وبالرغم من هزيمته النهائية، فالمهم بالنسبة لهذا الشباب هو أنه تمكن من مجابهة قوتين أوربيتين (إسبانيا وفرنسا) لمدة سنة. وفي نفس الوقت نشأت بفاس حركة مقتبسة من مصر، إنها السلفية وقوامها الزهد والرجوع إلى الإسلام الأول البسيط ومحاربة كل البدع، وانطلاقا من هذا كانت تُكِنّ العداء للزوايا الدينية والأولياء. ووجدت هذه الحركة في شخص أبي شعيب الدكالي ـ المثقف الكبير والوزير السابق في العدل ـ المدافع والداعية لمبادئها في أوساط تلامذة إعدادية مولاي ادريس وطلبة القرويين، وكان هؤلاء الأخيرين ذوي ثقافة إسلامية صرفة ومعارضون للحضارة الأوربية، معادون لنظام الحماية لأنه حرمهم بسبب عصرنة الإدارة من جزء كبير من المناصب التي كانت مخصصة لهم في ظل النظام التقليدي، فطالبوا بإصلاح جامعتهم العتيقة حسب مقاييس

عصرية، ومن الملاحظ أن الحركة السلفية توزعت بين فصيلين: أحدهما عصري ضم تلاميذ الإعداديات أو الثانويات والآخر تقليدي ضم طلبة جامعة القرويين. وبدأنا كذلك نسمع منذ 1926 كلاما حول شابين هما علال الفاسي (المحافظ) وأحمد بلافريج (العصري) اللذان يترأسان معا لجنة وطنية، الأول بفاس والآخر بالرباط.

كان كل ذلك بالطبع في إطار من السرية ودون هيكلة متينة ولا جذور عميقة، لكن الاتجاه كان في مرحلة اختمار الأذهان ولا يمكن إذن تجاهله.

وبينما عرف التمدرس انخفاضا طفيفا خلال حرب الريف، سجل الدخول المدرسي لأكتوبر 1926و1927 تزايدا ملحوظا في عدد التلاميذ بالإعداديات والثانويات ومدارس أبناء الأعيان، والتحق بعضهم كذلك بمدارس باريس، وهذا دليل قاطع على تعطش الشباب للتعلم، وبدأت الشبيبة تبدي نوعا من الحذر والشك إزاءنا.

وفي نونبر 1927، توفي السلطان مولاي يوسف جراء تسمم الدم بالبولة (urémie)، وطرحت الخلافة مشكلا دقيقا. وكنت آنذاك رئيس مكتب شؤون الأهالي بتلوات، بعدما أبعدني الجنرال موجان - لحسن حظي - من الرباط بدعوى الوقاحة وعدم الاحترام[11]، لكن فيما بعد أخبرني السيد ميشو - بيلير Michaux Bellaire، الذي شرفني بصداقته بحيثيات قضية الخلافة. عاش السيد ميشو بيلير في المغرب منذ أربعين سنة، وأقام لمدة طويلة في العرائش وطنجة، تزوج بشريفة وتمغرب كثيرا، وانتقل إلى سلا لقيادة شعبة السوسيولوجيا بالمغرب وكانت معرفته بالناس والأشياء لا تقاس، وكذلك الشأن بالنسبة لمعرفة الماضي والتقاليد، لذا استشير بشأن الخلافة وفوجئ عندما أخذت استشارته بعين الاعتبار. وكان السيد لوسيس ميرسيي L. Mercier القنصل العام لفرنسا الذي كان يتقن اللغة العربية ويعمل مستشارا سياسيا لتيودور سطيـگ سببا رئيسيا في المكانة التي احتلها ميشو بيلير،

---

[11]- لكن في الواقع أبعدت لكوني آخر عضو من طاقم ليوطي، وأعترف أن السيد سطيـگ كان يترفع عن مثل هذه الترهات، ولقيت من طرفه حفاوة دائمة.

وذلك راجع للعلاقة الطويلة بين الرجلين[12]. وباتفاق مع الصدر الأعظم أقصي مولاي إدريس الإبن الأكبر - خليفة السلطان بمدينة مراكش والذي رُبي على يد الكولونيل جوستينار Justinard - من تولي العرش لأسباب صحية، حيث كان يتعرض لنوبات داء الصرع (Epilepsie)، أما أخاه الموالي له في السن، فقد أبعد لكون سلوكه وخطابه لا يليقان بالمقام الشريف.

وفي هذا السياق يبقى الإبن الثالث، الأصغر سنا، والذي ولد سنة 1909، وهو سيدي محمد المنبوذ والمهمش داخل العائلة، هو المرشح للخلافة. وكان الحاجب التهامي عبابو يكرهه فأثر على والده الذي كان لا يعزه كثيرا، وهذا ما جعله داخل القصر في وضع لا يحسد عليه، وكان يجد بعض العزاء في السيد المعمري، معلمه والمكلف بتربيته منذ 1916. فكان هذا الأمير الشاب، الأبيض البشرة والوسيم الخلقة، رغم حشمته وتواضع هالته، فائق الذكاء وحَدِق الفطنة. وبناء على هذه المعطيات كان أولى من غيره بالعرش خصوصا عندما يكبر ويشتد ساعده. وقد حبذ الجميع هذا الاختيار لكن ميشو بيلير لم يكن مرتاحا للفكرة وقال لي «جميل أن نختار ملكا شابا، ذكيا وقابلا للتأثير، لكن ماذا سيقع بعد عشرين سنة على توليه العرش وتعايشه مع ثمانية أو عشرة من المقيمين العامين؟ سوف يصبح المقيم العام المسكين في موضع تلميذ أمام أستاذه!! ».

وبقي القرار رهينا بموافقة العلماء، لكن كل هؤلاء الموقرين أو جلهم - المنحدرين من فاس - طالبوا بوقت كاف حتى يتأتى لهم الحصول على تزكية هذا التعيين، وسرعان ما وجد ميستر بيلير مخرجا صائبا وملائما للأعراف المتعامل بها، إذ اقترح أن يجتمع العلماء في مكان مغلق ومنعزل حتى لا يخضعوا لأي ضغط خارجي، وأن لا يغادروا المكان إلا بعد اتخاذ قرارهم. وتم تطويق المكان وبعد بضع ساعات من ذلك أعلن العجزة الموقرون سيدي محمد بن يوسف سلطانا على البلاد وعادت الأمور إلى نصابها.

---

[12]- السيد لويس ميرسي، ضابط سابق مكلف بالترجمة العربية.

الفصل الثالث

السيد لوسيان سان والحركة الوطنية الفتية

1933.1929

السيد لوسيان سان ثالث مقيم عام (1929—1933)

كان السيد لوسيان سان ثالث مقيم عام في المغرب، سبق أن تولى مناصب عليا في الإدارة حيث تألق بسرعة فائقة بسبب مصاهرته لترويو Trouillot الوزير السابق بتونس. تقلد لعدة سنوات مهمة المقيم العام بتونس إلى حين تعيينه خلفا لتيودور سطيگ بالرباط. وكان لوسيان سان رجلا حسن المظهر، سليم الجسم وأنيقا شيئا ما، بالنظر إلى معايير متجاوزة، وكان يحسن اختيار أعوانه ومساعديه، إذ عين الجنيرال نوكيس Nogues مديرا عاما للمكتب العسكري ولشؤون الأهالي، وعين الكومندار جوان Juin رئيسا للمكتب العسكري،كما عين السيد ڤوازار Voizard على رأس المكتب المدني.

ومنذ مجيئه، صرح بأنه من أتباع ليوطي وأنه يكن احتراما خاصا لمنجزاته، وصرح بإصرار على متابعة نهج ليوطي كأي ابن روحي وَفي. ولهذا استقبل استقبالا جيدا، إلا أنه، وفي الواقع، لم يغير أي شيء من سياسة تيودور سطيگ، حيث استمرت الإدارة في تعيين الموظفين الفرنسيين، وفي تعزيز مواقعهم في دواليب الدولة بفضل نظام شديد التحيز والتفضيل، فوجدت فكرة الاستعمار الرسمي التي طالما راودت المقيم العام مساندة قوية من قبل الإدارة وأطرها العليا. وفي هذا الصدد توافدت على المغرب جحافل من الموظفين الصغار القادمين من لاهوت كارون La Haute Garonne، وذلك لأن لوسيان سان كان يطمع في الحصول على مقعد داخل الجمعية الوطنية Le sénat كممثل لهذه الجهة. وكان نوجيس هو الرجل الوحيد الذي اهتم بإعادة ربط علاقات ودية مع المخزن الشريف والنخبة المغربية، وحصل على نتائج إيجابية

بفاس حيث حافظ على علاقات طيبة، حينما كان قائدا على منطقة فاس الشمال، إذ كان باب منزله بدار البطحاء - والذي يحمل بَصمات رفيعة ورقيقة للسيدة نوجي[13] - مفتوحا في وجه الأعيان المغاربة والشباب كذلك، وهو ما مكنه من فهم الوضع بسرعة بناء على كل ما رآه وسمعه وعرفه أن الأشياء ليست على ما يرام في أحسن الحمايات.

كان نوجيس رجلا عمليا، لذا أبى أن يبقى مكتوف الأيدي أمام هذا الوضع، غير أنه ما فتىء أن أحس بعجزه عن تحقيق البرنامج الذي رسمه، إذ كان عليه أن يواجه رجلا أقوى منه، بل أقوى من المقيم العام نفسه: إنه السيد برانلي Branly المدير العام للمالية وهو ابن عالم بارز. ففي المغرب كما في فرنسا، كان دائما رجل المالية يمثل نفوذ أو سلطة الدولة، أما برانلي فكان لا يعير لسياسة الأهالي سوى الاحتقار، مما سيسبب لنا، كما سنراه لاحقا، عراقيل جمة.

استئناف عمليات التهدئة

في عهد لوسيان سان، استؤنفت عمليات التهدئة بالأطلس المتوسط وبالجنوب الشرقي من البلاد تحت المراقبة الشديدة للجنيرال نوجيس، وقد تألق الجنيرال لوسطال Loustal في الأطلس المتوسط نتيجة نباهته ومعرفته الجيدة بالبلاد وباستخدامه رجال القبائل الخاضعة المدعمين بالقوات المساعدةLes forces suppletives لقد وضع صحبة رئيس أركانه الحربية الرائد كيوم Guillaume خطة جديدة اتسمت بالمرونة والذكاء وأسفرت على نتائج غير منتظمة.

أما في منطقة مراكش، فتمكن الجنيرال هوري Huré ومن بعده الجنيرال كاترو Catroux بمساعدة رجل متميز ومتواضع في آن واحد وهو العقيد شاردون Chardon، قائد ناحية وارزازات من تحقيق انتصارات من الدرجة الأولى باستعمال طرق سياسية نبيهة مدعمة بالوسائل العسكرية التي تتدخل عند الضرورة فقط، فكان عملهم ذاك، آية في الذكاء والمهارة والإنسانية. لقد وفرت الحكومة الفرنسية لهذه

---

[13]- زوجة نوجيس هي بنت السيد ديلكاسي M. Delcassé

السياسة العسكرية الإمكانيات دون تماطل إذ فهمت أن استكمال تهدئة المغرب ضرورة في الوقت الذي بدأ الخطر الألماني يظهر في الشرق.

قضية الظهير البربري (16 ماي 1930)

كانت إقامة لوسيان سان ستمر في هدوء شبه تام، لو لم يتخذ قرارا خطيرا في شأن المحاكم العُرفية ببلاد البربر، سوف يؤثر سلبا على مستقبلنا في المغرب، فقد تولدت عن هذا القرار معارضة صريحة مفتوحة بعدما كانت مستتِرة وسرية.

ففي 16 ماي 1930، تم توظيف صدور الظهير الذي ينظم ما سمي "بالعدلية البربرية في بلاد العرف" ذريعة لإضرام فتيل الاضطرابات التي منحت للدوائر الوطنية الصغيرة المشتتة عبر البلاد القوة اللازمة للتوسع وتوحيد الصفوف، الشيء الذي أسفر عن خلق حزب سياسي مناوئ لفرنسا بعدما كان الأمر لا يتعدى حركة تُعبِّر عن رأي مخالف.

فبماذا يتعلق الأمر إذن؟

إن الساكنة البربرية كما يعلم الجميع تدين بالإسلام. لكن برابرة الجبال، وعلى الخصوص منهم أهل الأطلس المتوسط والكبير، بقيت متشبثة عبر القرون بلهجاتها، متعلقة بتقاليدها وأعرافها فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والإرث. لقد رفضوا باستمرار الخضوع لسلطة القاضي المكلف بتطبيق قواعد الشرع القرآني، كما قاوموا السلطة المركزية كلما حاولت إرغامهم على ذلك. وإذا كان من المؤكد أن عددا كبيرا من القبائل البربرية عُربت شيئا فشيئا، فإن الكتلة البربرية المنعزلة في الجبال - والتي تتجدد باستمرار من جراء هجرة قبائل الجنوب الفقيرة - دافعت في الماضي بشجاعة وبسالة على ما يسمى اليوم بالاستقلال الذاتي الداخلي le droit à l'autonomie . ولم يتمكن أي سلطان، مرينيا كان أم سعديا أو علويا، من إخضاع البرابرة إخضاعا شاملا. بالفعل، لقد تمكن بعض الملوك كالمولى اسماعيل الذي عاصر لويس الرابع عشر ومولاي الحسن في أواخر القرن الماضي من إحداث شرخ في الحصن البربري دون أن يستطيعا التغلب عليهم بصفة كاملة. وعند موتهما، صار البرابرة يجتاحون السهول بين الفينة والأخرى مهددين الجميع. ولم يحل بينهم وبين الانتصار النهائي سوى

مزاجهم الفوضوي الذي لا يستقر على حال، الأمر الذي ينتهي أحيانا إلى الفتنة والتصدع في صفوفهم.

وحينما شرعنا في تهدئة المغرب، تطبيقا لمقتضيات معاهدة 1912 من أجل توحيد البلاد وإخضاعها لسلطة السلطان، وجدنا في البرابرة خصوما أقوياء وجنودا بواسل، لكن أسلحتنا كانت أقوى.

اتخذ الجنيرال ليوطي قرار اجتياح جبال الأطلس المتوسط في أوائل ربيع 1913، فانطلقت مجموعة مكناس المتنقلة من الحاجب لتحل بهضبة دار القايد ايطو المواجهة لوادي آزرو. وبقي السيد لوگلي Le Glay من المخابرات (RG) - وهو المتضلع في معرفة قبائل المنطقة - تحت أوامر الجنيرال هانريس Henrys قائد الجيش المرابط بدائرة بني مطير. وبناءً على المعلومات التي حصل عليها لوگلي قرر ليوطي القدوم يوم 8 يوليوز 1913 إلى دار القائد إيطو حيث قضى ليلة كاملة في المحادثات مع بعض قادة قبيلة بني مگيلد[14]، حصل بعدها على قبول هؤلاء القادة الخضوع والمساعدة على تهدئة "إخوانهم" شريطة أن نلتزم باحترام أعراف الإيمازيغن التقليدية (امازغن= الرجال الأحرار)، فقبل ليوطي هذا الشرط من جهته وتعهد على أن ينتزع الموافقة من السلطان، وبدون تلك الموافقة يبقى التزام المقيم العام دون مفعول.

وعند رجوع ليوطي إلى الرباط زار السلطان وعرض عليه الوقائع، تفهم المولى يوسف - الرجل الحكيم والعاقل ـــ ضرورة الاعتراف من جديد وبصفة رسمية بتلك الأعراف والعادات العتيقة[15]،حتى لا يدخل الطرفان في صراع طويل ودامي ينتج عنه توسيع الهوة بين المخزن الشريف والبرابرة المعروفين بعنادهم وكثرة عددهم. فقد كان مولاي يوسف يعلم أن المغرب الموحد الذي يريده قد يتحقق بقوة السلاح في يوم ما، لكن إذا حصل هذا، فسيبقى البلد منقسما على المستوى المعنوي،

---

[14]- حضر هذه المحادثات كل من : ليوطنان كولونيل بيريو (Berriau)، رئيس المخابرات وليوطنان كولونيل بويميرو (Beymirau) والقبطان نوجيس والقبطان لوكلي. وكتب هذا الأخير بعد ذلك وحين أصبح مراقبا مدنيا عدة كتب مهمة، أهمها: Récits marocains des plaines et des monts

[15]- في رسالة لباشا مكناس مؤرخة في 17 يوليوز 1882 يوضح السلطان مولاي الحسن أن رؤساء القبائل البربرية الذين تابوا ورجعوا عن غيهم طالبوا بتجديد ما كانوا يتمتعون به أي تأكيد عاداتهم وأعرافهم كما اعترف بذلك أجدادنا الأمجاد.

فأراد السلطان أن تكون الوحدة وليدة انضمام الرعايا عن طواعية سواء كانوا عربا أو بربر.

وصدر الظهير في 11 شتنبر 1914، وفي عرضه لأسباب الإصدار، ذكر بأن «قبائل جديدة تُلحق يوميا بحضيرة الإمبراطورية بفعل تقدم التهدئة، وأن لتلك القبائل عادات وقوانين تسير عليها وتتشبث بها، ومراعاة لمصلحة رعايانا وسكينة وطمأنينة إمبراطوريتنا وجب احترام النظام العُرفي الذي تتعامل به هذه القبائل.. ».

ومنذ سنة 1920، اهتم ليوطي بتنظيم هذه العدالة العرفية وبتوضيحها وشرحها، لأنها لم تُستوعب، ولأنها تختلف من قبيلة لأخرى. إن التوسع المتصاعد الذي عرفته التهدئة والأمن المترتب عنها جعل البربر في احتكاك متزايد مع باقي سكان البلاد، كانوا عربا أو بربرا استعربوا أو أوربيين أو يهودا، فكان من اللازم تحديد الاختصاص والمجال العُرفي بالنسبة للاختصاصات القضائية الأخرى: ومنها القضاء العصري والإسلامي التقليدي واليهودي وذلك لترسيخ مكانته وأخذ الأحكام الصادرة عن المحاكم العرفية بعين الاعتبار. وهذا أمر طبيعي، إذ ليس المقصود هو استعمال هذا الظهير كأداة سياسية تؤدي إلى المواجهة بين البوادي البربرية والمدن والقرى العربية. واستغرقت الدراسات التي أمر بها ليوطي سنوات طوال وأسفرت في الأخير عن مشاريع دقيقة، لكن ارتكبنا آنذاك وللأسف أخطاء جسيمة.

لقد زعم بعض الكتاب والسوسيولوجيين غير المسؤولين والمتهورين، أن على السياسة الفرنسية في المغرب أن ترتكز على البربر لكونهم أوفياء ولأنهم لا يعيرون الإسلام اهتماما ويكنون العداء لساكنة المدينة، وزعموا كذلك أننا سنجد حتما أمامنا وضدنا العناصر العربية بالمدن والسهول الذين تجذّر فيهم الإسلام. وإذا لعبنا ورقة التفرقة اعتمادا على الحزازات العرقية سنضمن لأمد طويل سلامة مؤسستنا. وباختصار نادى هؤلاء باستعمال المقولة الرومانية: "فرق تسد"!، وهي رؤية خطيرة، أو على الأقل، تتسم بنوع من الرعونة.

وفي ذات الوقت تعالت أصوات الكنيسة لتزيد الطين بلة، فقد أدلى أسقف الرباط مونسينيور ڤييل Mgr. Vieille بتصريحات غير لائقة

إذ اعتبر أن المناطق البربرية بمثابة حقل شاسع لنشاط المبشرين، بينما تروي مجلة الفرنسيسكان Le Maroc catholique حالات بعض المغاربة الذين اعتنقوا المسيحية مع العلم أنهم شكلوا حالات نادرة وغير مقنعة[16].

وقام بعضهم بترويج نص رسالة مؤرخة بـ 16 يوليوز 1916 وُنسبت إلى الراهب دي فوكو Le père Foucauld، فاطلع على فحوى هذه الرسالة شباب فاس والرباط واستعملوها كذلك استعمالا واسعا وتأكدوا آنذاك من سوء نيتنا بصفة قطعية.

يقول الزاهد الصحراوي: في نظري، إذا لم يعتنق مسلمو إمبراطوريتنا في إفريقيا الشمالية المسيحية شيئا فشيئا، فستعرف المنطقة حركة وطنية مشابهة للتي كانت تركيا مسرحا لها. سوف تنشأ في المدن الكبرى نخبة مثقفة، ورغم أن تكوينها مفرنس أو فرنسي فلن تكون فرنسية الروح والقلب، وسوف تفقد هذه النخبة الإيمان بالإسلام، لكنها ستستعمله للتأثير على الشعب. وفي ذات الوقت، ستظل جحافل الرُحّل وساكنة القرى تسبحُ في بحر الجهل والأمية، في عزلة عنّا، راسخة الإيمان بمحمد، لا تُكنُّ لنا سوى الحقد والضغينة انطلاقا من عقيدتها وتعلقها بأوليائها وصلحائها من جهة، وانطلاقا كذلك من احتكاكها بالفرنسيين (كممثلي السلطة والمستوطنين والتجار)، ذلك الاحتكاك الذي لعب ويلعب لا محالة دورا سلبيا إزاءنا، ولا يُوَسِّع رقعة المتعاطفين معنا. سوف يكبر الحس الوطني عند تلك النخبة المتعلمة، وحينئذ تستغل هذه المعطيات، لتحريض الطبقات الشعبية الجاهلة من أجل إنشاء امبراطورية افريقية مسلمة وحرة، حينما تواجه فرنسا عراقيل أو صعوبات على المستوى الداخلي أو الخارجي.

إن عدد ساكنة إمبراطورية إفريقيا الشمالية الخاضعة لفرنسا يناهز الخمسين مليون نسمة، وبفضل السلم سيتضاعف هذا العدد في ظرف خمسين سنة، وستعرف هذه المنطقة آنذاك الازدهار واليسر والرخاء

---

[16] - اعتنق محمد بن عبد الجليل المسيحية في 1929 وهو من عائلة كبيرة بفاس ودخل اختبار المترهبة le noviciat، بينما أصبح أخوه عمر، وهو مهندس زراعي، وطنيا نشيطا وذلك كرد فعل على ردّة أخيه.

وستشق مناطقها القاطرات وسيتدرب سكانها على حمل السلاح واستعماله وسوف تفرز مدارسنا نخبة مهمة، فإذا نحن لم نستطعْ أن نجعل من هذه الشعوب شعوبا فرنسية، فإنهم سيطردوننا، والوسيلة الوحيدة لجعلهم فرنسيين هي أن يصبحوا مسيحيين. وإذا اكتفينا بالاستغلال عوض أن نمدنهم (civiliser) سوف نخسر كل شيء وتنقلب ضدنا الوحدة التي حققناها لهذه الشعوب.

والآن ومع مرور الوقت تبدو تلك التخوفات وكأنها بالفعل تنبؤات تحققت، لكن الحلول المقترحة آنذاك، أي تمسيح إفريقيا الشمالية كانت طرحا طوباويا من جهة ومخالفا تمام المخالفة لسياستنا والتزاماتنا.

وفي النهاية، لم يكتفِ مُشَرِّعونا سنة 1930 بتحضير نص يخص الأحوال الشخصية والإرث كمسألتين لا تدخلان في اختصاصات السلطان، فتحت ضغوط القضاة والمحامون الفرنسيون الذين كانوا يرغبون في توسيع مجال أنشطتهم، طال اهتمام المشرعين الأمور الجنائية، إذ اقترحوا أن تتكلف المحاكم العصرية (الفصل السادس من الظهير) بالجرائم المقترفة في بلاد العرف من طرف بربري في حق بربري آخر، أو أي مغربي آخر لا يخضع للقانون العرفي، أو من طرف أي شخص في حق بربري. واقترحوا أن تُنطق الأحكام باسم رئيس الجمهورية الفرنسية واسم السلطان معا. وبالطبع كان هذا مسّاً صريحا بسلطة وصلاحيات هذا الأخير، حيث أن جزءا لا يستهان به من رعاياه لن يخضع قط للمحكمة العليا الشريفة.

ورغم أنني عدت إلى القسم السياسي بالإقامة العامة منذ سنة كاملة، فإنني كنت أجهل الكثير عن تحضير هذا الظهير الذي أحيط بسرية فائقة .لقد ارتكب لوسيان سان خطأ عندما صادق على هذا الظهير - المهزلة في غيبة نوكيس الذي صرّح لي فيما بعد أنه كان يعارض المشروع، فوقع السلطان الشاب سيدي محمد الظهير بخاتمه الشريف لقلة تجربته ولكونه كان لا يشك في نزاهتنا وحكمتنا.

ميلاد الحركة الوطنية وتطورها

لقد تأثرت الشبيبة المغربية ـ عصرية كانت أم تقليدية- بالغ التأثر بصدور هذا الظهير. فنظمت حملات احتجاجية ثم اضطرابات لامتناهية

أسفرت عن التحاق الجماهير الشعبية بالزعماء الجدد. وهكذا أصبحت تخوفات ليوطي أمرا واقعا، فاندلعت الاضطرابات بالمدن الرئيسية كفاس والرباط وسلا، ثم المدن الأخرى، وطالت الشرفاء وأتباعهم والمتعلمون بالقرى المحاذية للمناطق البربرية والذين كانوا يطمحون في الحصول على منصب فقيه عند إخضاع القبائل، وتزعم الحركة آنذاك الأشخاص الآتية أسماؤهم:

ـ محمد بن الحسن الوزاني المزداد في 1908 وسط عائلة كبيرة بفاس. درس بالثانوية الإسلامية Collège musulman، ثم انتقل إلى ثانوية الرباط، فمدرسة اللغات الشرقية ثم المدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس حيث حصل على دبلوم القسم العام سنة 1930، شغل منصب الكاتب العام لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين كما كان كاتبا خاصا للمفكر المجادل شكيب أرسلان.

ـ أحمد بلفريج ولد في 1908 كذلك وسط عائلة رباطية محترمة، تكفل به، بعد موت أبيه، خاله الحاج محمد بن مصطفى جسوس وهو ثري معروف. درس بمدرسة أبناء الأعيان بالرباط، ثم بثانوية گورو Gouraud، وبعد ذلك تابع دراساته العليا بالقاهرة فباريس حيث ساهم في تأسيس جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، حصل على دبلوم الدراسات العليا بالسوربون وهو كذلك مجاز في الأدب، كما أنه شبيه سابقه ابن روحي لشكيب أرسلان.

ـ علال الفاسي من مواليد فاس في 1906 منحدر من عائلة عريقة حافظت على التقاليد الخالصة للقرون الوسطى وتميزت بعلمائها في الشريعة والفقه ومنهم من ترأس زوايا دينية، درس بجامعة القرويين واجتاز بامتياز في 14 غشت آخر الامتحانات المؤدية إلى مرتبة عالم لكنه حرم من ذلك بسبب معارضته لظهير 16 ماي.

لقد تم ترديد "اللطيف" في عدد كبير من المساجد رغم المنع الصادر عن المخزن، وبهذه المناسبة تم جلد محمد بن الحسن الوزاني من طرف حراس باشا مدينة فاس السي بوشتى البغدادي وسجن بتازة في يوليوز 1930 كما ألقي القبض مرتين على علال الفاسي في 18 يوليوز وفاتح شتنبر 1930. وتميز أيضا شابان آخران بمشاركتهما

الفعالة في المظاهرات، إنهما محمد المكي الناصري وتكوينه تقليدي عكس عبد اللطيف الصبيحي العصري التكوين وهو من أقرباء باشا مدينة سلا. وهكذا تقف الشبيبة الميسورة المغربية، التي كان ليوطي يود إشراكها في إنجازات الحماية، ضدنا وتواجهنا أشد مواجهة، فانقسم المستوطنون الفرنسيون إزاء الأمر بين فئتين:

فئة متفائلة لم تحرك ساكنا، إذ كانت ترى أن ما وقع مجرد حركة عابرة ومفتعلة لن تتعدى بعض الدوائر الحضرية المنغلقة، أما البوادي ـ أي المغرب الحقيقي ـ فإنها هادئة لن تتأثر ولن تبالي بما وقع.

أما الفئة المتشائمة، وعددها جد ضئيل، فقد أصبح المستقبل أسودا قاتما في عينيها. وبقيت إدارة الحماية من جهتها ساكنة هادئة يقضي موظفوها عطلهم السنوية في فرنسا وكأن شيئا لم يكن. أما المخزن فقد فوجئ بما وقع، واستحوذ عليه الفزع والاندهاش. وفي ذات الوقت ذهل السلطان سيدي محمد واحتار في أمره، لكنه لم يتجرأ على معاتبتنا لكوننا ورطناه وجعلناه في موقف لا يحسد عليه. ومنذ ذاك الحين صار يتعامل بحذر وحيطة معنا كلما اقترحنا عليه إصلاحا...

الدعم الخارجي للحركة الوطنية

وجدت الاضطرابات التي عرفها المغرب تشجيعا قويا من الخارج. ولابد من التذكير بأن الظروف لم تكن في صالحنا، إذ صادف إصدار ظهير 16 ماي 1930 تظاهرتين ضخمتين أثارتا، إلى حد كبير، الرأي العام الإسلامي ونبهتاه:

ـ الاحتفالات الضخمة بالذكرى المائوية للنزول بسيدي فروش والاستيلاء على مدينة الجزائر.

ـ انعقاد المؤتمر الأفخارستي Eucharistique بتونس العاصمة في أجواء احتفالية، الأمر الذي دفع على سبيل المثال بورقيبة إلى أن يقول: «إن مؤتمر قرطاج سبب من الأسباب التي جعلتني أكافح من أجل استقلال بلدي، لقد رأيت أوربيين متنكرين في زي الصليبيين يجوبون أزقة مدينتنا المسلمة بفخر واعتزاز».

لم تكن لدى حكومة الجمهورية أية خلفية، لكن المسلمين رأوا في ذلك نوايا وخلفيات قاتمة.

لقد ثارت ضدنا الصحافة الألمانية والشيوعية والعربية بالشرق الأدنى وأمريكا الجنوبية والبرازيل والأرجنتين حيث تقطن جالية سورية لبنانية مهمة. وفي باريس عبر البرلمانيان جان لونگي J. Longuet، حفيد كارل ماركس وبيار رونوديل Renaudel لمحمد بن الحسن الوزاني ولأحمد بلفريج عن تعاطف ومساندة أصدقائهم السياسيين.

ونادى وطنيو المنطقة الإسبانية "إخوانهم" في المنطقة الفرنسية لكي يثوروا، وفي ذات الوقت أكدوا ولاءهم للمندوب السامي بتطوان، ولما سقطت الملكية، سافر الحاج عبد السلام بنونة، "أب الحركة الوطنية المغربية" إلى مدريد لتهنئة رئيس الحكومة المؤقتة الكالا زمورا Alcala Zamoraوتسليمه برنامجا متماسكا للمطالب والإصلاحات. وفي 24 شتنبر 1931 بدأ تطبيق هذا البرنامج بالانتخابات المباشرة لأعضاء اللجنة البلدية لتطوان (commission municipale) فتفوق المرشحون الوطنيون بكامل السهولة، ومباشرة بعد ذلك ألحوا على البروليتاريين المغاربة لكي يتقدموا بمطالبهم، وعندها رفض المسؤولون الإسبان أي تنازل جديد بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الجمعية المختلطة (الإسبانية ـ الإسلامية) التي أسست في1930.

لكن خصمنا الأساسي، الأخطر والأدهى والأكثر عنادا على الإطلاق كان هو شكيب أرسلان (1869 - 1946) إنه درزي لبناني أصبح سُنيا منذ شبابه، فكان لا يرتاح كثيرا في إطار الإسلام التقليدي نتيجة أصله الدرزي، لذا أبدع فكرة الوحدة العربية (le panarabisme)، ففي رأيه، لا يمكن تحقيق الوحدة الإسلامية إلا تحت لواء العنصر العربي الذي نشر الإسلام عبر العالم وهو الضمانة الوحيدة للحفاظ على الإيمان والعقيدة، لكونه العنصر الذي اختير لتحمل الرسالة. إن الوحدة العربية، في رأيه ضرورة مؤكدة لتحقيق وحدة الإسلام، لذلك وجب تعريب الأقليات العرقية كالبرابرة والدروز وبمراهنته على العروبة، يلعب شكيب أرسلان على وتر حساس ويضمن مساندة الصحافة العربية التي غالبا ما كانت آنذاك في أيدي المسيحيين.

وكعدد كبير من ساكنة البحر المتوسط، كانت لشكيب أرسلان ملكة لغوية فائقة، وكان مجادلا ماهرا وبارعا، فساعدته حذاقته وعناده وشغفه

على أن يصبح عبقريا في فن الدعاية، سواءً كان ذلك على مستوى الكتابة أو الخطابة. وبفضل شخصيته القوية أثر طويلا على الصحفيين المغربين، مسيحيين كانوا أم مسلمين، كما ساهم في تكوين عدد لا يستهان به من رجال السياسة الذين وصلوا اليوم مرحلة النضج، ومن بينهم المغربيان محمد بن الحسن الوزاني وأحمد بلافريج والجزائري مصالي الحاج. وكانت كل مجهودات شكيب أرسلان منصبة في البداية على المغرب حيث كان يرى أنه متأخر على مستوى الفعل الوطني. وكان هذا الداعية قد استقر بجنيف سنة 1921 حيث أدار مجلة "الأمة العربية" La Nation arabe الصادرة بالفرنسية، وأسس كذلك اللجنة المختلطة السورية - الفلسطينية التي قامت بشن حملة مناوئة لفرنسا. وكان أيضا وراء فكرة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقدس سنة 1931 وترأس لجنته التنفيذية الحاج أمين الحسيني مفتي القدس، والذي شكل كتنظيم آلة حرب حقيقية هدفها تحرير البلدان المغلوبة على أمرها لأن الاستقلال في نظر شكيب أرسلان «شرط أساسي لتحقيق وحدة الأمة العربية».

كان شكيب أرسلان - الذي قرأ كثيرا ڤولتير Voltaire - يستعمل الدهاء والبهتان والكذب، إذا كان ذلك يخدم قضيته، فلما عُين بعض القبايليين الذين اعتنقوا المسيحية كُتابا بالمحاكم العرفية المغربية، نجده يكتب من طنجة أو تطوان، أثناء زيارة لهما، «أنهم خمس مائة مبشر يغزون الجبال حاملين الصليب بأياديهم»، فتأثر العالم الإسلامي لذلك وتعالت أصوات التنديد ونظمت المظاهرات أمام القنصليات الفرنسية بكل دول الشرق الأدنى، ولم يصدر رد الفعل في المغرب إلا بعدما وصله صدى ذلك.

وعندما كنا نبين للوطنيين الشباب أن «هذه مجرد أكاذيب وإنهم على بينة من ذلك»، كانوا يردون «إنها الحقيقة، لقد كتب هذا على أعمدة الصحف العربية بالقاهرة، بما في ذلك الصحف التي يملكها أو يديرها مسيحيون».

ونذكر هنا أن شكيب أرسلان والحاج أمين الحسيني كانا يتعاطفان مع الألمان، وخلال الحرب العالمية الثانية، 1939-1945، عملا لصالح الرايخ الهتليري، فلما انهزم، هاجر شكيب أرسلان إلى البرازيل

حيث توفي منسيا سنة 1946 لكنه لم يمت إلا بعدما تحققت فكرة طالما راودته: إنها تأسيس الجامعة العربية ومقرها القاهرة.

الاقتصاد المغربي في تحليل السيد إيريك لابون

ولختم هذا العرض المقتضب للأحداث البارزة التي عرفتها مرحلة لوسيان سان، يستحسن أن نلقي في عجالة نظرة على أفكار إيريك لابون، الكاتب العام للحماية. فإيريك لابون دبلوماسي المهنة، بروتستاني العقيدة وليبرالي الفكر والتفكير. اهتم وبشغف كبير بمسألة المناجم والصناعات، وفي نفس الوقت لم يهتم إلا قليلا بتطوير الاستيطان (جلب المستوطنين) الذي اعتبرهُ أمرا خطيرا ،لأنه يحرم المغاربة من قسط وافر من أخصب الأراضي، وخصوصا عندما بدأ عدد السكان يتزايد نتيجة عودة السلام وبفعل مجهودات أطبائنا، وأصبح ارتفاع عدد السكان هذا يطرح مشكل التشغيل.

وعكس ذلك، فالمغرب الذي لم يعرف تنقيبات كثيرة باستثناء مناجم الفوسفاط، يبدو غنيا بالخيرات المنجمية (كالفحم والحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والكوبالت وربما البترول أيضا) وبناء على هذا، بالإمكان خلق صناعة حقيقية، وبتدفق رؤوس الأموال وبفضل المنجزات وما ستنتجه، وبجلب اليد العاملة بأجور مرتفعة، كان من الممكن إقامة شراكة فرنسية ـ مغربية متميزة من حيث المصالح، إذ كان من المقرر تخصيص مقاعد للنخبة المغربية داخل المجالس الإدارية.

لقد وضع إيريك لابون أسسا قانونية جديدة لاستغلال المعادن ولمكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية ووضع اللبنات الأولى لعدة شركات اقتصادية مشتركة ساهمت فيها فعليا الدولة المغربية. ورغم الركود الذي وقع بعد مغادرته المغرب، فالنتائج التي تحققت في جميع الميادين تدل بعد خمسة وعشرين سنة على صحة رؤاه وصوابها، ولو طبقت بحزم ومواظبة، لتمكنت من دعم وتعزيز نفوذ الحماية أكثر من السياسة المكلّفة التي تم اتباعها وهي جلب أكبر عدد من الموظفين الفرنسيين.

الفصل الرابع

هنري بونصو والعودة إلى مفهوم الحماية

1933 - 1936

النظرة السياسية لهنري بونصو رابع مقيم عام 1933 - 1936

قدم السفير هنري بونصو، رابع المقيمين العامين، من بيروت، حيث قضى بضع سنوات كمفوض سامي لنا في الشرق. إن التجربة التي اكتسبها في لبنان وسوريا، وهما بلدان جد متطوران بالمقارنة مع المغرب، إذ كانت تنخرهما حركات رأي وطنية جد قوية. لقد جعلته هذه التجربة قادرا على إدراك الأخطار التي ستنتج عن تطور الفكر المناوئ لفرنسا وخصوصا إذا لم نتمكن من قلب موازين القوى.

سبق لهنري بونصو وأن قدم خدمة متميزة للمغرب وفرنسا حينما ساهم في ربيع 1926 في إفشال مؤتمر وجدة، حيث ترأس الوفد الفرنسي، لا لأنه عرقل سير الأعمال، بل لكونه رجل يتميز بالاستقامة ووضوح الرأي والدقة في التفكير. انتقد بتبصر ودون مغالاة، كعادته، أطماع عبد الكريم اللامعقولة، وفضح مناورات خصمنا وجعل حدا بذلك لتدخلات الجنيرال موجان Moujin الذي اغتر بمكر وخديعة القائد الريفي[17].

وكان المقيم العام الجديد يتميز بحبه للعمل وقدرته على التحليل، ويتسم بالرقة رغم مظهره الخشن، كما كان صاحب حذاقة كبيرة وتفكير عميق، غير أنه كان بطيئا شيئا ما في اتخاذ القرار. اطلع بسرعة على

[17]- ألحق سطيگ العقيد نوگيس وهو آنذاك قائد منطقة فاس ـ الشمال، بالوفد الفرنسي والتقى أحد رجال هذا الأخير بأزرقان قائد الوفد الريفي الذي ضم عبد الكريم ووزيره في الشؤون الخارجية، فكانا إذن على علم بنوايا الريفيين وتصلب موقفهم.

الملفات، وكان من بين مساعديه السيد روجي سيدو (Roger Seydoux).

لقد فهم هنري بونصو بسرعة أن السياسة الفرنسية بالمغرب لا يجب أن تكتفي بالتأكيد الفضفاض على الصداقة الوطيدة التي تربط البلدين إلى الأبد، بل عليها أن تتحرك في حدود قواعد اللعبة، وفي إطار الوفاء لروح معاهدة 1912، وعليها كذلك أن تحرم الوطنيين المغاربة الشباب من أحسن الحجج وأفضل البراهين إذا ما كانت لها أسسا معقولة. وجه اهتمامه أولا نحو شكل الميزانية، فانشغل بإعادة التوازن بدون اصطدام ولا مغالاة في الفرق بين الميزانية التي يستفيد منها الفرنسيون والميزانية التي تخص المغاربة، واستفاد في هذا الإطار من مساعدة السيد مارانج (Maringe)، المدير العام الجديد للمالية، وفي نفس الوقت أثبت بدون عناء وبالأرقام أن الميزانية المغربية تمول أساسا عن طريق الشعب الفرنسي والمقاولات الفرنسية ولا تستخلص من الشعب المغربي، كما تدعيه من أجل التضليل رئاسة تحرير جريدة "عمل الشعب" لصاحبها محمد بن الحسن الوزاني.

وبإيعاز من المقيم العام تم إبطال الفصل السادس من ظهير 16 ماي 1930وعوض بظهير 8 أبريل 1934، الذي بمقتضاه أصبحت الجرائم المرتكبة في بلاد البربر من اختصاص المحكمة العليا الشريفة التي كانت تبث في القضايا الجنائية بالبلاد الخاضعة للشرع القرآني. غير أن هذا الإجراء الرصين والصادر عن حسن نية لم يخفف من مُناوشات الوطنيين وعدائهم الذي نجم عن صدور ظهير 16 ماي 1930. ونفس الأمر جاء من طرف السلطان الشاب الذي تحفظ إزاء هذا الإجراء، وذلك لأنه ذاق الأمرين من قضية الظهير واستمر يتخوف من تبعاتها. لقد كان يؤاخذ نفسه لكونه لم يكن في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه نتيجة الثقة المفرطة التي وضعها فينا، وكان يخشى كذلك أن يكون قد ضيع التقدير الذي كانت تكنه له الشبيبة المتعلمة والمثقفة.

لقد كان هنري بونصو يتسم بالرصانة والاستقامة والنباهة، إلا أنه لم يعط لعلاقته مع السلطان المكانة اللائقة بها، كما أن السلطان لم ينتبه - رغم ذكائه ورقته - إلى الخصال الحميدة التي كان يتميز بها المقيم العام

وإلى الحظوظ التي قد يُوفرها هذا الرجل لإخراج الصداقة الفرنسية ـ المغربية من الوحل الذي أغرقت فيه.

تحول الحركة الوطنية إلى حزب سياسي له صحافته ونشاطه

من مجرد حركة رأي في البداية، تحولت الحركة الوطنية إلى حزب سياسي، وحينما زعمت سلطات المراقبة أن هذا التحول مناف تماما للقانون المنظم للجمعيات، رد زعماء الحركة الوطنية بأن سطيگ «سمح بإنشاء أحزاب سياسية فرنسية في المغرب، فما أبيح للفرنسيين، لا يمكن حظره على المغاربة».

وكان أنشط الوطنيين، آنذاك، محمد بن الحسن الوزاني، القادم لتوه من جنيف حيث كان سكرتيرا لشكيب أرسلان. واقتداء بأستاذه، راهن على نجاعة الصحافة والشأن المكتوب، إذ أصدر في 4 غشت أول عدد من أسبوعيته الناطقة بالفرنسية وهي "عمل الشعب"، وهو ذاته مديرها ورئيس تحريرها، أما صحيفة "الدفاع" الناطقة بالعربية فكانت خاضعة لنفوذه، وصدرت بعد ذلك صحيفتان أخريتان هما "المغرب" بسلا و"الأطلس "بالرباط.

لقد نددت صحافة الحركة الوطنية بالظهير البربري، إلا أننا نستشف من خلالها أن هذا الظهير لم يكن يمثل همها الأساسي، لقد كانت أهم المواضيع التي تناولت تتعلق بالحريات الديمقراطية (حق التجمع وحق تنظيم الجمعيات والإصدارات والمساواة ورفض التجنيد وحق التمدرس والفلاحة)، وشيئا فشيئا أفرزت هذه المطالب والمناقشات رأيا واضح المعالم. وبتزكية من أحمد بلفريج ومحمد الفاسي ساندت الجمعيات الطلابية لشمال افريقيا بباريس وقدماء تلامذة الثانويات الإسلامية بالمغرب، بكل قواها، الحملات التي كان ينظمها محمد بن الحسن الوزاني. وبإيعاز من شكيب أرسلان ـ الذي كان يرى أن الحركة النضالية لن تنجح بفتح جبهات متعددة في نفس الآن تقرب الوطنيون الشباب من السلطان بعدما شجبوا بشدة موقفه في 1930، ومن ثمة حاولوا كسب مساندته أو على الأقل تعاطفه، ودافعوا عنه منددين بوضعية التهميش والانزواء التي يوجد فيها كما عاهدوه على الإخلاص والوفاء، وهو خطاب فاجأ السلطان وسره في نفس الوقت.

وفي سياق هذا التقارب طرحت جريدة "عمل الشعب" فكرة الاحتفال بعيد العرش احتفاء بذكرى جلوس السلطان سيدي محمد على العرش، وهي المبادرة التي فاجأت الإقامة العامة غير أنها رضخت للأمر، وبذلك أصبح للمغرب عيد وطني يحتفل به كل سنة في جو حماسي في الحواضر على وجه الخصوص.

وبعد بضعة شهور لقبت عناوين الصحافة الأمير الصغير مولاي الحسن بـ " أمير الشباب" و" أمير الأطلس" واقترحت أن يصبح رسميا وليا للعهد، فاعترضت الإقامة على هذا الاقتراح بدعوى أنه مخالف للأصول. وهو رد معقول جدا وصحيح. أما السلطان فلم يدل بشيء في الأمر غير أنه أعجب بالفكرة لا لأنها ستضمن انتقال العرش لابنه فقط، بل لأنها، كذلك، سوف تساعد على تكوين خلف مدرب لن يجد نفسه في الوضعية التي وجد هو فيها إثر وفاة والده، حيث أن سيدي محمد لم يكن مهيئا للمهمة التي أنيطت به بشكل فجائي يوم 18 نونبر1927، فلو كان الأمر عكس ذلك لما ختم ـ حسب ظنه ـ ظهير 16 ماي 1930 أو على الأقل لما صادق عليه بالشكل الذي صدر به.

وكان الشباب المنضوي تحت راية الكشفية الإسلامية من قراء جريدة "عمل الشعب" المتحمسين[18]، كما كان هؤلاء يقولون إنهم عرب ووطنيون يرفضون كل علاقة مع الكشفية الفرنسية خشية الاحتواء أو الإدماج l'assimilation، ولهذا حذوا حذو الكشفية الإسلامية بالشرق الأوسط بإنشاء تنظيمات شبه عسكرية، ففي 27 دجنبر1933، وافق السلطان على طلب كشفية الرباط الذي يتجسد في أن تنظم هذه الكشفية تحت رعاية الأمير الشاب مولاي الحسن، وسمح لها كذلك بأن يحمل الفرع اسم: "الكشفية الحسنية".

لقد نهج الوطنيون تكتيكا يكمن في استغلال كل الظروف ـ مهما كانت ـ لتعبئة الجماهير من خلال شن حملات وتنظيم مظاهرات في الشوارع وذلك للتعريف بأنفسهم، وقد نجحوا بالفعل في بلوغ هدفهم. وهكذا احتجت "عمل الشعب" بشدة حينما تقرر فصل المغرب عن

---

[18]- كانت توجد في 1930 ثلاث مجموعات 100 كشاف بطنجة و 10 بالدار البيضاء و 90 بالرباط وفرعين في طور التأسيس بفاس ومراكش .

التبعية لوزارة الخارجية ليصبح في فبراير 1934، عهد حكومة دالاديي Daladier، تابعا للوزارة الجديدة التي تعنى بأقاليم "فرنسا ما وراء البحار". فكتبت «إن إدماج المغرب ضمن المستعمرات يعتبر مسا جديدا بمعاهدة 1912 وهو كذلك مس بالسيادة، وبشخص السلطان!»، وحينما سقطت حكومة دالاديي - بعد مدة - وألحق المغرب مجددا بوزارة الشؤون الخارجية، تحدثت "عمل الشعب" لغة نشوة الانتصار زاعمة أنها أنقذت الوطن والسلطان!.

حوادث فاس (ماي1934)

في شهر أبريل قام السلطان وحاشيته المخزنية بزيارته السنوية المعتادة لمكناس واستوفت هذه الزيارة شهرا كاملا، ومن هناك كان سينطلق إلى فاس. وعندما علم مديري السيد بينازي Benazet بالمظاهرات التي ستنتظم هناك، طلب مني، بصفتي رئيس القسم السياسي، الالتحاق بمكناس والاتصال بالصدر الأعظم، وذلك قصد الحصول من السلطان على تعليمات دقيقة مفادها الحفاظ على النظام العام بفاس أثناء زيارته لها. فلم أكن في حاجة لإقناع الصدر الأعظم لكونه منحدر من فاس ويعرف أحسن من غيره سكانها المشاغبين والمشاكسين، لذا عملت جاهدا على إقناع السي المعمري أكثر من السي محمد المقري، فأخبرني السيد المعمري أن السلطان على علم بما يحاك هناك، وأنه يريد أن تمر الزيارة في هدوء وسكينة وقد أصدر أوامره لمن يهمهم الأمر. وختاما يمكنني إذن الرجوع إلى الرباط مطمأن البال مبلغا الإقامة بالإجراءات المزمع اتخاذها.

وفي يوم 8 ماي دخل السلطان سيدي محمد إلى مدينته فاس دخولا احتفاليا وسط هتافات الجماهير الحاشدة، إلا أنه وبتدخل الشبيبة انقلبت أجواء الفرح والولاء إلى شغب شعبي، تعالت فيه هتافات، "يحيى الملك ويحيى الإسلام، وليحررنا مولانا" "لتسقط فرنسا !" وتم الاعتداء على باشا فاس وكذا تمزيق العلم الفرنسي، وبعد ذلك مر المتظاهرون أمام مقر القائد العام للمنطقة ملوحين بشعارات مناوئة. لقد اختار الوطنيون الشباب عن قصد - في الواقع- عدم احترام التعليمات لإشعال فتيل الغضب لكي يدان السلطان، وعندما يأتي رد فعلنا تتعالى أصوات التنديد شاجبة الاضطهاد والتنكيل. أما السلطان فكان، في آن واحد، مرعوبا

وساخطا عما آلت إليه الأمور، ومتضايقا من الصعوبات التي ستتولد عن هذه الورطة من الجانب الفرنسي، وفي نفس الوقت كان مسرورا وفرحا بالاحتفاء الجماهيري الذي لقيه بعدما كان يظن أنه غير محبوب أو منبوذ منذ صدور الظهير البربري. آه ما أحلى وما أعظم الإحساس بالنشوة والفرح حينما نعانق الحماس الجماهيري بعدما يئسنا من لقياه. وأمام هذا الوضع لا يسعنا إلا أن ننبهر أمام مهارة ودهاء الوطنيين. وفي هذه اللحظة كان هنري بُونصو في مهمة بباريس وكان يخلفه مؤقتا في الإقامة هيلو Helleu، وكان على هذا الأخير أن يرد الفعل ويتحكم في زمام الأمور، فطلب من السلطان الرجوع إلى الرباط، وأصدر الصدر الأعظم المذكرة التالية: «إن جلالة السلطان الذي يريد الحفاظ على الصداقة الفرنسية، سيغادر في هذا اليوم مدينة فاس للالتحاق بالرباط، وذلك استنكارا لأعمال الشغب وتسجيلا لاستيائه مما حصل".

وإثر ذلك تم حظر جريدة "عمل الشعب" كما منعت مجلة "المغرب" الصادرة بباريس وجريدة "الحياة" ومجلة "السلام" الصادرتين بتطوان من الدخول إلى المناطق الفرنسية.

مدعمو الحركة الوطنية المغربية

كانت الحركة المغربية تتلقى مساندة قوية من باريس، إذ أسس المحامي روبير جان لونگي ابن البرلماني جان لونگي مجلة شهرية وثائقية تعنى بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية المغربية، وكان يساهم فيها:

من الجانب الفرنسي: فرانسوا ألبير وكاسطون بيرجوري وجان لونگي وبيير رونديل وفرانسوا دو تيسان وإدوار دُبرو، وإيڤ فارج وجورج موني وجان بيو وأندري بيرطون وهنري كلير وسيزار كامبيتشي وكابريال كوذني وفيليسيان شالاي ولوي روبو وأندري ڤيولي وماكدولين باز.

ومن الجانب الإسباني: دو لوس ريوس وزير التعليم بمدريد والصحافي آرخيلا.

ومن الجانب المغربي ساهم: محمد بن الحسن الوزاني وأحمد بلفريج ومحمد اليزيدي وعبد اللطيف الصبيحي وعمر بن عبد الجليل ومحمد الخلطي والمكي الناصري والحسن بوعياد.

وفي 1933 عرض جورج موني ،بسذاجة، على الوطنيين الانضمام إلى الحزب الاشتراكي، فجاء الرد واضحا على صفحات "عمل الشعب" عدد 25، غشت 1933، على لسان محمد بن الحسن الوزاني، يقول «ألا يعتبر انضمامنا إلى هذا الحزب بمثابة استيعاب أو احتواء؟ ونحن نناهض كل، أنواع الاستيعاب والاحتواء». وتجدر الإشارة إلى أن الفديراليات المغربية لأحزاب اليسار الفرنسي ،اشتراكية أو راديكالية ، كانت ضد كل مساعدة تأتي من شخصيات فرنسية يسارية للشباب المغربي.

توقفت مجلة "المغرب" عن الصدور شهورا بعد منع دخولها المغرب، وعوضها روبير جان لونگي في 20 يونيو 1936 بنشرة "المخبر المغربي L'informateur Marocain" التي لم يصادفها النجاح.

برنامج الإصلاحات المغربية

ولما اشتدت سواعدهم سواء عبر المناقشات والممارسة أو عبر إرشادات واستشارات أصدقائهم الفرنسيين أوعبر أبيهم الروحي شكيب أرسلان، أنشأ عشرة شبان "لجنة العمل المغربي" Le comité d'Action Marocaine، وأعدوا برنامج الإصلاحات الذي طبع بالعربية في القاهرة في شتنبر 1934، وبالفرنسية في نونبر من نفس السنة. وقد سلم هذا البرنامج:

- إلى وزارة الشؤون الخارجية بباريس وقدمه البرلمانيون جان لونگي وجان بيو وبول رونوديل وفرانسوا دي طيسان.

- وإلى السيد هنري بونصو على يد علال الفاسي ومحمد الديوري ومحمد اليزيدي.

- وإلى السلطان وأوصله عبد العزيز بن ادريس وأحمد الشرقاوي ومحمد غازي وأبو بكر القادري.

أما الموقعون على ذلك البرنامج فهم:

ـ عمر بن عبد الجليل وهو من عائلة فاسية عريقة، حرفته مهندس زراعي وهو أخ الفرانسيسكاني جان بن عبد الجليل وثقافته فرنسية؛

ـ محمد الديوري وهو صاحب مصنع ببور ليوطي (القنيطرة حاليا) متزوج بفرنسية من السينغال وله ثقافة فرنسية؛

ـ محمد بن الحسن الوزاني من عائلة فاسية وثقافته فرنسية؛

ـ عبد العزيز بن إدريس من قدماء التلاميذ، ثقافته عربية؛

ـ محمد الشرقاوي من عائلة متواضعة تسكن الرباط وثقافته عربية؛

ـ علال الفاسي من فاس وثقافته عربية؛

ـ محمد غازي كتبي، ثم مدير مدرسة بسلا وثقافته عربية؛

ـ محمد المكي الناصري وهو من عائلة محترمة من الرباط، درس في القاهرة لذا كانت ثقافته عربية.

إن هذا البرنامج، الذي سيأتي تحليله في آخر هذا الكتاب، كان جد متكامل مقارنة مع ذلك الذي قُدم للاسبان من طرف الحاج عبد السلام بنونة. إنه عبارة عن مزيج بين اتجاهات ديمقراطية وأخرى دينية مستوحاة من السلفية والوهابية الجديدة ومن الإصلاحية الدينية والاجتماعية. يقول هنري بونصو الذي درسه بإمعان، وكان لا يستخف به، إن هذا المزيج يستحق أن يكون موضوع دكتوراه في الحقوق.

وفي الختام، فخاصية الوطنيين أصحاب البرنامج أنهم يتحدثون عن الإصلاحات وليس الاستقلال ونستشف من خلال السطور أنهم يتمنون أن تتطور الحماية إلى انتداب Mandat، ولم يتجاوزوا هذا الحد في تلك اللحظة على الأقل، إذ لم تذكر كلمة استقلال إلا أثناء الحرب الكونية الأخيرة.

وبعد هذه المرحلة بدأ تأثير محمد بن الحسن الوزاني يتراجع، بينما تطورت مكانة علال الفاسي، الذي خشي إثر تحركه الكثير مغبة الاعتقال والحبس فسافر إلى إسبانيا حيث لقي حسن الاستقبال. وكنت لا أحبذ فكرة وجوده بالخارج لأن ذلك سيجعله عرضة لكل التأثيرات

وخصوصا تلك التي تحمل بصمات شكيب أرسلان، فلما شاطرني المقيم العام هذا الرأي، أخبرتُ هذا المنفي، باختياره، أن بإمكانه الرجوع إلى المغرب دون خوف ولا خشية، فاقتنع بالفكرة وزارني مرتين ليشكرني على مبادرتي. ومن جهتي لم أطلب منه أن يكف عن نشاطه بل ناشدته أن يتحلى إزاءنا بموضوعية أكثر مما كان عليه الأمر سابقا، بالرغم من أنني لم أكن أتوخى الكثير من وراء هذا الاقتراح. لقد اتضح أن علال الفاسي خطير جدا سواء كان في المغرب أم خارجه. وقد انهمك - بسرية ونجاح تامين - في تأسيس حزب وطني تقليدي عربي ومسلم أكثر من حزب محمد بن الحسن الوزاني، الذي تخلى عنه عدد لا يستهان به من أصدقائه.

انحراف الشبيبة المغربية

ومما لا شك فيه، أن الشبيبة المثقفة، سواء التي حصلت على تكوين تقليدي إسلامي، أو تلك التي تعلمت في المدارس والثانويات الفرنسية - الإسلامية، كلها كانت تحت جاذبية الأطروحات الوطنية، فكانت ترى بالطبع الفئات التي سبقتها تعاني من البطالة، إذ حرمت من الوظيف في إدارة الحماية ومن الاشتغال في الإدارة الشريفة. فالوظائف المخزنية المهمة كانت حكراً على بعض العائلات القوية كالشرفاء العلويين أقرباء السلطان وعائلة المقري والتازي والحجوي ومولين والناصري وبركاش والصبيحي والگلاوي... فتجاوز الصدر الأعظم محمد المقري سن الثمانين ولم يفكر بعد في التقاعد، وكذلك الأمر بالنسبة للوزراء الآخرين. ومن ناحية أخرى كانت سلطات المراقبة تعارض توظيف شباب المدن في دواليب السلطة بالحواضر (الباشويات) أو بالبوادي (القيادات)، وذلك بدعوى أن هذا الشباب يستخف بالحماية ويحتقرها، وهكذا سدت كل منافذ التشغيل في وجه المغاربة من العصريين أو الذين كانوا في طريق العصرنة، فلا غرابة إذن أن يتسرب الإحباط، وهو مركب نقص خطير في نظر ليوطي، إلى نفوس الشباب ويكبر أكثر فأكثر.

وبعدما ذاق الشباب طعم المرارة واليأس والبطالة، بدأ يتعاطى بنهم إلى قراءة الكتب الفرنسية أو العربية الصادرة عن مطابع الشرق الأوسط. ففي نظرهم لا حل لمشاكلهم سوى الاستقلال، فالحرية كفيلة

بأن تجعلهم يساهمون بكل كرامة في نهضة الإسلام وإعادة الاعتبار للعروبة التي يطرحها شكيب أرسلان كهدف، والتي قد تتجسد أمام أعينهم على أرض الواقع في بلدان جنوب حوض البحر المتوسط. لقد كان هؤلاء الشباب يؤمنون بقوة الكلمة، لقد كانوا شغوفين ملهمين حتى الإشراق.

وقد انبهر الآباء أمام المعركة التي دخلها أبناؤهم، كما انتابهم، في آن واحد، الذعر والحزن والاعتزاز: فالذعر راجع لما قد ينتج عن مواقف أبنائهم المتصلبة والواضحة، أما الشعور بالحزن فسببه اضمحلال السلطة المطلقة التي كانت تميز الآباء في الماضي القريب، بينما الاعتزاز راجع لكون هؤلاء الشباب يمارسون الكتابة والطباعة ويناقشون بكل طلاقة قضايا لا يفقه منها الآباء إلا القليل، وزاد من تذمر الشباب المغربي الوضع اللامتكافئ داخل خلية الأسرة التي كانت تتميز بطابع بطريركي تقليدي. فبدأ مشكل الزواج يطفو على السطح: فالشاب المغربي المتعلم لا يرضى أن يتزوج بشابة غير مثقفة أو أمية ولو كانت من شريحته الاجتماعية، بل كان يطمح أن تكون شريكة حياته قادرة على مساعدته وعلى فهمه وأن تقاسمه تطلعاته، لكن وفي غالب الأحيان لم تكن العقلية مهيئة لتساند مشاريع تعليم المرأة العصري، فعندما قرر السيد الفاطمي بن سليمان - وهو منحدر من أسرة مخزنية جيدة، وهو أيضا صهر المرحوم الكباص الصدر الأعظم - تسجيل بنتيه كداخليتين بثانوية الرباط للفتيات، اعتبر الأمر بمثابة فضيحة شنعاء. وكان السي الفاطمي، وقتها، يقبع في منصب متواضع[19] كأمين للجمارك في مدينة مازاكان (الجديدة)، وكان السلطان في مثل هذه المواقف يكتفي بالملاحظة دون أن يتخذ موقفا صريحا، فلكونه هو نفسه من فئة الشباب، كان من الطبيعي أن يتعاطف مع تطلعات الشباب مثله لكن السرعة التي كانت تتطور بها الأمور كانت تقلقه، فبقي في حالة تردد وحيرة.

زد على ذلك أن الشبان كانوا متشددين، متعصبين لآرائهم وسريعي الغضب فكانت العلاقات معهم جد صعبة وشائكة وميؤوس منها. فقد

---

[19]- منحت الحماية منحة دراسية لابنتيه، وبعد جهد جهيد استطاعت أن تعينه خليفة لباشا مكناس، وأصبح بعد ذلك مندوبا للصدر الأعظم في التعليم، وبعد ذلك باشا مدينة فاس، فعاملا على الإقليم.

حاولت الاتصال ببعض الوطنيين، لا للحد من نشاطهم، وإنما للتعرف عليهم ومحاولة فهمهم وحثهم على الاتصال بي بدون حرج كلما دعت الضرورة لذلك أو كلما رغبوا في مناقشة ممثل السلطة الفرنسية. واستقبلت مرات عديدة ،في وقت الشاي ، محمد بن الحسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل وعبد اللطيف الصبيحي ومحمد اليزيدي وآخرون أقل شهرة، فكانت المحادثات تمر في جو ملؤه الاحترام، إلا أنها كانت عقيمة. لقد كان محاوري يتمتعون بذاكرة قوية، إذ كانوا يستظهرون فقرات كاملة من برنامج الإصلاحات أو من مقالات من مجلة "المغرب" وكأنهم يتلون آيات قرآنية، وبين الفينة والأخرى ينطق أحدهم في حماس «لقد قال لونگي... »، إذ كانوا لا ينصتون بتاتا لأجوبتي وردودي. ففي مثل هذه الظروف يصبح كل حوار أو تفاهم معهم عقيما وبدون جدوى. ورغم ذلك كله كان بإمكاني متابعة استقبالهم لو لم ينشروا على صفحات مجلة "المغرب" تغطية لحواراتنا بعد تحريفها حيث أريد لي أن ألعب دورا باهتا.

ومن حسن الحظ، كنت قد اتخذت الاحتياطات اللازمة، إذ ارتأيت أن يحضر كل لقاءاتنا القبطان دوبليسوس دي كرينيدان لكي يدلي بشهادته إن اقتضى الحال. ولم أفاجأ كثيرا لما آلت إليه الأمور، لكن هذه المخالفة السافرة لقواعد اللعبة أجبرتني على قطع الصلة مع محاوري، لقد تعكر الجو العام على إثر هيجّان الوطنيين، وهو ما منع هنري بونصو من إدخال برنامج التقارب والتقويم حيز التطبيق.

وفي هذه الظروف إشتد غضب الساكنة الفرنسية وتزايد قلقها، فصارت تعاتب المقيم العام على قلة صرامته وقلة حزمه، وعرفت العلاقات بين الفرنسيين والمغاربة تدهورا خطيرا، أتذكر هنا مقالا لموريس لوگلي Maurice Le Glay صدر، على ما أظن، في جريدة لاڤيجي ماروكين La vigie Marocaine، كان على صاحب المقال - عكس ما حصل - أن يلعب دور المعتدل المتعقل نظرا لسنه الموقر ومكانته المتميزة، ففي حوار ساخر له يرد على وطني شاب قائلا ما فحواه «أتريدون الحكم الذاتي؟ فليكن لكن قبل ذلك عليكم أنتم المغاربة أن تتعلموا كيف تضعون القاطرة حتى لا أكون ملحاحا بطلب المستحيل، بل مجرد إبرة بسيطة، بمعنى آخر عليكم أن تتعلموا كيف تديرون الحديد

حول ثِقب صغير، وسَلَّ بعد ذلك إبرة من معطفه واضعا إياها باستهزاء ـ حسب قوله ـ أمام أعين محاوره المذعور المنبهر...». إنها أنجع طريقة لمحاورة هؤلاء الشباب، كما يظن بعض الفرنسيين، «أنستحق كل هذا الاحتقار والذل، يرد كل المغاربة العصريون بصوت واحد، إنهم يعتبروننا قاصرين لا قدرة لنا على التطور، إننا عرضة لكل هذا ونحن فوق أرضنا، وفي الحقيقة هذا أمر لا يطاق».

وبالإضافة إلى هذه الصعوبات السياسية، واجه هنري بونصو أيضا صعوبات اقتصادية جمة، حيث أدى الكساد الذي عرفه العالم إلى تدهور الأوضاع بالمغرب. لقد ركد عالم الشغل وتدنى حجم الصادرات على مستوى المواد الفلاحية، وعلى إثر ذلك تظاهر المعمرون الفرنسيون احتجاجا على تراكم ديونهم إزاء الدولة وتجاه الأبناك على وجه الخصوص، وطالبوا مساعدات مالية وتأخير رد الديون إلى أجل لاحق، كما طالبوا أيضا بإعفاءات ضريبية جديدة، وبهذا قدموا لصحافة الوطنيين حججا ودلائل سهلة. هكذا كانت مهمة هنري بونصو معقدة وجد صعبة، وبالرغم من ذلك فهي لم تخل من أمور تدعو إلى الارتياح.

بقي العالم القروي ساكنا سواء كان ذلك في السهول أو الجبال وتواصلت تهدئة المغرب وبلغت نهايتها في أوائل 1934 بإخضاع المنطقة الغربية للأطلس الصغير واستسلام قبائل آيت خباش وآيت حمو. تلك القبائل التي تراجعت أمام تقدمنا المتتالي من نواحي تافيلالت إلى شواطئ المحيط الأطلسي ـ وكذلك التوصل إلى الربط بين القوات المغربية والجزائرية والموريتانية في ناحية تندوف. ويسخر البعض اليوم من وزارات الجمهورية الثالثة لكونها كانت تابعة للأحزاب، وبالتالي كانت غير قادرة على فرض آرائها، إذ لم ترقى إلى اتخاذ القرار والعمل على تنفيذه. لكن غيرة القادة عن الوطن تثير صعوبات، وفي آن واحد، تجعل رجالا من تيارات متعارضة يتحدون لفترة ما قصدَ تحقيق أهداف محددة. لقد اقترح السيد ماجينو M. Maginot وزير الحرب والجنيرال ويكان Waygand رئيس أركان الحرب، منذ زمن طويل، القضاء على بؤر التوثر والعصيان في المغرب، فقد كان الرجلان ينتميان إلى اليمين، وبالرغم من ذلك بقي البرلمان مترددا بهذا الصدد والحكومة منقسمة. وأمام هذا الوضع، اضطر، في الأخير، السيد

جوزيف بول بونكور، وزير الشؤون الخارجية الاشتراكي وهو المسؤول المباشر عن المغرب، أن يوافق على عمليات سنة 1934 بغرب الأطلس الصغير والهضبة السفلى لواد درعة، ولم يتخذ هذا المنحى إلا بعدما درس هذا الملف دراسة مستفيضة، وبعد استشارة الجنيرال كاترو Catroux رئيس جهة مراكش، والتف بعد ذلك زملاؤه حول هذا القرار، وبهذا اختتمت عملية تهدئة المغرب الطويلة والشاقة.

لقد قامت فرنسا أحسن قيام بكل المسؤوليات الملقاة على عاتقها منذ معاهدة 1912، وعانت الأمرين ودفعت الثمن باهضاً، في شكل أموال طائلة ودماء كثيرة، إذ توفي أكثر من 600 ضابط فرنسي، وذلك من أجل إهداء السلطان الشاب سيدي محمد امبراطورية موحدة، مهدئة. إنه وضع لم تعرفه البلاد منذ عهد الموحدين (القرن الثاني عشر)، وبدأ الازدهار مع رجوع السلم والأمن، وأصبح سكان الحواضر يتنقلون في البوادي دون خوف، كما بدأت التجهيزات العصرية تغزو البلاد، موفرة المنفعة والخير للجميع سواء تعلق الأمر بالمغاربة أو بالفرنسيين، وتم استغلال الثروات الطبيعية بسرعة فائقة، كما تم الشروع في القضاء على الأوبئة بفضل جهد وتفاني أطبائنا، وقد فقدنا البعض منهم أثناء مزاولتهم لواجباتهم النبيلة. فمثل هذه الوقائع والأحداث الصريحة والواضحة والملموسة تشفع بكيفية وافرة لكل الهفوات والأخطاء المرتكبة والتي لم نسع إلى إخفائها أثناء هذا العرض.

وحسب تقديرات باريس، لم يكن هنري بونصو - رغم أنه محلل ماهر - الرجل القادر على اتخاذ القرار والرجل الفاعل والملائم لوضع المغرب، كما أن تأثيره على السلطان وعلى الحكومة الشريفة كان جد هزيل وكان عرضة لانتقادات الاستعمار الفرنسي، ونتيجة هذا كله تقرر إيجاد بديل له، فأسفت كثيرا لذهاب هذا الرجل.

تحليل المستويات الرئيسية لبرنامج الإصلاحات المغربية

I- الإصلاحات السياسية

-إعادة تنظيم الحكومة المغربية التي تضم الصدر الأعظم ورئيس الحكومة ووزراء الداخلية والعدل المغربي والمالية والاقتصاد والتعليم

العمومي ووزارة الاتصال والأحباس ووزارة الصحة العمومية، ويمكن أن ينضاف تقنيون فرنسيون إلى كل وزارة من تلك الوزارات.

- إعادة تنظيم الإدارة العليا للحماية وتتشكل من:

- الإقامة العامة،
- نائب أو مندوب الإقامة Délégué de residence،
- الديوان المدني والديوان العسكري والديوان السياسي والديوان الدبلوماسي،
- مصلحة المراقبة العامة ومن اختصاصاتها تمثيل المقيم لدى السلطات المغربية في المناطق المدنية، وكذلك الأمر بالنسبة للمناطق التي تدير شؤونها السلطات العسكرية،
- المدير العام للشؤون الشريفة يكون مستشارا للحكومة الشريفة، وفي الوقت ذاته صلة وصل بينها وبين الإقامة العامة.

- المساواة بين الموظفين الفرنسيين والمغاربة.

- إنشاء مجالس بلدية للتداول خاصة بالمغاربة (المسلمين واليهود) ومجالس الدوائر والمقاطعات وغرف اقتصادية جهوية ومجلس وطني ينتخب على مرحلتين عبر الاقتراع باللوائح، يرفع هذا المجلس توصياته واقتراحاته إلى جلالة السلطان الذي له واسع النظر في اتخاذ القرارات.

- تمتيع المغاربة بالحريات الخاصة والعامة.

II- الإصلاحات القضائية

- تأسيس نظام قضائي مغربي موحد يشمل تراب الحماية برمته[20].

- إعداد قانون مغربي موحد مستوحى من الشرع الإسلامي[21].

---

[20]- وبالتالي إبطال المحاكم العرفية التي تهتم بقضايا القبائل البربرية.

[21]- نفس الملاحظة سالفة الذكر .

- استبدال تسمية "المحاكم الفرنسية" بالمحاكم الفرنسية - الشريفة لأنها تنطق بالأحكام باسم جلالة السلطان وباسم رئيس الجمهورية الفرنسية في آن واحد.

- الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، دون المس بصلاحيات جلالة السلطان[22]

III- الإصلاحات الاجتماعية

- التعليم المجاني والإجباري لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6و 12سنة.

- إنشاء العدد الكافي من المؤسسات الثانوية.

- إنشاء باكالوريا مغربية تعادل الباكالوريا الفرنسية.

- تأسيس معهد عالي مغربي يتكون من ثلاثة مسالك (الحقوق - الآداب - الطب والصيدلة).

- إنشاء مدارس ابتدائية للفتيات في كل المدن المغربية، يرتكز التعليم فيها بالأساس على الثقافة العربية الإسلامية.

- تطبيق المعاهدات الدولية التي تهم الشغل على العمال المغاربة.

IV- الإصلاحات الاقتصادية والمالية

- تأميم المعادن والسكك الحديدية والنقل والطاقة الكهربائية ومؤسسات القرض وبنك الدولة.

- إدماج أكبر عدد من العناصر المغربية في كل المجالس والهيئات المتدخلة في استغلال ثروات البلاد.

- إلغاء النصوص والدوريات التي تعتبر نزع الملكية لفائدة المعمرين نزعا من أجل المصلحة العامة.

---

[22]- لم يسبق - حسب معلوماتي - أن أطلق رسميا على المحاكم العصرية اسم المحاكم الفرنسية باستثناء ما كان يرد في الصحافة.

- إعطاء الفلاحين مساحات لا تقل عن 10 هكتارات بورية تكون ملكا مشروعا لهم ولعائلاتهم.

V- الإصلاحات الخاصة

-إبطال الظهائر والقرارات والدوريات الإدارية المنظمة للعدالة والعدل في القبائل المسماة بالعرفية.

- منع كل حملات الدعاية التي تهدف إلى التبشير في أوساط الساكنة المسلمة بالمغرب.

-اللغة العربية هي اللغة الرسمية للإمبراطورية الشريفة.

الفصل الخامس

مارسيل بيروطون مقيم عام لستة أشهر فقط (1936)

حل السيد مارسيل بيروطون مكان سلفه السيد هنري بونصو، وكان المقيم العام الجديد مقيما عاما سابقا لفرنسا بتونس حيث تعامل مع الأمور بيد من حديد، كما سبق أن شغل منصب الكاتب العام للجزائر، وهذا ما جعل منه رجلا ذو دراية كبيرة بمشاكل وشؤون إفريقيا الشمالية. اشتهر بيروطون بانتماءه اليميني رغم أنه كان صهرا لمالفي Malvy الوزير السابق. وعلى كل حال، لقد كان رجلا قاسيا عنيفا مباشرا، قويا يحب المجهود العضلي. ولم تتجاوز مدة إقامته بالمغرب ستة أشهر، حيث ترك منصبه بعد انتخابات 1936 التي أوصلت حكومة الجبهة الشعبية إلى السلطة، فحال ذلك دونه ودون إبراز قدراته في هذا البلد، وأهم ما تميز به كان هو إعادة ربط علاقات متميزة بين جلالة السلطان سيدي محمد وبين الإقامة العامة. إذ بين الفينة والأخرى كان يتصل عبر الهاتف - دون سابق إعلام - مع القصر الملكي للحصول على موعد ثم يصل إلى المشور على متن سيارة يقودها بنفسه ويأخذ معه السلطان في جولة بنواحي الرباط توصلهما أحيانا إلى البيضاء، وأثناء الرحلة - كان يقود سيارته بسرعة فائقة. وكان يخوض مع سيدي محمد في دردشة حرة، فكان السلطان معجبا بانفعاله وجانبه الشاب وسلوكياته التي تتسم باللامبالاة، الشيء الذي ينسيه حفل البروتكول وجمود الرسميات التي ضاق بمرارتها منذ توليه العرش.

أما فيما يخص الوطنيين، فقد تعامل مارسيل بيروطون معهم بصرامة وتساهل في آن واحد، ففي 18أكتوبر كان من المقرر أن تحتضن مدينة فاس المؤتمر السنوي لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين وافق المقيم العام مبدئيا على المؤتمر، إلا أنه اقترح أن يتم

عقده بالرباط عوض فاس، المدينة الحساسة والمضطربة، فرفضت الجمعية هذا المقترح وحولت الوجهة، حيث انعقد المؤتمر بتطوان بحضور الخليفة والجنيرال أوركاز، المندوب السامي الإسباني، ولوحظ غياب وطنيي المنطقة الفرنسية.

الفصل السادس

نجاح مهمة الجنرال نوجيس

1943 - 1936

الجنرال نوجيس، طبيعته مميزاته

الجنرال نوجيس هو سادس مقيم عام لفرنسا بالمغرب وهو مغربي قديم ومن تلامذة المقيم العام ليوطي. استقبل يوم وصوله إلى الرباط بحرارة من طرف جزء هام من الرأي العام الفرنسي.

لقد خلف السيد مارسيل بيروطون بعد ذهابه نوعا من الحسرة والأسف خصوصا وأنه لم يتوفر على الوقت الكافي لإبراز قدراته. وقد عابت فئات اليمين على نوجيس تعيينه من قبل حكومة الجبهة الشعبية، وبما أنه لم يكن من الممكن نعته باليهودي، فقد لقب بالماسوني Franc maçon وقيل أن في عهده كانت كل التخوفات واردة، وبالفعل كان الأمر مألوفا؛ إذ كلما أراد وزير يساري تقديم تنازلات على المستوى الوطني، فإنه يكلف شخصا عسكريا بذلك. فبقبوله لهذه المهمة يكون نوجيس قد أخل بشرفه خصوصا وأنه عسكري تكون في مدرسة الماريشال...

لم يكن نوجيس خطيبا، إذ كان يتكلم بصوت رتيب وغير واضح، فيبدو وكأنه جاف بارد وفاتر. أما شخصيته فتعبر عن رجل رصين متعقل متستر وكتوم، وكان هذا الجنرال يعرف ما يريده، فبإمكانه أن يتلاءم ويحاور بكامل المرونة عندما تقتضي ذلك الضرورة، علما أنه يرجع دائما ودون هوادة إلى الهدف الذي رسمه بعدما يسلك كل الطرق الملتوية، لقد كان يتوفر على ثلاث خصال ذات أهمية لرجالات الدولة: المزاج، الشجاعة والنزاهة، إذ كان يجيد بامتياز المحادثات الخصوصية والنقاشات داخل اللجان المصغرة والدردشة حول مائدة الطعام، ففي هذه

الحالات يكون أكثر ارتياحا من حالات مواجهة العموم، وكان يملك القدرة على الإقناع وحمل معارضيه المتشددين على تغيير آرائهم.

كان نوجيس واعيا كل الوعي بالموقف العدائي للساكنة الفرنسية، فعمل جاهدا للتغلب على خصومه دون تملق ولا نفاق لكونه كان يعلم أن على المقيم العام لفرنسا بالمغرب أن لا يذهب ضد مجرى الرياح متعارضا في عمله مع الرأي العام المكون من مواطنيه. وقد نجح في ظرف وجيز في تذويب العراقيل، عن طريق مضاعفة الاتصالات واللقاءات ـ كلما أتيحت له الفرصة ـ في الرباط أو الدار البيضاء أو أثناء تنقلاته المتوالية داخل البلاد، لقد كان هدفه هو أن يكسب احترام وثقة أغلب الفرنسيين وبالفعل تمكن من ذلك.

كما رأى أيضا أن لا يكون السلطان مجرد حليف بل صديقا حقيقيا. وفي نفس الوقت لم يهمل أعضاء المخزن، إذ ربط علاقات مع عدد من وجهاء مدينة فاس، العاصمة الثقافية البرجوازية العتيقة، التي لا زالت بالغة التأثير رغم ركودها الاقتصادي، ونجح في هذه المهمة الصعبة التي فشل فيها إلى حد ما جُلُّ سابقيه منذ ما بعد ليوطي.

وبعد تهييء المناخ العام، أراد أن يذهب قدما إلى الأمام في إشعاعه لو لم تزعجه، لمدة، اضطرابات وهيجان الوطنيين.

مضاعفة نشاط الوطنيين

في أكتوبر 1936 طالب محمد بن الحسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل من السيد بيار ڤينوP. Vienot نائب كاتب الدولة في الشؤون الخارجية، التطبيق الفوري لمشروع الإصلاحات المغربية، فلم يتلقيا إلا جوابا مهذبا، بغرض المماطلة.

لقد خاب ظن الوطنيين من جراء الموقف المحتشم الذي اتخذه أصدقاؤهم الاشتراكيون، وفي ذات الوقت اكتشفوا أن تحركاتهم وحملاتهم الإعلامية لم تعط أكلها، وعلى إثر هذا قرروا التصعيد والعودة للاضطرابات والهيجان. ونظمت "كتلة العمل المغربية" Le comité d'action marocaine مؤتمرات بالرباط وفاس وسلا، وترأس علال الفاسي إحدى هاته التظاهرات بفاس يوم 2 نونبر، طالب

المؤتمرون بإلحاح التمتع بالحريات الأساسية الأربعة: حرية الصحافة وحق التجمع وتأسيس الجمعيات والحق النقابي. وفي سرية تامة قرر المؤتمر متابعة العمل السري بإنشاء خلايا على نهج الوفد المصري وجماعة الإخوان المسلمين لحسن البنة والكتلة الوطنية السورية - في كل المدن المغربية وكل المراكز القروية وذلك من أجل نشر وترويج أفكار ومطالب وشعارات الوطنين في كل الأنحاء دون ملل ولا كلل. وكان الأمر يتعلق باستقطاب متعاطفين ومؤيدين، لا من البرجوازية الحضرية وشبيبة المدارس فحسب، بل من كل الشرائح الاجتماعية.

انعقد أحد المؤتمرات بالبيضاء يوم 14 نونبر1936 تحت رعاية السلطان. فكان رد فعل السلطان عنيفا حيث سمح باعتقال علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني ومحمد اليزيدي، وأطلق سراح المعتقلين في 17دجنبر بأمر من الجنيرال نوجيس الذي فضل تهدئة الوضع القابل للانفجار على إثر مظاهرات احتجاجية بالبيضاء والرباط وسلا ووجدة، أدت إلى اعتقالات جديدة ومحاكمات.

وبعد ذلك بقليل توصلت مجموعة من الصحف من الصدر الأعظم بالسماح بالإصدار في يناير وفبراير 1937[23] وهي كالتالي:

- الأطلس، وهي أسبوعية يسير شؤونها محمد اليزيدي (صف علال الفاسي).

- العمل الشعبي Action populaire، تديرها السيدة كـ. القادري زوجة محمد الديوري (صف علال الفاسي).

- صوت المغربي، للخلطي، مكان إصدارها باريس وقراؤها العمال المغاربة بفرنسا.

- عمل الشعب، لصاحبها محمد بن الحسن الوزاني والصادرة بفاس.

- المغرب، وهي يومية مستقلة يصدرها سعيد حجي بسلا.

---

[23]- صدرت كذلك بعد أبريل 1937 أسبوعية "الدفاع" (La défense)، يسيرها الفاسي عبد الهادي الشرايبي وهو أستاذ سابق بالقرويين وعضو الحركة القومية.

- العمل L'action، وهي أيضا يومية مستقلة يصدرها عبد اللطيف الصبيحي بالبيضاء.

- الوداد L'Amitié، وهي صحيفة جد معتدلة أسسها محمد شماعو.

لقد أبرزت هذه الصحافة الصراعات والخلافات الحاصلة بين الأشخاص مما أدى إلى انفصام داخل الحركة الوطنية، ونتج عن ذلك ظهور حزبين بعدما تم حل كتلة العمل المغربية Comité d'action marocaine بموجب القرار الوزاري الصادر بتاريخ 18 مارس 1936بدعوى تَعارُض هذه اللجنة مع ظهير 24 ماي 1914 المنظم للجمعيات، والحزبان هما:

- الحزب الوطني لتحقيق المطالب لعلال الفاسي والذي يناضل من أجل إصلاح قوامه توجه ديني وكان منخرطوه يؤدون اليمين على القرآن.

- الحركة القومية لمحمد بن الحسن الوزاني الذي ينادي بإصلاح اجتماعي.

التحق عدد كبير من الشباب الحامل لثقافة عصرية بعلال الفاسي بينما التحق بعض الوطنيين ذوي الثقافة التقليدية بمحمد بن الحسن الوزاني، ولم تعوض هذه الانخراطات الخسارة التي تكبدها حزبه، ومن هنا عرف هذا الأخير تراجعا ملحوظا.

وفي 27 يوليوز1937 قدم بلفريج وعمر بن عبد الجليل (الذي لا يصيبه كلل) للسيد بيار ڤيينو وزير الشؤون الخارجية منكرة حول سياسة الإقامة العامة بالمغرب فتم طرد الرجلين، فالتجآ إلى الحزب الاشتراكي الذي لم يحرك ساكنا. وخلاصة القول أنهما رجعا إلى المغرب خاويا الوفاض مرة أخرى. وفي الرباط وجدا سلطانا ساخطا على حزب علال الفاسي معاتبا إياه على طابعه السري وعلى كونه اشترط أداء يمين الولاء على منخرطيه.

أصيب الوطنيون حينئذ بالخيبة على جميع الأصعدة وبدأوا الاستعداد للعمل والفعل المباشرين L'action directe.

حوادث النصف الثاني من سنة 1937، حل الأحزاب ونفي زعماء الوطنيين

في فاتح شتنبر 1937 اندلعت أحداث صاخبة بساحة الهديم بمكناس، وكان سبب هذه الاضطرابات هو استغلال واد بوفكران الذي قيل إن مجرى مياهه تم تحويله لفائدة المعمرين ضدا على أصحاب البساتين والمزارعين المغاربة، وأمام هذه الحوادث اضطرت قوات الحماية إلى استعمال أسلحتها مخلفة عشرة قتلى و50 جريحا من بين المتظاهرين.

وفي 25 شتنبر تم استقبال الجنيرال نوجيس والسيد بُول راماديي P. Ramadierنائب كاتب الدولة في الأشغال العمومية، بمدينة مراكش، أسوأ استقبال، إذ ووجهوا بالصفير والهتافات المناوئة[24]. ومن 22إلى 29أكتوبر وصلت الاضطرابات مدن الرباط وسلا وبور ليوطي والخميسات وفاس ووجدة، حيث أصبح الصناع التقليديون وبروليطاريا مدن الصفيح يشكلون العنصر الأبرز نشاطا وسط المتظاهرين. وهكذا تعالت أصوات الكادحين والمستضعفين منادية بـ"الخبز، والعدالة، والتعليم!". وقد أثمرت مجهودات علال الفاسي لتأسيس جمعية خيرية وطنية بفاس تعنى بمساعدة المعوزين، حيث كانت هذه الجمعية توزع 3000وجبة طعام في اليوم، بل كانت أحيانا تقدم مساعدات نقدية.

وفي يومي28 و29 أكتوبر اضطر الجيش إلى أن يحتل المدينة القديمة بفاس. وقذ تمت عدة اعتقالات عند مخرج مسجد القرويين حيث انعقد اجتماع سياسي. وعلى العموم استعملت المساجد من قبل المتآمرين بصفة متواترة كمقر آمن للنقاش والتشاور وكمكان للتجمع قبل النزول إلى الشارع في مظاهرات، وهو أسلوب استعمل منذ زمن طويل في المدن الشرق أوسطية.

ولم يهمل الوطنيون العالم القروي، بل اهتموا به وخصوصا عندما استقر الأمن. فقد بدأت، آنذاك، البورجوازية تحتل زرهون وبعض المراكز في بلاد البربر؛ مثل صفرو وهرمومو وآزرو، على

---

[24]- المهيج بمراكش هو مثقف سوسي يدعى محمد المختار بن علي من زاوية دوكدير من قبيلة إدا وباعقيل، سانده بقالو أملن البرابرة.

الخصوص، وذلك بشراء الأراضي عن طريق عقود شراكة مع الفلاحين، وبفضل وسائل المواصلات العصرية (السكك الحديدية والحافلات والسيارات والهاتف والبريد والمذياع) خُلقت إمكانيات ربط علاقات من نوع جديد بين المدن والقرى. وبعد هذه الأعمال التمهيدية وقعت بعض المناوشات والمشاداة مع اثنين أو ثلاثة قياد ـ تعودوا على القسوة والغلظة ـ تم تهديدهم، وباستثناء ذلك بقيت القرى تتميز على العموم بالهدوء.

لقد كان الوطنيون يتعمدون إحداث اضطرابات دامية من أجل تتنفيذ اعتقالات ومحاكمات في حقهم لإثارة قلق الحكومة الفرنسية ودفعها بالتالي إلى إقالة الجنيرال نوجيس. وكان هدفهم الحصول على الحكم الذاتي terneautonomie in إلا أن البعض منهم، كعلال الفاسي، كان يفكر دون شك في الاستقلال دون الإفصاح عن ذلك، فقد كانوا يفكرون في ذلك باستمرار دون ذكره على الإطلاق. ألم يحصل العراق على استقلاله منذ 1932 ومصر منذ 1936؟ وكثر الحديث أيضا عن انتهاء الحماية الفرنسية بلبنان وسوريا، فلن يظل المغرب إذن خاضعا للذل والعار. لكن، كل حساباتهم انكشفت، فخسروا الرهان على كل المستويات. فلم يعزل السيد ليون بلوم، رئيس مجلس الوزراء، الجنيرال نوجيس من منصب الإقامة العامة، وإنما، وبالعكس من ذلك، متعه بكامل الثقة. ومن جهة أخرى أثارت الاضطرابات والهيجان غضب السلطان وبدأ يشعر أن الأمور تنفلت من قبضته، كما أبدى تخوفا بالغا من جرأة ووقاحة الوطنيين لحد التفكير في اتخاذ اجراءات صارمة في حق المشاغبين. وعلى صعيد آخر، شجب بعض سكان المدن وقدماء البورجوازية ما قام به الشباب من شغب، أما القرى فقد عبرت في مناسبات عديدة عن تشبثها بالمخزن.

وبناء على الدعم والقبول الذي حصل عليه، من طرف جل مكونات الساكنة، ارتأى السلطان باتفاق مع المقيم العام اتخاذ إجراءات صارمة، أصبحت بمقتضاها الأحزاب، غير المصرح لها بالعمل، غير مشروعة وبالتالي محظورة. وفي 25 أكتوبر، تم إلقاء القبض على علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل ومحمد اليزيدي، فأرسل علال الفاسي في 3 نونبر 1937إلى المنفى بالگابون حيث سيمكث تسع سنوات. أما محمد بن

الحسن الوزاني وآخرون فقد صدرت في حقهم الإقامة الجبرية في مناطق جبلية مختلفة، أو بالجنوب. بينما التحق أحمد بلفريج، بطنجة لأسباب صحية، ثم إلى سويسرا حيث يستقر شكيب أرسلان. وأرسلت كذلك مجموعة الشباب الهائج إلى تافيلالت لتنشغل بضعة أسابيع في تكسير الحجارة لتعبيد الطرقات، كما أبعد الحسن بو عياد وهو محميّ انجليزي نحو مصر. وفيما يخص الصحف والمجلات، تم منع إصدار جرائد: عمل الشعب والعمل الشعبي والعمل والأطلس والدفاع. وبفضل هذه الإجراءات القوية وخصوصا التعاون القوي بين السلطان والجنرال نوجيس، اللذان جمعت بينهما صداقة حقيقية واحترام متبادل، تمكن الرجلان من إعادة السكينة التامة ولسنوات طويلة.

لقد وجد الوطنيون الشباب أنفسهم، بسبب طيشهم وتهورهم في عُزلة إزاء المخزن وإزاء نخبة الحواضر وفي عزلة كذلك إزاء الجماهير الشعبية، أما الجنيرال نوجيس الذي تمنوا سقوطه وعزله - بعدما سالت الدماء - فقد خرج من هذه الأزمة قويا ومعززا بثقة حكومته وثقة السلطان، وصار لا يخشى مناوشات الساكنة الفرنسية بالمغرب، إذ تأكدت هذه الأخيرة من أنه أتى من أجل إرجاع الأمور إلى نصابها ورد الاعتبار والاحترام للشخصية المغربية أولا، وإعادة الدفء للعلاقات الفرنسية - المغربية التي تؤمن تواجدهم وبقاءهم في هذا البلد. وباختصار، لقد نجح المقيم العام في مهمته أيما نجاح، إذ تمكن من تقويم الأوضاع في كل المجالات.

العمل البناء للجينرال نوجيس

بعد هذا النجاح الهام، لم يخلد الجنيرال نوجيس للراحة، إذ بعد تأمل عميق استخلص الدروس اللازمة من الأحداث الأخيرة، وقرر أن يستغل المهلة المؤقتة التي خلفها حل كتلة العمل الوطني وفروعها وإبعاد رؤسائها، فانكب على دراسة وتطبيق الإصلاحات، وكان عليه أن يتخذ التدابير اللازمة لمواجهة مشاكل النمو الديمغرافي بخلق ثروات جديدة، وذلك من أجل توفير مناصب لتشغيل يد عاملة كانت في تكاثر وتزايد سريعين، وكذا من أجل تحسين المستوى المعيشي للمغاربة. وباختصار أراد أن يظهر أن تحسين وضع المغاربة على اختلاف مشاربهم رهين بالتوافق والتناغم بينه وبين السلطان، وأن العمل الارتجالي لحفنة من

المشاغبين والمحرضين لن يعرقل تطبيق برنامج واسع وحافل بالإصلاحات.

وبعد إعادة الأمور إلى نصابها، رجع الجنيرال نوجيس إلى سياسة اليد الممدودة. وفتح بابه في وجه الوطنيين المعتدلين فألحق بديوانه محمد التازي ومحمد عمر الحجوي وهما صديقان لزعماء كتلة العمل الوطني، كما أدخل بعض قدماء تلامذة الثانويات الإسلامية إلى مجلس شورى الحكومة وتبنى بضعة إصلاحات سبق أن طالب بها خصومنا، وطلب من الصدر الأعظم السماح بصدور أسبوعية "التقدم" الناطقة بالعربية لصاحبها سي أحمد بن محمد النجار، وهو وابن أحد وجهاء مدينة سلا، وأصبح كذلك يتقبل الانتقادات ويُرحب بها. وبهذا يكون قد استأنف الحوار دون أن يسمح بالمعارضة من أجل المعارضة الناجمة عن سوء النية، كما استحسن العلاقات التي استأنفها السلطان من جانبه مع الوطنيين. وهكذا تمت العودة تدريجيا إلى الطرق التي نهجها الماريشال ليوطي سابقا، وبسرعة تم تحديد النقط التي اقترح الجنيرال نوجيس على السلطان أن تنصب عليها الجهود فيما يلي: ـ تنمية وتطوير التعليم الفرنسي ـ العربي، مع فتح تعليم نسوي جيد وذلك تلبية لرغبة السلطان وتطلعات النخبة من جهة ومواجهة المدارس الحرة سواء الجديدة أو القرآنية والتي عمل بلفريج وأصدقاؤه جاهدين على مضاعفة عددها عبر ربوع البلاد[25].

ـ إصلاح التعليم بجامعة القرويين.

ـ مراقبة جودة التعليم في المدارس الحرة، سواء منها العصرية أو القرآنية مع المساعدة المستحقة ومن بينها:

ـ جرد المناصب التي يمكن تخصيصها عاجلا للشباب المغاربة وتمكين مجموعة أولى من ولوج الوظيفة العمومية بناء على مستواهم التعليمي.

ـ تجديد سياسة هنري بونصو المتعلقة بتخصيص قسط متزايد الأهمية من مداخيل الدولة للمغاربة.

---

[25] ـ أسس بلافريج بالرباط معهد جسوس كمؤسسة نموذجية.

ـ تدشين أوراش لبناء أحياء سكنية للعمال ومحاربة "مدن الصفيح".

ـ تقديم مساعدات للنهوض بالصناعة التقليدية وذلك بخلق تعاونيات من أجل تطوير هذا المجال.

ـ تشييد عمارات تأوي المؤسسات والإدارات الشريفة مع مراعاة الجانب الجمالي والذي يجب أن يُضاهي الشكل المعماري الذي شيدت به مؤسسات وإدارات الحماية.

ـ إصلاح الأراضي الجماعية.

ـ وضع برنامج هام يخصُ بناء السدود وحل معضلة سقي الأراضي الفلاحية، وذلك من أجل:

- رفع الإنتاج الكهربائي
- سقي أراضي جديدة ومنها على الخصوص الأراضي الخصبة والجافة وبالتالي رفع الإنتاج الفلاحي من فواكه وخضر، وبهذا سيتوفر الشغل لعائلات جديدة حيث أنها ستحصل على أرض تمتلكها.

وفي هذا الإطار تم إنشاء مكتب لمساعدة الفلاحين على الاستغلال المعقلن لخمسين ألف هكتار، من أراضي تادلة السفلى، مسقية بقنوات تجلب المياه من واد أم الربيع. وقد وجد الجنيرال نوجيس في السيد لودوفيك طرون، المدير العام للمالية، المساعد المخلص الذي لا يدخر جهدا ويسخر كل إمكانياته الفكرية والتقنية لتوفير الأموال اللازمة لإنجاز هذه السياسة.

وعشية أحداث فاس، عقد الجنيرال نوجيس اجتماعا مع أعيان المدينة ومن بينهم رئيس جمعية قدماء تلامذة ثانوية مولاي ادريس، وقدم لهم السيد لودوڤيك طرون قائلا: «إنه المدير العام للمالية سوف يتفاهم معكم ويجب أن يسود التفاهم علاقاتكم به». وبالفعل ساد التفاهم بين الطرفين، وبعد ذلك بكثير قال لي لودوڤيك إن العلاقات التي ربطها خلال تلك الليلة لم تخيب ظنه حتى في أحلك الظروف.

وكانت الحصيلة التي حددها الجنيرال نوجيس لأنشطته وأعماله وعرضها على مجلس الحكومة في 2يوليوز1938 هي التي انتزعت من

شكيب أرسلان اعترافا صدر في الأمة La Nation arabe ماي - غشت 1938، يصف تلك الإصلاحات بأنها «إصلاحات حقيقية وخطوات فعلية إلى الأمام على درب الإنجازات التي طالما نادت بها الساكنة المغربية».

كما كان الجنيرال نوجيس يحمل هما يتمثل في فتح آفاق شاسعة أمام المراقبين المدنيين والضباط المكلفين بشؤون الأهالي بالمغرب وإعطائهم الوسائل لتتبع الوضع في الجزائر وتونس وفي باقي العالم الإسلامي. فقد كان يرى، عكس جل فرنسيي المغرب، أن هذا البلد لا يمكنه أن يعيش في عزلة عن العالم وراء الحواجز والممنوعات، فيجب إذن أن يكون على علم بما يدور في البلدان الإسلامية حتى نتمكن من أن نتنبأ ونهيء التحولات المتوقعة، حتى لا نفاجأ بها.

وهكذا شجعني بقوة على أن أواصل إصدار النشرات الإخبارية حول الجزائر وتونس والشرق الأوسط، الشيء الذي لم يكلفني مجهودا كبيرا نظرا لعلاقاتي المتميزة مع روبير مونطاني ومجموعة من الأساتذة مثل: أ .ليفي بروفانصال وأندري باصي وج .س .كولان وهنري طيراس وروبير ريكار، وكلهم كانوا يشكلون أسماء لامعة في ميادين التاريخ والسوسيولوجيا والدراسات الإسلامية. وقدم نوجيس، كذلك، المساعدة ل روبير مونطاني على تأسيس مركز الدراسات العليا للإدارة الإسلامية بباريس وصار يرسل له منذ 1936 مجموعة من المراقبين المدنيين والضباط المكلفين بشؤون الأهالي والأساتذة والموظفين العاملين بالمغرب والعارفين بشؤونه[26].

لقد كان نوجيس متأكدا من قرب اندلاع الحرب بين فرنسا وألمانيا ولهذا اهتم بتطوير القوات المساعدة (الكوم والمخازنية) حتى تتوفر لديه الوسائل الكفيلة بالحفاظ على النظام بالمغرب ويتمكن كذلك من إرسال أكبر عدد من القوات النظامية (من مختلف الأسلحة) إلى فرنسا، وهنا أيضا سار على نهج الماريشال ليوطي في سنة 1914.

---

[26]- مؤسسو هذا المركز هم بيار ڤينيو وشارتولي رئيس جامعة باريس صحبة روبير مونطاني، وتجدر الإشارة أن هذا المركز مازال يعمل تحت إشراف جامعة باريس.

لقد سبق لهنري بونصو أن اهتم بالمسألة، وقرر أن أغلب مجموعات الگوم النشيطة - وكان عددها 51 مجموعة - سوف تدمج لتشكل، في وقت السلم، وحدة أو وحدتين من الگوم الاحتياطي المكون من المتطوعين الذين يخضعون لتكوين يدوم خمسة عشر يوما على رأس كل سنة. لقد تم تهييء أربعة وستين وحدة من قوات الگوم المساعدة قبيل حرب 1939 - 1945م ورأت النور كذلك ست مجموعات من الگوم النشيط في فاتح يناير1939، مما رفع العدد إلى سبعة وخمسين، وفي نفس الوقت حددت مدة التكوين في واحد وعشرين يوما، فكانت هذه الفترة جد كافية لأن هؤلاء الرجال يجيدون فطريا الملاحظة والتمركز والانتشار في الميدان، ولا مجال للتحدث عن قدرتهم الخارقة على المشي.

وفي 1935 وافق وزير الحرب - بعد إلحاح كبير - على صرف المال اللازم لاقتناء السلاح لفائدة المغرب وبمساهمة مالية لهذا الأخير.

كان الگوم الاحتياطي يتقاضى أجرا خلال فترة التكوين ومكافأة مالية سنوية قدرها 50 فرنكا، إضافة إلى بعض الامتيازات. وكذلك الشأن بالنسبة للمخازنية الذين يشكلون شرطة المراقبين المدنيين ومكاتب شؤون الأهالي. واشتغل هذا النظام منذ البداية بطريقة تدعو إلى الارتياح.

وكان القرويون المغاربة يستهزئون من الگوم والمخازنية حيث لقبوهم بـ "الجابونيين" لكونهم لا يكلفون الكثير ولا يطول أمد اشتغالهم مثلهم مثل البضائع اليابانية التي أغرقت الأسواق.

وهكذا أصبح من الممكن تعبئة 8000 گومي مساعد، مسلحين ومجهزين كما يجب. و4000 مخزني احتياطي و26000 متطوع، أي ما مجموعه 38000 رجل. وقسم نوجيس هذه المجموعات من الگوم إلى كتائب. وكانت الأمور تتم باتفاق مع السلطان، وسميت هذه الكتائب بالطوابير وتألقت تحت هذا الاسم بتونس وإيطاليا وفرنسا وألمانيا. وأسس الجنيرال نوجيس كذلك وحدات من المخازنية كشرطة متنقلة تسهر على ضمان الأمن في المدن وكل التجمعات السكنية. ولكي يتأتى ذلك تلقى المخازنية المتنقلون تكوينا خاصا، على غرار التكوين الذي

يتلقاه الحراس المتنقلون للدرك الفرنسي. وبالإضافة إلى التأطير المحكم، فإن هذه القوات كانت تتحرك عبر وسائل النقل. وقد أظهرت التجربة أن التقنيين الممرنين يتحكمون في زمام الأمور في الشارع دون اللجوء إلى أي اصطدام دامي.

لقد كان الجنيرال نوجيس يتسم ببعد النظر في كل الميادين والمجالات كما كان يحلم بأشياء كبيرة.

المغرب وحرب 1939- 1945

لقد أثمرت سياسة الجنيرال نوجيس أكلها إبان حرب 1939-1945. ففي 29 غشت 1939 سلم وفد من الوطنيين يتكون من محمد غازي وأحمد الشرقاوي وبوبكر القادري وأحمد بن غبريط للجنيرال نوجيس رسالة يؤكدون فيها مساندة الشباب لفرنسا في حالة دخولها في صراع مسلح مع ألمانيا.

وحينما اندلعت الحرب كان المغرب يعرف فترة هدوء وسكينة. وبوصفه أمير المؤمنين والرئيس الروحي للإسلام بالمغرب، أمر السلطان سيدي محمد تلقائيا بقراءة رسالة على كل رعاياه في كل المساجد، فبعدما أعاد إلى الأذهان في تلك الرسالة الوضعية الهشة التي كانت تعرفها البلاد في 1912قبل معاهدة فاس، وبعدما ذكر بالإنجازات الفرنسية التي استفاد منها المغاربة، حث رعاياهُ على أن يبقوا بجانب الفرنسيين تقول الرسالة: « إنه لمن واجبنا أن نعبر للحكومة الفرنسية عن اعترافنا بالجميل على كل ما قامت به من أعمال لصالحنا، وكل من أخل بهذا الواجب الأساسي والمبدئي فهو غير مخلص لأسلافنا المنعمين، ويكون قد خالف ما أمر به الخالق الذي أوصانا بأن الاعتراف بالجميل واجب، وأن الابتعاد عن ناكره واجب.

فانطلاقا من يومنا هذا وإلى أن تتوج رايات فرنسا وحلفاؤها بالنصر، علينا أن نؤازرها ونضمن لها مساندتنا المطلقة دون أن نبخل عليها بثرواتنا أو بتضحيات أخرى. لقد كنا مرتبطين بها زمن السكينة والرخاء، فعلينا إذن أن نبقى إلى جانبها في هذا الامتحان العسير الذي تجتاز، ولنا اليقين الثابت أنها ستخرج منه ظافرة كبيرة». وكان الجينرال نوجيس، أثناء قراءة تلك الرسالة، في مدينة الجزائر حيث كان

يترأس هناك العمليات العسكرية كقائد لقوات منطقة إفريقيا الشمالية، فلم يفاجأ بهذه الإشارة القوية التي صدرت عن السلطان وإن كان لها على نفسه الأثر العظيم.

وهناك حدث آخر يؤكد مدى صدق ووفاء هذا العاهل، ففي أشد الظروف المأساوية لماي ويونيو 1940 التي عرفت تذمر الفرنسيين حتى الأقوياء والمتفائلين منهم، صرح السلطان للسيد م موريز، وهو نائب بالإقامة العامة بما يلي: « لو كانت فرنسا بلدا صغيرا يتكون من خمس أو ست مدن، ولو كان تاريخ الشعب الفرنسي لا يتجاوز الخمسين سنة، لكانت تخوفاتنا على مصير بلدكم مبررة، لكن بما أن بلدكم الذي أعرفه جيدا هو فرنسا الكبرى والغنية، وبما أن تاريخ شعبها تاريخ يفرض على الفرد الاحترام والتقدير، فإن التشكيك في مصيرها والتخوف عليه يعتبر بمثابة جريمة نكراء، فكل الشعوب تمر عبر تاريخها بنكبات قاسية، لكن حيويتها وقيمتها تتجليان في ردود فعلها وتعاملها مع المحن».

وقد أفرزت الحرب وهدنة 1940 إكراهات كبيرة، فكان على الجنرال نوجيس أن يواجه صعوبات جمة ومتعددة. ففي الصدارة، كان من اللازم ضمان العيش رغم الحصار المفروض، كما كان من اللازم مساعدة فرنسا - قدر الإمكان - التي كانت تعاني من مصادرة ألمانيا لخيراتها. كان عليه أيضا أن ينكبّ على إعادة تشكيل القوات المسلحة رغم حضور لجان العدو المكلفة بمُراقبة تطبيق الهدنة. لقد كان الكل يأمل في استئناف الكفاح ضد المحتل للتراب الوطني، فكان من الطبيعي العمل في الخفاء سواء تعلق الأمر بالعدة والعتاد أو بالرجال، حيث كان عدد عناصر الجيش النظامي أو الاحتياطي محدد ومراقب، وقد تضاعف هذا الأخير بأعداد تثير الانتباه وذلك بموافقة السلطان ورضاه. ولم يفطن الألمان لحشد هذه القوات وتهيئتها، رغم الحيطة والحذر الذي يتسمون به، كما لم نتعرض لخيانة أو وشاية أي مغربي.

وعندما سمح لي بإجازة (عطلة) بمناسبة الهدنة، صرت أرتدي خوذة الدراجين لأزاول عملي ككاتب عام لجهة مكناس. حيث عينت في أكتوبر 1940 - تحت تسمية مراقب شؤون الأهالي - بعدما غادرت قيادة الطابور السادس الشريف، احتفظت بهذه الوضعية إلى حدود 11 نونبر

1942حيث استرجعت بكل غبطة قبعتي képi الزرقاء التي تعودت عليها في شؤون الأهالي ورتبتي كقائد طابور، وكان الكوم يتسترون تحت تسميات متنوعة كوحدات العمال أو وحدات العاملين بالفحم...

أما وفاء السلطان فلم يعرف أي خفوت أو تراجع طوال هذه الحقبة الزمنية الحالكة، وما قيل أحيانا عن تورطه مع الألمان لم يكن حسب رأيي إلا إشاعات ومعلومات خاطئة روجها أعداؤنا، أو مجرد تمويهات سياسية. فقد كان تعامله مع فرنسا جد سليم مع العلم أنه كان يحتفظ بحرية الرأي والتصرف، وخير مثال على ذلك هو الحدثان التاليان: فبأمر من حكومة ڤيشي، طلب الجنرال نوجيس من سيدي محمد تطبيق القوانين المناوئة لليهود loi anti juive والمتخذة من طرف حكومة الماريشال بيتان، على المغرب، رفض العاهل ذلك رفضا باتا، فاليهود المغاربة رعاياه كباقي المغاربة المسلمين ولهذا لم يكن مستعدا لتطبيق إجراءات عنصرية جائرة في حقهم.

وصبيحة نزول الأمريكيين، ولما توجه نوجيس إلى فاس لقضاء بضعة أيام حتى يتمكن من الاحتفاظ بحرية القرار، وطلب من السلطان الالتحاق به صحبة المخزن، بقي سيدي محمد بالرباط، بالرغم من أن طبعه لا يتحمل الخشونة والمشاكسة، اختار البقاء وسط رعاياه المهددين بالعمليات العسكرية.

وفي كلتا الحالتين لم يستعمل الجنرال نوجيس أسلوب الضغط والإلحاح، الشيء الذي كان مخالفا لمفهوم الحماية عنده، إذ كان يرى أن القرارات لا تؤخذ إلا بالاتفاق بعيدا عن كل إكراه، إذ في غياب هذا الشرط نفتقد التفاهم والثقة وبالتالي لا مكان هناك للصداقة. ولقد كان بالفعل على صواب.

مشاكل الجنرال نوجيس مع الفيلق الفرنسي للمحاربين

أما على مستوى السياسة الفرنسية الداخلية، فالأمور لم تكن تبعث على الارتياح. فقد كان الجنرال فرانسوا يرأس الفيلق الفرنسي للمحاربين La Légion Française des Combattants (فرع إفريقيا الشمالية) ويدير شؤونه من الجزائر بأسلوب يغلب عليه طابع التحيز والتعصب، وقد سبق لهذا الجنرال أن شغل منصب قائد أعلى

للجيش بالمغرب، وكان بالتالي مساعدا تابعا للجنرال نوجيس، ولهذا بدأ يتهجم على هذا الأخير معتمدا على الاتهامات القديمة التي راجت في 1936. فانهال الفيلق على حكومة ڤيشي بالعتاب والانتقاذات من قبيل أن الجنرال نوجيس ينتمي إلى الماسونية franc-maçon وأنه من مناصري الجمهورية الثالثة المشؤومة، وهو المسؤول الوحيد عن كل مصائب هذا البلد، وبالتالي فبقاؤه على رأس الحماية يُعد موقفا متخاذلا بالنسبة لحكومة انبثقت عن ثورة وطنية؛ ومن المؤكد أنه سوف يخون النظام الجديد في أول فرصة تتاح له...

وقد وضعت هذه التهجمات اللاذعة المقيم العام في موقف حرج، إذ اضطر إلى الذهاب إلى ڤيشي ليدلي بتبريراته ويدافع عن نفسه، وعن العلاقات التي كان قد ربطها والتي زادت وضعه تحرجا. وأمام هذا الوضع، تدخل السلطان لدى حكومة ڤيشي مصرا على أنه يرغب في الاحتفاظ بصديقه نوجيس بالرباط، وبهذا أصبح العاهل المحمي حاميا لقائد الحماية ... وبالطبع لقد تضررت السلطة الفرنسية ـ التي مارسها الجنرال نوجيس بحزم وثبات ـ من جراء هذه الدسائس الرخيصة.

لم أكن أعرف أصحاب هذه المكائد باستثناء القليل منهم وفي ليلة من الليالي كنت في مكناس حيث أطلعني عن خبايا الأمور، الجنرال ترانكي الذي عينه الجنرال نوجيس رئيسا للفيلق الفرنسي للمحاربين بالمغرب، لكن هذه المرة لم يكن للفيلق أية علاقة مع فرانسوا، بل أصبح تابعا بصفة مباشرة لڤيشي. وللأسف الشديد توفي ترانكي بعد ذلك بقليل، فأصبح الفيلق عرضة لتأثيرات سلبية ومشينة، حيث مورست بإفراط مطاردة اليهود والماسونيين والديگوليين، وهكذا نجد مثلا ضابطا ساميا متقاعدا كان يرأس فرعا محليا للفيلق يطالب بإبعاد زوجة وابن رفيق له ـ الذين حاربوا منذ البداية في صفوف فرنسا الحرة ـ إلى المناطق المحتلة وهو ما يعني تسليمهما إلى العدو الألماني، وبالفعل رفض الجنرال نوجيس هذا الطلب، كما تمكن رئيس آخر للفيلق الفرنسي من توقيف معلم من اللورين ـ متزوج وأب لأربعة أطفال ـ لكونه تجرأ واستقال من الفيلق احتجاجا على المارشال بيتان الذي لم يحرك ساكنا عندما ألحقت لالزاس واللورين بألمانيا، وفي هذا الصدد، بالإمكان تعداد أمثلة شتى.

وكانت الأحداث تهدد في كل حين الساكنة المغربية، واستطاع الجنرال نوجيس أن يقي البلاد التي تحت مسؤوليته الأخطار، محترما في ذلك معاهدة 1912، شكلا ومضمونا، لكنه ونظرا لعبء الواقع وإكراهاته لم يتمكن من تهيىء مسالك المستقبل كما سبق وأن فعل.

النزول الأمريكي بالمغرب 8 (نونبر1942) ودسائس الرئيس روزفلت

لن أطيل في تأويل وانتقاد النزول الأمريكي في 8 نونبر1942، إذ لم يفهم أحد من قدماء المغرب الذين عايشوا هذه القضية المؤلمة لماذا لم يوقف الجنرال نوجيس - هذا الوطني الصرف المناوئ للألمان - العمليات في أول يوم من الصراع؟

وهذا السؤال لا يطرح بالنسبة للمهتم بالعلاقات الفرنسية - المغربية. نحن نعلم أن روزفلت وتشرشل عقدا بآنفا (الدار البيضاء) في يناير 1943مؤتمرا حضره بصفة منقطعة الجنرالين دوگول وجيرو. وأقام روزفلت حفل عشاء دعا إليه السلطان وابنه مولاي الحسن والصدر الأعظم سي محمد المقري، بالإضافة إلى تشرشل والجنرال نوجيس، ولكن قبل ذلك استقبل بعد الظهر العاهل المغربي في سرية تامة. وعرض رئيس الولايات المتحدة على السطان آراءه بكل صراحة. فبما أنه كان دائما مناهضا متشددا للاستعمار، فضلا عن كونه لا يُكنّ لفرنسا التقدير اللازم، وصف الحماية كنظام متجاوز ويجب أن يحصل المغرب على استقلاله الكامل في أقرب وقت ممكن وفي أبعد الآجال بعد انتهاء الحرب، وأن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدته على تحقيق تطلعاته المشروعة نظرا لعبقرية شعبه وماضيه العريق والمجيد. ونحن نعلم الآن كل ما مر في هذه الجلسة بفضل الكتابات التي تناولت هذا الحدث: إذ كتب عنه روم لاندو الإنجليزي وجان لاكوتور الصحافي الفرنسي وجورج ڤوشي الكاتب السويسري وهاري هوبكينس المستشار الخاص لروزفلت وكذلك إليوط روزفلت ابن الرئيس الذي روى كل ما دار في هذا اليوم، ولنتركه يتحدث[27]: «كان أبي يلعب بالشوكة fourchette

[27]- جان لاكوتير: خمسة رجال وفرنسا، ص. 192، 193، 194.

ويتحدث في نفس الوقت عن الوضع الذي سيتغير جذريا بعد الحرب خصوصا في ما يتعلق بالاستعمار... تنحنح تشرشل محاولا تغيير موضوع الحديث، لكن السلطان طلب من والدي ماذا يعني بـ"التغيير الجذري"، تابع والدي قائلا إن رجال المال الفرنسيين والبريطانيين أسسوا شركات هدفها هو استنزاف خيرات المستعمرات فبدا القلق على محيا تشرشل... قال أبي: يمكن للسلطان أن يطلب المساعدة من الشركات التجارية الأمريكية التي قد تساعد على إنجاز برنامج استغلال، وذلك بثمن جزافي أو بنسبة مائوية، وبهذه الطريقة يمكن لحكومة العاهل المغربي مراقبة جزء واسع من ثروات البلاد والتحكم، طال الزمن أو قصر، في اقتصاده ... وكان حفل عشاء ساحر ... ولما انتهت الوليمة أكد السلطان أنه سيطلب مساعدة الولايات المتحدة عند انتهاء الحرب ... وكانت عيناه تلمعان».

ولنطلع على ما قاله الحسن الثاني ابن سيدي محمد لجورج ڤوشي بهذا الصدد: «كان ذلك أول سر دولة عُهد به إلي. كان يوم جمعة، ذهبت صحبة أبي على الساعة الثالثة إلى البيضاء بدعوى تدشين مدرسة هناك، كنا نحن الاثنين فقط على متن سيارة، لم أحضر المحادثات التي أجراها والدي مع روزڤلت، لكن في المساء كنت مدعواً لحفل العشاء الرسمي والذي حضره تشرشل. إن المحادثات التي أجراها السلطان مع روزڤلت كانت جد هامة، لقد تكلما بصراحة تامة، ولو لم يمت روزڤلت قبل الأوان لكان قد لعب دورا رائدا في انعتاق وتحرر المغرب والقارة الافريقية بأكملها»، أما رأي جورج ڤوشي الذي تلقى ما صرح به الحسن الثاني في حوار حر بإفران فلا يقل وضوحا: «إن الأقوال التي نطق بها الديموقراطي الأمريكي الكبير أمام تشرشل ونوجيس (نقلها ابنه إليوت روزڤلت في كتابه) لم تكن هدرا ولا استخفافا بل نابعة عن قصد وتعبر عن موقف حقيقي، فطن السلطان سيدي محمد بذلك، لذا "لمعت عيناه". لم يخن فرنسا ولم يتنكر لصداقته الشخصية للجنيرال نوجيس، وإنما تصرف أولا كمغربي، استشف من بين القوى السياسية التي ستتحكم في عالم الغد، فكرة أساسية وقوية هي الحق في تقرير المصير. إن هذه الفكرة القوية الشعبية في الولايات المتحدة، ستقاوم النظام الاستعماري وما الحماية إلا شكلا من أشكاله».

إن مذكرات روبير مورفي، المساعد الدبلوماسي الخاص للرئيس روزفلت بإفريقيا الشمالية والتي نشرت الفيكارو Le Figaro littéraire مقتطفا هاما منها (في العدد97 الذي يصادف الأسبوع الممتد من 26 نونبر إلى 2 دجنبر 1964) تؤكد المعطيات سالفة الإشارة. فروبير مورفي كان حاضرا لهذا العشاء التاريخي كباقي المدعوين وعلى رأسهم إليوط روزفلت وهاري هوبكينس، كما حضره السيد هارولد ماكميلان والسي المعمري والجنيرالين مارشال وباطون.

وعلى هامش هذه اللقاءات المباشرة بين الشخصيات الهامة تم تسخير عدد من السوريين واللبنانيين القاطنين بالولايات المتحدة - وظفتهم الإدارة الأمريكية كمستشارين سياسيين ومترجمين يعملون بتناغم مع المخابرات- للاتصال بقدماء كتلة العمل الوطني، وكان لنشاط هؤلاء مخلفات سلبية بالنسبة لنا.

فقد كانوا يشيعون إن فرنسا المنهارة والمهانة والضعيفة المنفتحة على نفسها لن تعارض لزمن طويل تحقيق أمنية مشروعة تتمثل في الاستقلال الشامل للمغرب، ولكي يتحقق هذا الحلم في أقرب الآجال وفي أحسن الظروف وجب على الوطنيين التقرب من السلطان، فبدون مساندته لن يحصلوا على أي شيء، وبالتعاون معه يبقى كل شيء وارد وممكن، وبعد الحصول على الاستقلال، من الممكن تحديد مستقبل النظام السياسي المغربي. فبما أن هؤلاء لبنانيون وسوريون فهم مناوئون للملكية، فهم إذن جمهوريون حتى النخاع ولن يهمهم مصير السلطان العلوي، وطبعا لن يزعج هذا التصور أصدقاء محمد بن الحسن الوزاني الذين يحملون تكوينا غربيا ونزعة ديموقراطية تجعلهم يناهضون الملكية المطلقة أو النظام التيوقراطي التقليدي.

لم يزعزع السلطان نزول الأمريكيين، كما لم يتغير شعوره إزاءنا، والدليل على ذلك الكلمة التي خص بها الجنرال نوجيس في 18 نونبر 1942 بمناسبة عيد العرش: «إن الصداقة الفرنسية - المغربية دخلت اليوم بوابة التاريخ، يحركنا الشعور بالشرف وتشبثنا بالقيام بالواجب، فشعبانا يستحقان أمجادهما وتاريخهما، إنهما يعملان معا دون تلكؤ ولا تردد مستفيدين من إيجابيات التعاون والشراكة لتشييد صرح الصداقة الفرنسية - المغربية التي ستصبح مستقبلا قدوة لكل من هو تواق لالتحام

واتحاد الشعوب من أجل ما فيه سعادتها، فأينما وضعتهما الأحداث معا، تجدهما يبدلان قصارى جهدهما في تنافس شريف للقيام بواجبهما بكل ما أوتيا من قوة وإمكانيات، وها هما سرعان ما أفلحا وجنيا النتائج المتوخاة من كل مجهوداتهما. إن خيرات هذا البلد المتزايدة باستمرار والرخاء الذي تتمتع به ساكنته حتى في القرى البعيدة لخير دليل على منافع وإيجابيات هذا الاتحاد المبني على الصداقة الحميمية والمتبادلة التي نضرب بها المثل للجميع.

وعندما حلت بنا المصيبة الأخيرة لتمتحننا، أعطى الفرنسيون والمغاربة أحسن مثال في التفاني والكد والمقاومة. وسواء في زمن السلم أو الحرب سيبقون كما هم لا يتغيرون، فبفضل مثابرتهم وثباتهم وكذلك احترامهم لمبادئهم الراسخة واجهوا وسيواجهون السراء والضراء».

إلا أنه وبعيد لقائه مع روزفلت، بدأ سيدي محمد مُساءلة نفسه وضميره، إنه يتعاطف كثيرا مع فرنسا وتربطه صداقة كبيرة بممثلها في الرباط، ويعلم كذلك أننا جد مفيدين بالنسبة للمغرب وأن هذا البلد مدين لنا بالكثير. لكن عندما سيغادر نوجيس المغرب، هل سيعرف خلفه كيف يعدل في الميزان ويحافظ على مصالح كلا البلدين. ألن يرجح من جديد، كما وقع ذلك في الماضي، كفة فرنسا تحت ضغط الاستعمار؟

وإضافة لكل ذلك، إن السلطان لن ينسى كونه المغربي الأول، فهل له الحق إزاء رعاياه وسلالته (الملكية) أن يضيع فرصة الحصول على الاستقلال؟ ألم تحصل كل بلدان الشرق الأوسط المسلمة على استقلالها باستثناء سوريا ولبنان اللذان وعدتهما فرنسا بذلك بعد التحرر؟ ألا يتضمن الميثاق الأطلسي بندا يخص حق تقرير المصير؟ وباختصار، لقد خلص السلطان إلى ما يلي: إذا لم يغتنم هذه الفرصة، فسوف يخون بلده وسيخاطر بروحه وسوف يعرض كذلك سلالة العلويين لخطر أكيد.

فيجب إذن محاورة الوطنيين واستخدامهم، والعمل على التخفيف من حدة مطالبهم وتهدئة تسرعهم وجعلهم ينتظرون عودة السلام لطرح مطالبتهم بالاستقلال واستغلال هذه المهلة لإقناع الحكومة الفرنسية بقبول هذا البرنامج.

وهكذا يكون لقاء آنفا قد سجل منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الفرنسية بالمغرب، وانطلاقا من هذا لم يصبح الأمر يتعلق بالإصلاح ولا بالحماية أو الانتداب فحسب، وإنما يتعلق بالاستقلال دون أي شيء آخر. وسوف يُنطق بهذه الكلمة علانية وقبل أن تضع الحرب أوزارها.

إن التدخل الأمريكي السافر هو الذي سرع من وثيرة هذا المسار وبالتطور الحتمي للمسألة.

ذهاب الجنرال نوجيس

في ربيع 1943 اضطر نوجيس إلى مغادرة مهامه واعتزل بالبرتغال، وبذهابه انقطعت خيوط المودة بين السلطان والإقامة العامة، وكان ذلك بتزامن مع اللحظة التي عرفت فيها الحركة الوطنية المغربية صحوة خطيرة، مستفيدة من التدخلات المباشرة لرجال المخابرات الأمريكية وغير المباشرة للعملاء الألمان، وكان هذا الحدث بمثابة الطامة الكبرى حسب التعبير الشخصي للسلطان سيدي محمد.

وفي ربيع سنة 1946، حضيت بمقابلة الرئيس ليون بلوم الذي كان في ضيافة السيد فيليكس گوان بقصر اللوكسمبورغ، وفي نهاية الحديث الذي دار برمته حول إفريقيا الشمالية، طرح علي الرئيس السؤال التالي: «لقد عملتم طويلا في المغرب وتعرفتم على الجنرال نوجيس، قل لي بكل صراحة: أكان اختياري تعيينه بالمغرب في 1936 صائبا أم لا؟». فأجبته بأن الجنرال نوجيس كان، حسب رأيي، أحسن مقيم عام لفرنسا بالمغرب منذ ليوطي. فأجاب محاوري والابتسامة تبدو على محياه: «كنت أعلم ذلك، لكنني سعيد لسماعك تؤكده، ولحد الآن إن بعض أصدقائي الاشتراكيين يعاتبونني على هذا التعيين، إن أصدقائي، هؤلاء متعصبون متحيزون أحيانا».

ولكي تكتمل الصورة لابد من استحضار الحركة الوطنية في المنطقة الإسبانية، والتي كانت باستمرار تلعب دورا طلائعيا بفضل المساندة اللطيفة التي وجدتها على الدوام لدى السلطات الإسبانية، تلك السلطات المعذبة بالغيرة والحسد من الحماية الفرنسية، والتي كانت

أيضا تتسم بالنزعة الجرمانية (الألمانية)[28]. فبعدما انتظر وطنيو المنطقة الشمالية منحهم الاستقلال من طرف الجمهوريين، استعطفوا، بعد 18 يوليوز 1936، فرانكو دون الحصول على شيء يذكر. وقد شجع العقيد بيگبيدير، المندوب السامي الوطنيين على تأسيس أحزاب سياسية، وحرص على أن لا يخلو الجو من خلافات بين زعمائها. إذ تلك الخلافات ستمكنه ـ حسب رأيه ـ من استقطاب وتجنيد مرتزقة مغاربة لتطعيم الحرب الأهلية الاسبانية. وهكذا لوحظ إنشاء الأحزاب التالية:

ـــ حزب الإصلاح الوطني بزعامة عبد الخالق الطريس البرجوازي الأصل الذي خلف المرحوم الحاج عبد السلام بنونة، له ثقافة شرقية، جعل منه بيگبيدير لمدة زمنية وزيرا للأحباس، وكان الحزب يتوفر على أداتين للإعلام، هما مجلة "المغرب الجديد" (1937) وأسبوعية "الريف" التي أدار شؤونها التهامي الوزاني، وبما أن هذا الحزب كان مواليا للألمان ومعاد لفرنسا، فقد نظم مليشيا مغربية سماها بـ "الأقمصة الخضراء".

ـ حزب الوحدة المغربية ويرأسه المكي الناصري الذي طرد من المنطقة الفرنسية، إنه أقل ميولا للألمان من سابقه، لكنه كذلك مناوئ لفرنسا ومن دعاة وحدة المغرب حول سلطان الرباط "سجين الفرنسيين"، أداة إعلامه تتكون من جريدتين: "الوحدة المغربية" الناطقة بالعربية والتي تصدر مرتين كل أسبوع، و"أنيداد مرّوكي" الأسبوعية الناطقة بالإسبانية، لعبد السلام التمسماني.

ـ الحزب الإصلاحي الوطني المغربي لأحمد غيلان الذي يدافع عن برنامج يشبه برنامج المكي الناصري، لسان الحزب هو جريدة "الحرية".

---

[28] ـ لقد كان جانب هام من الرأي العام الإسباني مناوئا لفرنسا، وهذا راجع إلى عداء تعود جذوره إلى نابوليون الأول وإلى مرارة حديثة العهد. كانت إسبانيا تعتبر أن ناحية وهران والمغرب تخضعان تاريخيا وجغرافيا للنفوذ الإسباني، فأتى المستعمر الفرنسي مؤخرا إلى إفريقيا الشمالية واستحوذ على وهران ونواحيها بالإضافة إلى الحيز الأعظم من المغرب، تاركا لإسبانيا البقايا أي الريف ومنطقة جبالة، وخلال حرب 1914 - 1918 قال ألفونس الثالث «لا أحد سواي والأوباش يتعاطفون مع فرنسا».

- حزب الأحرار لباشا العرائش مولاي خالد الريسولي الذي رأى النور بإيعاز من بيگبيدير.

وبالإضافة إلى مجموعة صغيرة موالية للألمان ترعرعرع "مكتب الدفاع الوطني" بقيادة المسمى إبراهيم الوزاني اللاجئ من المنطقة الفرنسية.

وطبعا لم يكن بإمكان هذه الأحزاب انتقاذ إسبانيا بشكل من الأشكال، لكنها كانت تتلقى التشجيع الحار على توجيه هجماتها نحو فرنسا، ورصدت لها من أجل ذلك، مساعدات مادية.

وقد اتجه العقيد بيگبيدير، كذلك، نحو مصر لتكوين الشباب المغربي المنحدر من منطقة النفوذ الإسباني، وعين المكي الناصري مديرا لمعهد الخليفة مولاي الحسن بن المهدي الذي أنشئ بتطوان، فعين المدير الجديد بصفة استعجالية ستة أساتذة مصريين ليدرسوا بالمعهد، في يناير 1939، وكان شقيقه اليماني الناصري يدير دائما بالقاهرة دار المغرب التي تتجسد مهمتها في إيواء الطلبة المغاربة المسجلين بجامعة الأزهر، وهكذا أصبحت المنطقة المجاورة لنا موقعا طلائعيا بالمغرب وتعوَّد وطنيو المنطقة الفرنسية على الذهاب إلى تطوان وطنجة للاطلاع على ما لا يوجد بفاس والرباط وسلا.

وفي الأخير، بدأ الاسبان ينزعجون من الكراهية التي يكنها الطريس للأجانب (xénophobie)، ولما صدر رد الفعل من طرف المندوب السامي الجديد، الجنرال أسانسيو وخلفه الجنرال أوركاز تجذرت فيه روح برلين لزمن ما (1941) .

وفي 18 دجنبر 1942، وقبيل مؤتمر آنفا، وقع الطريس والمكي الناصري اتفاقا بين حزبيهما ونشرا بيانا مشتركا ينص على النقط التالية:

الاستقلال - الملكية (سلالة العلويين) - وحدة المغرب - استرجاع السيادة الكاملة على المستوى الداخلي والخارجي للبلاد - رفض المشاركة في أي اتحاد استعماري كيفما كان نوعه. وكانت أول مرة صدرت فيها كلمة "استقلال". لم ينزعج الإسبان كثيرا من ذلك، لأسباب

كثيرة، منها إن منطقتهم صغيرة وساكنتها قليلة (900.000 نسمة)، أما النخبة الحضرية فهي جد ضئيلة ولا توجد إلا في تطوان، وفي المقابل تتوفر إسبانيا في عين المكان على ما يعادل 90.000 من رجال القوات النظامية أو غير النظامية، أي بمعدل عسكري أو شرطي لكل 10 من السكان رجالا كانوا أم نساء أو أطفالا، فهل يحتاج الأمر إلى توضيح أكثر؟[29].

كانت للإسبان إذن الوسائل اللازمة للحفاظ على النظام، إلا أن هذا النوع من الغرور خطير !فحينما تطمح أمة للحفاظ على الأمن والنظام اعتمادا على قوة البنادق، تكون نهايتها قريبة لا ريب فيها، إنها حقيقة مؤكدة سواء تعلق الأمر بالفرنسيين أو بالإسبان.

---

[29]- في المنطقة الفرنسية، لم يكن يوجد في نفس الوقت أكثر من 80.000 جندي مُقابل ما يعادل 8.000.000نسمة.

القسم الثاني

الحوار المستحيل

الفصل السابع

السيد گابريل بيو والمهمة الصعبة

1943 -1946

تعيين السيد بيو بالمغرب (يونيو1943)

كان السيد گابرييل بيو، سابع مقيم عام لفرنسا بالمغرب دبلوماسيا سابقا، كما عمل في فترة من الفترات كاتبا عاما للحماية بتونس، وفي سنة 1940 كان مفوضا ساميا لفرنسا في المشرق، وسرعان ما انتقل إلى معارضة حكومة ڤيشي.

وقد كان رجلا يتسم بالرقة والرصانة وقوة العزيمة، صاحب دراية كبرى بمشاكل العالم الإسلامي وحوض البحر المتوسط، إضافة إلى أنه كان يعرف معنى الكرامة والحذر وكذلك الشجاعة والإقدام عند الاقتضاء، بمعنى أنه كان يتوفر على كل الصفات المساعدة على النجاح في مهمته بالمغرب وفي حقبة زمنية عادية، إلا أنه ولسوء حظه، صادف هزات عنيفة في البلد جراء تقلبات السنوات الأخيرة، لقد استيقظت الحركة الوطنية وجاء الأمريكيون وبمعيتهم مصالحهم الاستعلامية وعلى صعيد آخر تدخل البريطانيون في لبنان وسوريا، فصارت صورة فرنسا تفقد بريقها في جميع بقاع العالم.

ومما زاد في عمق المشاكل، كون السيد گابرييل بيو جاء بعد الجنرال نوجيس الذي عرف نجاحا لا يستهان به في علاقته مع السلطان والطبقة المغربية الحاكمة، ولم يكن السلطان راضيا على ذهاب الجنرال نوجيس حيث تأسف على فقدان صديق أمين ومرشد متبصر ورجل صارم عند الاقتضاء، فلا غرابة إذن إذا تعامل مع خلفه بنوع من التحفظ.

يقول ميثاق الأطلسي الصادر في 4 غشت 1941 إن للشعوب الحق في اختيار شكل الحكم الذي تريد العيش تحت ظله، ويضيف التصريح أن للشعوب حق استرجاع سيادتها واسترجاع الحقوق التي سلبت منها،

وكل هذا كان يبعث على الارتياح والتفاؤل، ثم جاءت تصريحات الرئيس روزفلت لتؤكد ذلك.

ازداد تخوف السيد تشرشل - الذي لم يكن راضيا عما صدر من ملاحظات غير لائقة في قمة آنفا - كما ازداد تخوف القيادة العليا للحلفاء، فعبروا في واشنطن على أن كل اضطراب سابق لأوانه في شمال افريقيا سوف يعرقل لا محالة مجهودات الحرب المشتركة، وأنه لا داعي لإثارة قلق الشريك الفرنسي الذي ساهم إيجابيا في حملة تونس رغم تواضع أسلحته وتجهيزاته كما وكيفا[30].

وقد صرح روزفلت بأن افريقيا أمانة بين أيدي الأمريكيين - إنه تصريح غامض - واعترف كاتب الدولة السيد هول كورديل أن حق الشعوب المستعمرة في الاستقلال رهين بقدرتها على ممارسة الحكم بطريقة سليمة، لكن في رأي الحركة الوطنية فإن القدرة متوفرة لا ريب في ذلك...

استعدادات الوطنيين

في غياب علال الفاسي المنفي ومحمد بن الحسن الوزاني الموجود تحت الإقامة الجبرية، أخذ بلافريج المبادرة وترأس العمليات بعد مشاورات طويلة مع عبد الخالق الطريس والمكي الناصري، فقد كان إلى جانبهما في تطوان عند توقيع الميثاق بين حزبي الإصلاح الوطني والوحدة المغربية، وبعدما سُمح له بالرجوع إلى طنجة ثم الرباط في أوائل 1943، جمع مناضلي الحزب الوطني وأصدقاء محمد بن الحسن الوزاني في سرية تامة، وهيأ معهم بتأن شديد إنشاء حزب سياسي موحد، كما فعل ذلك أصدقاؤهم في المنطقة الإسبانية، واختيرت كلمة "الاستقلال" كتسمية لهذه التشكيلة الجديدة، إنها تسمية صريحة لا غموض فيها، ولم تستعمل قط من قبل.

وفي نفس الوقت، كانت تونس هادئة لكونها في قبضة من حديد، تخلى الباي منصف عن الحكم بشهور قبل ذلك وعوض بباي من

---

[30]- يقول الأمريكيون: «إذا أرادت فرنسا أن تحصل على السلاح العصري الذي تفتقد إليه، فعليها أن تستحقه وأن تكون جديرة به».

معسكر الأمين. أما في الجزائر فقد نشر الصيدلي فرحات عباس ـ السياسي المنحدر من مدينة اصطيف ـ بيانه المشهور في 10 فبراير والذي دفع الجنرال كاترو الحاكم العام الليبرالي للجزائر إلى اتخاذ إجراء الإقامة الجبرية في حقه بالجنوب، واتخذ نفس الاجراء في حق السايح عبد القادر نائب رئيس الوفود المالية[31].

وفي نفس الوقت قام الحكام بلبنان وسوريا بإيعاز من أعضاء رسميين من الحكومة البريطانية بمجموعة من المظاهرات المعادية لفرنسا [32]كان الغرض منها التشويش، فتسرعنا وسقطنا في الفخ حيث تم اعتقال رئيس الدولة اللبنانية بشارة الخوري وهو ماروني واعتقال رئيس المجلس الحكومي رياض الصلح المسلم وثلاثة وزراء. وقد أجبرنا البريطانيون على التراجع الفوري، الشيء الذي جعلنا في وضع غير مريح، وعاد بشارة الخوري وزملاؤه في هذه المحنة العابرة إلى مهامهم متوجين بهالة خاصة (نونبر1943)[33].

وبسبب هذه الوقائع نودي على السيد هيلو، ممثلنا في بيروت، وعوض بالجنرال بيني. وكان الوطنيون المغاربة، باستمرار، على علم بسير الأحداث في كل البقاع الإسلامية الموجودة تحت النفوذ الفرنسي، كما كانوا يعتقدون بأن المساندة الأمريكية لهم في عداد المضمون، لهذا ظنوا أن الوقت قد حان للدخول بدورهم إلى حلبة الصراع.

ففي آخر دجنبر1943، راجت إشاعة قوية حول إمكانية تنظيم مظاهرات بفاس ومدن أخرى وذلك من أجل التمهيد إلى طرح برنامج المطالب السياسية، فأخبرنا قنصل الولايات المتحدة بالأمر، فكان رده ـ لأحد مساعدي گابرييل بيو ـ أن الرأي العام لبلده قد يكون مناوئا لفرنسا انطلاقا من ميثاق الأطلسي، وعكس ذلك أعلم القنصل العام لبريطانيا

---

[31]ـ وبخصوص هذا البيان، يعتقد شارل أندري جوليان أن السيد مورفي- ممثل الرئيس روزفيلت - والسيد أوستين بيرك- مدير شؤون الأهالي- اعتبرا هذا البيان بمثابة خطة طريق نحو التحرر.

[32]ـ نذكر على الخصوص الجنرال سبيرس عضو البرلمان ووزير بريطانيا العظمى ببيروت وصديق شخصي لتشرشيل.

[33]ـ لم يُخبر الجنرال كاترو الذي كان في آن واحد الحاكم العام للجزائر والمفوض لشؤون المسلمين، بهذه الاعتقالات، فأرسل الجنرال دوكول الجنرال كاترو إلى بيروت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فقام هذا الأخير بالمهمة أحسن قيام وعرف نجاحا كبيرا في دمشق.

الوطنيين بأن بلده لن يساندهم. وبهذا يكون الموقف البريطاني في الرباط مخالفا للذي اتخذ في بيروت، الأمر الذي يجد تبريره في كون لندن اعتبرت دائما أن الشرق الأوسط محمية بريطانية وأن وجود الفرنسيين به مجرد تطفل سافر، إلا أن البريطانيين يحترمون في، الآن ذاته، معاهدة الاتفاق الودي (l'entente cordiale) التي أبرمت مع ديلكاسي في بداية القرن، والتي جعلت لندن تعترف باستمرار بمشروعية الوجود الفرنسي بافريقيا وبالمغرب على الخصوص[34].

عريضة المطالبة بالاستقلال (11 يناير1944)

في 11 يناير نشر حزب الاستقلال عريضة تحمل توقيع ثمانية وخمسين شخصية من الأوساط البورجوازية والشعبية أيضا، ومن بينهم نجد، جنبا لجنب، موظفين من المخزن وعلماء ومحامين وأساتذة ومديري المدارس ومعلمين وتجارا وبعض الفلاحين، ومن هؤلاء من يحمل ثقافة عربية فقط ومنهم، عكس ذلك، ممن تكون بثانوياتنا.

تقول هذه العريضة:

حيث إن السلطات الفرنسية حولت نظام الحماية إلى إدارة مباشرة تعسفية استبدادية تخدم مصالح المعمرين الفرنسيين، إنها إدارة تكتض بموظفين سوادهم الأعظم لا فائدة من وجوده. فهذه السلطات لم تستطع التوفيق بين مختلف مصالح مختلف الأطراف.

وحيث إن الاستعمار الفرنسي اعتمد هذا النظام ليحتكر كل السلطات ويستحوذ على خيرات البلاد ضدا على الساكنة الأصلية، وبناء على أن العالم يمر من ظروف مغايرة لتلك التي أفرزت الحماية، فإن حزب الاستقلال يقرر ما يلي:

أ ـ بخصوص السياسة العامة:

1- يطالب باستقلال المغرب بكامل ترابه تحت رعاية صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف نصره الله.

---

[34]- في المقابل اعترفت فرنسا بهيمنة بريطانيا على مصر.

2 ـ يطلب من جلالته أن يأخذ المبادرة للتفاوض مع الدولة المعنية قصد الاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه مع تحديد المصالح المشروعة للمقيمين بالمغرب في إطار السيادة الوطنية.

3 ـ طلب انضمام المغرب إلى الميثاق الأطلسي ومشاركته في مؤتمر السلام.

ب ـ بخصوص السياسة الداخلية:

الطلب من صاحب الجلالة أن يأخذ تحت رعايته السامية الحركة الإصلاحية الكفيلة بضمان الوضع الجديد للبلاد ولصاحب الجلالة واسع النظر في اختيار نظام ديمقراطي يشبه النظام المتبع في البلدان الإسلامية بالشرق والذي يمكنه ضمان حقوق كل العناصر وكل الطبقات المكونة للمجتمع المغربي مع تحديد واجبات الجميع.

الاضطرابات الخطيرة ورد الفعل الفرنسي

كنت آنذاك مع صديقي روبير مونطاني[35] في ديوان الجنرال كاترو بالجزائر العاصمة.

وبدأت الأخبار القادمة من المغرب تدعو إلى القلق، اكتسح الهيجان المدن وعم الاضطراب كل الشرائح الاجتماعية على اختلاف مشاربها :البورجوازية والشبيبة والصناع التقليديين والبروليتارية، أما السلطان فإنه لم يحرك ساكنا فحسب، بل ظهر وكأنه مرتبط بحزب الاستقلال، وأصبح يقال أخيرا إن الولايات المتحدة تساند مطالب الوطنيين، وأن الجيوش الأمريكية المرابطة بالمغرب سوف تتدخل لمنعنا من اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على النظام، شأنها شأن القوات البريطانية في لبنان وسوريا، ورغم خطأ هذه المعلومة، فقد كان لها وقع لا يستهان به. وبعد محادثات طويلة مع تشرشل الذي كان بمراكش، أعطى الجنرال ديغول تعليماته بهذه المدينة إلى السيد گابرييل بيو في يناير سنة 1944.

35ـ بعدما غادر روبير مونطاني البحرية، اشتغل على التوالي كأستاذ بمعهد الدراسة العليا المغربية وأستاذ مكلف بالدروس بكلية الآداب بالجزائر، ثم مدير المعهد الفرنسي بدمشق، فمدير لمركز الدراسات العليا الإدارية الإسلامية، ذلك المنصب الذي بقي فيه بعد انتقال المركز إلى الجزائر.

ومباشرة بعد رجوعه إلى الرباط، استقبل المقيم العام لجنة من الموظفين السامين للمخزن تتحدث باسم الوطنيين اقترحت عليه الاعتراف باستقلال المغرب، فطلب منهم أن يقترحوا عليه خطة للإصلاحات وأخبر بذلك الجزائر. وفي الوقت ذاته، قام الوفد نفسه بزيارة مماثلة لقنصلي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وهذا أمر غير مقبول إطلاقا، لهذا أصبح اللقاء بالسلطان يطرح نفسه بإلحاح.

وفي 14 يناير التقى السيد بيو بسيدي محمد رأسا لرأس في حديث دام 45 دقيقة، فشرح للسلطان أن الوطنيين لن يتلقوا أي سند من الأنجلوسكسون الذين لا يسعون إلا لعرقلة مجهوداتنا الحربية وطلب منه أن يأخذ موقفا صريحا «هل هو مع فرنسا أم ضدها؟». وفي 17 يناير صدر البلاغ التالي الذي صيغ باتفاق مع القصر: «إن فرنسا ستواصل مخططها الإصلاحي وأن السلطان يرغب أن يتطور المغرب في إطار الصداقة الفرنسية وفي ظل احترام المعاهدات».

وفي 18 يناير، تم استقبال وفد عن موقعي العريضة من قبل السي المعمري وسيدي محمد بن العربي العلوي وزير العدل (منذ زمن بعيد)، وفضلا عن كونه متعاطفا مع الوطنيين فهو أستاذ سابق بالقرويين، تتلمذ على يده علال الفاسي - والسي أحمد بركاش ممثل الصدر الأعظم في التعليم، وأبلغت هذه الشخصيات السامية الوفد أنه بأمر من السلطان عليهم تحاشي كلمة "استقلال" مستقبلا.

وبهدف طمأنتنا كتب بلفريج إلى سيدي محمد في نفس اليوم أن «التعاون مع الفرنسيين والحفاظ على مصالحهم ممكنين في إطار الاستقلال والأمر لا يتنافى بتاتا مع ذلك». وفي 19 يناير أوضح حزب الاستقلال أن عدم عرقلة مجهود الحرب يشكل هاجسا من هواجسه، لذا فإنه ينوي تحقيق هدفه دون اللجوء إلى استعمال العنف. لكن هذه التصريحات — غير الصادقة إلى حد ما — أتت جد متأخرة حيث تواصلت الاضطرابات في السر وهددت بالتفاقم السريع، لقد راج أن السلطان كان متفقا مع الوطنيين رغم كل التصريحات الرسمية التي فرضها عليه الفرنسيون، فصاحت شوارع المدن القديمة: "لتسقط فرانسا"، "عاش الملك"، "عاش الاستقلال"، "لتخرج فرنسا". وكالعادة، في هذه الظروف يتجاوز شارع المتظاهرين القادة، فوجب

بالطبع التحرك قبل أن يستفحل تأزم الوضع، وباتفاق مع الجنرال كاترو، أجرينا في 17 يناير - أنا وروبير مونطاني - حوارا مع گاسطون بالوسكي مدير ديوان الجنرال ديغول وعلى إثره انتقلنا إلى مفوضية الشؤون الخارجية حيث شاركنا في تحرير التعليمات لگابرييل بيو، والتي وقعها المفوض روني ماسيگلي في نفس الجلسة، وطلب من المقيم العام - على الخصوص - الاتصال من جديد بالقصر وتلاوة نص معاهدة 30مارس 1912 على السلطان مع التأكيد على أن الحكومة الفرنسية التزمت بكل التعهدات التي أخذت على عاتقها، لقد أعادت السلطة إلى السلطان وأمّنته ضد كل المناورات المناوئة لسلالته ولهذا تطلب منه الآن أن يعلن عن سخطه تجاه من ندد بوجود فرنسا في المغرب خصوصا وأن هذه الأخيرة في فترة حرب. وكان كذلك على المقيم أن يطلع السلطان أننا لن نسمح للمشاغبين بمواصلة الاضطرابات وإذا اقتضى الحال فسوف تتدخل القوات الفرنسية للحد من ذلك.

شجب السلطان للمطالبة بالاستقلال

أنجز كابرييل بيو مهمته الصعبة لدى السلطان في 19 يناير، وكان هادئا، دقيقا ومحترما. ولرقته فهم سيدي محمد أن المسألة أخذت طابعا بالغ الجدية، فحدد موقفه للمخزن وأفصح عنه يوم 21 يناير في بلاغ يشرح في ثلاث نقط البلاغ الصادر في 17 يناير:

1 - طبقا لمعاهدة الحماية، فإن فرنسا ترغب في إنجاز برنامج إصلاحي في المغرب.

2 - يجب ألا ينطق بكلمة الاستقلال.

3 - يجب ألا يخل بالنظام ولفرنسا الوسائل الكفيلة للحفاظ عليه.

توصل الباشوات والقياد بقرارات السلطان عبر رسالة من الصدر الأعظم، وفي 28 يناير استقبل السيد روني ماسيگلي المفوض في الشؤون الخارجية من طرف السلطان بعناية فائقة، فأظهرت حرارة الاستقبال والمناخ العام الذي دارت فيه المحادثات أن العلاقات بين القصر والحكومة الفرنسية جد عادية، ورجعت الأمور إلى نصابها.

اعتقـــال بلافريـــج

لكن وفي ليلة 28 إلى 29 يناير ألقى الأمن العسكري القبض على أحمد بلفريج وعبد العزيز بن إدريس ومحمد بن الهاشمي وعبد الرحيم بوعبيد بتهمة التهييء إلى الكفاح المسلح بتنسيق مع الألمان، وجرت هذه العملية دون علم السيد گاربييل بيو[36]، الأمر الذي وضعه في موقف حرج، فقد كان قد عاهد السلطان في لقاء أجرياه معه، هو والسيد روني ماسيگلي، في نفس الظهيرة بأن لا تتخذ أية إجراءات زجرية. وبوضوح كان الأمر يتعلق بموقعي عريضة 11يناير، فاعتبر سيدي محمد اعتقال الزعماء الوطنيين بمثابة إخلال صارخ ومقصود بالوعد. وإثر ذلك أصيب بخيبة كبيرة وحصلت لديه قناعة بأن سوء النية خاصية يتميز بها المقيم العام خصوصا عندما لم تفضي التهم الموجهة لأحمد بلفريج إلى أي متابعات قضائية[37].

إن هذا الحدث المؤسف والذي لم يكن السيد بيو مسؤولا عنه أثر كثيرا كما سنرى على العلاقات بين القصر والإقامة العامة، حيث إن الأمن العسكري لم يكن خاضعا له، ولم يصدق السلطان بتاتا أن آلات العزف كانت متنافرة لدى الجانب الفرنسي في حين كانت مثيلتها المغربية متساوية متناغمة.

اضطرابات ومظاهرات (29 يناير - 8 فبراير 1944)

وبعيد هذا الاعتقال المشؤوم، اندلعت اضطرابات صاخبة في الرباط وسلا ذهب ضحيتها أربعة فرنسيين، احتل المتظاهرون أگدال القصر بالرباط حيث نكلوا بشخصيات مسلمة معروفة بصداقتها مع فرنسا وانهالوا بالضرب على السي المعمري نائب مدير البروتوكول، وفي

---

[36]- يبدو أن السيد بونيفاص، مدير الشؤون السياسية، "نسي" أن يخبر في حينه المقيم العام بهذه المسألة.

[37]- وبالطبع كان لأحمد بلفريج علاقات وطيدة مع وطنيي المنطقة الإسبانية ذوي الميولات الألمانية كما رأينا ذلك سابقا، ولا غرابة أن يكون الأمر قد حبك من طرف الألمان، فقد تكون هذه المعلومات المغرضة تسربت عن قصد لتوريط الزعماء الوطنيين وللدفع بنا نحو رد فعل تكون نتيجته إفساد العلاقات المغربية ـ الفرنسية، إنها وسائل تقليدية للمناوشة والتشويش على الخصم. ويمكن كذلك أن بعض عملاء المخابرات ادعوا ربطهم علاقات لا وجود لها مع الوطنيين أو حاولوا تضخيمها. وتجدر الإشارة إلى أن محمد اليزيدي، وهو من موقعي العريضة لم يمسّه أي أذى لكونه لم يتورط في قضية بلفريج، لكنه اعتقل عند أول اضطرابات بدعوى أنه حرض على اندلاعها.

الوقت ذاته وبالقرب من هناك هاج تلامذة ثانوية مولاي يوسف وتعاملوا بوقاحة مع أساتذتهم، إذ أصيب السيد رو مدير الثانوية بكسر في يده، وعرفت الدار البيضاء ومراكش مظاهرات عارمة.

أما فاس حيث كان رهن الاعتقال محمد الفاسي نائب عميد جامعة القرويين ومحمد الزغاري رئيس جمعية قدماء تلامذة المدارس الإسلامية، فدخلت المدينة القديمة في العصيان والتمرد من 29 يناير إلى 8فبراير مما أسفر عن 40 قتيلا و100 جريح.

وفي الأخير نزل الگوم من الجبل وفي أعقابهم الفيلق الأجنبي، فتم احتلال المدينة القديمة حيث ألقي القبض على المئات من الشباب المتعصبين عند خروجهم من المسجد الذي تجمعوا فيه. لقد كان هذا التدخل قويا، أخبرني بعد ذلك القبطان هويو، وهو ضابط ممتاز في شؤون الأهالي والقائد المكلف بالگوم أن هؤلاء أصيبوا بصدمة في هذا التدخل وأن مثل هذه التجربة لن تتكرر.

واتُخذت بموازاة ذلك إجراءات زجرية هامة، منها إقالة وزير العدل السي محمد بن العربي العلوي، وإقالة نائب الصدر الأعظم في التعليم السي أحمد بركاش وابنه السي عبد الرحمان بركاش باشا مدينة الرباط، من مناصبهما، كما تم كذلك عزل بعض الموظفين وتوبيخ آخرين، وألقي القبض على 1805شخص وصدر 1063 حكما من بينها 450 في حق مدينة فاس وحدها[38]، وأغلقت أبواب جامعة القرويين والثانويات الإسلامية وتم حل جمعيات قدماء التلاميذ. أما أحمد بلفريج فأبعد إلى المنفى بكورسيكا.

وقد أظهرت هذه الأحداث، التي فاقت خطورة أحداث 1937، جليا حجم التطور النوعي الذي عرفه الحزب الوطني المغربي منذ ذلك التاريخ، وخلص السلطان إلى أن هناك قوة جديدة لا يمكن تجاهلها بل أصبح من الضروري التعامل والتفاهم معها، فبات يهمل، أكثر من أي

---

[38]- لقد استفاد المعتقلون السياسيون من عمليات العفو التي دامت طيلة الفترة المتراوحة ما بين مارس 1944إلى غاية يونو 1945 لقد أفرج على وطنيي فاس الأحد عشر الأكثر تورطا في 14 من يوليوز بأكدير حيث سجنوا .وفي أواخر 1945 لم يبق النفي ساري المفعول إلا في حق علال الفاسي (الغابون) وبلفريج (كورسيكا). كما بقي بعضهم تحت الإقامة الجبرية في المغرب.

وقت مضى، وزراءه المسنين - بقايا وآثار الماضي العتيق - ليشكل شيئا فشيئا مجموعة من المستشارين الخاصين والذين اضطلعوا بكل القضايا داخلية كانت أم خارجية، ونذكر من هؤلاء أحمد باحنيني وعبد القادر الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد (محامي) والمهدي بن بركة (أستاذ مادة الرياضيات)، وتجدر الإشارة إلى أن هذين الأخيرين ينحدران من وسط جد متواضع.

وكان الوطنيون يعلمون أن السلطان كان مجبرا ومكرها حينما شجب نشاطهم، لذا لم يُؤاخذوه إطلاقا على ذلك، بل عملوا، بخضوعهم لأوامره، على توطيد العلاقات التي تربط الآن بينهم وبين القصر، وصاروا يسمعون لنصائحه المعتدلة بتوءدة وصبر، لقد فهموا أن من الواجب عليهم أن لا تستثني دعاياتهم القرى وعلى وجه الخصوص في المناطق البربرية التي تعد حليفة لفرنسا ضد ساكنة الحواضر، فكان عليهم إذن دراسة الوسائل الكفيلة لتخطي هذا الحاجز المنيع في انتظار تحطيمه كليا.

لقد لفتت فتن الحواضر أنظار ساكنة العالم القروي التي لم تستغرب كثيرا لذلك، لكونها تعلم أن البورجوازية والطلبة والحرفيين كانوا سابقا يتذمرون ويثورون أحيانا على سلطة السلاطين وخصوصا عندما تتسم هذه الأخيرة بالتذبذب، ويساعدون كذلك الطامعين في الاستيلاء على الحكم ضد الأمير الشرعي، واعتقد البربرة المعروفين بسذاجتهم أن خلايا الوطنيين التي تشكلت حول الجبال وبالمراكز الصغرى من أتباع زاوية دينية جديدة تسمى "بالطريقة الوطنية"، إذ لا أحد من بينهم يعطي معنى لمفهوم "الوطن" ذلك المفهوم الغريب بالنظر لنظامهم الاجتماعي والسياسي.

ورغم تبرئة ساحة أحمد بلفريج وزملائه، تواصل نشاط المدن في سرية على نهج الأحزاب الشيوعية الذي أعطى ثماره والذي تبناه الوفد المصري وجماعة الإخوان المسلمين على أساس خلايا داخل الأحياء أو المقاولات يقودها شخص متعلم مطلع يتكلف بالتكوين السياسي للمناضلين.

أخذ الحزب الشيوعي في المغرب المبادرة بشكل علني ـ حينما اضطر الوطنيون التزام الحيطة والحذر - بإصدار مناشير باللغة العربية، دون أن يناهض أحمد بلفريج محتواها، وبالرغم من محدودية هذه المناشير فقد كان لها وقع يدعو للقلق.

وقد أيقظ إنشاء الجامعة العربية بالقاهرة سنة 1945 والاستعدادات لأول دورة لمنظمة الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو، آمالا جديدة لدى الوطنيين المغاربة، وهو ما دفع مستشارين خاصّين للسلطان إلى لعب ورقة العالمية للضغط على فرنسا، فوجه محمد اليزيدي باسم اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال طلب انضمام المغرب إلى منظمة الأمم المتحدة، إلى رئيس مؤتمر سان فرانسيسكو ورؤساء الحكومة الفرنسية والأمريكية والبريطانية والصينية.

وبتاريخ 26 نونبر 1944 رأى النور مخطط للإصلاحات انكبت على إعداده لجن مختلطة فرنسية ـ مغربية، همت هذه الإصلاحات تحصين ملك الأسر وجعله غير قابل للتصرف والحجز، وهو مطلب طالما طالب به الوطنيون لفائدة الفلاحين، وتحسين أوضاع طبقة الفلاحين والمساواة بين أجور الموظفين الفرنسيين والمغاربة وتطوير التعليم وإعداد القانون الجنائي وإنشاء منصب خليفة قضائي لدى محاكم الباشوات، فعبر الوطنيون علنيا عن استخفافهم بهذا المشروع الذي أصبح الآن، حسب رأيهم، دون جدوى[39].

فبالنسبة للوطنيين أصبح «الاستقلال هو الشرط الأساسي لفتح أي حوار مع القوى الحامية ولن يقبل كذلك أي إصلاح في ظل المؤسسات الحالية».

وقد أثرت برودة العلاقات بين سيدي محمد وگابرييل بيو، بطبيعة الحال على كل الدواليب الإدارية، فكانت إدارة الشؤون السياسية ورئيس شؤونها السيد بونيفاص على الخصوص غير مرغوب فيه في القصر، ومن جراء ذلك بدأت العلاقات بين المغاربة والفرنسيين تتدهور شيئا فشيئا.

---

[39]- لقد اعتمد المغرب المستقل هذا البرنامج وطوره ابتداء من سنة1956

ولما وعى السادة روني ماسيگلي والجنرال كاترو وگاسطون باليوسكي صعوبات هذا الوضع، فكروا في تعييني كمستشار للحكومة الشريفة ومدير للشؤون الشريفة وذلك لتحريك هذه الأداة المهمة وجعلها تلعب من جديد الدور الذي أنشأها من أجله المارشال ليوطي. وأخبر الحاج التهامي الگلاوي باشا مراكش بهذا المشروع (لا أعلم كيف)، فعمل على أن لا يتم هذا التعيين لكونه كان يعرفني حق المعرفة ويعرف كذلك أنني لا أشاطره الرأي في كيفية تسييره للأمور، وكانت النتيجة هي وضع هذا الأمر جانبا. ونظرا لما آلت إليه الأمور، أظن أنني كنت سوف أفشل في هذه المهمة ومع ذلك كنت على استعداد كامل لأجرب حظي وأحاول إخراج علاقاتنا مع السلطان من النفق.

سفر رسمي للسلطان إلى فرنسا (يونيو1945)

في ربيع 1945، قام السلطان بسفر رسمي إلى فرنسا، فحضر إلى جانب ديغول بساحة لاكونكورد لاحتفالات 18 يونيو حيث تم توشيحه بلقب رفيق التحرير. وقد شعر بافتخار واعتزاز كبيرين، وبعد ذلك قام بزيارة الجيوش المغربية المرابطة بجنوب ألمانيا والنمسا (بريغنز)، وبهذه المناسبة نظم الجنرال لاطردي طاسيني، قائد الجيش الفرنسي الأول لمنطقة الراين والدانوب بحنكته المعهودة حفلات وتظاهرات عسكرية بكانسطاس وبريغنز ولاندو وسيعمارانجن وستويغارت، لقد كانت حفلات بذكرى عهد الملك - الشمس (لويس الرابع عشر)، وبصحبة السلطان والمقيم العام رأيت من جديد وبتأثر عميق لاندو - الميناء الصغير - حيث سُجنت من طرف الألمان لبضعة أيام في غشت 1914واستطعت في آخر المطاف الالتحاق سريا برومانشورن بسويسرا. لقد كان سيدي محمد مرتاحا يتعامل مع مضيفه باحترام ولطف إلا أنه أظهر برودة لا مثيل لها تجاه المقيم العام بيو، الشيء الذي أحرج كل الحضور.

وخلال تواجده في باريز حيث كان يقيم في قصر روز Palais Rose لصاحبته لاديثاس دي طاليران (سابقا ماركيز بوني دي كاسطيلان)، طرح على ديغول مسألة تعويض گابرييل بيو، وقيل إنه

حصل على وعد مفاده أن الحل سيأتي مطابقا لرغباته لاحقا[40]. وكانت هذه أول مرة اتخذ فيها سيدي محمد مبادرة من هذا القبيل. ولم يعر وقتها أحد الاهتمام اللائق لهذا الحدث، ومن ثمة أصبحت الرباط تتعامل مع المقيم العام كموظف سامي محلي (عادي) تتناول معه الشؤون والقضايا الجارية، أما المسائل المبدئية فتُحل في باريز بين رئيسي الدولتين.

تموقف سياسي للسلطان

لكن على المستوى السياسي، لم تكن أول مرة تدخَّل فيها السلطان، لقد حدد موقفه فيما يخص توجه العلاقات بين المغرب وفرنسا أثناء حديث مطول أجراه مع الجنرال كاترو في 19 يونيو1945، دون أي شاهد عدا السي المعمري[41].

اشتكى سيدي محمد بشدة من إدارة الشؤون السياسية التي تعودت على العمل "بسيادة" مطلقة، وعلى تهييء القرارات دون عرضها أولا على المخزن قصد تدارسها، ودون منحه آجالا لتفحصها قبل المصادقة عليها، وباختصار شديد فليس له إذن إلا سلطة وهمية، ولا أحد يجهل ذلك من بين رعاياه وما التذمر العميق الحاصل لدى الرأي العام إلا نتيجة لهذه التصرفات.

وبعدما طرح مجموعة من المشاكل الثانوية، شجب التهميش الذي يعرفه التعليم الإسلامي على اختلاف مستوياته وخاصة الوضع الذي يوجد عليه تدريس العربية، وهكذا تحرم الفئات المتوسطة من المغاربة من تطوير مستواها في لغتها الأم، كما قال بأنه من المفروض أن تدرس الإصلاحات مع الشباب المثقف الذي يجب تكوينه وتدريبه على قضايا وشؤون بلده حتى يتمكن من تقدير الفرق الكامن بين التنظير والواقع «وأن لا تطرح الإصلاحات على دواب مسنة، جاهلة ومطيعة وصلت إلى أواخر عمرها»، كما عبر بإلحاح على الخيبة والمرارة التي يشعر بها الشباب المتطور وذلك لإبعاده عن تسيير شؤون بلاده، ولمّح إلى أن

---

[40]- في الواقع بقي السيد بيو في منصبه إلى حدود مارس1945، إذ لم يوضع حد لمهمته من قبل ديغول وإنما على يد حكومة گوان.
[41]- كان آنذاك الجنرال كاترو سفيرا في موسكو، وكان السلطان يعرفه منذ زمن طويل ويكِنُّ له فائق التقدير، أما أنا فكنت حينها كاتبا عاما للجنة الوزارية المشتركة لافريقيا الشمالية.

سفره إلى فرنسا لم يكن غاية في حد ذاته بل استجابة لهدف سياسي دقيق، وهو مقابلة الجنرال ديغول رئيس الحكومة المؤقتة والسيد جورج بيدو وزير الشؤون الخارجية من أجل الحصول على سلطات فعلية. وإذا لم يتحقق هذا الهدف، فإنه يخشى الرجوع إلى المغرب خاوي الوفاض وأن نفوذه أو سلطته ستزداد ضعفا، ولم يفصح عن الموقف الذي سوف يأخذه حينئذ، لكن الجنرال كاترو استنتج أنه سيدخل في قوقعة الشجر والاستياء، لقد أخبر الجنرال كاترو الجنرال ديغول والسيد جورج بيدو بكل ما قيل أثناء هذا الحديث في مذكرة مرقونة من تسع صفحات.

وقد عبر كذلك السلطان إلى الجنرال ديغول عن رأيه فيما يخص نظام الحماية قائلا إن هذا النظام يمثل صيغة انتقالية بين الماضي والمستقبل وأن هذا المستقبل يجب أن يأخذ شكل مغرب حر متماشيا مع ظروف الحياة العصرية، لقد أحس أن الوقت قد حان ليخطوَ خطوات في هذا الاتجاه.

أجاب الجنرال ديغول محاوره أن هذا المفهوم التطوري الارتقائي والمطابق لفطرة المارشال ليوطي، هو نهج فرنسا نفسه، وأضاف ملاحظا أن الاستقلال في العالم المعاصر ليس استقلالا كاملا شموليا كيفما كانت قوة وعظمة الأمة. إن المغرب كان في حاجة إلى مساعدة خارجية وسيبقى كذلك إلى أمد بعيد، ولا يوجد بلد أحسن من فرنسا سيوفر إليه هذه المساعدة بعفة ونزاهة، فاقتنع السلطان بسهولة.

وفي الختام أشار الجنرال ديغول إلى أن الاتفاق المبدئي قد حصل أما التطبيق فيحتاج إلى دراسة دقيقة تهتم بـ «حيثيات التعاقد بين البلدين على المستوى الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي والعسكري». أما فيما يتعلق بالتاريخ المناسب لافتتاح المباحثات المتعلقة بهذه المسألة فقد يحدد - حسب رأيه وحسب ما جاء في مذكراته - صبيحة يوم المصادقة على دستور الجمهورية الرابعة[42].

---

[42] - مذكرات ديغول الجزء III، الخلاصة، ص241، انظر كذلك الجزءII، الوحدة ص127، ملاحظاته على السلطان الذي كان يكنُّ له التقدير.

كان گابرييل بيو يعلم أنه مهدد بالإبعاد، وبالرغم من ذلك واصل عمله المتجسد في الإصلاح والتجديد، فقد أنشأ بمعية نائبه في الإقامة السيد ليون مارشال أولى القطاعات العصرية في المجال الفلاحي والتي سهر على تنظيمها المراقب المدني السيد جاك بيرك، كما أعد برنامجا خماسيا للأشغال العمومية يضم بناء سد كبير وهو بين الويدان بالأطلس المتوسط. وفيما يتعلق بالمجال السياسي، هيأ مشروعا يتم بمقتضاه إنشاء مجالس الأحياء وجماعات الدواوير، وحظي هذا المشروع بالموافقة المبدئية للجنة الوزارية المشتركة لشمال افريقيا في9 غشت 1945. ومن ناحية أخرى واجه بحزم مخلفات المجاعة المفزعة الناتجة عن نقص المحصول الزراعي لعدة سنوات متتالية، لقد بدأ شبح وباء التيفوس يلوح بإلحاح، فسخرت كل الإمكانيات بمساندة الحكومة الفرنسية ـ كانت فرنسا تخضع لتحديد صارم لحصص المؤن ـ لإنقاذ ملايين المغاربة من الموت، وتم شراء القمح من أمريكا وبعناء كبير تم كذلك الحصول على بواخر الحلفاء لنقل الحبوب. وفي الوقت ذاته، تفانت الفرق الإدارية والصحية في القيام بالواجب غير مبالية بالأخطار التي تحدق بها، ونتيجة ذلك لم يكن عدد الضحايا مرتفعا كثيرا.

وفي مقالة نشرت في صحيفة لوموند الصادرة في 11 مارس1954، كتب روبير مونطاني وهو بصدد تقييم نشاط گابرييل بيو:

«غداة الحرب، قام السيد كابرييل بيو، المقيم العام من جانبه بدراسة مخطط إصلاحي واسع، فلو أتيحت له الفرصة أن يعمل سنتين إضافيتين لمنح للأمبراطورية الشريفة ـ التي أنشأها ليوطي ـالمؤسسات الضرورية التي تحتاج إليها. لقد اعتمد مؤسس المغرب العصري على أهمية التقاليد الأصيلة والتي باتت مثبتة قوية في زمنه، لكن بعد عشرين سنة بدأت هذه الأخيرة تضمحل وتتلاشى. ومن سوء الحظ أبت الحكومة أن تضحي بهذا المقيم العام وترضخ لميولات السلطان الاستبدادية، وبهذا بقي الجزء الأهم من مشاريعه في رفوف مكاتب الدراسات حيث لا تثير اهتمام أي أحد».

الفصل الثامن

إيريك لابون و«انقلاب طنجة» (1946 - 1947)

أفكار السيد إيريك لابون، ثامن مقيم عام بالمغرب

خلف السيد إيريك لابون السيد گابرييل بيو في مارس 1946، وقد سبق له أن شغل منصب الكاتب العام للحماية بالرباط من سنة 1926 إلى سنة 1928، كما عمل مقيما عاما بتونس وسفيرا بموسكو. صاحب تفكير جد أصيل متفرد وحدس حاد، يمتاز بعبقريته في المجال الاقتصادي وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعة والمعادن، إنه رجل جريء، سخي، عنيد عند الاقتضاء، يحب التكلم والمراسلة، وكل هذا يجعل منه رجلا من عيار فريد، لم يكن "استعماريا"، إذ كان يسخر من المتخصصين في شؤون الأهالي ويعتبرهم كائنات في طريق الانقراض.

كانت له القدرة على النقاش والتفاهم مع السلطان ومع زعماء الوطنيين متيقنا بأنه قد يجعلهم يقتسمون معه أطروحاته الليبرالية. كان ينوي ضمان رخاء لم يسبق له مثيل لكل ساكنة المغرب: نخبة وطبقات أخرى معتمدا على الاستغلال الجدي للموارد المعدنية وتحويلها في المغرب، وعلى التطور الصناعي الذي سوف ينتج عن ذلك.

كان يحتقر الفلاحة وينعتها "بالفن البدائي"، كما كان حذرا إزاء المعمرين الفرنسيين، تلك "الأيادي الملطخة بالتراب"، منتجي الجدوع والحبوب والعنب والفواكه الغريبة الصفراء والحمراء ذات المذاق اللذيذ والمنسمة بالحوامض. وكان يستخف أيضا بالتكنوقراطيين ولا يحب الموظفين لكون هؤلاء يثقلون كاهل الدولة ويكلفون الخزينة جزء هاما من الميزانية التي من الأفضل، حسب رأيه، تسخيرها في البحث

والتنقيب عن البترول والماء والحديد والرصاص والنحاس والمنغنيز والأورنيوم الخ.

إنه رجل طويل القامة، نحيف، جاف وخشن، يغلب على هندامه اللون الأسود والرمادي، وكانت له ملامح الزهاد أو أنبياء الإنجيل، وكهؤلاء الأنبياء كان يعبر عن آرائه بأسلوب شاعري يغلب عليه المجاز والاستعارة.

محاولات التقارب مع الوطنيين وفشلها

حظي السيد إريك لابون باستقبال جيد من لدن السلطان الذي كان يعرفه من قبل، وربط الاتصال بالوطنيين حيث قبل أن يتسلم من محمد اليزيدي مذكرة تحت عنوان: الأزمة المغربية، وهي عبارة عن عريضة تناولت شكايات وحجج واقتراحات حزب الاستقلال، فصدرت عن المقيم العام الجديد عدة إشارات تدل على حسن نواياه وتهدف إلى تهدئة الأوضاع. إذ أعاد علال الفاسي من منفاه في 1946 وكذلك الشأن بالنسبة لأحمد بلفريج ولمحمد بن الحسن الوزاني الذي سمح له بالرجوع إلى فاس. ومباشرة بعد رجوعه، أسس هذا الأخير "حزب الشورى والاستقلال" وجريدة "الرأي العام" الناطقة باسمه. وكان الجديد لدى هذا الحزب السياسي هو الدعوة إلى الحصول على الاستقلال عبر عدة مراحل وذلك في إطار مؤسسات ديمقراطية يتم إنشاؤها تدريجيا، أما الهدف من هذا فهو تجنب أخطار كالدكتاتورية والفوضى، ولم يكن هذا الطرح يخلو من صواب.

أما حزب الاستقلال، فقد استأنف نشاطه بكل قوة وحزم بعدما رجع أعضاؤه من المنفى، وأصبح يعمل في واضحة النهار عكس ما كان عليه الأمر في السابق، وتحولت الخلايا السرية إلى فروع تخضع هي نفسها للجان محلية أو جهوية، حيث نجد في القمة المجلس الأعلى الذي يتشكل من أغلب الموقعين على بيان 11 يناير 1944، وقد أصدر الحزب مؤخرا يومية "العلم" الناطقة بالعربية وأسبوعية "رأي الشعب" بالفرنسية.

وقد أبى السيد إريك لابون إلا أن يعدد اللقاءات مع الوطنيين، فصار يستقبلهم حول مائدته في إطار لجن صغيرة ليتحاور معهم كمعنيين في

جو تسوده الثقة، دون أن يؤدي ذلك لأي تحسن. وقد اندهش محاوروه في البداية لهذا التعامل ثم استحسنوه وفي الأخير اعتبروا ليبراليته وحسن نواياه ضعفا. كما فكر المقيم العام في إقناع الشخصيات البرجوازية المرموقة والمتطورة لكي تساهم في تطوير المغرب وتنميته فأدخلهم إلى المجالس الإدارية لبعض الشركات القديمة أو الجديدة، إلا أن تحركاته وعروضه لم تنتج سوى الرفض. ذات يوم قال لي شاب مغربي في باريز وكأنه يستودعني سرا: «لماذا تريدون أن نكتفي بجزء من الكعكة بينما بإمكاننا أن نحصل على الكعكة بأكملها إذا نحن تشبثنا بالاستقلال؟»، لقد كانت وجهة نظر ساذجة. وقد سبق لجان لا كوتور أن وصف بدقة عقلية الوطنيين والكل يعلم أن لا كوتور ليس استعماريا رجعيا، يقول هذا الأخير: «يتساءل حزب الاستقلال بعدما استحسن أطروحة المقيم العام واندهش لها في آن واحد، إن هذه المبادرة إيجابية بالنسبة للمغرب وإن السيد إيريك لابون يدفع المملكة الشريفة على درب التقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أليست هذه محاولة لإلحاق المغرب بفرنسا؟

أما على المستوى السياسي، فأين يريد الدفع بهم؟ هل المخرج هو التدبير المشترك في إطار تشارك حر بين بلدين مستقلين أو بسيادة مشتركة؟ لقد قال لنا علال الفاسي وأصدقاؤه إنهم قد استشفوا نوايا من هذا القبيل من خلال أقوال وأفعال المقيم العام. إن هذه "الحماية الجيدة" هي بمثابة باب مفتوح نحو وحدة فرنسية مغربية، وهنا يكمن الخطر والنوايا المبيتة. لذا لعب حزب الاستقلال سياسة المزايدات المجانية وانضم للأوساط المالية والاستعمارية والجناح المحافظ من الإدارة العليا لضرب إيريك لابون ونسف نزعته الإصلاحية الجريئة»[43].

لقد كانت ليبرالية المقيم العام تقلق بعض أهم مساعديه، بينما أصبح الفرنسيون، عسكريون ومعمرون وتجار وصناع وموظفون يعبرون عن انزعاجهم واستيائهم من الاستقبالات التي كان إيريك لابون يخصصها للوطنيين، وبدأ أصدقاؤنا المغاربة - وهم كثيرون - يتخوفون من تفوق الوطنيين، فصاروا ينحازون بالطبع إلى أعدائنا. أما السلطان

---

[43]- جان لاكوتور، ص200 .

فقد كان معجبا بإيريك لابون، يكن له التقدير، لكنه لم يتمكن من فهمه كما كان الأمر بالنسبة للجنرال نوجيس.

وفي 22 يوليوز اقترح المقيم العام على مجلس شورى الحكومة أن « تزرع في نفس الشعب المغربي والشباب، ذكورا وإناثا، الثقة والشعور بأن الحياة في كل المجالات ترحب بعملهم وبقدراتهم الفكرية والذهنية...».

وأعلن بالتالي عن تدابير هامة تخص:

- الاقتصاد: التصنيع، التنقيب عن المعادن، خلق شركات اقتصادية مشتركة.

- التعليم: توسيع التعليم على اختلاف أسلاكه: الابتدائي - المهني - الثانوي - العالي، شن حرب ضد الأمية مع خلق شبكة مكثفة من المدارس يقوم بتنشيطها فرنسيون من ذوي النيات الحسنة.

- الإدارة: ولوج المغاربة مختلف المناصب مع تشجيع اللامركزية لصالح الجهات.

- في المجال الاجتماعي: منح الحق النقابي للمغاربة المستخدمين في المقاولات ذات الطابع الصناعي أو التجاري.

- المجال السياسي: تشكيل مجالس منتخبة.

إن الجزء الكبير من هذه التدابير مأخوذة من برنامج العمل لافريقيا الشمالية الذي سبق أن طرحته على الحكومة أواخر 1945 والذي جعلني أحظى برضى وثناء إيريك لابون.

ولكن ابتداء من 24 يوليوز عبر زعماء الوطنيين للسلطان عن أسفهم واستيائهم، إذ بينما كانوا ينتظرون إعلانا يجعل حدا للحماية، ها هم يجدون أنفسهم أمام «برنامج يعمل على تمتين ركائز السياسة الاستعمارية التي أبانت تجربة دامت أربعا وثلاثين سنة على عدم نجاعتها»، وأصبحت الوضعية جد واضحة: لقد بدأ الوطنيون يرفضون التباحث مع فرنسا طالما لم تلغ معاهدة 1912 وطالما لم تشكل حكومة مغربية حقيقية تعين من طرف السلطان، وصار فرنسيو المغرب

يندون في باريز بما سموه فشل سياسة المقيم العام وبدأوا يطالبون بإبعاده.

الوضعية الصعبة للسلطان

رغم كون السلطان أبدى ثقة كبيرة في السيد إيريك لابون ورغم أنه أراد بكل قواه مساعدته في مجهوداته، فإنه لم يحث الوطنيين على القبول بمواصلة التجربة الجديدة والتي لن يخرج منها المغرب إلا رابحا في كل الأحوال، وهنا يكمن بيت القصيد. إن التطور الذي عرفه حزب الاستقلال والتأثير المتزايد له وهيمنته على الأحزاب الأخرى وتعصب زعمائه ـ ونذكر على وجه الخصوص علال الفاسي ـ وعنف خطابه، كل هذا كان يزعج السلطان ويخيفه، لقد كان بشكل من الأشكال سجين حزب الاستقلال، ولم يكن بإمكانه الاعتماد على حزب الشورى والاستقلال لضعفه العددي وظهور حساسية جمهورية عند بعض أعضائه.

فإن كان قد أبدى إزاءنا الحزم والصرامة في المفاوضات والنقاشات، وفي كل الظروف، فإن الأمر لم يكن كذلك عندما يتعلق الأمر بمحاور حازم كعلال الفاسي مثلا، إذ في هذه المواقف يكون دائما متأرجحا متذبذبا فكان يفضل التسوية عن طريق التفاهم والمناورة والمراوغة، أي ما يسمى بالعربية بـ"السياسة". وكان يظن دون شك أن من الخطورة بمكان التعامل بحزم وصرامة مع حزب الاستقلال، لذا كان يبذل كل ما في وسعه لإرضائه على الأقل جزئيا دون أن يحرج الإقامة العامة كثيرا فلم يستعمل مع الوطنيين كما كان منتظرا قوته الاعتدالية وبالتالي تخلى عن دوره كحكم بين مختلف تيارات الرأي العام المغربي.

سفر طنجة المفجع (أبريل 1947)

أثار عدم حصول المغرب على مقعد في الأمم المتحدة حفيظة سيدي محمد والوطنيين معا، وخصوصا لما أصبحت العربية السعودية بلد البدو واليمن البلد المتوحش عضوان في هذه المنظمة الدولية ناهيك عن دول الشرق الأوسط الأخرى، وبما أن فرنسا خالفت الصواب وعزمت على إبقاء المغرب تحت سيطرتها، وبما أنها تنكرت لوعود الجنرال

ديغول، يجب إذن البحث عن طريق آخر لطرح مشكل المغرب أمام الرأي العام الدولي.

ومنذ زمن بعيد كان السلطان قد أبدى رغبته في الدخول رسميا إلى طنجة التي هي جزء من مملكته، لكنها تخضع لوضع خاص ذي طابع دولي، فعجّل بذلك تحت تأثير مستشارين أمريكيين ومستشاريه الخاصين من الشباب، فكلاهما كانا يظنان أن حلول السلطان بهذه المدينة سوف يجلب أنظار العالم برمته ويسلط الأضواء على قضية المغرب، كما أنه سوف يؤكد وحدة المغرب. وقد وافق إيريك لابون على هذا السفر الذي كنت من أكبر معارضيه، كما أسريت للمقيم العام أنه سيحمل في طياته أخطارا كثيرة، فمن طنجة كان على سيدي محمد أن يتوجه ـ حسب ما قيل لي ـ إلى العالم الإسلامي وإلى الرأي العام الدولي مطالبا باستقلال بلده في أسلوب واضح نوعا ما.

وفي أكتوبر 1946 كنت قد توصلت من جورج بيدو، رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية بأمر تأخير هذا السفر إلى تاريخ لاحق، آملين أن يمكن هذا التأخير من الحصول على تهدئة الوضع، وبعد ذلك غادرت مهامي ككاتب عام للجنة افريقيا الشمالية التي عهد لي بها في يناير 1945 من طرف الجنرال دوغول وانتقلت إلى قيادة الفوج الأول للقناصة المغاربة (les tirailleurs) بڤيل فرانش سور مير Ville franche sur mer.

ومن المعلوم أن سيدي محمد دخل إلى طنجة مصحوبا بإيريك لابون، واستقبل هناك استقبالا حارا مصحوبا بهيجان وبآلاف الهتافات "عاش الملك، يحيى الملك". وقد تمكن المقيم العام من الاطلاع على نص الخطاب الذي كان من المنتظر أن يلقيه السلطان بهذه المناسبة. وفي هذا الصدد لا بأس من الوقوف على ما كتب السيد جورج فوشي مملى عليه من قبل الملك الحسن الثاني ابن سيدي محمد[44].

«إنها ملحمة وليس خطابا سياسيا فحسب، إنه تعهدٌ تحدث خلاله سيدي محمد كإمام وقائد روحي، قبل أن يتكلم كوطني وعاهل دولة

---

[44] - تحت أشجار الأرز بإيفران، محادثات حرة مع الحسن II ملك المغرب، من132 ص إلى ص153 .

منقسمة إلى ثلاثة أجزاء. لقد كان عازما على استرداد وحدة الوطن وتحقيق الاستقلال والدخول إلى المنتظم الإسلامي الذي يتجسد في الجامعة العربية».

في هذا النص المتحمس، لم يُذكر اسم فرنسي ولا إسباني. وحصل السيد إيريك لابون من السي محمد المعمري، نائب مدير البروتوكول على تفسير مفاده أن الفقرة التالية أضيفت إلى الخطاب.

«القوا نظرة على العالم المتحضر واستلهموا من العلوم واسلكوا الطريق التي رسمها رجال متشبعون بالحضارة العصرية، واعتمدوا على علماء وتقنيي البلدان الصديقة وبالخصوص الفرنسيين الشغوفين بالحرية والذين قادوا البلد نحو الرفاهية والتقدم» كان الثناء جد هزيل وفضفاض، لكن إيريك لابون اكتفى بذلك وسلم النص مسبقا للصحافة.

في أبريل اندلع شجار في حي بيضاوي بين بعض المغاربة وبضعة قناصة من اللفيف السينغالي، فرجع هؤلاء إلى قاعدتهم العسكرية في حالة يرثى لها واستحوذوا على أسلحتهم ونزلوا مدعمين بزملائهم إلى المدينة حيث أطلقوا الرصاص على المغاربة الذين صادفوهم، فأسفرت هذه الحادثة على العديد من القتلى والجرحى قبل أن تعود الأمور إلى نصابها. وقد فسر هذا الأمر المؤسف تارة كمناوشة من الوطنيين وتارة أخرى كفعل مدبر من طرف السيد بونيفاص، رئيس جهة الدار البيضاء. أما في الحقيقة، فالأمر يتعلق بحلقة جديدة من العداء القديم بين السينغاليين - وينعتهم المغاربة بالعبيد- والمغاربة الذين مارسوا إلى عهد قريب الرق والمتاجرة في العبيد.

وبعيد ذلك بقليل، وجدت نفسي أمام مشكل مماثل في نيس. إذ تعرضت مجموعة متنقلة من القناصة المغاربة المنتمين إلى كتيبتي الأولى إلى تصرفات جد مشينة وتعسفية من طرف بعض السينغاليين، وكان ذلك اليوم، يوم أحد، وكانت المجموعة تحت قيادة ضابط فرنسي، وقد دخل الفيلق الأول بأكمله في حالة هيجان وغليان شديدين، وفي غياب الأسلحة، تأهب للخروج والانتشار في المدينة مدججين بالفؤوس والهراوات والسكاكين، وصلت حينذاك إلى مكان إقامتهم مصحوبا بعشرة ضباط، فلم أستطع كبح جماح المتظاهرين وإدخالهم إلى تكناتهم،

لقد كان المناخ ساخنا والنفوس هائجة إلى درجة أنني فكرت لحظة في أن كتيبتي على وشك الإفلات من قبضتي، الأمر الذي ليس بالهين على قائد جيش، ولم يتورط بالطبع لا فرنسيون ولا والي منطقة الألب البحرية في الحادث.

وعلى أية حال، فحينما ألقى السلطان خطابه يوم 10 أبريل، في جو مفعم بالحماس نسي أو تناسى قراءة الفقرة التي دسها السي لمعمري في الخطبة بإيعاز من المقيم العام، ولم يفُه ولو بكلمة واحدة في حق فرنسا. ولم تقف الأشياء عند هذا الحد، بل توجهت الأميرة لالة عائشة بنت السلطان، بدون حجاب، بخطاب إلى حضور ضخم مطالبة بالتعليم الإجباري للبنات وبتحرير المرأة كشرط أساسي لانعتاق شعب تواق إلى الحرية، وفي سياق حديثها تكلمت عن مصر قائلة: «إن مصر هي البلد الشقيق والموطن الثاني لكل العرب، إن بإمكان هذا البلد الحبيب أن يتطلع إلى توجيه الشعوب العربية وقيادتها نحو المجد والغد الأفضل الزاهر». إنها كلمات متهورة ما فتئت أن عاتبت سموها نفسها عن قولها في سنة 1964 !

أما ولي العهد فقد تناول موضوعا مماثلا أمام الكشفية الإسلامية قال فيه: «إن العالم العربي هو وطننا والعربية لغتنا وركيزة من ركائز شخصيتنا، والعرب أشقاؤنا الخ».

وأخيرا، وفي ختام حفل الغذاء الذي أقامه على شرف الهيئة الدبلوماسية، صرح سيدي محمد لمجموع الصحافة الدولية بما يلي: «إن المغرب يسعى إلى ربط علاقات أخوية مع كل الدول التي دافعت عن الحرية والتي مازالت تدافع عن قضيته. وإن المغرب يرغب بحرارة شديدة في الحصول على كل حقوقه، ولا حاجة إلى التذكير بأن المغرب بلد عربي تربطه أواصر متينة بالدول العربية بالمشرق، ويود توطيد تلك الروابط خصوصا بعدما أصبحت الجامعة العربية أداة تلعب دورا هاما على المستوى السياسي العالمي. ولنا اليقين أن العلاقات الثقافية ستساهم لا محالة في تحقيق هذا الهدف. ولهذا الغرض، ها نحن نبحث عن تنوير عقول المغاربة بخلق معاهد للتعليم العالي تكون مقرراتها مشابهة تماما للمقررات المعمول بها في مصر وسوريا ولبنان والعراق..»

إن هذه المواقف الواضحة المعالم والناتجة عن تفكير عميق تجعل السلطان وأسرته يتموقعون بجانب الوطنيين. لقد أصبح الآن "ملك الاستقلال" (*)، هذا ما صار يقال في جميع الأوساط.

كتب جان لاكوتور في هذا الباب يقول: «إنه السلطان صديق السيد إيريك لابون هو الذي سيُعجِّل بفشل وذهاب الرجل الذي ارتبط به بصدق وإخلاص بعد نوجيس، إنه هو الذي فعل ذلك وليس المعمرون الرجعيون ولا الوطنيون قليلو التبصر، إنه هو الذي سيجعل المواجهة واستخدام القوة أمراً لا مفر منه[45].

وتأثرت بالفعل الحكومة الفرنسية كما كان ذلك منتظرا، وحملت مسؤولية هذا الحدث "المدوي" على الساحة الدولية لإيريك لابون وتم تعويضه بالرباط بجنرال الجيش السيد ألفونص جوان القائد العظيم للقوات الفرنسية المرابطة بإيطاليا، اعتبارا منها أن شخصية هذا الأخير ستؤثر على السلطان وستُطَمْئِن المعمرين بعدما أصيبوا بالهلع.

مخلفات أحداث طنجة

لقد ذاق السلطان نشوة الاستقبال الحار ونكهة الهتافات الشعبية المتأرجحة بين الأهواء الصوفية والهستيريا، من لم ير حشود المسلمين وهي تدخل في حالة هزة وجدبة، لا يمكنه أن يفهم كيف ينسلخ الرجل من ذاته وشخصيته وينسى الحذر ويتخذ موقفا حادا وواضحا متنافرا تماما مع مزاجه وتفكيره، إلا أنه ومهما كانت التجاوزات، لابد أن نجد تفسيرا لما وقع. فمن المؤكد أن السلطان حضر بحزم قبل مغادرته للرباط وبمعية مستشاريه الشباب الخاصين وكلهم من الوطنيين موضوع خطابه بطنجة مسرح فعلته التي طرحت قضية المغرب على المستوى الدولي. وعندما استجوب صحفي من باريس - بريس (صحافة باريس) علال الفاسي بعد أيام طنجة، قال هذا الأخير: «إن هذا الموقف ليس بجديد، لكن إلى حد الآن كان صوت عاهلنا خافتا يعاني من الخنق والمضايقات». وبهذا يكون سيدي محمد قد رفض عن طواعية الانفتاح الذي طرحه عليه رجل صادق ذو استقامة شديدة، طالما نادى بالتطوير

---

[45]- جان لاكوتور، سبق ذكره ص.200 .

السريع للحماية والدفع بها نحو الحكم الذاتي الذي سينتهي بالاستقلال في آخر المطاف.

وعندما انحاز السلطان إلى جانب الوطنيين وعانق أطروحتهم تبين أنه يرفض فكرة التطور التدريجي ويطالب بالاستقلال الفوري، وعندما نادى أيضا بالعروبة وبالجامعة العربية فإنه يشير بوضوح إلى أن الحرية المسترجعة سوف تأخذ طابع الرفض للتحديث الفرنسي.. لقد جعل بذلك الحوار مستحيلا بين فرنسا والمغرب.

من جهة أخرى، أصبح أبناؤه ومن أول ظهور (جماهيري أو عمومي لهم) بمثابة عناصر قيادية للشباب الوطني الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة.

من البديهي أن الإرادة المؤثرة للمقيم العام وحسن نيته قوبلتا بالاستخفاف وعدم الاعتراف بالجميل، فاستخلص بعض العقلاء بفرنسا -والذين ليس بالإمكان نعتهم بالمستعمرين- الدرس اللازم استخلاصه من أيام طنجة المشينة، لقد أثبت السلطان ومستشاريه سوء نيتهم، وأن انقلاب طنجة قد حمل في طياته الانقلاب الذي سيحصل على مستوى رأس الدولة سنة 1953 وفي الأخير يمكن القول إن المغرب فقد في شخص السيد إيريك لابون اختصاصيا كان ينوي تسخير قدرات البلاد وكفاءاتها ليضع هذا المغرب على قاطرة الرخاء والازدهار أو على الأقل خلق فرص الشغل على نطاق واسع وبأجور لا يستهان بها.

ومما لا شك فيه، أن السيد إريك لابون خرج مرفوع الرأس من هذه المغامرة، إذ لعب الأدوار الطلائعية حتى النهاية، لكنه لم يفُه أبدا بعد ذلك بكلمة سوء في هذا الشأن، بل اكتفى بالقول أن هذه القضية كانت مأساة بالنسبة لفرنسا وكانت أفظع من ذلك بالنسبة للمغرب.

الفصل التاسع

اللحظات الصعبة للجنرال جوان

1947 - 1951

التعليمات التي حملها الجنرال جوان، ومشروعه الليبرالي

قبل الالتحاق بمنصبه في الرباط تلقى الجنرال جوان تعليمات من السيد بول رامادي رئيس الحكومة ومن السيد جورج بيدو وزير الشؤون الخارجية. فبعدما حصلت الحكومة الفرنسية على معلومات دقيقة وثابتة حول كل ما دار بطنجة، قيمت سلوك سيدي محمد تقييما قاسيا، حيث أصبحت لا تثق فيه وقررت التعامل معه بصرامة. وفي هذا الإطار أوصت الجنرال جوان بأن يتحلى بالليبرالية، وأن يعمل على تنقية الأجواء ويجعل السلطان يساعدنا «وفي حالة رفض القصر» أو تعامله المتكرر بسوء نية فعليه (أي جوان) أن يهيء «إما تنازلا طوعيا عن العرش وإما تدخلا من قبل السلطة الفرنسية نفسها لخلع السلطان»، وتضيف المذكرة الحكومية «أن السلطة مستعدة منذ الآن أن تتحمل عواقب هذا الإجراء ومن المستحسن أن يحس السلطان بذلك».

في البداية مرت الأشياء بسلام، استقبل السلطان الجنرال جوان بحفاوة، وواصل هذا الأخير سياسة سلفه. ففي عدة خطب عمومية لم يخش التصريح بأن معاهدة 1912 مازالت قائمة وعلى المغرب أن «يصبو نحو الاستقلال الداخلي الذي سيضمن لكل طرف مصالحه وذلك عبر سلسلة من الإصلاحات، وربما لن يكون هذا سوى الخطوة الأولى على درب الاستقلال الكامل، كما دعا النخبة المغربية إلى التعاون مع الإقامة قصد تحقيق هذا الغرض الذي يحتاج إلى الحكمة والجرأة. وبتصرفه هذا لم يخرج عن الخط السياسي الذي رسمه الماريشال ليوطي -وقد كان مساعدا سابقا له- فحسب بل تجانست سياسته مع الموقف الذي اتخذه الجنرال ديغول في محادثاته في جوان 1945 مع سيدي محمد. ولم يصدر المقيم العام الجديد أي تهديد في حق حزب

الاستقلال، فبقيت صحيفتي العلم ورأي الشعب تصدران بصفة عادية، إلا أنه واصل عمله الدءوب لتفخيخ كل التجمعات (عبر التجسس) سواء كانت في المدن أم في المراكز القروية الكبرى وكذلك الأوساط الحرفية والعمالية.

وفي جوان 1947 وافق السلطان على ختم ثلاثة ظهائر هامة:

- يتعلق الظهير الأول بإحداث منصب ممثلي الصدر الأعظم لدى الإدارات الشريفة التي تدير شؤونها فرنسا ومنها المالية والفلاحة والأشغال العمومية والتجارة والصناعة والبريد والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية؛

- ويقر الثاني بوجوب اجتماع مجلس الوزراء برئاسة السلطان كلما اقتضى الأمر ذلك؛

- أما الثالث فيتعلق بإنشاء مجلس يجتمع فيه الوزراء والمديرون مرة كل شهر برئاسة الصدر الأعظم لتدارس القضايا ذات المصلحة العامة، وبهذا تكون أخيرا قد أنشئت أداة ربط هامة بين الفرنسيين والمغاربة كانت تنقص في الماضي.

لكن النصوص التشريعية لا قيمة لها إذا لم يتم تفعيلها، فقد أزعجت ليبرالية الجنرال جوان الساكنة الفرنسية التي كان سوادها الأعظم يجهل تماما وضع المغرب والتطور الفكري الذي عرفه مجموع العالم الإسلامي، كما أن نداءات المقيم العام لم يكن لها صدى في أوساط الوطنيين، إذ كان هؤلاء يقولون «لا يمكن التفاوض من موقع ضعف ولا من موقع الحماية الذي نحن فيه، نحن نرفض كل تعاون والحل الوحيد هو الاستقلال، إذ ذاك يمكننا أن نتحاور على قدم المساواة»، وانطلاقا من ذلك أصبح الحوار مستحيلا.

أما السلطان، فقد قلق وتأثر كثيرا لما أخبره المقيم العام بفحوى التعليمات الحكومية التي تتعلق به، فأصبح من جديد منشغل البال نافراً من كل شيء، إذ بعد انفراج وجيز، تعكر الجو وعم الضباب الكثيف...

انطباعات متجول وحيد في أواخر 1947

مع بداية شتنبر 1947، عُدت من فرنسا مع الكتيبة الأولى للقناصة المغاربة وأصبحت قائدا لحامية بور ليوطي، فكنت أذهب أحيانا إلى فاس ومكناس ومراكش والرباط حيث استقبلني مرارا الجنرال جوان بحفاوته المعهودة، وكنت أجد بجانبه صديقا قديما من المجموعة القديمة لليوطي وهو الجنرال دوروزوي. كانت البلاد تبدو هادئة، لكني لاحظت أن الساكنة الفرنسية تعيش في مدنها الجديدة دون ربط أي علاقة تستحق الذكر مع المغاربة، وأغلب هؤلاء كذلك منكمشين في مدنهم القديمة، أصبح الفرنسيون الآن مجرد جار غريب، وبدا لي أن كفاءة موظفي شؤون الأهالي أقل جودة عموما مما كانت عليه قبل الحرب.

كان السلم يعم بلاد البربر التي عُرفت قبل عشرين سنة بالاضطرابات والشراسة، لازلت أتذكر أمسية قضيتها في والماس تحت خيمة القائد أحرضان الكبيرة السوداء والذي كان له ابنا ضابطا في كتيبتي، كان قد تخرج من المدرسة العسكرية للدار البيضاء وكان في علاقة خطوبة مع شابة فرنسية من عائلة جد محترمة. لقد وجدت هناك جو الثقة والطمأنينة الذي ألفته في السابق، وتبين لي أن الضابط المحجوبي أحرضان كان غير مرتاح مضطرب وقلق، كان رجلا محترما رهيف الإحساس يعرف معنى الصداقة[46].

لقد شاهدت في قاعة السينما ببور ليوطي عدة أفلام عن تحرير باريز ومقاومة السككيين الفرنسيين للاحتلال الألماني. إن عرض مثل هذه الأفلام ـ التي تمجد التخريب واغتيال المحتل الألماني وتؤكد أن بإمكان رجال عزّل هزم جيش قوي محتل ـ لا يمكنه إلا أن يذكي الشعور الوطني في مغرب بدأ يُظهر علنا عداءه إزاء القوة الحامية.

---

[46]- لقد عين قائدا بعد موت أبيه وأبعد بعد ذلك وأصبح أحد قادة جيش التحرير السري المغربي، وفي أواخر 1955 اشتغل كعامل على الرباط وأبعد كذلك من هذا المنصب تحت ضغط حزب الاستقلال، عندما اتخذ أحرضان موقفا مناوئا لهذا الحزب الدكتاتوري. إنه من أحد نشطاء الحركة الشعبية التي تستمد قوتها من العالم القروي والساكنة البربرية. شغل كذلك منصب وزير الداخلية بعدما كان لمدة ما وزيرا للفلاحة.

وبالفعل، لقد كان المغاربة يتتبعون باهتمام كبير مثل هذه الأفلام التي لقيت نجاحا لديهم.

التقيت يوما بمشور دار المخزن بالرباط برجل عُمره أربعين سنة كنت أعرفه جيدا، كان رجلا ذكيا وطنيا مقربا من القصر، كان يتعاطف مع الفرنسيين بحكم تكوينه إذ يجد نفسه أقرب إليهم من غيرهم، وكان يتكلم لغتنا بأناقة فائقة. تحدثنا عن السلطان، فشرح لي بأن سيدي محمد ليس عدوا لنا، لكن ليس بإمكانه الآن أن يعارض حزب الاستقلال، ولن يقبل أحد من السلطان أن لا يطالب بالاستقلال الفوري لبلده، إن كل شيء عنده مهدد: حياته، عرشه ومستقبل سلالته، فلماذا لا نتفاوض معه بشأن هذا الاستقلال من أجل أن يصبح حقيقة بعد سنتين أو ثلاث سنوات؟، لو أننا فهمناه كما وقع ذلك مع الجنرال ديغول والجنرال كاترو لأصبح موقف السلطان قويا تجاه متطرفي حزب الاستقلال ولسانده معتدلون كأحمد بلفريج، ولو تم هذا لوجدت فرنسا ضالتها. لقد كان حديث الرجل مليئا بالحقائق.

سألت محاوري لماذا يسمون السلطان بالملك مع أن المغرب كان دائما امبراطورية شريفة؟

فأجابني «بأن كلمة "ملك" تستعمل في الشرق الأوسط، وبالطبع فإن النور كالشمس يأتي من الشرق. وبالإضافة إلى ذلك فإن كلمة "امبراطورية" لها وقع سيء في آذاننا، فهناك الإمبراطورية البريطانية وهي استعمارية، وكذلك الإمبراطورية الفرنسية التي لا تقل عنها استعمارا، أما نحن فكلنا ضد الاستعمار، وأضاف، وهو يتكلم هذه المرة بجدية: كل إمبراطور هو دكتاتور، أما الملك فهو دستوري وبالتالي فهو ديمقراطي، خذ كمثال على ذلك انجلترا وهولندا وبلجيكا والدول الإسكندنافية..».

وبقيت أتأمل في هذا الحوار لقد كنا نحن الاثنين نتحدث نفس اللغة ونفس الكلمات إلا أنها تحمل دلالات مختلفة لكل واحد منا. وفكرت بأن آباء الثورة الفرنسية لو سمعوا هذا فقد يستغربون للفرق "الذكي" بين المستبدين: فالإمبراطور سيء رديء والملك طيب جيد أو على الأقل مقبول.

بعد هذه الحقبة عينت بباريس بمركز قيادة الجنرال لاطردي طاسيني، وغادرت المغرب بصفة نهائية في أوائل يناير 1948 وأنا مضطرب البال فيما يخص مستقبل هذا البلد. وبالطبع لم تتكون لدي صورة على ما سيحدث لاحقا في هذا البلد، لكن كان لدي إحساس عميق بأن الحركة الوطنية تطورت بشكل كبير الشيء الذي لم يفطن له بتاتا أغلب الفرنسيين لقد أصبح التحفظ، في الأخير، هو السلوك البارز في تعامل السلطان وهو ما صار يدعو إلى القلق.

عودة التوتر السياسي، مسألة المنشور المناوئ للسلطان

غادر علال الفاسي المغرب من جديد متوجها لباريس ثم القاهرة، كما سافر أحمد بلافريج هو الآخر، وأثناء غيابهما بدأ الجنرال جوان يجس نبض حزب الشورى والاستقلال المتكون من عناصر تغلب عليها الفردانية. استقبل في 10 شتنبر محمد بن الحسن الوزاني الذي أجابه بعد عشرة أيام بمذكرة تخص النقط التالية: إبطال الحماية، الاتفاقات الحرة مع فرنسا ـ مجلس وطني منتخب، دستور ـ الملكية الديمقراطية، ودون انتظار أي جواب، ذهب زعيم الشورى والاستقلال صحبة لجنة من أصدقائه عند الصدر الأعظم، لكن لما أخبر السلطان بالخطوات التي قام بها الحزب، أغاظه الموقف المنفرد للحزب وغلظته وانعدام مراعاة جانب العرش في الوقت الذي كان حزب الاستقلال يتعامل معه بالتقدير والاعتبار، فعمل على أن لا يتواصل الحوار بين الإقامة العامة وبين محمد بن الحسن الوزاني.

وفي أواخر سنة 1947 وأوائل 1948 ظهرت إلى الوجود تشكيلتين صغيرتين لا تأثير لهما على الساحة لكونهما، حسب ما قيل، من حبك إدارة الشؤون السياسية، إنهما:

- الحزب الديمقراطي المغربي للرجال الأحرار لمولاي إدريس بن عبد العالي وهو فقيه (قرآني) وأستاذ الموسيقى الأندلسية بمعهد الموسيقى بالرباط، وهو كذلك مؤسس الزاوية الدينية للعالية des Aliyah والتي تم حضرها من طرف السلطان في 1946.

- حزب الشعب المغربي لعبد القادر الزمراني ابن القائد سي البشير الزمراني وهو من قدماء تلاميذ ثانوية بايميرو بمكناس.

في بداية 1948، راج في المدن الكبرى منشور باللغة العربية يسيء كثيرا لشخص السلطان، لقد تناول مجددا افتراء سبق أن أشيع قبل 1927 من طرف شخصية مهمة من المخزن، لقد شكك هذا الافتراء في مشروعية نسب سيدي محمد وبالتالي في مشروعية تربعه على العرش، وإثر ذلك تقدم العاهل بشكاية إلى محكمة الرباط وعين قاض فرنسي للبث في النازلة.

وبعد هذا الحدث، وبينما كنت أتناول الغداء صحبة السيد جورج بيدو ووزير الشؤون الخارجية بمدينة أنتيب، حيث كنت في عطلة، سلمني الوزير هذا المنشور - الذي لم يكن لي علم به - وطلب مني التعرف على صاحبه انطلاقا من النص وأسلوبه، فأجبت الوزير بأن صاحب النص لن يكون إلا مغربيا، مطلعا على الإشاعات والقيل والقال المتداول في كواليس القصر، وظننته إذن الشريف السي عبد الحي الكتاني، العدو اللذوذ للسلطان والذي كان قد أتاني مؤخرا لبور ليوطي طالبا التعجيل بخلع السلطان وتنحيته.

أجابني السيد جورج بيدو «لا لم تصب، إن هذه الفعلة اقترفت في مكاتب صديقك العقيد لوكونت، مدير الشؤون السياسية، وقد أراد الجنرال جوان أن يتستر عليه، لكنني أمرته أن يزيحه من منصبه ويحيله على زميلي في الدفاع الوطني بفرنسا»، فشرح لي أنهم اكتشفوا المحرر وهو فقيه صغير يدعى فرفاره Ferfarah، وهو مستخدم بيومية السعادة التي تصدر تحت إشراف ومراقبة إدارة الشؤون السياسية، ولما ألقي عليه القبض وسيق إلى القصر اعترف وفضح كل شيء، إن المدبر الفعلي هو أحد ضباط شؤون الأهالي المقربين من العقيد لوكونت. وقد أصبت عندها بحسرة بالغة، لقد زادت هذه المسألة في تعقيد الأمور، إذ تعمقت أزمة العلاقة بين الإقامة العامة وبين السلطان.

دخول الوطنيين مجلس شورى الحكومة

خلال سنة 1948، جرت انتخابات جزئية في القسم المغربي لمجلس شورى الحكومة، وكان هذا الحدث بمثابة سابقة ليبرالية، فقد جرت العادة بأن يُختار ويُعين أعضاء هذا القسم دون اللجوء إلى الانتخابات،

وبدا جليا خلال هذه الانتخاب تأثير حزب الاستقلال، فمن بين واحد وعشرين ممثلا انتخب إحدى عشر مناضلا من هذا الحزب وأربعة أعضاء من المتعاطفين معه.

وتتالت بعد ذلك أحداث، منها أحداث فلسطين والنزاع بين اسرائيل، التي لا تتوفر على جيش نظامي ولا على سلاح عتيد، وجيرانها العرب، إضافة إلى الهزيمة التي تلقاها الجيش المصري على يد المتطوعين اليهود المسلحين من قبل بريطانيا العظمى، وكل هذه الأحداث أثارت انتباه العالم الإسلامي، وبقي المغرب طيلة هذه الفترة ساكنا.

غير أن هذا الهدوء لم يكن سوى مرحلة مؤقتة عابرة، وبقيت في الواقع العلاقات بين الإقامة العامة وبين القصر باردة ومشوبة بالحيطة والحذر. لقد كان السلطان متأكدا من مساندة حزب الاستقلال وصار يطمح إلى استرجاع سلطته كاملة وعلى رأسها المبادرة التشريعية التي أصبحت بيد ممثل فرنسا بمقتضى معاهدة 1912، وفي هذا الإطار أنشأ مجالس خاصة لدى الوزارات المخزنية، تتكون من موظفين وأعضاء من حزب الاستقلال وتحدد دور هذه المجالس في الدراسة العميقة لكل نص طرح على أنظارها وإبداء رأيها إزاءه وتحضير مشاريع نصوص مضادة، وباختصار، كان الهدف هو إعاقة الآلية الإدارية وتأخير صدور الإصلاحات المزمع إصدارها، فكان الشعار إذن هو عرقلة التغيير، فلا إصلاح في ظل التبعية (la dépendance).

وفي نونبر 1949، وفي خطابه الترحيبي بأكاديمية العلوم الاستعمارية بباريز تحدث الجنرال جوان عن "السيادة المشتركة المغربية - الفرنسية" ولم يكن لهذا المفهوم أي سند قانوني، فرأى السلطان في هذا الشأن مسا سافرا بحقوق المغرب وقرر بالتالي التخلص في أقرب الآجال من الرجل الذي جاء بنيات حسنة قبل أن يتم "تدجينه" من قبل الاستعمار (المعمرين)، هذا ما كان يقال على الأقل بين أوساط مستشاري السلطان.

رسالة فاتح ماي من الجنرال جوان إلى الشؤون الخارجية

في رسالة مؤرخة بفاتح ماي 1950 إلى رئاسة الحكومة (والتي تسلمتُ نسخة منها) عرض الجنرال جوان على وزير الشؤون الخارجية

رؤيته حول المغرب والسياسة التي يجب نهجها في هذا البلد، ونظرا لما تكتسيه هذه الوثيقة من أهمية قصوى، ارتأيت أن أستعرض منها مقتطفات وافرة[47].

"انتبه الوطنيون إلى التغييرات التي يعرفها العالم العربي كتهيىء مشروع يتم بمقتضاه تمتيع ليبيا بالاستقلال والإشاعات المتعلقة بإحداث إصلاحات بنيوية بتونس واستئناف نشاط مصر بإيعاز من حزب الوفد بخصوص استقلال بلدان إفريقيا الشمالية. فبدأت الأحزاب الوطنية تُكثف تحركاتها حتى يكون لها وقع في الخارج وتؤدي إلى تنديد عالمي يجُرنا إلى التخلي عن معاهدة فاس.

وبما أن الساكنة المغربية لم تعر أي اهتمام لهذا الخطاب الذي يدعوها إلى ترجمة إرادتها في «جعل حد لسيطرة القوة المحتلة» إلى أفعال أو على الأقل إلى إشارات رمزية، كرس معارضونا كل مجهوداتهم نحو الخارج، ولقد عبروا عن ذلك في 30 مارس الماضي بمناسبة حلول ذكرى معاهدة فاس. وإن كنتُ لا أدري نوعية وأهمية المذكرات التي أثقلت حجم الملفات لدى الهيئات الديبلوماسية الأجنبية إلى يومنا هذا، فمن جهتي توصلت بالرسالة الموجودة صحبته من حزب الشورى والاستقلال حيث يعرض زعميه محمد الوزاني ـ بأسلوب التفخيم المعهود في عرقه ـ رأيه حول تطور المغرب...

لقد تخلى محمد الوزاني مؤخرا في مذكرته عن فكرة تحسين وتطوير النظام الحالي وصار يطالب مثل حزب الاستقلال بإبطال معاهدة فاس والاعتراف بسيادة المغرب مع العلم أن اتفاقا تمهيديا قد يُمكن من إعداد هيئة حكومية تتوفر على الصلاحية للتباحث مع فرنسا قصد الوصول إلى اتفاق جديد في إطار الملكية الدستورية.

من البديهي أن تظهر الحماية كوضعية متجاوزة ومتعارضة جدا مع مبدأ حق الشعوب "في التحكم في شؤونها"، لكن هذه الحقيقة ليست كافية لإدخال إصلاحات بنيوية عميقة منذ الآن، إذ ستُؤثر سلبا على

---

[47]- كنتُ قد ألحقت في أواخر 1949 برئاسة المجلس.

عصرنة البلاد وعلى الحفاظ على الأمن والنظام أي على الأمور التي تبرر وجودنا في المغرب.

لنتساءل عن وضعية الوعي السياسي الآن في المغرب؟

فمن بين الحزبين الأساسيين يبقى الحزب القومي (الشورى والاستقلال) الحزب الوحيد الذي يتصور عن قناعة ضرورة اللجوء إلى شكل من أشكال الحكم الجديد الذي أصبح ساري المفعول في بعض الدول العربية في الشرق الأوسط.

أما حزب الاستقلال فإنه يطمح إلى إبعاد فرنسا وإحلال نظام استبدادي مطابق لمبادئ الشريعة، يحتل فيه الصدارة العنصر العربي أي عنصر الأسياد، ولهذا العنصر وحده الحق بالانفراد بالحكم وبسط نفوذه. وبالفعل، فقد تحالف لهذه الغاية مع الإصلاحية الدينية المتزمتة التي مكنت ابن سعود من حماية مجموع ترابه من تأثير حضارات الغرب. ووفاء لهذا التيار، اعتنى السلطان بتحيين وتطوير تعليم اللغة العربية لقطع الطريق على الثقافة الفرنسية، وفي نفس الوقت، كان حزب الاستقلال يرفض الدخول إلى الجمعيات سواء كانت رياضية أو نقابية أو تجارية أو صناعية حتى لا يشجع ذلك على الانخراط في تنظيمات أو جمعيات من مستويات عليا. فكان هذا الموقف ناتجا عن نوايا سياسية وفي ذات الوقت ضرورة دينية نوعا ما.

لقد أصبح الحكام التقليديون من قياد وباشوات يبدون قلقا متزايدا إزاء المكانة التي يحتلها الوطنيون في الساحة السياسية نتيجة الشواهد التي حصلوا عليها من جامعات القاهرة أو باريس، هم الذين لم يفطنوا مبكرا إلى أن مهمتهم لا تنحصر في فرض الاحترام بالقوة، سيفهمون يوما ما أن التعلم والاستحقاق الانتخابي وحدهما كفيلين بتأهيل الحاكم.

يقول الجنرال جوان، إن المستفيد الأكبر من الوحدة الفرنسية - المغربية، وهو على صواب، طرف واحد هو الدولة الشريفة.

لقد تم تجهيز المغرب على نمط الدول العصرية، مستفيدا في ذلك من الممولين والتقنيين الفرنسيين ولقد تمكن الآن من تسديد كل ديونه تقريبا. وبناء على ذلك فله الحق في التمتع بكل ما شيد من بنايات وطرق

وقاطرات وموانئ وسدود ومعادن وكل ما أنجزته فرنسا، ولم تخضع القروض لأي رهن وهذا عربون قاطع على النوايا الحسنة التي تكمن وراء كل الأعمال التي قمنا بها.

أما الجانب التشريعي فهو من الصلاحيات الخاصة بالسلطان فهو الذي يدير في آخر المطاف شؤون الدولة، إذ لا يخطئ بتاتا حينما يرفض (توقيع) ظهير لا يتناسب مع تصوراته فيما يخص ممارسة الحكم.

فخلافا للمظاهر الخارجية، فإن للدولة الشريفة طابعها الخاص وفي الوقت ذاته، فإنها تتمتع بنوع من الاستقلالية. وخير شاهدٍ على ذلك هو ما وقع مؤخرا عندما عارض السلطان دخول باخرة إسرائيلية إلى ميناء مغربي.

وحسب الجنرال جوان، فإن التخلي عن معاهدة 1912 سيُلقي لا محالة بالمغرب في أزمة عسيرة، لذا وجب علينا، في نظره، الحفاظ على الوضع كما هو عليه ومساعدة الدولة المحمية حتى تصبح مؤهلة، قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، وقد عمل كل ما في وسعه لإقناع السلطان وجعله يتقاسم معه هذه الرؤى. وفي حالة فشله، فإنه سيعمل على أن تشارك المناطق الداخلية أي القرى في الحياة السياسية أكثر مما مضى، فكان يرى «أن تواجد هذه القوى داخل الجماعات والمجالس أو خارجها أيضا، سيحد من تأثير ونشاط القصر والوطنيين».

وفي الختام، يقدم الجنرال جوان الأفكار الرئيسية التي ستؤطر عملنا كما يلي:

« - الإشراك المتزايد للمغاربة في تسيير شؤون بلادهم،

- التعويض التدريجي للموظفين الفرنسيين بموظفين مغاربة يتوفرون على التكوين الملائم، وبالطبع سيبدأ هذا التعويض من الأسفل،

- توسيع الهيآت المنتخبة من جماعات ومجالس حتى نتمكن من إقحام عناصر متعاطفة معنا في هذه المؤسسات التي سنحتفظ لها بدور استشاري فقط حتى لا يتم إقصاء التمثيلية الفرنسية».

زيارة السلطان الرسمية لفرنسا (أكتوبر1950)

قام السلطان بزيارة رسمية لفرنسا في أكتوبر 1950، ولم يكن لي بهذه المناسبة أي لقاء مباشر بحاشيته، ورغم ذلك لا يمكنني أن أمر مرور الكرام على هذه الزيارة التي لم تسفر عن أي نتيجة تذكر عدا تفاقم الأزمة بين السلطان والممثلين الفرنسيين.

وأقدم هنا ما يقوله جاك ديمان، مدير البروتوكول عن هذه الزيارة[48]:

في 15 أكتوبر.

«لست أدري ما سأكتبه عن زيارة السلطان الرسمية التي تركتني قلقا غير مرتاح ودون سرور.

لقد بدا السلطان أكثر لياقة وحفاوة مع السادة بليڤان وشومان مما جعل الجنرال جوان غير مرتاح لكونه يعلم أن حديث الملك وسكوته بين الفينة والأخرى يدور حوله.

انعقدت جلسة حوار رسمية يوم 11 أكتوبر كاد الجنرال أن يفقد فيها صوابه، حيث ظن أن السيد أوريول يريد أن يتحدث مع محمد بن يوسف على انفراد، فأثار المقيم العام الانتباه قائلا أنه وزير خارجية المخزن ولهذا فله الحق في حضور كل حديث يتناول بالدرس العلاقات الفرنسية - المغربية، وبالغ في التأكيد على ذلك حيث كان يخشى أن يربط السيد أوريول والسلطان علاقة شخصية مما أثار حفيظة الرئاسة وأذكى انفعال المقيم العام، وبهذا خيم التوتر على الجو العام الذي مرت فيه هذه الزيارة الرسمية. وخلال محادثات 11 أكتوبر فوجئ الوزراء بالإصلاحات الوجيهة المقترحة من طرف السلطان والتي لا تمس بتاتا بمصالح نظام الحماية (في الواقع لم يبق أحد يفوه بهذه الكلمة).

«فهل يريد سيدي محمد بن يوسف[49] مراوغتنا؟ إن هذا جد ممكن، لكونه لحد الآن لا يختلف معنا حول المشاكل الحقيقية بقدر ما يختلف حول أشخاص، إنه يهدف إلى تنحية المقيم العام، ولذلك أبدا نوعا من

48- جاك ديمان، الكي دورسي، 1945 - 1951، منشورات جوليار، ص. 528 و530.

49- يجب القول سيدي محمد بن يوسف.

الليونة واللياقة إزاء الحكومة، ومن حين لآخر كان يقول «أترون كيف يمكننا التفاهم بسهولة حينما ترضون بمحاورتي». وبالرغم من ذلك، لم تهديه الحكومة الفرنسية رأس الجنرال جوان كما فعلت سابقا، عندما ضحت ببيو ولابون»[50]

وفي نفس المساء، تقدم السلطان بمذكرة يطالب من خلالها لا بالاستقلال -حيث لم تذكر هذه الكلمة- وإنما بإعادة النظر في العلاقات المغربية الفرنسية برمتها. ولقد توصل برد جد مبهم في 31 أكتوبر يتحدث عن الحق النقابي ونظام الصحافة الخ، فأصدر السلطان بلاغا، مفاده أنه ليس هناك أي شيء يعطي للعلاقات الفرنسية المغربية أسسا متينة وصالحة سوى إصلاحا بنيويا يجعل حدا لنظام الحماية. وفي هذه المرة اتخذ موقفا صريحا وواضحا.

فإذا أتى سيدي محمد إلى فرنسا عبوسا ضجرا فها هو يغادرها خائبا متذمرا، إذ لم يتمكن من أن يجعل النقاش مع الحكومة الفرنسية ينصب على صلب الموضوع وهو إقناعها بتغيير، أو على الأقل، تليين النصوص التي تحدد نوعية العلاقات بين فرنسا والمغرب. ومن الواضح أن باريس سنة 1950 كانت بعيدة بالنسبة لموقف الجنرال ديغول سنة 1945، لذا اضطر سيدي محمد إلى فسح المجال للوطنيين، بل انساق مع هذا التيار وصار يرفض ختم الظهائر التنظيمية[51]. وإذا كان يتملص بذلك من الشؤون الجارية، فإنه يرفض أن يأخذ المستقبل باستخفاف

حوادث مجلس شورى الحكومة (دجنبر1950)

لم يمر وقت طويل، على اتخاذ هذا الموقف، حتى بدأت تظهر عواقبه، ففي 6 و7 دجنبر قام أحمد اليزيدي، وهو ضابط مغربي سابق في صفوف الجيش الفرنسي وأخ لمحمد اليزيدي، ومحمد لغزاوي، وهو صاحب شركة كبيرة للنقل بفاس ورجل أعمال هام، بانتقاد السياسة الفرنسية بالمغرب مدعيان أن عصرنة البلاد تمت لصالح الفرنسيين وليس لفائدة مواطنيهما، لقد تركهما المقيم العام يتحدثان، وبعد ذلك عقب

---

[50]- لم يُطح بايريك لابون من أجل السلطان.

[51]- كانت كتلة العمل الوطني - صاحبة مخطط الإصلاحات لسنة 1934 - تعارض بشدة السياسة التي مارسها القياد الكبار منذ 1914 بمراكش ونواحيها.

عليهما ليعيد الأمور إلى نصابها مما أوقد فتيل جدال، تم على إثره طرد محمد لغزاوي من الجلسة فتبعه الممثلون العشرة المنتمون لحزب الاستقلال، والتحقوا توا بعد ذلك بالقصر حيث استقبلهم السلطان رسميا، وعلى الفور اتخذ بذلك موقفا علنيا ضد الجنرال جوان.

وقد تركت هذه الواقعة أثرا عميقا في مختلف الأوساط فعبر الحاج التهامي الكلاوي، باشا مراكش، عن استيائه العميق إزاء مناورات حزب الاستقلال التي ليست موجهة ضد فرنسا فحسب، بل تهدف كذلك إلى الإساءة للقياد المغاربة الذين استعملت في حقهم كلمات احتقار من قبيل: الرجعيين والمخلين والمتخاذلين والعملاء[52]، وتجرأ هذا الأخير طالبا من السلطان لوم وانتقاد حزب الاستقلال، فانزعج سيدي محمد من تصرف خادمه القوي والوقح وأمره بأن لا يمثل أمامه ثانية

ميلاد حركة للمعارضة والإصلاح (بداية 1951)

تحت تأثير ما حدث، جمع الكلاوي أصدقاءه وأنشأ بمساعدتهم حركة المعارضة والإصلاحات التي سرعان ما توسعت أهميتها، واتضح عندئذ أن الباشوات والقياد المغاربة قد ملوا من تحرشات حزب الاستقلال وكذلك من التعسفات التي كانوا يعانون منها حين مثولهم بالقصر، إذ كانوا لا ينالون رضى السلطان حسب قولهم إلا بتقديم الهدايا الفخمة أو الأموال الباهضة كلما حلوا بالرباط هدايا للسلطان وأخرى لأبنائه ولحاجبه ولقائد المشور ولعبيده السود أيضا[53] يسجل روبير مونطاني أيضا في كتابه "ثورة في المغرب" أن المصاريف التي طالما حاربتها الحماية قد أصبحت أمرا متداولا منذ سنة 1940. ودون أن نطيل، لقد بدأت شعبية السلطان تتراجع في 1951.

وقد طلب المعارضون مرة أخرى من السلطان التخلي عن حزب الاستقلال ومن جديد فشلت محاولتهم فبدأوا التفكير بدورهم في المرور

---

[52]- عندما يرجع القياد والباشوات إلى ديارهم، فإنهم يسترجعون ضعف الأموال التي أخذت منهم من محكوميهم وذلك لسد حاجياتهم الشخصية. وهكذا يتعرض الشعب للنهب المتكرر، و ما يؤاخذ عليه الفرنسيون هو عدم التدخل لرفع هذا الظلم الهرمي..

[53]- عندما يرجع القياد والباشوات إلى ديارهم، فإنهم يسترجعون ضعف الأموال التي أخذت منهم من محكوميهم وذلك لسد حاجياتهم الشخصية. وهكذا يتعرض الشعب للنهب المتكرر، و ما يؤاخذ عليه الفرنسيون هو عدم التدخل لرفع هذا الظلم الهرمي..

إلى العمل الفعلي. وفي الوقت ذاته يتساءل الجنرال جوان: هل أصبح واردا تطبيق تعليمات السيد راماديي المتعلقة بخلع السلطان أو إقالته؟ لم يرقه كثيرا هذا الحل، لقد سبق له أن زاول مهمة المقيم العام بتونس لفترة قصيرة بعد استسلام القوات الإيطالية - الألمانية، وتمكن من الوقوف عن كثب على السلبيات الناتجة عن إبعاد الباي منصف.

ولدي شعور -وبالطبع ليس ذلك يقينا- أن الجنرال جوان بدل أن يلجأ إلى هذا الحل المتطرف فضل السماح للمعارضين بتنظيم مسيرة إلى الرباط قصد الضغط على السلطان، وبالفعل بدأت حشود القبائل تتجمع في ضواحي فاس والرباط، وبعدما اعتبر أن هذا التهديد وحده كاف، أمر القبائل أن تفض تجمعها علما منه أن حركة تمردية كهاته يمكنها أن تفجر اضطرابات خطيرة، لذا وَجَبَ إيقافها في الوقت اللازم، وحينئذ التفت إلى المخزن.

لقد التزم السلطان الصمت إزاء ما حدث، وسمح للصدر الأعظم بأن يشجب رسميا النهج الذي سلكته بعض الأحزاب... وباستعماله لصيغة الجمع توارت شحنة التوبيخ التي كان يتضمنها هذا التدخل، وأخيرا ارتأى سيدي محمد أن يوقع بخاتمه مشاريع ظهائر كانت قد تراكمت، وبالطبع لم تكن هذه الهدنة سوى وقفة مؤقتة. فخلال مقابلته مع الصحفي المصري محمد عزمي في أبريل، أعلن السلطان أنه بالفعل اتخذ بعض القرارات منذ شهرين مضت، تحت الضغط والإكراه.

وحينها وبعدما تأكد الجنرال جوان أن إخراج السلطان من قوقعته أصبح أمرا مستحيلا، ولما بات مقتنعا أن الوطنيين لن يكفوا عن رفضهم لكل الإصلاحات التي يجب تمريرها في إطار معاهدة 1912، قرر اتخاذ الإجراءات التي تضمنتها رسالته المؤرخة بفاتح ماي 1950 والتي تناولت مشروعا مفاده فسح المجال أمام الساكنة القروية حتى يُسمع صوتها هي الأخرى.

وهنا تجب الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلق، كما قيل فيما بعد، بإعادة التعامل بما يسمى بالسياسة البربرية (لسنة 1930) والتي توحي بالمواجهة بين المدن والقرى، بل كل ما في الأمر هو جعل حدٍ لهيمنة الوطنيين الذين احتكروا لأمد طويل حق التكلم بمفردهم باسم المغرب

برمته، وأمام حزب منغلق على نفسه يدعي الكونية، تُستحسن الإشارة إلى أن هناك أصوات أخرى لها آراء جد مختلفة. وإذا كان هناك تشكيك في نوايا المقيم العام في هذا الشأن، فنحيل المتشككين على المقطع الموالي من رسالة فاتح ماي 1950: «ليس من صلاحياتنا أن نحرر تلك القوى المناوئة[54] -سياسيا- بهدف إحباط ادعاءات الوطنيين ودعاماتهم الخارجية».

وبعد تردد طويل، ختم السلطان في 6 يوليوز 1951 ظهيرا تنشأ بمقتضاه على امتداد المغرب، بالمدن والقرى، مجالس الأحياء والدواوير حتى تتمكن الجماهير الشعبية من إسماع صوتها وتتعلم بطريقة ملموسة تسيير شؤونها بذاتها، بينما رفض بإصرار واستمرار الإصلاحات البلدية التي تمكن الساكنة الفرنسية من إقامة هيئة تمثيلية منتخبة.

لكنني أعلم من مصادر موثوق منها أنه كان بإمكان السلطان قبول تعيين بعض الفرنسيين بالبلديات من طرف الإقامة وذلك من أجل الاستشارة على الأقل لكونهم يتميزون بالكفاءة والحكمة، فرفضت الإقامة مناقشة هذا الطرح.

الحركة الوطنية والشبيبة العصرية

لكن ليس ذلك هو المشكل الحقيقي. وإنما المشكل يكمن بالأساس في سلوك الشبيبة المتعلمة، والذي أصبح يدعو إلى القلق، فدون أي ريب، كان الشباب على اختلاف شرائحهم الاجتماعية وراء الزعماء الوطنيين، وهذا أمر خطير عندما يتعلق الأمر ببلد غير متطور نصف ساكنته لا يتجاوز عمرها عشرون سنة[55]. فمن المؤكد أن شبيبة القرى لم تكن تابعة للحركة الوطنية لكنها كانت جاهلة وغير منظمة، وبالتالي غير قادرة على إسماع صوتها والإدلاء برأيها مما جعلها غائبة على المستوى السياسي، وإذا تابع شاب قروي دراسته في إحدى الثانويات،

---

[54]- تتشكل هذه القوى المناوئة من الزوايا والقبلية القديمة

[55]- كانت ساكنة المغرب تتشكل آنذاك من 45 % من السكان تتراوح أعمارهم بين 20 و60 سنة و5 % تتجاوز 60 سنة. وفي الوقت ذاته كانت ساكنة فرنسا كما يلي: 30 % أقل من 20 سنة و54 % من 20 إلى 60 سنة و16 % ما فوق 60 سنة.

فسرعان ما يصبح بدوره وطنيا وهذا راجع للمناخ السائد داخل هذه المؤسسات...

وفي المغرب كباقي الأنحاء، كان الشباب هم الذين يؤثرون في آخر المطاف على الرأي العام، وهذا بالطبع أمر بديهي، فبعدما نكون قاصرين نصل سن الرشد بسرعة فائقة، ويتأثر المرء كثيرا بما عاشه في الماضي القريب وعلى وجه الخصوص إذا اصطدم بواقع اجتماعي ونظام سياسي وعارضهما بشدة.

مشكل الشباب: التكوين والتشغيل

ومن اللائق أن نسلط هنا بعض الضوء على المشاكل المعقدة التي تدخل في نطاق تهييء مهنة ما ومناصب الشغل وأخيرا تطلعات الشباب المغربي إزاء المستقبل الذي ينتظرهم بعد إتمام الدراسة، إن هذه المعطيات جد ضرورية لفهم الأحداث التي سيتمخض عنها بعد بضع سنوات فقط تصريح لا سيل سان كلو في 6 نونبر 1955 والذي حصلت بموجبه الامبراطورية الشريفة على الاستقلال.

وسوف أدرج عدة فقرات من دراسة تحمل عنوان "مواطن القوة في المغرب العصري" (Les lignes de forces du Maroc moderne) والذي صدر في العدد الرابع من "السياسة الخارجية" (غشت ـ شتنبر 1955): «في طليعة النضال الذي خاضه العصريون نجد بالطبع الشباب الذي أنهى دراسته الثانوية بنجاح. ونظرا للشائعات التي كانت تدعي أن الشباب المغربي المتعلم لا يجد منافذ للشغل، فسنفاجئ الكثيرين ـ ومنهم كذلك من يقطنون في المغرب ـ إذا كشفنا عن حقيقة الأمر، فشغف المغاربة المسلمين بالدراسة أو التعليم العصري حديث العهد جدا، لذا فعدد الذين اجتازوا الباكالوريا بأكملها منذ بداية الحماية هو 530 مع احتساب دورة أكتوبر 1954 (عدد الاسرائيليين 625 والفرنسيين 7353). وفي نفس الوقت كان عدد المغاربة الذين اشتغلوا بالمهن الحرة كما يلي:

- 36 طبيبا (من بينهم 17 اسرائيليا)

- 5 أطباء مختصين في طب الأسنان (منهم 3 اسرائيليين)

- 48 محاميا منهم 21 اسرائيليا

- وما يعادل 30 مهندسا.

ونضيف إلى ذلك 165 مغربيا كأطر عليا تعمل ضمن الإدارات الشريفة الجديدة و650 إطارا أساسيا، من بينهم 450 معلما، وهذه الأعداد كلها جد ضئيلة...

أما فيما يخص منافذ الشغل، فيؤكد صاحب الدراسة أن الأمر ليس بالهين كما يعتقد عموما على المستوى النظري «فالمشكل لا يطرح بحدة حيث أن ظهيرا صادرا في 1948 ينظم ولوج المغاربة الشباب إلى الإدارة الشريفة الجديدة دون مباراة بل بتقديم الباكالوريا أو دبلوم مغربي يعادلها، وذلك بالنسبة للإطار الأساسي (cadre principal) والإجازة أو دبلوم مغربي يعادلها إذا تعلق الأمر بالأطر العليا. ونظرا لقلة المرشحين، فجل المغاربة الذين يلجون إلى مناصب الأطر العليا مرورا بالمدرسة المغربية للإدارة l'Ecole marocaine d'administration (السلك العالي) ليسوا مجازين بل لم يحصلوا على الباكالوريا، ففي 1954، من بين 15 طالب في السلك العالي، لم تحترم قاعدة القبول إلا بالنسبة لأربعة أشخاص، حصل واحد منهم فقط على شهادة الإجازة، وهذا راجع لكون الشاب المغربي الحاصل على الباكالوريا لا يرغب في أن يصبح سكرتيرا إداريا وأن الحاصل على الإجازة لا يود أن يكون محررا (Rédacteur) أو قاضيا (Magistrat)».

لم يكن إذن المغاربة الشباب الحاملين للشهادات ليرضوا بالانخراط في المناصب الإدارية السفلى وأن يتسلقوا تدريجيا سلاليم الهرم الإداري، كما يفعل ذلك الموظفون الفرنسيون، بل كانوا يودون الحصول على مناصب عليا ذات أجر هام ومسؤوليات حقيقية منذ البداية، فكان هؤلاء يرفضون العمل المشرف فقط، نظرا لأنهم يطمحون إلى ممارسة السلطة، وفوق ذلك كله، يرغبون أن يكون تحت أوامرهم موظفون وتقنيون فرنسيون، إنها ردة فعل نابعة عن الإحباط ومركب النقص، كما يقول الفرويديون.

فمن البديهي أن مثل هذا التصور لا يتناسب بتاتا مع العادات ومع التقليد الإداري الفرنسي. فوجهات النظر كانت جد متباينة ولن يقبل أي

فرنسي العمل تحت قيادة مغربي. يقول صاحب مَوَاطِنِ القوة في المغرب العصري: «نخجل من تقديم بعض الحالات كمثل الضابط المغربي ـ وهو من قدماء المحاربين ـ الذي ترشح لانتخابات مكتب جمعية قدماء المحاربين فرع الرباط، فطلب منه أن يسحب ترشيحه لأن المغاربة ينتخِبون ولا يُنتخَبون».

وكذلك الشأن بالنسبة للمحامي المغربي الذي لا يمكن أن يصبح نقيبا كمثيله الجزائري رغم أنه مواطن فرنسي.

مغادرة الجنرال جوان للمغرب (يوليوز1951)

خلال مزاولته لمهمته في المغرب اصطدم الجنرال جوان، كما رأينا ذلك، بصعوبات جمة ولم تكن له الإمكانيات اللازمة لتخطيها. ففي مجال الإصلاحات التي تجعل المغرب يتأقلم مع شروط دولة حديثة في طريق الدمقرطة، لم يتمكن من لعب دور المنشط الرائد تماشيا مع معاهدة 1912 وذلك لكون محاوريه يقايضون كل إصلاح بمراجعة تلك المعاهدة وإعادة النظر فيها، بمعنى نيل الاستقلال.

ورغم ذلك كله، فلم يكن عمله عديم الجدوى على الإطلاق، بل تمكن من تمرير إجراءات هامة لم تأت أكلها، لسوء الحظ، نظرا للصراعات القائمة والشك والحذر المتبادلين. ونعرض هذه الإجراءات فيما يلي:

- إنشاء المدرسة الإدارية المغربية،

- إعادة تنظيم القيادة (Le commandement) في المدار الحضري،

- إنشاء الحالة المدنية بالنسبة للعمال المغاربة،

- تدارس مشروع يتعلق بالفصل بين السلط في العدل وتمرير القانون الجنائي (code pénal).

وفي يوليوز 1951، عين الجنرال جوان قائدا أعلى للقوات البرية والجوية والبحرية لأوربا الوسطى، وعوضه الجنرال أوگوستان گيوم، وهو ضابط سابق بمصلحة شؤون الأهالي وكذلك مدير سابق للشؤون السياسية أواخر إقامة الجنرال نوجيس، وبذلك يصبح عاشر مقيم عام لفرنسا بالمغرب.

الفصل العاشر

انقلاب غشت 1953

الجنرال گيوم، عاشر مقيم عام

تم استقبال الجنرال گيوم استقبالا حسنا عند وصوله إلى الرباط في 3 أكتوبر 1951، لم ينس السلطان أن گيوم كان مديرا للشؤون السياسية أثناء فترة إقامة صديقه نوجيس. لقد احتفظ السلطان كذلك بذكريات حسنة للاستقبال الذي خصه به الجنرال باشتوتجارت أثناء زيارته المظفرة لألمانيا في جوان 1945. إلا أنه لم يمر غير زمن قصير على وصول گيوم الى المغرب حتى بدأ المقيم العام الجديد يصطدم بنفس الصعوبات التي عرفها سلفه حيث لم يبق تعويض مسؤول بآخر كافيا لتنقية الأجواء.

وبالرغم من افتقاده لديوانه الشريف ـ أي مستشاريه الوطنيين ـ الذي تم حله على إثر الضغوط الملحة للجنرال جوان، فقد بقي سيدي محمد على علاقة وطيدة بالوطنيين[56]، وكان مثلهم شديد التشبث بالمطالب المتمحورة حول فسخ معاهدة 1912. ففي 20 مارس 1952 بعث بمذكرة مطلبية إلى فرنسا مقترحا بادئ ذي بدء تنقية المناخ برفع الحصار عن البلاد ومنح الحق النقابي وتشكيل حكومة تمثيلية عصرية حقيقية مع فتح مفاوضات من أجل تحديد طبيعة العلاقات الفرنسية ـ المغربية الجديدة. وبعد مضي ستة أشهر لم يتوصل إلا برد سلبي مهذب يلمح بإبهام إلى مفهوم الارتباط المتبادل Interdépendance مع التأكيد على الحفاظ على معاهدة فاس.

لم تكن الحكومات التي تعاقبت بباريز تتوفر على أغلبية برلمانية مريحة، لهذا لم يتمكن أي رئيس حكومة من اتخاذ موقف واضح تجاه

---

[56] ـ كان مدير الديوان السلطاني هو محمد باحنيني الذي سبق وأن نفي إلى وجدة.

القضية المغربية، مخافة فقدان بعض الأصوات الثمينة سواء من اليمين أو اليسار، مما قد يؤدي إلى الإطاحة بحكومته، فظلت إذن السياسة الفرنسية متموجة ومترددة. وكنا نشعر أن الإقدام والدفع بالأمور إلى الأمام شيء وارد طالما نحن أقوياء، وفي ذات الوقت لم تكن الجرأة كافية ليتم الاستغناء عن الأمن الزائف الذي توفره اتفاقيات الماضي، وكأن التاريخ لم يعلمنا أن المعاهدات ليست أبدية! وفي إطار الاحتياط للمستقبل أريد منح الفرنسيين مسبقا بعض الضمانات على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي كذلك، فتم في هذا الصدد اقتراح إصلاح يهم البلديات يمنح الفرنسيين حق المشاركة في تسيير شؤون المدينة التي يستقرون بترابها. ولم يكن تصور هذا قانون إلا تعبيرا صارخا عن ضمانات مزيفة، إذ يمكن التساؤل عن قيمة نص مثل هذا في فترة ما بعد الاستقلال؟ فباختصار يمكن القول إن الجانب الفرنسي كان قصير المخيلة مفرط الغرور.

وفي المقابل، كان الوطنيون منطقيين مع أنفسهم حيث رفضوا قطعا قبول كل ما يشبه، ولو من بعيد، اقتسام السيادة، فكان شعارهم الراسخ هو لا للسيادة المشتركة pas de souveraineté partagée، ولهذا صار مجلس الوزراء والمديرين الجديد -رغم إيجابياته- عدوا لذوذا لهم.

ومن جهة أخرى، لم يطرأ أي انفراج في العلاقة بين القصر وبين أعضاء "حركة المعارضة والإصلاح".

وبدأ القلق والانزعاج ينتاب الساكنة الفرنسية التي أصبحت تطالب بسياسة الرد الحازم وبسياسة التشدد. لقد التقيت مرات عديدة في باريز بصديقي والناطق باسم المعمرين les colons السيد أوكوتوري Aucouturierالذي يترأس في آن واحد الغرفة الفلاحية بمكناس وفدرالية الغرف الفلاحية بالمغرب، كنت أعرفه منذ أمد طويل وأقدر مكانته. لقد كان رجلا حي المزاج ينفعل أحيانا ويدافع بكل ما لديه من قوة عن مصالح من وضعوا فيه الثقة ككل بدوي منحدر من وسط فرنسا، لكنه في الوقت ذاته كان يتمتع ببعد نظر وجرأة وإحساس بالمصلحة العامة، لذا كان بإمكانه أن يظهر بمظهر الشخص الرصين المعتدل والعفيف. لم يخف عني أن فرنسيي المغرب بدأوا التحدث عن إمكانية خلع السلطان، وطلب مني إبداء رأيي في ذلك. عبرت له عن

وجهة نظري وأظهرت له لماذا أعارض هذا الرأي. ذكرته بالسابقة التونسية في1943، ووضحت له أن إجراء مثل هذا سيزيد من شعبية سيدي محمد ويوطدها وسيفتح الباب على مصراعيه لاضطرابات داخلية خطيرة ناهيك عن العواقب التي سيخلفها على مستوى الأمم المتحدة ودول الشرق الأدنى[57]. لقد أصابت هذه الحجج هدفها وجعلت مخاطبي يفكر كثيرا.

ومن خلال هذه المحادثات اكتشفت من جهة أخرى أن الإقامة التي كان لها تأثير قوي على الرأي العام الفرنسي أيام نوجيس أصبحت الآن موضع استخفاف لا يُنصت لها، إذ كانت لا تهتم بإخبار الرأي العام وتنويره وإقناعه، ومن هنا تراجع التواصل بينها وبين ذلك الرأي العام.

في يوليوز 1952، أرسل لي الجنرال أوليي الذي تعرفت عليه في باريس تذكرة الطائرة ذهابا وإيابا لكي أزور المغرب، كانت لدي رغبة كبيرة في إعادة ربط العلاقة مع هذا البلد الذي قضيت فيه أجمل سنوات حياتي كضابط وكنت أود كذلك التحدث مع أصدقائي الفرنسيين والمغاربة حتى تكتمل لدي الرؤية. أجلت هذا السفر لعدة مرات لظروف خارجة عن إرادتي وفي الأخير، تخليت مجبرا عن هذا المشروع، لكن بعض أصدقائي أخبروني أنني أحسنت عندما ألغيت ذلك السفر. لقد كانت المواقف، حسب رأيهم، جد متباينة وبالتالي كان من الممكن أن أتعرض للوم من جميع الأطراف، إن هذا ممكن، لكن المهم هو متابعة الأمور ومحاولة فهمها واستيعابها وليس مغازلة طرف من الأطراف.

في 18 نونبر 1952 ألقى السلطان خطابا ساميا هاما بمناسبة عيد العرش، فقال على الخصوص: «إذا نجح نظام الحماية منذ نشأتها في تحقيق نتائج ملموسة على المستوى الاقتصادي، فإنه لم يساير على المستوى الاجتماعي والسياسي روح العصر الجديد ولم يساير تطور الشعب المغربي ...» وبناء على ذلك طالب السلطان بتأهيل البلاد

---

[57]- هذه السابقة تتمثل في عزل المنصف باي وتعويضه بالأمين باي الذي اعتبر كعميل استحوذ على الحكم إلى حدود وفاة منصف على الأقل .لقد تحالف في الأخير مع أعدائنا ليكتسب شيئا من الشعبية ولم يفلح في ذلك. إن احتياله وانعدام كفاءته جعلته حقيرا في نظر كل الأطراف.

وانعتاقها وطالب كذلك بالحريات المدنية والحق النقابي والتعليم ومنح المرأة حقوقها على المستوى المعنوي والمدني والاعتراف بالهوية أو الشخصية الدولية للمغرب la personnalité internationale.

حوادث الدار البيضاء الدامية (دجنبر1952)

في نونبر 1952 اغتيل النقابي التونسي فرحات حشاد وأشيع أنه قتل على يد أوربيين، فقرر المسؤولون النقابيون على إثر ذلك تنظيم مظاهرات احتجاج بالدار البيضاء واندلعت على إثر ذلك اصطدامات عنيفة بين قوات الشرطة والبروليتاريا، تمركزت بالأساس في "مدن الصفيح" بكاريان سانطرال. لقد قتل العديد من الأوربيين في ظروف جد قاسية وبذلت قوات التدخل الجهد الجهيد لإنقاذ وحماية العائلات الأكثر تعرضا للخطر أولا، وإعادة الاستقرار والأمن ثانيا. وخلال هذه المواجهات الرهيبة قتل إثنان وثلاثون أو أربع وثلاثون متظاهرا وجرح العديد منهم، كما اعتقل ثمانون عضوا من حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل، اللذان اعتبرا مسؤولين عن هذه الأحداث. ومرة أخرى تم حل حزب الاستقلال الشيء الذي يعد أمرا واهيا[58].

وقد كانت هذه القضية وراء تحول في المغرب نفسه، حيث تعمق العداء ضد الوطنيين، واقتنع أصحاب "حركة المعارضة والإصلاح" أكثر مما مضى بضرورة جعل حدٍّ لتصرفات المشاغبين (الوطنيين)، كما عبر العديد من سكان المدن عن استيائهم وضجرهم من الاضطراب المسترسل الذي يشعل فتيله حزب الاستقلال، وعبروا عن سأمهم من تهديداته وشعاراته وإضراباته ومقاطعته وحظره للأشياء. وباختصار، لقد ملوا من الطغيان الذي يدعي ممارسته هذا الحزب الديكتاتوري على الحياة اليومية للأفراد والجماعات، لكن السلطان لم يتخذ أي موقف إزاء كل ذلك.

أما على المستوى الخارجي، فلقد كانت انتفاضة البيضاء جد إيجابية بالنسبة لحزب الاستقلال. فقد كان يستقر بباريس في تلك الفترة شاب

---

[58]- كان عدد المنخرطين في الحزب آنذاك يقدر بـ 80.000 على صعيد المغرب كله وجلهم منحدرون من المدن.

مغربي يسمى أحمد العلوي مسجل بكلية الطب - في الواقع لم يكن يتابع دراسته - لكنه كان مسؤولا عن علاقات حزب الاستقلال بالأوساط الصحافية الباريزية[59]. كان رجلا ذكيا، تفتح في وجهه كل الأبواب بفضل علاقاته مع مختلف الشرائح، فلم يكد يتم الإعلان عن أحداث الدار البيضاء حتى أخبر كل معارفه وأصدقائه بمساعدة السيد دي بيريتيde Peretti وبعض الصحفيين. وبناء على معلومات خاطئة توصل بها عن طريق أصدقائه بالمغرب، عمل على تنبيه الوعي الفرنسي جاعلا إياه أمام أشلاء الجثث وشهادات رهيبة تؤكد شراسة الاستعمار وطغيانه، فما لبث أن وصل عدد القتلى إلى ألف قتيل، أما الجرحى فقد صاروا يختبئون حتى لا يلقى عليهم القبض ويتم تعذيبهم، لقد سالت وديان من الدم كما دفنت جثث الضحايا في سرية تامة، وبحثت العائلات المكلومة عن مفقوديها دون جدوى. ولم يلجأ أحد إلى مصادر الخبر لإظهار الحقيقة فاندلعت حملة شعواء منظمة. وتزامنت هذه الحملة مع وجود فرانسوا مورياك في السويد حيث تسلم جائزة نوبل للأدب من أيدي ملك السويد، فلما سُئِل من طرف أصدقائه المثقفين السويديين عن ردود فعله إزاء البشاعات المؤسفة التي أخبرهم بها مثقف مثلهم، هو العلامة علال الفاسي الذي سبق أن زار مؤخرا هذا البلد، انفعل فرانسوا مورياك وكتب بدوره مقالات شديدة اللهجة في جريدة الفيگارو.

وبعد مدة قصيرة على الأحداث، قام الجنرال گيوم بزيارة لفرنسا، وقد أخبرني في أثناء تلك الزيارة باستيائه وقلقه إزاء هذه الحملة الشرسة التي لا علاقة لها بتاتا بالوقائع، وسألني: ماذا بإمكاني فعله إن كنت في مكانه؟ فأجبته: بأني أذهب عند السيد بيار بريسون مدير الفيگارو وأطلب منه أن يهيء للقاء مع فرانسوا مورياك، وأضفت أن هذا الكاتب المعروف باستقامته الأخلاقية لن يتشبث بمواقفه إذا عرضتُ عليه الوقائع كما هي ووفرت له إمكانية التحقق منها، وعلى كل حال فلن يكذب كلمة شرف الجندي.

---

[59]- شريف علوي من أقارب السلطان، تقلد فيما بعد مهمة وزير الإعلام

لم يستحسن الجنرال گيوم هذا الاقتراح، إذ رد علي بقوله «أنا جندي ولست رجل سياسة، لست أنا الذي سألتقي بفرانسوا مورياك بل على وزير الخارجية أو وزير الدفاع أن يلتقي به، وعليهم كذلك في آخر المطاف الدفاع عني ! وبإمكانك أنت إبلاغ هذا إلى الرئيس جورج بيدو الذي تعرفه حق المعرفة». فأجبته مذكرا إياه أنه ليس ضابطا عاديا بل هو المقيم العام لفرنسا في المغرب ولو تعلق الأمر بالمارشال ليوطي في ظروف مماثلة لاتخذ نفس القرار الذي اقترحته عليك. إلا أن هذا الحديث لم ينفع في شيء.

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد، بل انضاف إلى الأوساط اليسارية جزء من الرأي العام تمثل في الكاثوليكيين الليبراليين والذين تبنوا هم كذلك الأطروحة التي تدين الطرف الفرنسي، ونتج عن ذلك مركب الوعي الشقي الذي يثير الأسف.

ولحد تلك اللحظة لم تطرح فرنسا أي بديل بناء يعارض المخطط الذي قدمه السلطان بمعية حزب الاستقلال والذي يُلخص في منح الاستقلال، وتشكيل حكومة مغربية عصرية. وبعد ذلك، إذا كنا مرتاحين للدولة الحامية سابقا فلنناقش نوعية العلاقات المستقبلية التي ستربط بين الدولتين، ويعني هذا الطرح أن تضعوا «فينا كل الثقة لكي نعمل على دمقرطة النظام السياسي، وكونوا أيضا واثقين أننا سنؤسس لعلاقات سليمة ومُرضية» بيننا وبين فرنسا. لكن، هنا يوجد الخلل، لقد تزعزعت الثقة وانعدمت منذ خدعة طنجة. أما الأحداث التي تلتها، فلم تزد الهوة إلا عمقا وشساعة. لم تتم المصادقة على رسالتين موجهتين إلى المقيم العام إلا في فبراير 1953، واستطاع المدير الجديد لإفريقيا والشرق، السيد ليون مارشال الحصول على توقيعهما من طرف جورج بيدو الذي ترأس مرة أخرى إدارة وزارة الشؤون الخارجية، وتعرض هاتان الرسالتان الهدف الذي يجب أن نعمل من أجله: إنه دمقرطة المغرب، فحينما تأخذ الدمقرطة الطريق الصحيح وعندما تبرز مختلف مكونات الرأي العام المغربي وتصبح قادرة على التعبير بكل حرية، فآنذاك يمكننا مناقشة إشكالية العلاقات الفرنسية المغربية واقتراح استقلال أساسه الترابط المتبادل، بمعنى المساعدة والمشاركة المتبادلة بين طرفين.

نشاط حركة المعارضة والإصلاح

لكن في1953، لم تكن تعليمات الكي دورسي بعيدة كل البعد عن تهدئة الوضع وتنقيته، بل أدت إلى التعجيل باندلاع المأساة الكامنة والخفية منذ أكثر من سنة، وفي هذه الأثناء ترعرعت وكبرت حركة المعارضة والإصلاح التي تلقت التشجيع، حسب ما قيل، من موظفين فرنسيين سامين ـ ولا أعلم إن كان ذلك صحيحا؟ ـ ومن بين الأسماء التي ذكرت آنذاك نجد السادة دي بليسون ممثل أو نائب الإقامة العامة ولا تور دوبان مستشار الحكومة الشريفة وڤالا مدير الداخلية وبونيفاص حاكم جهة الرباط.

لقد أثار موقف الكي دورسي قلق المتآمرين فعجلوا باستعداداتهم حتى يضعوا باريس أمام الأمر الواقع. لقد أصيب السلطان بالرعب أمام تطور هذه الحركة وأمام إعلانها عداء مطلقا ضده، لكنه أصر على أن لا يستسلم لهؤلاء الإقطاعيين أيا كان شأنهم، واقترح على مختلف التيارات الوطنية كحزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وأتباع المكي الناصري (المنطقة الاسبانية) أن يلتفوا حوله لمواجهة الخطر. إن هذا الالتحام الذي تجسد على المستوى العملي لم يوازن القوى في شيء، بل ضاعف من حزم وثبات المعارضين، ففي 5 مارس 1953 وجه علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني والمكي الناصري من القاهرة رسالة إلى ڤانسون أوريول، رئيس الجمهورية معربين له عن معارضتهم الشديدة لضم المغرب للاتحاد الفرنسي، إنها مقاربة غريبة وغبية لا أساس لها.

أما في المغرب نفسه، فقد بدأ خصوم السلطان يتحمسون يوما بعد يوم وكبرت فيهم الجرأة، إذ راجت في 18 مارس عريضة تندد بسلوك السلطان وتطالب بخلعه. وفي 4 أبريل، انعقد تحت رئاسة السي عبد الحي الكتاني الشريف الإدريسي مؤتمر الزوايا الدينية لإفريقيا الشمالية وهو مؤتمر شُجبت خلاله تصرفات سيدي محمد التي «تمثل خطرا على الدين»[60] وفي 11 ماي، حضر المارشال جوان والجنرال گيوم بتيزي

---

[60]ـ للشرفاء الأدارسة، المنحدرين من إدريس الأول وإدريس II مؤسسا مدينتي مولاي ادريس وفاس، نفس الحقوق في العرش كأبناء أعمامهم الشرفاء العلويين. طمع الأخ الأكبر للسي عبد

نتريتن الموجودة بين آزرو وتيمحضيت أكبر تجمع لعشرات الآلاف من قدماء المحاربين وجلهم من الكوم سابقا، وهو التجمع الذي اعتبره الوطنيون آخر استعراض للقوات قبل المسير نحو فاس والرباط.

وفي 21 ماي، سلم الحاج التهامي الكلاوي للمقيم العام عريضة تحمل توقيع 287 باشا وقايد يطالبون فيها بخلع السلطان، وفي 29 ماي صرح للصحافة الباريسية قائلا: «بالنسبة للممثلين الحقيقيين للشعب المغربي وبالنسبة لي كذلك، فإن السلطان قد سقط».

وباختصار، لقد حان زمن المواجهة واستعراض القوة وصرت أتتبع بقلق بالغ مؤشراته من خلال مقالات صحفية. كيف سيكون إذن موقفنا؟ فمعاهدة 1912، والتي يطالب القصر والوطنيون بإبطالها تلزمنا بحماية السلطان وسلالته ضد محاولات كتلك التي بدأت ترسم ملامحها أمام أعيننا، وفي باريس، نبهت وزارة الشؤون الخارجية الإقامة العامة مرارا وتكرارا إلى هذا الأمر...وفي ذات الوقت، ماذا كان بإمكان السلطان أن يفعل، وهو يزن جيدا دقة وخطورة الوضع؟ سأفسح المجال لجان لاكوثير لكي يحدثنا عن هذه المرحلة الحاسمة التي كتب عن كل تفاصيلها لارتباطه بالمقربين من القصر:

«لقد تابع محمد بن يوسف المواجهة مع خصمه بطريقته المعهودة التي تتميز بالعناد اللين، حيث تتعاقب التحذيرات والمغازلة. وفي 15 يونيو وبمناسبة عيد الفطر، نشر القصر بلاغا يؤكد فيه «أن رفاهية الشعب المغربي المادية والمعنوية لن تتأتى إلا بالمساعدة الفعلية للساكنة الفرنسية بالمغرب والتي ساهمت كثيرا في تطوره الحالي» ويضيف قائلا انه من الواجب ضمان مصالح فرنسا وفرنسيي المغرب. وما يشجع أكثر هو هذا المقتطف من الرسالة التي وجهت لرئيس الجمهورية في 29 يونيو: «فيما يخص الإصلاح المتعلق بالبلديات، فإنه ينسجم مع رغبتنا العميقة في منح مدننا هيئات منتخبة استشارية ...لقد تبادلنا بعض

الحي في العرش قبل مجيء الحماية وأمر السلطان مولاي حفيظ عم سيدي محمد بتعذيبه والتنكيل به .كانت هناك حسابات وجب تصفيتها. أما أتباع الزاوية الكتانية، فهم قليلون نسبيا ويقدرون بحوالي 15000 وليس بمئات الآلاف كما زعم السي عبد الحي الكتاني .لقد كان لهم بعض النفوذ على برابرة نواحي مكناس وتادلة والرباط

المذكرات مع الإقامة العامة قصد تحديد مدى فعالية هذا الإجراء ومعناه من الجانب القانوني لمشاركة العنصر الفرنسي في تسيير وتدبير الشؤون المغربية»، وأبى السلطان إلا أن يضيف: «إن الاتفاق الشامل حول هذا الإصلاح لا يمكن إنجازه في مناخ مليء بالانفعالات والدسائس».

لكن منذ أواخر يونيو بدأت تروج في المغرب عريضة جديدة وقعها القياد وتزعمها هذه المرة إبراهيم الكلاوي ابن الباشا الأكبر. وتجدر الإشارة إلى أن الكي دورسي لم يتوصل بهذه العريضة إلا في 27 يوليوز. وصدرت كذلك وثيقة أخرى في 2 يوليوز ولم يتم تبليغها إلى باريس إلا في فاتح غشت «من المؤكد أن فرانسوا الأول كان يخبر من طرف سفيره في تركيا بكيفية أسرع مما عليه الأمر بالنسبة للسيد بيدو عن طريق السيد بليسون».

لدينا هنا رواية القصر، وقد تكون مقارنتها بنص البرقيات التي تم تبادلها بين الكي دورسي وبين الإقامة العامة من الأهمية بمكان، لأنه من الصعب على كل حال الإقرار أن السيد بليسون - المشكوك فيه هنا - اتبع أو دعم أو على الأقل سمح بسياسة مناقضة تماما لتلك التي قررتها الحكومة والتي يسهر على تطبيقها رئيسه المباشر. فلإظهار الحقيقة يجب على المؤرخين تسليط الضوء على هذه النقطة الهامة حينما يفعل الزمن فعله وتفتح الأرشيفات السرية في وجه الباحثين، ومن جهتي أظن أن الوقت لم يحن بعد لاستعمال الأرشيفات، لذا لم أستعمل النصوص السرية والمصادر الرسمية التي اطلعت عليها خلال المناصب التي اشتغلت بها.

في 30 يوليوز، عاد الباشا الحاج التهامي من سفر قاده إلى إنجلترا وفرنسا، حيث لقي استقبالا حارا من طرف مناصريه، وفي 11 غشت، وجه السيد جورج بيدو برقية واضحة إلى الإقامة العامة. تقول: «لن تقبل الحكومة أن توضع من أي كان أمام الأمر الواقع ... أطلب منكم أن تقاوموا دون تردد كل ما من شأنه أن يؤدي إلى وضعية تجعلنا أمام الاختيار بين عزل السلطان واستعمال القوة ضد أصدقائنا. نرجوكم بالتالي أن تحصلوا من الكلاوي على قبول بتوقيف جولاته التي أثارت نوعا من الضجيج. إني لم أفهم معزى تلك الجولات بعد الإطلاع على

التقارير التي توصلت بها. أثير انتباهكم إلى أن المسؤولية الملقاة على الإقامة جسيمة، إذ توجد بين أيديها كل العناصر التي تمكن من إيجاد حل معقول للأزمة».

إنه كلام واضح ووجيه، لكن كلام باريس لم يبق مسموعا. ففي 13 غشت 1953، اجتمع المتآمرون عند الحاج التهامي الگلاوي بمراكش وأعلنوا أن سيدي محمد لم يعد أهلا لقيادة المجتمع المغربي المسلم على المستوى الديني ونصبوا مكانه إماما آخر من قرابته وهو الشريف العلوي سيدي محمد بن عرفة. إنه رجل مسن، متدين ومجهول تماما، إذ قضى حياته كاملة في الظل.

وفي نفس اليوم، وبعدما رجع الجنرال گيوم من ڤيشي حيث كان في عطلة استجمام، ألح على أن يوافق السلطان على عدة مشاريع ظهائر كانت عالقة، فاستسلم سيدي محمد بل تخلى عن حق الفيتو الذي هو من صلاحياته الأساسية التي طالما دافع عنها بإصرار، فصار يضع خاتمه على كل نص حصل على أغلبية الثلثين في مجلس الوزراء والمديرين[61]. بعدما أخبر جورج بيدو بالأمر أرسل برقية أخرى تحمل تحذيرات جديدة ضد المؤامرة خاتما إياها بالجمل التالية: «إن عواقب انقلاب كهذا لا تعد ولا تحصى. اذا كنا معززين بموافقة القصر، فعلينا أن نواجه الفوضى التي هي بمثابة إنكار لنصف قرن من الحضور الفرنسي بالمغرب». وأرسل إلى الرباط ومراكش السيد فيمون المدير المساعد في ديوانه.

لم يفد ذلك في شيء، لقد أصر متآمرو مراكش ـ مدعمين من عدد كبير من الفرنسيين ـ على طرد السلطان من عرشه وتنصيب مرشحهم المتدين سيدي محمد بن عرفة والذي تم الاعتراف به كزعيم روحي، وردد أنصاره أن الأمر يتعلق بمسألة داخلية لا تهم إلا المغاربة. لقد توطدت قناعتهم على إثر الأحداث التي اندلعت في 16 غشت بمراكش والبيضاء ووجدة والتي أسفرت عن بعض القتلى: لقد أصبح من الواجب التحرك بسرعة.

---

[61]- مع العلم أن المديرين فرنسيون، بهذا نخرج من نظام الحماية لندخل إلى السيادة المشتركة. لقد كنا إذن مخطئين.

عزل سيدي محمد ونفيه

في عشية 18 غشت، وبينما كنت في المقر العام بزنقة لابروطونري، بأورليون، فوجئت حوالي الساعة 8 مساء بمكالمة هاتفية من رئاسة المجلس. أخبرني مُهاتفي ـ الجنرال صالڤي العامل بديوان السيد جولي كاتب الدولة برئاسة الحكومة ـ أن الرئيس جوزيف لانييل يرغب في مقابلتي في نفس الأمسية في أقرب وقت ممكن. وعموما، قبل العاشرة والنصف، وأن الأمر يتعلق بقرارات خطيرة يجب اتخاذها عاجلا قصد إيجاد حل للأزمة المغربية، فطلبت من صالڤي إبلاغ السيد شوڤينيي كاتب الدولة في الحربية والذي أعمل تحت أوامره كقائد مجموعة أورليون بالأمر، ومن جهتي أخبرت أيضا الجنرال مورلبير قائد جهتي ثم توجهت إلى باريس.

عند وصولي إلى ماتينيون أطلعني روبير مونطاني وصالڤي على الوضع[62]، وبأن القبائل بدأت تتحرك في مسيرة نحو الرباط وفاس، وأصبح عزل السلطان يطرح كحل وحيد لإنهاء الأزمة دون إراقة دماء. كان هذا على الأقل طرح مصالح الإقامة بالرباط، ولم يكن روبير مونطاني وصالڤي مع هذا الحل الذي قد يخلف عواقب لا تحمد عقباها.

استُقبلت بعد ذلك من طرف السيد جولي وطلب مني إبداء رأيي دون مراوغة، فشرحت له أنني لم آت للدفاع عن سيدي محمد، لكن إبعاده وتنصيب سلطان جديد سيؤديان، في أقرب الآجال إلى نتائج وخيمة بدون شك، «فإذا نحن تركنا الأمور تمشي كما هي عليه الآن، وقبلنا بسياسة الأمر الواقع، فإن إقالة السلطان ستفتح عهدا مليئا بالصعوبات ولن نخرج منه ظافرين. وأضفت أنني أخشى أن مقاومة هذه الضربة القوية لابد وأن تتخذ في القريب شكلا من أشكال الإرهاب. ومن جهة أخرى، فسيكون موقفنا سيئا على المستوى المعنوي حيث سيعاب علينا الإخلال بمعاهدة 1912 شكلا ومضمونا، وأخيرا، فلا يعقل ولا يقبل أن يتجرأ قادة مغاربة وموظفون فرنسيون فيجبرون الحكومة على اتخاذ تدابير رغم أنفها. إنها مسألة تتعلق بسلطة الدولة نفسها».

---

[62]- كان روبير مونطاني مدير مركز الدراسات العليا للإدارة المسلمة، وكان أيضا آنذاك أستاذا بكوليج دو فرانس.

ويبدو وكأن هذه التصريحات الواضحة كان لها وقعها، فبعد دقائق معدودة قمت بإعادة ما قلته للسيد جولي على أسماع العميد فيدال وهو مدير ديوان الرئيس جوزيف لانييل والسيد صيكالا، الكاتب العام للحكومة، وحوالي الحادية عشر وصل الجنرال گيوم، بينما كنت أستعد للالتحاق ببيتي في باريس، طلب مني روبير مونطاني وصالڤي، التأثير على الرئيس جورج بيدو وزير الشؤون الخارجية. إذ يقال إنه كان غير راض على تصرف بعض الموظفين السامين من فرنسيي المغرب والذين يخضعون لنفوذه، وأشيع عنه، كذلك، أنه تعب فصارت تظهر عليه ملامح الاستسلام. لذا وجب العمل على أن يستعيد حزمه. رفضت ذلك بوضوح. وأجبت قائلا إنني أتيت بناء على رغبة رئيس المجلس وإبداء رأيي بصراحة لمساعديه المقربين، ولست على استعداد أن أحيك الآن الدسائس التي لن تزيد الأمور إلا تعقيدا. وبعد التفكير، فهمت أنني أخطأت عندما رفضت هذه المحاولة. فحتى في حالة عدم إتيانها بشيء يذكر، فعلى الأقل أكون قد فعلت كل ما في وسعي لتحاشي مأساة ذات توابع وخيمة بالنسبة للبلاد.

في اليوم الموالي، رجعت إلى قصر ماتينيون واستقبلت من جديد من طرف السيد جولي الذي قال لي «إنك تخشى عواقب خلع السلطان ومعك الحق، إنها ستكون خطيرة بالفعل، لكن الجنرال گيوم ينبهنا أن الدماء ستهرق إذا احتفظنا بسيدي محمد وأن تهدئة الوضع أصبحت مستحيلة، توجب علينا إذن إطلاق النار على أصدقائنا لكي نحمي العرش ونحافظ على حياة أمير لا يحبنا. هذه أمور خطيرة أيضا، فكيف ترى الأشياء من جهتك أنت؟

أجبته أنني لم أذهب إلى المغرب منذ سنوات، وأظن رغم ذلك أنه بالإمكان إصلاح الوضع دون إراقة الدماء شريطة أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها بوضوح وصرامة، ولتحقيق ذلك اقترحت أن يذهب السيد جولي والسيد شوڤينيي، كاتب الدولة في الحربية، صحبة الجنرال گيوم إلى المغرب، وفي عين المكان يتخذون التدابير اللازم اتخاذها وكانت حسب رأيي من قبيل:

- اتخاذ السلطان موقفا واضحا لصالح فرنسا، فرض تصالح "إجباري" بين السلطان والگلاوي،

- تنديد السلطان علنيا بالطرق التي يستعملها حزب الاستقلال: مثل خلق الاضطرابات وعرقلة السير العادي للأمور وليس التنديد بالحزب نفسه.

- الإعلان عن إصلاحات نوعية تهم إنشاء نظام حكم ذاتي داخلي مع التأكيد على أن المفاوضات بشأن الإصلاحات ستتم مع "السلطان وحده".

- الإقالة الرمزية لبعض الموظفين الفرنسيين السامين الضالعين في الأحداث الجارية.

- الدعم الكبير للجيش الفرنسي بالمغرب بعناصر يتم استقدامها من فرنسا والجزائر.

ترحيل السلطان إلى المنفى (غشت 1953)

لقد تم الاستماع إلي بكل اهتمام وشُكِرت بحرارة شديدة، إذ تقرر عدم العمل باقتراحاتي. لقد تحددت المواقف المزمع اتخاذها: ففي 20 غشت، أي في اليوم الموالي أخذ سيدي محمد وعائلته طريقه نحو منفاه بعدما رفض التخلي عن العرش لفائدة ابنه الأصغر مولاي عبد الله[63]. وكما يعلم الجميع، فقد مرت هذه العملية ـ التي تبدو صعبة ـ دون حديث يذكر. أما من الناحية التقنية، فلقد كان الانقلاب جد ناجح.

وفي اليوم نفسه، اجتمعت الحكومة الشريفة برئاسة الصدر الأعظم وعينت سيدي محمد بن عرفة خلفا للسلطان المطاح به إرضاء لرغبة بارونات البرابرة، وفي اليوم الموالي، أي 21 غشت، صادق مجلس العلماء على هذا الاختيار وبارك السلطان الجديد حسب الشكليات الشرعية إضافة إلى الطقوس المعمول بها في مثل هذه الحالة، ولم يسبق للعلماء أن اتفقوا بالإجماع، في نفس الوقت وعلى نفس الرجل. وفي المساء، تمت مبايعة السلطان الجديد في القصر بالرباط. فوقعت بعض الاضطرابات في الأيام الموالية، لكنها دون خطورة تذكر.

63ـ أعطى مجلس الوزراء موافقته على خلع السلطان رغم التحفظات الشديدة لوزيرين هما السيد إدكار فور والسيد ميتيران.

وقد أصبحت وضعيتي عندئذ جد مقلقة، لم يؤاخذني أحد، لكن بين الفينة والأخرى كان البعض يسخر من تخوفاتي وتخميناتي المتشائمة: «أرأيت، لم ترق بعض الدماء في المغرب ! ما رأيك؟» صدر هذا الخطاب عن أحد كبار هذا العالم، لم يكن لي رأي في تلك اللحظة، وكنت سعيدا لعدم إراقة الدماء وتمنيت أن أكون خاطئا في كل توقعاتي.

ومن جهة أخرى لقد أقلقت الإطاحة بسيدي محمد بن يوسف إسبانيا، التي لم يتم إخبارها قطعا بنوايانا[64]، فرفض فرانكو، نتيجة ذلك، الاعتراف بالسلطان الجديد، وتبنى خليفة السلطان بتطوان نفس الموقف، رغم أنه كان إلى حد ذلك الوقت يرتبط بعلاقات طيبة مع سيدي محمد بن عرفة إضافة إلى علاقة القرابة.

وكان علينا انتظار العواقب الوخيمة لهذه الوضعية والتي ستتجسد في انقسام المعسكر العربي حيث تم انتقاد ما قمنا به انتقادا قويا.

---

[64]- يجب الاعتراف بأنه لو تم إخبار إسبانيا لما بقيت العملية سرا، ويجب الإضافة إلى ذلك أن السلطان كان يشك في نوايانا، فكانت المفاجأة على المستوي التكتيكي وليس على المستوى الاستراتيجي.

القسم الثالث

في اتجاه الاستقلال

الفصل الحادي عشر

تطهير- مقاومة - تهديد

(غشت 1953 - أبريل 1955)

تصفية الحسابات بعد الانقلاب

لقد عرفت الإدارة بعد إبعاد سيدي محمد بن يوسف وصعود سيدي محمد بن عرفة إلى العرش عملية تطهير هامة، إذ تم عزل السي الفاطمي بن سليمان، باشا فاس ونائب سابق للصدر الأعظم في التعليم، بينما كان يتواجد في الشرق الأوسط على رأس وفد الحجّاج المغاربة الرسمي للديار المقدسة، وكان الفاطمي بن سليمان يتمتع بعقلية حسنة ويعد صديقا لفرنسا، كما قدم السي البكاي استقالته في ضجة وغادر المغرب نحو باريس، لقد كان باشا لمدينة صفرو وصاحب رتبة عسكرية، يوطنون كولونيل سابق في الجيش الفرنسي، وكان لا يحب الگلاوي وبقي مدينا للعاهل المخلوع بالحفاوة التي كان يلقاها من القصر نظرا لرتبته العسكرية وللجرح الذي أصيب به في الحرب العلمية الثانية (1940) بفرنسا والذي أدى إلى بتر ساقه، واستقال كذلك العيادي من منصبه الهام أي قيادة الرحامنة. وإلى جانب ذلك تمت عدة إقالات، أقل أهمية، همت مستخدمي السلطة (باشوات وقياد) أو موظفي الإدارة الشريفة أو الشريفة الجديدة. لقد طال التطهير أعدادا هامة فأضيف ذلك إلى الإجراءات المتخذة ما بين 1951 و1953 ضد شخصيات مثل مولاي حسن الوزاني، باشا بور ليوطي (القنيطرة)، وهو ضابط سابق، والمحجوبي أحرضان، قائد منطقة والماس، وهو ضابط سابق آخر متزوج بفرنسية، وباشا مكناس السي أحمد الجنان وقايد آيت يوسي لحسن بن حدو الذي قتل أبوه في 1924 في صفوف جيشنا، وله كذلك اثنين من الإخوة ضابطين في الجيش ، والشرادي باشا خريبكة وقايد الريش عدي وبيهي الموشح بميدالية الشرف لاليجيون Légion d'honneur والحاصل على عدة ألقاب عسكرية... إلخ.

وكان الضلوع في تصفية الحسابات خطأ فادحا لأنه ألقى بالكثير من الرجال في أحضان المعارضة، ولم تكن للعديد منهم أي صلة بحزب الاستقلال ولم يكونوا يوما خصوما لفرنسا.

تسلط مجلس الوزراء والمديرين

في 9 شتنبر 1953 وقع السلطان سيدي محمد بن عرفة ظهيرا يمس بوضوح الصلاحيات التي تخولها له معاهدة 1912، لقد وافق بالفعل على ـ ما كان قد قبل به في آخر لحظة سلفه قبل ثلاثة أسابيع ـ أن يقدم له، مجلس الوزراء والمديرين المشكل بالتساوي من موظفين مغاربة وفرنسيين، قصد توقيع النصوص التشريعية التي سبق التداول حولها، وللسلطان حق إرجاع النصوص إلى المجلس لفحصها من جديد كلما بدت له غير ملائِمة أو ناقصة أو خطيرة. لكن عندما يُدرس المشروع المتنازع في شأنه ويوافق عليه المجلس بأغلبية الثلثين فلن يبقى أمام السلطان سوى الرضوخ.

وبهذا يتم تمرير السلطة التشريعية من يد السلطان إلى المجلس الذي يتشكل نصف أعضائه من موظفين فرنسيين. وقد أثار الوطنيون ضجة صاخبة حول هذا المشكل، ونددوا بهذه السيادة المشتركة co-souveraineté التي تتعارض مع معاهدة 1912 روحا ونصا وبهذا نكون قد أضعنا ما تبقى لنا من الأصدقاء بالمدن.

وانطلاقا من هذه اللحظة صار واضحا أن السلطان الجديد مجرد لعبة بين يدي الأمراء الجدد والوزراء والمديرين، وبما أن فرنسا خرقت معاهدة 1912، فقد أصبحت هذه المعاهدة لاغية، أما فيما يخص بن عرفة "المغتصب الخائن" فقد أبان عن عدم أهليته قانونيا وسياسيا، وبما أنه غير قادر على الدفاع عن المصالح الحيوية للبلاد، فعليه أن ينسحب في أقرب الآجال من المشهد السياسي.

ظهور الإرهاب

لقد بدأت مقاومة العهد الجديد في الظهور بالمدن، حيث نجا سيدي محمد بن عرفة مرتين من عمليتي اغتيال ملفتتين للنظر، وقعت المحاولة الأولى بالرباط وجرت الثانية بمراكش حيث أصيب بجروح

خفيفة. فقد تشكلت خلايا إرهابية ونفذت بسرعة كبيرة مجموعة من الاغتيالات بالدار البيضاء أساسا، وبدت السلطات عاجزة عن جعل حد لهذا الشكل الماكر والمتستر والخطير من العصيان والتمرد. وكانت الإقامة تعلل هذا العجز بكون الدار البيضاء لا تتوفر على العدد الكافي من رجال الأمن، وهذا صحيح بالفعل، فنظرا للأمن التام الذي ساد إلى حد الآن، ونظرا للتزايد السريع للساكنة المسلمة بالعاصمة الاقتصادية المغربية، أصبح عدد قوات الشرطة ضئيلا، كما أن هذه القوات لا تتوفر على الكفاءة اللازمة، إلا أن معطيات المشكل لا تتلخص فقط في الكم والتنظيم والتجهيزات.

وقد يتضح هذا الأمر إذا نظرنا إلى مراكش، منطقة نفوذ الگلاوي بدون منازع. كان الحاج التهامي الگلاوي يمارس نفوذه على المدينة منذ 1912بدون انقطاع وكان يعرف كل السكان أو على الأقل كل الذين يتمتعون بقسط من الشهرة أو قليل من اليسر والرفاهية، وكان له زبائن وأنصار مهمون، أما شرطته الخاصة فكانت نشيطة وكثيرة العدد وافرة المعلومات والأخبار. وفيما يخص طرق العمل، كانت تلك الشرطة لا تولي اهتماما كبيرا للشرعية والمشروعية، إذ كانت تحبذ الطرق المباشرة العنيفة والسريعة في آن واحد ...، ومنذ المؤشرات الأولى للهيجان، قام الگلاوي باستقدام مئات الرجال من الجبال والمنحدرين من قبيلته الأصلية گلاوة، إلا أن ذلك لم يفد في شيء، إذ أصبحت مراكش مسرحا لجرائم وقحة منها محاولة اغتيال السلطان ابن عرفة أثناء صلاة الجمعة بالمسجد، وأخرى ضد الجنرال هوتڤيل، قائد المنطقة، وسط ساحة جامع الفنا، واغتيال عدة موظفين فرنسيين سامين ورجال شرطة وعملاء ورجال الگلاوي، كما رمي الرجال المكلفون بالأمن والنظام بالمتفجرات خلال أحد زيارات المقيم العام الجنرال گيوم...

إن هذه الحصيلة الكارثية تلخص نشاط بعض الخلايا الإرهابية التي تجهل بعضها البعض، والتي تتكون كل واحدة منها من أربعة رجال أو خمسة، وبهذه الطريقة تتمكن شرذمة من المشاغبين الحازمين من زعزعة تنظيم قوي متين الجذور في المدينة وهو ما يبين أن الإرهاب يتوفر في المدينة على شبكات واسعة من العلاقات، وهذا المثل يوضح صعوبة مكافحته.

وفي المدن الأخرى التي عرفت اعتداءات كثيرة، تم اللجوء إلى رجال القبائل للحفاظ على النظام، الشيء الذي يجعل سكان المدينة يتذكرون ماض قريب حيث كان يرهبهم برابرة الجبال، فصار هؤلاء كالغزاة، وانتاب السخط والهيجان سكان المدينة. وبعد ذلك، لوحظ بذهول ورعب أن عدوى الوطنية انتقلت إلى هؤلاء باحتكاكهم مع وطنيي المدينة، وكاد الدواء أن يصبح أشد شرا من الداء، فأرجعت إذن هذه المليشيات إلى قبائلها حاملة معها انطباعا مفاده أن بإمكان المغاربة، على عكس طبعهم المشوب بالورع والفزع، التجرؤ والوقوف أمام الفرنسيين الند للند، وبهذا تكون صورة فرنسا القوية الجبارة قد أصيبت باهتزاز.

وموازاة مع ذلك ولما سافر السيد لامارل، موفد الكي دورسي، لزيارة العاهل المنفي أسبوعا قبل زيارة محاميه له بمدغشقر (أبريل1954) أوضح له محمد بن يوسف أنه لن يتخلى أبدا عن العرش لكنه سيمتنع عن كل نشاط سياسي إلى أن يجد حلا لمسألة العائلة المالكة (La dynastie)باتفاق مع حكومة الجمهورية. ومقابل الالتزام بالتخلي عن أي نشاط سياسي طالب السلطان المنفي بنقله إلى فرنسا صحبة أسرته لكي يتمكن من تعليم أبنائه، واشتكى كذلك من السرقة المتكررة التي تعرضت لها أملاكه منذ حلوله بالمنفى ومن سوء تدبيرها، مُرجعاً الأمر إلى عدم الكفاءة وليس لنية مبيتة. وكانت الحكومة الفرنسية قد قررت، رغم إلحاح سلطات الرباط، عدم تجريد محمد بن يوسف من ممتلكاته الخاصة التي اكتفت بوضعها فقط تحت الحراسة القضائية في فاتح شتنبر 1953 وصيانتها لتعيين محافظ يعمل تحت رعاية أمين المال العام Le trésorier général للحماية.

وقد زاول المحافظ وهو السيد روير Rouyre مهامه من فاتح شتنبر 1953إلى فاتح يوليوز1955، وواجهته صعوبات كثيرة نظرا لأن الممتلكات لم تختم (بالشمع الأحمر)، كما لم يقع جردها مباشرة بعد ذهاب السلطان، بل تركت دون عناية منذ يوم 20 غشت 1953، فبعدما ذكر السيد لامارل بهذه الإجراءات، طلب من سيدي محمد بن يوسف أن يضع ثقته في الحكومة الفرنسية التي ستعمل على رفع الضرر

وستعوضه عن الخسارة، مقابل أن يتخلى السلطان السابق عن اللجوء إلى المحاكم.

وتقديرا للحكومة وحتى لا يُعرقل نشاطها، قبل سيدي محمد بن يوسف إذن فسح المجال أمام المصالح الرسمية كي تعمل على إرضاء مطالبه المشروعة والتزم كتابيا بعدم الإقدام على أي متابعة قضائية، لا للحكومة الفرنسية ولا للخواص بدعوى عزله أو بدعوى حيثيات ناتجة عن هذا العزل.

وقد أسفر جرد ممتلكات السلطان المنفي العقارية والمنقولة الذي قام به السيد روير على ما قيمته ثلاثة ملايير وخمسمائة مليون فرنك، وهي ثروة هائلة بالنظر لقيمة العمارات التي ورثها عن أبيه مولاي يوسف والتي تناهز قيمتها مليارين ونصف فرنك، لقد حقق سيدي محمد خلال ستة وعشرين سنة من الحكم رأسمالا قدره مليارين من الفرنكات، وهو عبارة عن أراضي فلاحية وعمارات، إلا أنه وجب التذكير بأن قيمة تلك الأراضي والعمارات تزايدت بشكل ملفت للنظر ما بين 1935 و1953 واستفاد السلطان كباقي المعمرين الفرنسيين والملاكين المغاربة الكبار من فائض القيمة الذي وفرته هذه الفترة.

ونسجل كذلك أن سيدي محمد نفسه يُقيم الهدايا التي توصل بها بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لجلوسه على العرش بـ 200 مليون فرنك.

ومن جهة أخرى فإن الوعد الذي أعطاه سيدي محمد للسيد روير فيما يخص امتناعه عن النشاط السياسي لم يكن يعني امتناعا مطلقا، اذ لم يكن يدخل في الأمر أنه سيمتنع عن متابعة الأخبار والأحداث التي تدور في المغرب، فرفضه الاعتراف بالعزل في حد ذاته مؤشرا واضحا على ذلك. وفي 25 ماي أفصح السلطان من منفاه عن رأيه لمراسليه بباريس قائلا: «سنفعل كل ما تطلبه منا فرنسا من أجل مصلحة بلدينا، لأن ذلك من واجبنا، ولن نفعل أي شيء يضر بمصلحة وطننا، وبناء على هذا، فإذا نحن نقلنا إلى فرنسا، فإننا لا ننوي إثارة الاضطراب، وإنما سنلتزم بعدم القيام بأي نشاط سياسي يسبب الإخلال بالنظام العام بفرنسا أو بالبلدان المنتمية للاتحاد الفرنسي l'Union

française أو للحماية. إن هذا أمر يتنافى مع دورنا كعاهل ومع قناعاتنا السياسية والدينية».

وكتب كذلك: «لقد تأثرنا بالغ التأثر لما صرحتم به، فيما يخص الدور الذي بإمكاننا لعبه مستقبلا في حل المشاكل المغربية، ونحن مقتنعون أن من واجب كل مغربي وكل فرنسي المساهمة روحا وعملا ودون تردد في إعادة الصداقة الفرنسية المغربية التي ضحينا من أجلها بعقود من حياتنا».

تحريضات رجال الأعمال والنقابيين الأمريكيين

طيلة هذه المدة المضطربة، تابع المخبرون الأمريكون حملتهم النكراء ضد فرنسا والتي بدأت صبيحة النزول الأمريكي في 8 نونبر 1942، كانت قوات عديدة ترابط آنذاك في القواعد الجوية الأمريكية التي تم إنشاؤها بموافقة الحكومة الفرنسية، وبعدما استعملت واشنطن الجنود والمجنسين العرب (من لبنان وسوريا) كخصوم لنا لمناهضة الاستعمار، أصبحت تعتمد في هذه المهمة على رجال الأعمال المدعمين من الغرفة التجارية الأمريكية بالمغرب في شخص رئيسها السيد رودس Rhodes التاجر المستورد (وليس المصدر) الذي ما فتئ أن تحول إلى غريمنا القوي.

يرى السيد رودس أنه من الضروري، لاعتبارات اقتصادية وسياسية، الفصل بين الاقتصاد الفرنسي والاقتصاد المغربي، وأن كل تداخل مع فرنسا في هذا المجال يُعد خدعة واحتيالا لأن سعر التكلفة الباهض يشل الاقتصاد الفرنسي، زد على ذلك، يضيف رودس، أن إلحاق المغرب بالنظام النقدي الفرنسي يؤدي ـ نظرا للتضخم المزمن الذي تسمح به فرنسا ـ إلى ارتفاع الأسعار، وبذلك تضعف القوة الشرائية والمستوى المعيشي للساكنة المغربية التي سلب منها الرأسمال الفرنسي كل خيراتها الطبيعية، ولقد أصبحت حرية التبادل والمنافسة العالمية في هذه الحالة الوسيلة الوحيدة لتحقيق الازدهار الذي عرفته البلاد سابقا...

فلا يسع الإنسان العارف والعادل إلا أن يهز كتفيه أمام مثل هذه الحماقات والتشويه الصارخ للوقائع والتجاهل المتعمد للحقائق، لقد قامت

فرنسا بتضحيات جسام على كل المستويات من أجل دعم الميزانية المغربية وتمليم قروض ترصد للتجهيز وبيع المواد المغربية في السوق الداخلي عندما يصعب ترويجها في الأسواق الخارجية ومنها الأمريكية، لكن هذه الخرافات الصبيانية كانت تجد بسهولة من يصدقها في أوساط حزب الاستقلال، وذلك عن سوء نية لأن كل ما يخدم "القضية" جائز، بالإضافة إلى الجهل المتفشي في هذه الأوساط عندما يتعلق الأمر بالواقع الاقتصادي والنقدي.

لقد لقيت أطروحات رودس الجريئة دعم الدولة التي طرحت القضية على أنظار محكمة العدل الدولية، وذلك في شأن تنظيم الصرف وصولا إلى الادعاء بأن الإبقاء على معاهدة فاس 1912 يعد «خرقا للنظام العام»، ونرى هنا إلى أي حد يمكن للسلطان المنفي وللوطنيين أن يستفيدوا من مثل هذا الموقف. وعلى العموم، لم ترق الحجج الأمريكية إلى حد الظفر بالقضية، ومن يرغب في التوسع حول هذا الموضوع نقترح عليه قراءة الكتاب القيم للأستاذ إيف فامشون، المحامي لدى محكمة الاستيناف بباريس، وعنوانه: "المغرب من الخزيرات إلى السيادة الاقتصادية Le Maroc, d'Algesiras à la souveraineté, . ed. Des Relations Internationales, Paris, 1957

وفي كل مناسبة، يذكر رودس أيضا أن النقابيين الأمريكيين يعارضون كل سلطة فرنسية في المغرب في أي شكل من أشكالها، لأنهم من أنصار «حق الشعوب في تقرير مصيرها»[65]، ومن جهة أخرى، يكون رودس قد سلط الضوء على نشاط النقابات الأمريكية الذي كان يجهل عنه الرأي العام الفرنسي كل شيء، لقد تم حجب الحقيقة عن هذا الأخير حتى يستعمل الشارع العنف ضد من يقومون بهذا النشاط ومن يتسامح معهم.

وقد حدد السيد ويليام ف. شنيتزلير William F. Schnitzler، وهو نقابي وازن موقف أصدقائه في التصريح التالي:

---

[65]- لقد عرض السيد رودس أطروحاته الماكرة بجلاء على صفحات العلم، لسان حال حزب الاستقلال، أعداد 6، 7 و8 فبراير 1956 وهذا يؤكد بوضوح ما قلته أعلاه.

«نحن النقابيون الأمريكيون نعتبر الحرية كإرث مشترك للإنسان أينما كان ووجد ... إننا نعرف أن الكفاح الذي تخوضه شعوب الجزائر وتونس والمغرب من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية كفاح جريء وشجاع. لقد انتقدنا، ونحن نتابع انتقاداتنا لحكومتنا لكونها لا تشجع بنشاط كبير الحركة المناهضة للاستعمار في العالم العربي». إنها كلمات نبيلة تستحق أن تطبق في الولايات المتحدة نفسها حيث يطالب السود منذ زمن بعيد بالمساواة مع البيض في الحقوق، تلك المساواة التي يتمتع بها السود في جزر الآنتي الفرنسية Les Antilles françaises.

نعم ان التطور الذي عرفته المنطقة الساحلية للمغرب الأطلسي ـ وعلى الخصوص تصنيع مدينة الدار البيضاء ونواحيها ـ أدى بسرعة إلى خلق بروليتاريا مغربية هامة تتشكل في أغلبها من فلاحي الهجرة، لكن لم تكن أبدا سياسة الإقامة واضحة في ما يخص هذه المسألة.

لقد تم التفكير في إدماج هذه الجماهير الشعبية المتزايدة والفقيرة في النقابات الفرنسية، لكن تم تأجيل ذلك خشية تسلل الخطر الشيوعي إليها، وهكذا رفض ظهيرا 24 دجنبر 1936 و24 ماي 1938منح الحق النقابي للعامل المغربي وأعيد نقاش هذه المسألة بعد حرب 1939 – 1945[66]. وتقدمت الإقامة فعلا بمشروع ظهير في ماي 1951 يخص منح الحقوق النقابية للعمال المغاربة في إطار منظمة نقابية مختلطة تخصص فيها المناصب القيادية للفرنسيين، لكن السلطان رفض هذا الحل، ولم يجد كذلك الاقتراح المضاد للسلطان والذي يريد خلق نقابات تخص المغاربة فقط صدى إيجابيا لدى الإقامة، فبقي كل طرف متشبثا بموقفه، محاولا تحضير مشاريع وحجج جديدة مع أنه يعلم مسبقا أن حظوظ قبول اقتراحات من لدن الطرف الآخر ضئيلة جدا.

أما حزب الاستقلال الذي كان ينتمي إليه العديد من الحرفيين، فقد أصبحت له رغبة متزايدة في استقطاب هذه البروليتارية الجديدة جاعلا من حشودها وسيلة يمارس من خلالها الضغط في حالة وقوع اضطرابات وأداة عمل هامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

---

[66]- إن مشروع إيريك لابون المتعلق بمنح الحق النقابي للعمال الذين يشتغلون بالمقاولات الصناعية والتجارية لم يعرف أية متابعة ولم يظهر للوجود.

كان يرى، ومعه الحق في ذلك، أن النقابيين المغاربة المنحدرين من الوسط القروي ـــ وهم يشكلون الأغلبية الساحقة ـ قد يصبحون وسيلة ثمينة للدعاية لدى أسرهم وأقربائهم في القرى وخصوصا إذا علمنا أنهم على اتصال دائم ومستمر معهم بفضل وسائل النقل والاتصال البريدي التي صارت سهلة وفي المتناول، لهذا عارض حزب الاستقلال المحاولات الأبوية للإدارة Bureau marocain du travail (جماعة العمال) وعارض تسرب الحزب الشيوعي و س ج ت CGT المتفرعة عنه إلى الأوساط العمالية، ونجح بالفعل في تصديه إليهما، الأمر الذي أدى بسرعة إلى نشأة وعي طبقي ظهرت بوادره منذ أحداث دجنبر 1952.

وكان الأمريكيون، من جانبهم أيضا، يرغبون أن لا تقع البروليتارية تحت تأثير بلد كفرنسا حيث، حسب تعبيرهم، يصوت 30 % من المنتخبين لصالح الشيوعيين وذلك تخوفا من أن تنخرط يوما ما هذه البروليتارية ـ التي لا تجربة لها ـ في السجيطي الفرنسية الموالية للحزب الشيوعي، لذا بدل إرفينغ براون زعيم ومنشط الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) قصارى جهده لخلق شكل نقابي مغربي مستقل ذا توجه نيويوركي وليس باريسي. ومن المعلوم أن هذه الهيئة تعارض على وجه الخصوص الفيدرالية النقابية العالمية Confédération Syndicale Mondialeومعاقل الشيوعية أينما حطت، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية[67] لكن هؤلاء النقابيون، سواء كانوا أمريكيين أم وطنيين أم شيوعيين أم تقدميين، فكلهم يغالون في الحماس المتأجج عندما يتعلق الأمر «بضرورة تحرير شعوب إفريقيا من قيد الاستعمار ومن اضطهاده»، وبقدرة قادر اتفق الجميع على حساب فرنسا التي أصبحت كبش فداء الأمم.

لقد كان من الممكن استغلال تغيير السلطان في غشت 1953 لحل المسألة النقابية على أحسن وجه، لكن شيئا من ذلك لم يتم. وفي هذا الباب بالذات ظهرنا دون مستوى المسؤولية، إذ في أوائل 1955كان النص الرسمي لا يزال في فترة مخاض، إذ كان لا يزال بين أيدي

---

[67]- لقد نجح إيرفينغ براون في مثل هذه المناورة في تونس.

الخبراء في إطار الصقل وإعادة التلميع عندما توصل السيد لاكوسط حادي عشر مقيم عام لفرنسا بالمغرب صبيحة 21 غشت 1955 بخبر مفاده أن المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة قد اجتمع بالأمس بالدار البيضاء ! إن الكاتب العام لـ إ م ش هو السككي، السيد المحجوب بن الصديق، والكاتب العام هو السيد الطيب بن بوعزة المنجمي السابق بجرادة. وبعدما وُضع السيد لاكوسط أمام الأمر الواقع، طعن بشدة في مشروعية إ.م.ش، ولكنه نسي أن يقول هل يتابع أم يوقف خبراؤه في القانون والاجتماع والسيكولوجيا والنقابة أعمالهم الحماسية التي تتطلب مجهودات هرقل... وفي كل الأحوال لقد أصبحنا مهزلة الجميع من جراء هذه القضية.

كان برنامج المحجوب بن الصديق -وهو كذلك عضو في حزب الاستقلال- يمتاز بالبساطة، ويمكن تلخيصه فيما يلي:

- الاستقلالية المطلقة للحركة النقابية عن السلطات،

- العمل السياسي من واجبات النقابات،

- وحدة الحركة تقتضي أن يكون الاتحاد المغربي للشغل الفاعل الوحيد في الحقل النقابي،

- للمغاربة وحدهم الحق في الانضمام إلى نقابة مغربية.

وقد استاءت السيجيطي الفرنسية بالغ الاستياء لكونها كانت تسعى لابتلاع النقابات المغربية، فحاولت التدخل ورد الفعل دون جدوى في أواخر دجنبر 1955. كانت قاعدة إ. م. ش، تتكون من 200.000 عضو حسب قولها ولا يظهر أن هذا الرقم مبالغ فيه.

الأعراض الأولى لتصدع "الكتلة البربرية"

كنت ألتقي بأصدقائي القادمين من المغرب إلى فرنسا عند مرورهم بباريس، وكانوا يبدون بالإجماع قلقا بالغا إزاء التطور الذي عرفته الأذهان في المدن، ولقد كانوا خلاف ذلك مرتاحين لسلوك الساكنة القروية، يصورونها سعيدة راضية بعيشتها التي عرفت نوعا من اليمن واليسر، وبما أنها كانت أيضا في قبضة القياد والسلطات المكلفة

بالمراقبة، فقد ظلت، حسب ما أكدوه، في منأى عن دعاية الوطنيين، أما أنا فكنت أقل تفاؤلا من أصدقائي.

وفي يناير1955، استقبلتُ فعلا، في إطار الدعم بباطنة (الجزائر) الطابور الشريف الثامن والذي استخدمته مباشرة في الأوراس L'Aurès، وخلال زياراتي المتكررة لهذا القطاع التقيت مرات عديدة بالگوم المغاربة، كنت أعرف كل القبائل التي ينحدرون منها، الأمر الذي يسهل بقدر كبير التحدث معهم، لقد كان أصل جلهم من الجبل، لذا أرجعني هذا الحدث فجأة إلى عشرين أو ثلاثين سنة إلى الوراء لأن هؤلاء يشبهون إلى حد كبير محاربي مجموعة الگوم الثاني والعاشر والرابع عشر والعشرين والخامس والعشرين والرابع والثلاثين والخامس والثلاثين والسادس والثلاثين والتاسع والأربعين والطابور السادس، وسبق لي أن قمت بقيادة كل هذه المجموعات، ما بين 1920 و1940، ووجه الشبه ليس بغريب، إذ يتعلق الأمر في الواقع بأبنائهم أو أبناء إخوتهم أو ربما أحفادهم.

كان هذا الطابور جيد المظهر محتفظا ببساطة وخشونة البربر، وهذه من أبرز الخصائص التي تميز بها گومنا المغربي القديم، أما فيما يخص العلاقة بين الضباط ومرؤوسيهم، فقد احتفظت بطابعها المألوف، وباختصار يظهر أن لا شيء تغير، الأمر الذي سرني كثيرا.

وفي 9 فبراير 1955، اغتنمت فرصة تواجدي القصير بمدينة الجزائر لألتقي بالعقيد كودينو، مفتش شؤون الجيوش المسلمة لكي أطلب منه الحصول على بعض ضباط مصلحته. كنت في أمس الحاجة إلى خدماتهم في منطقة قسنطينة فلم أحصل على أي واحد منهم وذلك راجع لأن هذه المؤسسة المتكونة، سابقا، من متخصصين تصدعت وتلاشت، وأصبح من الصعب جلب أعضاء جدد إليها، وذلك منذ عشر سنوات، لهذا يفتقد المفتش المسكين للعناصر الكافية لإرضاء الطلبات التي تتقاطر عليه من كل حدب وصوب، ولم تكتشف جدوى وأهمية هذه المؤسسة إلا في أوج الأزمة وتحت ضغط الأحداث!.

بعدما حُسمت المسألة بالرد السلبي، حدثني المفتش عن الجولة الطويلة التي قام بها إلى المغرب، لقد أبى العارف بشؤون البربر

والمفوض السابق للحكومة لدى المحاكم العرفية إلا أن يزور مكناس وأزرو وخنيفرة والقصيبة لكي يرى بربر الأطلس المتوسط الذين لديه بينهم العديد من الأصدقاء القدامى والأوفياء، وقد فوجئ لتقدم الأفكار الوطنية داخل الأوساط التي اعتدنا اعتبارها كمد تقليدي منيع في وجه التجديد القادم من المدينة، لقد أصبحت داخل كل قبيلة نواة وطنية تُستقطب بالأساس من "اللف" بمعنى الفئة المعارضة للقايد، وتقوت هذه الفئة الغريمة ابتداء من1953، لا لكون المعارضين كلهم من أنصار السلطان المنفي، بل ببساطة كبيرة، نتيجة الابتزازات العديدة المتنوعة والمبالغ فيها والتي كان الناس يتعرضون لها من طرف القايد والمقربين منه مند الانقلاب الذي ساهموا في إنجاحه.

وغضت سلطات المراقبة الطرف باحتشام عن هذه التصرفات المشينة فاسحة المجال، خضوعا لأوامرها، لأولئك الذين قدموا خدمات ثمينة للقضية في غشت 1953، وهكذا تم إحياء تجاوزات عديدة كادت تنمحي من الذاكرة. ومن جهة أخرى، تعاطى التجار المنحدرون من المدن والمستقرون بالمراكز الصغرى بالقرى للدعاية لحزب الاستقلال، وكانت دعايتهم الهامسة تجد أحيانا صدى إيجابيا بين صفوف النساء البربريات اللائي ولعن بشراء الألبسة القطنية وأدوات الزينة وكل ما يحمل الجدة والجديد فضلا عن كونهن متمردات.

من المؤكد أن هذا الوضع أقلق ضباط شؤون الأهالي والمراقبين المدنيين وأنهم أخبروا الدوائر العليا بانشغالاتهم وتخوفاتهم، لكن ذلك لم يؤخذ مأخذ الجد، إذ كانوا يعانون من سمعة سيئة جعلتهم ينعتون بالعصرنة والتقدمية والجبن. وحسب الأطروحة الرسمية، فالأمور كلها تسير على ما يرام في بلاد البربر الأوفياء، وكل من سولت له نفسه التفوه بالعكس تعرض لصاعقة الرباط. ولم يكن المقيم العام السيد فرانسيس لاكوسط خلف الجنرال كيوم، والذي عين قائدا للأركان العامة للقوات المسلحة على اطلاع وافر بما يجري[68]!.

---

[68] ـ التحق السيد فرانسيس لاكوسط بمنصبه بالرباط في يونيو 1954، سبق أن شغل منصب ممثل الإقامة العامة بالمغرب. امتهن الدبلوماسية، لم تنقصه لا الحيوية ولا الشجاعة ولا الكفاءة اللازمة، لكن الوضع الشائك كان يستدعي رجلا فوق العادي. وكان على المقيم العام الأخذ بعين الاعتبار الاضطرابات التي تخترق مجموع الساكنة الفرنسية حيث كانت عناصر عديدة عازمة على الرد على

وفي الختام قال لي كودينو - الذي كان يتحدث بحرية كبيرة - إنه لم يعد بالإمكان، في رأيه، الاعتماد على بربر الأطلس المتوسط في حالة تأزم الأوضاع وذلك لابتعادهم عنا، فقبائل زمور وزيان وإيشقرن وآيت إسحاق وآيت سكوكو وايت يوسي الكيكو صارت في عداد المشكوك في أمرها، أما الكوم الذين بقوا على وفائهم لحد الآن، فسرعان ما شملتهم العدوى في مثل هذا المناخ. إن هذا التنبيه ترك لدي انطباعا عميقا، فقد كنت أعرف، عن تجربة، أن الرجل متزن رصين ومتبصر.

وفي 21 يوليوز 1954 بعث سيدي محمد من أنتسيرابي، حيث كان يتتبع بإمعان تطورات الوضع بالمغرب، برسالة مطولة إلى السيد بيار مانديس فرانس، رئيس الحكومة، يستعرض فيها الأفكار التي أوحت بها اليه أحداث الأزمة المغربية، ومن بين ما تقوله الرسالة: «هل يجب التفاوض لإعادة الهدوء والسكينة أم إعادة الهدوء من أجل التفاوض؟ إن الخيار ليس بالمستحيل، فإعادة الهدوء أمر ضروري، لأن العنف والتقتيل لن يُولدا سوى العنف والتقتيل». لكن كيف يمكن إعادة الهدوء؟ يرى سيدي محمد أن على السيد بيار مانديس فرانس أن يوجه مباشرة إلى الشعب المغربي رسالة تتمحور حول ثلاثة أهداف هي:

1- العمل على أن يطمئن المغاربة إزاء نوايا الحكومة الفرنسية والتأكيد على أن تلك الحكومة عازمة على تمتيع المغرب بالحكم الذاتي Autonomie interne.

2 - الإعلان عن الإجراءات الهامة التي يجب اعتبارها بداية تنفيذ هذه النوايا مثل:

- رفع حالة الطوارئ،

- منح الحريات العامة والخاصة،

- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين على نطاق واسع،

الإرهاب بالإرهاب المضاد، الأمر الذي لن يزيد إلا في تعقيد الأمور، وكان من المؤسف رؤية رجل من العيار الثقيل يستنزف قواه في حل معضلة شائكة لا حل لها...

3- العمل على أن يطمئن الفرنسيون المقيمون بالمغرب على حقوقهم ومصالحهم.

وبعد تنقية الأجواء، تقترح فرنسا خطة جديدة تنظم العلاقات الفرنسية المغربية، وفي هذا الصدد طرح السلطان المنفي رأيا جد مهم:

- فكون فرنسا هي التي ستقترح هذه الخطة فإنها ستتمكن من الحفاظ على نفوذها السياسي بالمغرب.

- «إذ من الصعب نهج طريقة أخرى حيث لا يوجد في الحالة الراهنة أي مخاطب آخر».

ويتابع السلطان مانحا مساعدته كتقني فيما يخص «التقارب بين شعبينا في إطار إرضاء التطلعات الوطنية المغربية واحترام الكرامة الفرنسية».

وفي جوابه المؤرخ بـ 5 غشت1954، تحاشى السيد بيار مانديس فرانس التلميح للبرنامج المقترح من طرف سيدي محمد بن يوسف، وتمنى أن يأتي المستقبل القريب برد إيجابي على المتمنيات التي عبر عنها السلطان فيما يخص إقامته بفرنسا قرب مدينة جامعية، حيث يتمكن الأمراء والأميرات من متابعة دراستهم، وأوضح «أن الظروف السياسية وعلى وجه الخصوص الاضطرابات التي نتجت عن تعليمات تتسرب أحيانا من الخارج والتي هزت المغرب هي التي تقف وراء تأخير هذا المشروع».

وفي شهر دجنبر 1954 تبنى سيدي محمد بن يوسف فكرة خلق مجلس العرش التي أوحي له بها من طرف المحامي جورج إيزار واستعمل لأول مرة مفهوم الارتباط المتبادل Interdépendance بدل الحكم الذاتي Autonomie interne الذي أصبح بالتدريج مألوفا لدى الوزراء الفرنسيين، ولما تم تنبيهه إلى القلق الذي سيثيره هذا المفهوم بباريس ارتأى أن يوضح فكرته كما يلي:

«إننا استعملنا كلمة الارتباط المتبادل عن قصد ودراية، لأنها تشمل مفاهيم عدة تهم أنظمة التشارك وتنطلق من حكم ذاتي أساسه الارتباط المتبادل وصولا إلى النظام الفيدرالي أو الكونفدرالي، ولإنجاح

الحوار المرتقب، نرى أنه من الأفيد عدم تحديد طبيعة المعاهدة الجديدة التي ستنظم العلاقات الفرنسية المغربية -كنظرية جامدة- حتى نترك للمفاوضين هامشا كبيرا من الحرية يمكنهم من إعداد أداة دبلوماسية تستجيب للطموحات المشروعة للشعب المغربي مع ضمان الوجود الفرنسي بالمغرب وفق حيثيات يتم تحديدها بالتفاوض الحر بين الطرفين». وبالطبع لم يَمُر هذا العمل الذي قام به سيدي محمد بن يوسف من منفاه بأنتسيرابي دون انتباه الأوساط السياسية الفرنسية، وللنيل منه، تم الحديث عن شعوره المناصر للألمان خلال الحرب كما اتهم بكونه تمنى انتصار هتلر.

وفي 27 غشت 1954، وفي رده بالجمعية الوطنية على السيد بينوڤيل، نائب إيل إڤيلان، صرح السيد كريستيان فوشي وزير الشؤون التونسية - والمغربية بما يلي: «لقد تم الحديث عن وثائق تخص العلاقات التي - يُزعم أنها - كانت تربط بين سلطان المغرب السابق والألمان، وبالفعل تم العثور في برلين على تلغرافات صادرة عن مخبر للمصالح الألمانية تتكلم عن وجود محادثات مع مغربي يدعي أنه مبعوث السلطان، لكن التحريات أظهرت أن الأمر يتعلق بشخص معوز ومشكوك فيه وأن مضمون مراسلاته لا مصداقية له، ولذا ارتأت الحكومات السابقة عدم متابعة القضية».

الفصل الثاني عشر

لا شعبية السلطان الجديد
مشروع إنشاء مجلس العرش
(مارس 1955 - يونيو 1955)

محادثات بباريس مع البكاي وشخصيات من المغرب

عند وصولي إلى باريس (مارس1955) استحوذت أحداث الجزائر والإعلان عن حالة الطوارئ[69] على اهتمامات رئاسة الحكومة، ومن جهة أخرى كانت وزارة الشؤون المغربية والتونسية منهمكة في إعداد استئناف المفاوضات الفرنسية ـ التونسية المتعلقة بالحكم الذاتي الداخلي وبمستقبل العلاقات الفرنسية ـ التونسية. لم يكن الحديث يدور حول المغرب، وباستثناء نشاط الإرهاب المتواصل بالمدن وبالدار البيضاء على الخصوص، كان المغرب هادئا حسب ما يقال.

قابلت مرات عديدة الكومندار جورج صالقي الضابط السابق لشؤون الأهالي بالمغرب ومساعده السيد بيار جولي وزير الشؤون المغربية ـ التونسية، كنت أعرفه جيدا ومنذ أمد طويل، لذلك كان لا يتصرف معي بتكتم دون أن يفشي، طبعا، ما يجب التستر عنه، ومن خلال دردشاتنا ظهر جليا أن التفاهم منعدم تماما بين الوزارة والإقامة العامة لفرنسا بالمغرب. ويؤكد البعض أن الأحداث قد تجاوزت كليا السيد فرانسيس لاكوسط، الذي أصبحت تصوراته متجاوزة وكان يُعد مشاريع إصلاحات منعدمة المفعول ولا جدوى منها، في الوقت الذي كان الوضع يحتاج إلى الجرأة والدفع بالأمور إلى الأمام بإيجاد حلول جديدة، وأصيلة، تحدث الصدمة السيكولوجية. تلكم هي الملاحظات التي كان

---

[69]ـ استقدمني الرئيس إدكار فور من قسنطينة، حيث كنت أترأس المقاطعة الترابية، وعينني كمستشار عسكري لدى رئاسة الحكومة.

يبديها بعض مساعدي السيد بيار جولي، فما هي الوسائل الكفيلة بإحداث الصدمة النفسية المنتظرة؟ لم يتم الكشف عن هذه الوسائل بعد، لكن ما لبثتُ أن فهمت ما كان يتمناه بعض الخبراء الذين ابتعدوا عن المغرب لأسباب مختلفة، منذ سنوات.

كنت ألتقي بعدد من المغاربة عند صالقي، وتناولت يوما طعام الغداء في بيته مع باشا صفرو السابق، السي مبارك البكاي. لم أكن أعرفه كثيرا، لكن كنت أقدره التقدير الذي نكنه للآخرين في الضراء، ولم أنس كذلك أنه فقد ساقه دفاعا عن التراب الوطني الفرنسي.

بدا البكاي متحفظا وبقيت من جهتي صامتا، ولحسن الحظ، احتكر صالقي الكلام بطيبوبته المعهودة، فتأسف كثيرا لضربة 20 غشت 1953والحالة التي وضع فيها المغرب حيث تُراق الدماء يوميا وتكبُر الهوة أيضا بين الفرنسيين وبين المغاربة بعد علاقات الود والصداقة التي جمعت بينهم في الماضي القريب، وكيف أصبح السلطان بن عرفة عديم الحظوة بالاعتبار، وما آلت إليه الأمور فيما يخص الإقامة التي اعتمدت الإدارة المباشرة والسياسة الفرنسية التي اتسمت بالجمود وارتكاب الأخطاء، فيجب علينا، يقول صالقي، مهما كان الثمن إيجاد الحل الناجع لتهدئة النفوس وإعادة الوئام والصداقة والثقة المتبادلة. لم تفض هذه العموميات إلى شيء يذكر، لكن قبل مغادرته لنا طلب مني البكاي هل بإمكانه مقابلتي بمقر رئاسة الحكومة، فكان ردي ردا إيجابيا وضربنا موعدا لذلك، فجاء البكاي إذن مرتين إلى قصر ماتينيون وأوضح لي ما كان يهيء، وتحدث عن ذلك بحرية لكونه كان لا يجهل موقفي إزاء الإطاحة بالسلطان سيدي محمد.

قال لي: «لقد سمعت رأي صديقنا القائد صالقي فيما يخص الوضع بالمغرب والوضعية غير المريحة التي يوجد فيها ابن عرفة، إنه لم يبالغ بتاتا، بل الحقيقة أكثر من ذلك بكثير، إني أعرفها وتخيفني جدا. إن فرنسا سترتكب خطأ قاتلا إذا استمرت في دعم تلك الدمية التائهة، هل تعلم أن المغاربة قد مست كرامتهم ومقدساتهم الوطنية من جراء أحداث غشت 1953؟ وكل أسبوع يمر، إلا وأصبحت إعادة الثقة بين المغاربة وبين الفرنسيين صعبة أو ربما مستحيلة. كونوا حذرين، سيحل الحقد

محل الصداقة، لقد أصبح الآن الإرهاب في تزايد مستمر وأخشى أن تقع أحداث خطيرة في الأيام القريبة».

أجبتُ:

- كل شيء وارد، لكن ما هو الحل الذي تقترح؟ أرجوع السلطان السابق إلى عرشه؟

- أبدا، يجب أن ينقل سيدي محمد بن يوسف، الذي يعاني بمدغشقر من مشاكل صحية، إلى فرنسا صحبة عائلته وأن يتمتع بالحرية. إننا لا نطالب "الآن" بإرجاعه إلى سدة الحكم ولكن في كل الحالات يجب على بن عرفة المغتصب للعرش أن ينسحب بلا هوادة.

- أتقترحون إذن الفراغ؟

- لا، بل نقترح باتفاق مع سيدي محمد بن يوسف تعيين مجلس متكون من ثلاثة أشخاص تناط بهم مهمة الحفاظ على العرش وضمان استمرارية الحكم الشرعي، إذ يمكن اعتباره مجلسا للوصاية، يمكن لهذا المجلس تشكيل حكومة مغربية تسهر على التفاوض مع فرنسا على غرار المناقشات الجارية مع تونس، وبذلك يمكن التوصل إلى اتفاقيات تعوض معاهدة 1912 التي لا مفر من إبطالها، وبهذا تهدأ النفوس وتعود السكينة، وقتئذ بإمكاننا التفكير في الحلول الناجعة فيما يخص المستقبل لأن مجلس العرش حلٌّ مؤقت ليس إلا.

لم أخف عن البكاي أن هذا الحل (أي مجلس حفظة العرش) والذي سمعت به لأول مرة مفهوم غربي محض يستحيل تطبيقه في المغرب، إن مجلسا كهذا لن يصمد أكثر من شهر إذ لا حول ولا قوة له، وفي الواقع، ليس هناك، في نظري، سوى ثلاثة حلول:

- الاحتفاظ بابن عرفة الذي يمكنه تشكيل حكومة عصرية تتفاوض مع فرنسا من أجل إيجاد اتفاقيات جديدة.

- تنحية ابن عرفة وتنصيب رجل ثالث على العرش الشريف يقوم بما ذكر سابقا.

- رجوع سيدي محمد بن يوسف إلى العرش بعد تخلي بن عرفة.

وكان رد البكاي: «إن الحلان الأول والثاني غير مقبولين بالنسبة لنا، أما الثالث فهو سابق لأوانه، أكرر أن ليس هناك الآن مسلك آخر سوى مجلس حفظة العرش».

تحدثنا بعد ذلك عن الإرهاب، فأثرت انتباهه إلى كون حزب الاستقلال يلعب لعبة خطيرة بدعمه لهذه الحركة حيث أيقظ نزعات، وهو الآن على الأرجح غير متحكم فيها، وأشعل ميولات من الصعب إطفاؤها بين عشية وضحاها، أجاب البكاي قائلا: «لا تثق بهذا، إن "الإرهابيين" خدام الوطن ..وأعاهدك أن الأمور ستعود بسهولة لنصابها وأن الهدوء سيعم بمجرد رجوع السلطان إلى فرنسا وتشكيل مجلس حفظة العرش».

كان رأي البكاي مخالفا لما أرى وذلك ليس نابعا فقط من معرفتي بالجماهير الشعبية المغربية، قروية كانت أم مدينية، بل ناتج عن دراسة الحركات الشعبية في دول الشرق الأوسط خلال الثلاثة عقود الأخيرة، وأخذ كامل الوقت لإدراج لائحة طويلة بأسماء الملوك والأمراء والوزراء السابقون، وكذلك الوزراء الذين سقطوا هناك منذ عشرين سنة تحت رصاص أو بسيوف قتلتهم، أضفت: «لنفرض أن سيدي محمد بن يوسف رجع واعتلى العرش وحصل المغرب على استقلاله عن فرنسا، ثم شكل السلطان حكومة أنت رئيسها، فأنا متيقن كل اليقين أنك ستجد صعوبات جمة لإعادة النظام ولن تتمكن من اجتناب تصفيات حسابات دامية، وأن الجبايات لن تجبى بسهولة، وأنك في آخر المطاف ستضطر إلى الرضوخ والتعايش خوفا من أن تصبح ضحية مؤامرة ما. لقد تذوق المغاربة طعم الدماء والعنف من جديد ومن الصعب بمكان سد ذلك الفراغ». يرد البكاي:

- أنت مخطئ، سوف نمسك بزمام الأمور ونتحكم جيدا في الأوضاع لأننا نعرف "الإرهابيين".

لقد كان الاعتراف مهما لكنه غير مقنع، وتأكدت منذ ذلك الحين فعلا أن المنظمات الإرهابية فلتت نسبيا من قبضة حزب الاستقلال وأن عناصرها النشيطة تتلقى التعليمات والدعم المادي مباشرة ودون وسيط من القاهرة.

لازلت أتذكر أن جماعة الإخوان المسلمين ـ المعادية للأجانب ـ التي تناضل في مصر من أجل الرجوع إلى أصول الحضارة العربية الإسلامية اعتمدت لتحقيق أهدافها على العمل المباشر مستعملة السلاح الفتاك الذي هو الإرهاب ليس إلا، وهكذا تم اغتيال الوزير الأول المصري السيد أحمد ماهر باشا واغتيال خلفه النقراشي باشا ووزير المالية أمين عثمان باشا دون احتساب الموظفين السامين. لكن لا يتولد عن العنف إلا العنف، ومن قتل بالسيف يقتل به على يد المنتقمين لضحاياه، هذا ما حصل لـحسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين والمنشط لتنظيمهم السري الذي سقط قتيلا في فبراير 1949، ولم يتخل أتباعه عن العمل المسلح رغم تحالفهم من حين لآخر مع جماعة الضباط الأحرار التي كان يرأسها العقيد جمال عبد الناصر. ومرة أخرى تحاول جمعية دينية ـ والإخوان المسلمين ليسوا سوى شكلا جديد لذلك ـ السطو على الحكم باستعمال العنف والقوة. وكان يظهر جليا أن الوطنيين المغاربة تأثروا بهذا الأسلوب المزعج ...

لقد لمس البكاي من خلال هذه النقاشات التي ليست المحاور المثالية بالنسبة إليه، ولم أره مرة أخرى إلا في شهر أكتوبر وكان لقاؤنا عرضيا فقط.

أخبرت بالطبع رئاسة الحكومة بمحادثاتي مع البكاي، كما أطلعت مدير ديوانها السيد جاك دو هامل والسيد جورج صالڤي، أما السيد إدكار فور فلم يكن قد تناول وقتها بالدرس مشكل المغرب، وبالرغم من ذلك فقد سمح بالحديث عن مجلس العرش وكان يظهر لأول وهلة منفتحا على كل تسوية أو حل يتم اقتراحه، لكنه لم يبد أي رأي يذكر بهذا الصدد. وكان جاك دو هامل وخصوصا جورج صالڤي على علم بالحيثيات الدقيقة لهذا المقترح. أخبرني جورج صالڤي الذي نفى كل تبن لهذا المشروع، أنه تجسيد لفكرة وزارة الشؤون المغربية والتونسية وأنه استجابة لخلفيات تبدو لي ذكية وسانجة في آن واحد.

وكان يُعتقد أن طموح البكاي أذكى تحمسه لمجلس حفظة العرش رغبة في احتلال مكانة داخله، ولم لا الصدارة، وحينما يتذوق طعم السلطة على رأس هذه الهيئة، يستبعد أن يتنازل لفائدة سيدي محمد بن يوسف مدعيا ضرورة إعطائه متسعا من الوقت، وبذلك تنزلق الأمور

بطريقة غير محسوسة نحو نظام جمهوري، وهكذا، وبشكل أنيق، تجد مسألة إرجاع السلطان السابق الشائكة حلا لها على يد المغاربة أنفسهم...

استقبال وفد عن حزب الشورى والاستقلال

في 7 ماي 1955، استقبلت بطلب من جاك دو هامل وفدا عن حزب الشورى والاستقلال يتشكل من السادة أحمد بن سودة ومحمد الشرقاوي وإدريس التازي وإدريس الكتاني[70] وأقدم هنا ملخصا لتصريحاتهم التي سلمتها في اليوم الموالي لمدير ديوان رئيس الحكومة.

«إن الوضع السياسي يتدهور باستمرار سريع وبحدة فائقة.

- إن المغاربة في حيرة من أمرهم، فليس لهم قائد أو أب روحي، بل أكثر من ذلك، لقد مسهم الأذى في أعمق جوارحهم وفي كرامتهم من جراء الطريقة التي تم بها إبعاد سيدي محمد عن عرشه.

- وقد تفشت الدعاية الشيوعية في أوساط المسلمين، ولوحظ اختراق الأحزاب الوطنية من طرف الشيوعيين.

- وتوجد الآن كومندوهات في إطار التكوين لإنجاز عمليات إرهابية.

- لقد مس هذا الداء القرى، ولم تسلم منه المناطق البربرية كذلك. إنه عمل محكم، لذا فمن المنتظر أن تندلع الاضطرابات ابتداء من الصيف القادم.

- سوف تصبح الأطر الوطنية العقلانية جد متجاوزة ولن تتحكم في الأحداث القادمة.

- لذا على الحكومة الفرنسية التحرك بسرعة وحزم، ويجب عليها:

- تنحية السلطان الحالي عن الحكم.

---

[70]- تولى السيد أحمد بن سودة منصب كاتب الدولة في الشبيبة والرياضة بالحكومة الأولى للبكاي وعين كذلك محمد الشرقاوي، صهر الحسن II كوزير دولة، وشغل أيضا منصب وزير المالية بعدما تميز كسفير بباريس، ولا يزال ضمن الحكومة الشريفة حيث يتكلف بحقيبة الدفاع الوطني بعدما مر بالشؤون الخارجية.

- إرجاع السلطان السابق إلى فرنسا.

- إنشاء مجلس الوصاية لتهدئة الأوضاع في انتظار إيجاد صيغة جديدة».

لم يفصح ممثلو حزب الشورى والاستقلال عن معنى الصيغة الجديدة في أذهانهم لكي لا نفزع من ذلك، لكن لا يستبعد أن تكمن الصيغة في إرجاع سيدي محمد بن يوسف إلى عرشه لا أقل ولا أكثر.

«وعلى كل حال فمع "الصيغة الجديدة" ستصبح الأشياء سهلة يسيرة، سيدخل المغرب في شراكة مع فرنسا وسيندمج في العالم الغربي وسوف لن يغازل الجامعة العربية».

واعترف ممثلو الشورى والاستقلال في الختام:

«أن مغازلة الوطنيين المغاربة لمصر مثلا، ليست إلا حركة رد فعل ونوعا من اليأس أو بالأحرى عملية مساومة».

أتيحت لي بماتينيون الفرصة للالتقاء بالعديد من الناس القادمين من المغرب والمنحدرين من مختلف المشارب سواء كانوا فرنسيين أم مغاربة.

لقد كون الوطنيون وأتباعهم الذين يزعمون أنهم أحرارا - بغض النظر عن انتمائهم لحزب الشورى أو حزب الاستقلال - جبهة مشتركة وموحدة بالرغم من العداء الذي كان يكنه بعضهم للبعض الآخر، لقد كانوا يعزفون على نفس الوتر ونغمتهم واحدة، لدرجة يصاب معها المستمع بالملل من تلك الرتابة وكانوا يشبهون تلاميذ مجتهدون بصدد استظهار درس تم حفظه عن ظهر قلب، ومع ذلك، كان لهذا التكتل الكبير وهذا الإجماع الساحق أثر على الفرنسيين، سياسيين وصحفيين بمن فيهم المناوئين لأطروحات الوطنيين إذ تزعزعت مواقفهم وقناعاتهم من جراء الهجومات المتتالية[71].

---

[71]- انعقد بباريس في 7 و8 ماي 1955 مؤتمر وطني لإيجاد حل للمشكل الفرنسي - المغربي. جمع هذا اللقاء ممثلي الوطنيين المغاربة والفرنسيين المتعاطفين معهم وخلص التقرير الصادر عن اللجنة الوطنية لحل المشكل الفرنسي - المغربي (5 زنقة لامرتين، باريس9) والذي تناول النقاشات غير أن الأطروحات المقدمة غير موضوعية، وأن الناطقين باسم المغاربة عرفوا كيف يستفيدون من أخطائنا وانقساماتنا.

وفي حديث دار تحت ظلال حدائق ماتنيون بيني وبين السي أحمد بركاش ابن باشا الرباط السابق - وهو ذاته نائب سابق للصدر الأعظم في التعليم - أحاطني هذا الأخير علما بما سبق أن وافاني به السي امبارك البكاي في نفس المكان منذ بضعة أسابيع مضت[72]، ومع ذلك نستشف من خلال كلامه المعسول نقده اللاذع للموقف الفرنسي ودفاعه الثابت عن السلطان السابق.

لقد كان كل محاوري يؤكدون على أنهم لا يرغبون ظاهريا في رجوع سيدي محمد بن يوسف إلى العرش الشريف[73]، وموازاة مع هذا حصلت على مذكرة غير مؤرخة وغير موقعة وهي صادرة عن التونسي صالح رشيد، وهو من أحد أوفياء السلطان المنفي.

مذكرة صالح رشيد

لقد سلمت هذه المذكرة لأحد مساعدي رئيس الحكومة، تحدثتُ عن ذلك إلى السيد إدگار فور، فأجابني أنه يعرف السيد صالح رشيد ولكنه لا يريد استقباله نظرا لأنه يفضل أن لا يلتقي بممثلي الحركة الوطنية حتى لا تعطى للقاءاته تأويلات مغلوطة، ولم يستثن فيما بعد إلا الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد الذي كان يُكن له التقدير.

وعلى كل حال، فقد تناولت هذه المذكرة، التي امتازت بصراحة استثنائية، الشروط الكفيلة بإرجاع السكينة إلى المغرب، وبالطبع، تضمنت هذه الشروط رجوع السلطان السابق إلى فرنسا وتشكيل مجلس حفظة العرش بعد التخلي الصريح لابن عرفة عن العرش، وبدوره يعين هذا المجلس مجلسا لحكومة مغربية تمثيلية؟ (مكونة من خمسة أوستة أعضاء)[74].

---

[72]- كنت أعرف السي أحمد بركاش منذ1921، كان وقتئذ تحت رعاية الماريشال ليوطي وأصبح فيما بعد عاملا على مدينة الدار البيضاء ثم وزيرا للأحباس.

[73]- وعلى العموم يجب الاعتراف بأن البكاي كان جد مباشر وأكثر صراحة بالمقارنة مع باقي محاوري.

[74]- لقد تم إطلاع بعض الشخصيات في نفس الوقت تقريبا على فحوى هذه المذكرة، ونذكر منهم الماريشال جوان والجنرال لوكونط وبعض البرلمانيين وبعض الصحفيين كذلك، وأظن أنه من الضروري تقديم بعض المقتطفات من المذكرة حتى نجعل حدا للتعاليق المغلوطة وبعض الروايات الزائفة التي بدأت تروج منذ ذلك الحين.

ولا تترك الفقرة الثالثة الآتية أي مجال للبس:

«وبعد أشهر معدودة سيطلب مجلس حفظة العرش والحكومة المغربية من جلالة السلطان تولي الحكم الفعلي بالرباط في انتظار تشكيل جمعية مغربية ـ عن طريق انتخابات حرة ـ تسهر على إنشاء مؤسسات دستورية يلتزم السلطان مسبقا وصراحة باحترامها».

وحاولت الفقرة الثانية التخفيف من مفعول الصدمة، بالقول:

«ليس لصاحب الجلالة الرغبة في مزاولة الحكم لأمد طويل بعد عودته إلى العرش، لقد أبدى مرات عديدة عزمه على التخلي عن الحكم، وذلك قبل مأساة 20 غشت 1953. سيتخلى العاهل عن العرش عن طواعية وبكل حرية لفائدة فرد من أفراد العائلة الشريفة وباتفاق مع الحكومة الفرنسية، وإن مثل هذا التخلي المشفوع بتصريح من العاهل إلى شعبه والمصحوب برسائل شريفة تتلى في جميع المساجد، هو وحده الذي سيقبل من طرف الشعب المغربي وسائر الدول الإسلامية، وهو بالتالي كفيل بأن يجعل حدا للتوتر الحاصل بين فرنسا والبلدان الإسلامية».

تكون مجلس حفظة العرش

لم أكتشف إلا فيما بعد الخطوط العريضة الكامنة وراء حبك هذه اللعبة داخل الأوساط الموالية والمتعاطفة مع سيدي محمد، فعلى اختلاف انتماءاتهم السياسية، عرف المغاربة وزعماء هذه الأوساط كيف يتجاوزون مؤقتا تطاحناتهم الإيديولوجية المفعمة بالخلافات الشخصية. فبعدما رسموا الأهداف المشتركة المتجلية في مطلب ـ تخلي ابن عرفة عن العرش والاعتراف بالحقوق الثابتة لسيدي محمد ـ التزموا باحترام الهدنة، إلى حين إنجاح قضيتهم.

لقد تم إحياء اللجنة الفرنسية ـ المغربية التي سلطت على نشاطها الأضواء في 1934 - 1935 وأعيد تشكيلها تحت رئاسة فرانسوا مورياك، واختارت اللجنة في مارس 1954 الأستاذ جورج إيزار، نائب رئيسها كمحام ثاني للسلطان السابق. وتجدر الإشارة إلى أنه صهر السيد ر.ب .دانييلو R.P. Daniélou المساعد والمستشار القانوني لصحيفة

الإكسبريس. وإذا كان للمحامي الأول الأستاذ بول ويل Paul Weil، المتخصص في القانون المدني، علاقة عميقة مع جورج بيدو وإدكار فور، فقد كانت للسيد جورج إيزار علاقات متميزة مع السيد بيار مانديس فرانس الذي بدأ نجمه يتألق.

وبمجرد وصول السيد مانديس فرانس إلى سدة الحكم، قام الأستاذ جورج إيزار بمساءلته حول التدابير التي سيتخذها إزاء السلطان المنفي بمدغشقر، إلا أن الإجابة خيبت الظن لكون الرئيس الجديد للمجلس رجل يحبذ المخططات الجزئية والمجدولة على مراحل: سأجد حلا لمشكل الهند - الصينية في حدود هذا التاريخ ثم سأمر للمسألة التونسية، وبعد ذلك سأتكلف بمشكل المغرب الخ. لكن الرجال الذين ليسوا آلات ميكانيكية، لا يطيقون المبالغة في التخطيط، وإذا حُقق مبتغى أحد الأطراف تعالت أصوات الآخرين الذين يطمحون إلى الاستقلال، لقد طرحت المشاكل كلها دفعة واحدة وفي كل مكان.

وعلى كل حال، أرسل السيد بيار مانديس فرانس، في 18 أكتوبر1954، إلى أنتسيرابي الدكتور ديبوا روكبير Dubois Roquebert، وهو من قدماء المحاربين، وهو أيضا طبيب جراح للسلطان المنفي فضلا عن أنه صديق له، وكان موضوع الزيارة هو إقناع السلطان بالتخلي عن العرش لفائدة رجل ثالث بعدما أصبحت تنحية ابن عرفة أمرا لا مفر منه، ومرة أخرى رد السلطان السابق بالرفض.

لم يكن السيد جورج إيزار جدُ مرتاح لمبادرة رئيس الحكومة، فتوجه بدوره إلى مدغشقر لمقابلة سيدي محمد. لقد حكى في العدد 4 من مجلة دراسات بحر- متوسطية لسنة 1958 كيف تخيل وهو على متن الطائرة التي كانت تقله من باريس إلى طناناريڤو الحل المتعلق بمجلس الوصاية الذي سيملأ الفراغ ويتولى الحكم في الفترة المتراوحة بين خلع بن عرفة وجلوس سيدي محمد على العرش، ولن يتشكل هذا المجلس إلا من ثلاثة أعضاء، من بينهم فرد يمثل السلطان المنفي شخصيا. وحرر المحامي مباشرة مشروعا على شكل رسالة ليطرحه على أنظار سيدي محمد عند وصوله إلى أنتسيرابي. وبعد تردد طويل، وقع العاهل في الأخير هذا النص في 24 دجنبر1954. لقد قيل له دون شك إن حكومة

الجمهورية لا تنتظر إلا موافقة ابن يوسف للانضمام إلى هذا الحل النسبي، لكن يبقى هذا الأمر مجرد فرضية، ولقد فهم سيدي محمد أن مناصريه سيجعلون من انضمامه الصريح لهذا المخطط شرطا للبقاء على مساندتهم له.

وعند رجوعه إلى فرنسا، حصل الأستاذ جورج إيزار على موافقة زعماء حزب الاستقلال وعلى وجه الخصوص السادة عمر بن عبد الجليل وبوستة وبوعبيد، كما حصل أيضا على موافقة البكاي والنقابي المحجوب بن الصديق.

إلا أن الفريق التصحيحي أثار ضجة حول المسألة الشيء الذي ضايق مانديس فرانس وجعله يتحفظ على البرنامج المقترح.

وتوقف الأمر عند هذا الحد بعدما قرر رئيس الحكومة تأجيل البت في المسألة المغربية إلى ربيع سنة 1955 لكن لم يتأت له ذلك لكونه فقد الأغلبية داخل الجمعية الوطنية، وحل محله السيد إد گار فور.

وبينما كان الأستاذ جورج إيزار في مدغشقر، ذهب الأستاذ بول ويل من جهته إلى المغرب لصيانة المصالح المادية لموكله الجليل منسجما في ذلك مع النقيب إيف باسيير، وهو المحامي المحلي للملك المنفى.

لم أتمكن من فك اللغز وإدراك خيوط اللعبة إلا بعد بضعة شهور، فرئيس الحكومة من جهته لم يكن على علم بخبايا الأمور إلا جزئيا، وهكذا لم يتوصل إدگار فور بالرسالة التي سلمها سيدي محمد إلى الأستاذ جورج إيزار، ولم يحصل على نسخة منها إلا في شهر غشت أو شتنبر 1955 أياما معدودة قبيل أن تنشر على صفحات جريدة الكفاح Le combat في 14 شتنبر1955 ولم يُعر هذه المسألة اهتماما كبيرا آنذاك لأن مشروع "مجلس حفظة العرش" أصبح جد معروف فتم الاحتفاظ به كحل ممكن وكحل أقل ضررا من الحلول الأخرى وبالتالي أدمج في المخطط الذي حمل اسم جيلبير گرانفال Gilbert Grandval.

شلل العناصر التقليدية

ومقارنة مع الجبهة الوطنية، ظهر أنصار السلطان سيدي محمد بن عرفة بمظهر يتسم بالشلل، إذ كفوا عن التردد على باريس حيث أصبحوا يلقون استقبالا تميزه البرودة. ولم ألتق من جهتي بأي مبعوث من طرف الگلاوي الذي صار يتعامل معي بفتور منذ سنة 1933، كما لم أر إلا فردين من أعيان هذا التيار لكون أحدهم كان من أصدقائي ويتعلق الأمر بـ ..x وهو رفيقي في حمل السلاح بالمغرب لأمد طويل.

وحسب العناصر التقليدية، تكاد الاضطرابات أن لا تتعدى المدن وبالإمكان جعل حد لها بشيء من الحزم والصرامة، أما القرى فقد بقيت على هدوئها، ونظرا للثقة الحاصلة بيننا، لم يخف x أن موقف مصالح الإقامة جعلته هو وأصدقاؤه في وضع جد صعب، «فبدل أن تسمحوا للسلطان (بن عرفة) بإدخال إصلاحات واسعة وبالظهور بمظهر الحاكم الفعلي والرئيس الحقيقي للساكنة المسلمة والذي يتعامل مع فرنسا بندية، جعلتموه مجرد دمية، ودون أن تشعروا ألبستموه ثوب التحقير وبمعيته نحن الذين ساندناه، وهنا يكمن أصل الخلل، وأقسم لكم أن الأغلبية الساحقة من المغاربة تعبت من تصرفات سيدي محمد بن يوسف وجماعة الوطنيين، كما أن إبعاد السلطان السابق بعث في النفوس الارتياح والأمل الكبير، وكنتم السبب في خيبة هذا الأمل.

أجبته:

- يؤسف لذلك، ولكن ما العمل الآن؟

وكان رد x - يجب الصمود ومساندة السلطان الحقيقي أي ابن عرفة والعمل على إدخال إصلاحات عميقة تصب في اتجاه الاستقلال الداخلي. سوف تتعالى أصوات الوطنيين وستستمر الاضطرابات لمدة من الزمن وقد تكبر لكنها ستتراجع وتخمد عندما يرى الجميع أنكم عازمون على عدم التراجع أمام التهديدات وأنكم مصرون على أن يواصل المغرب عصرنته وأن يثبت ذاته وشخصيته، لكن أهيب بكم وأرجوكم أن تمنحونا ثقتكم أكثر مما تفعلونه مع أعدائكم.

وأضاف x بابتسامة محتشمة:

- أرجوكم أن تصغوا لنا - على الأقل - مثلما تفعلونه مع الوطنيين، وهم أعداؤكم وأعداؤنا في آن واحد!».

شلل الفرنسيين بالمغرب وأوهامهم

لقد مكنتني المناقشة، مرة، بحدائق ماتينيون مع موظف فرنسي سام بالإقامة العامة، من استكمال رؤية واضحة بخصوص سوء تصرفنا إزاء السلطان بن عرفة، وكذا الأخطاء التي شابت سياستنا المغربية منذ 1953، كنت أعرف هذا الموظف السامي منذ سنة 1924 وكنت أكن له التقدير الكامل وتربطني به صداقة حقيقية. لقد قضى بمنصبه بالرباط حوالي أربعين سنة، إنه رجل ذكي ذو ثقافة واسعة ونزاهة كاملة، إذ يمثل في آن واحد نموذج الإداري الكبير ورجل القانون المحنك، لكنه كان لا يعرف المسلمين جيدا بالرغم من توفره على علاقات ممتازة مع عدد كبير منهم ومن بينهم الشباب كذلك.

فحسب رأي هذا الموظف السامي، فكل الأمور تمر بخير في المغرب حيث بدأنا القيام بعمل حقيقي وإيجابي، منذ 20 غشت 1953. يضيف صاحبي «لم يكن بإمكاني الدفع بالأشياء إلى الأمام مع بن يوسف. ليس الأمر كذلك مع ابن عرفة الذي يعيش عيشة هادئة في الظل تاركا لمجلس الوزراء والمديرين كامل الحرية. ولقد أصبحت صلاحيات هؤلاء تفوق صلاحياته وأيضا صلاحيات المقيم العام وذلك منذ شتنبر 1953». وفي الحقيقة إن هذا الموظف لم يفطن بعد للأشياء ... أما واقع الأمر، فإن المديرين الفرنسيين هم الذين يتحكمون في المجلس، وفي الأخير، يتأتى لنا إذن الانفراد بالحكم[75].

استفسرته قائلا:

- هذا أمر مؤكد، لكن ماذا فعلتم بتلك السلطات؟

بقي السؤال بدون جواب دقيق، هناك عدة مشاريع لكن إعدادنا يحتاج إلى وقت طويل، إذ في هذا المجال لا يجب الارتجال والتسرع. وحدثني بعد ذلك عن الشعور الحقيقي لساكنة المدن، فحسب رأيه لا

---

[75]- يلمح هذا الموظف السامي إلى السلطات التشريعية التي أصبحت من صلاحيات مجلس الوزراء والمديرين بمقتضى ظهير 9 شتنبر 1953.

يجب أن نصدق تأييدهم ومؤازرتهم للحركة الوطنية «إنهم لا يمتثلون لأوامر حزب الاستقلال عن طواعية بل تحت الضغط، وأعطى لما قال مثلا، فجاري بقال بربري، لا يشغل باله سوى بيع بضاعته، لكن بين الفينة والأخرى، يتصل به شابان من القتلة وهما متأبطين مسدساتهم على طريقة عصابات شيكاگو ويجبرونه على إغلاق دكانه لبضعة أيام للمشاركة في إضراب التجار، ويجد نفسه مضطرا للرضوخ وإلا فسيسقط يوما ما قتيلا بواسطة رصاصة في قفاه، ومن الملاحظ أن هذه الأشياء تقع وسط المدينة الأوربية وما بالك بما يدور في المدينة القديمة!».

قد تكون هذه الرواية صحيحة، لكن ما نستخلص منها هو تدهور الوضع وانعدام الوعي بذلك لدى الفرنسيين. وفي الحقيقة، فقد أصبحت الأمور تسير من سيء إلى أسوأ ولن ترجع إلى نصابها، كما كانوا يظنون، بشيء من الحزم وبالرفع من عدد قوات الأمن.

ومن جهة أخرى، فهناك عدد كبير من البقالين البرابرة المنحدرين من غرب الأطلس الصغير، وعلى وجه الخصوص قبيلة أملن Ammeln يدفعون مساهمات لحزب الاستقلال عن اختيار، وبعضهم عضو في فرق التقتيل.

الظروف الوطنية والدولية سنة 1955

بالطبع لا يمكن معالجة مشاكل المغرب دون الأخذ بعين الاعتبار الأحداث الخارجية التي يتتبعها الوطنيون وتدفعهم إلى تصليب مواقفهم باستمرار. ففي فرنسا، وبالرغم من تعهدات الأوساط الرسمية، فالكل يعلم أن الحكومة مترددة وحائرة في ما يخص القرار الواجب اتخاذه وذلك لكونها منقسمة على نفسها، كان جزء هام من الصحافة اليسارية يهاجم السياسة المتبعة بالمغرب ويساند مطالب حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال. أما جورج إيزار، فلم يكتف بالدفاع عن مصالح موكله المادية والمطالبة بجعل حد لمنفاه بمدغشقر، بل تطاول على المجال السياسي وصار يحاول الحصول على تعويض كامل وشامل عن نتائج انقلاب 20 غشت 1953، أي إرجاع السلطان المخلوع إلى عرشه. إن قراءة كتاب جلبير كراندفال "مهمتي في المغرب" يبقى مهما

في هذا الباب، يقول المقيم العام السابق لفرنسا في المغرب ـ في الصفحة 22 ـ وهو بصدد التحدث عن لقاءاته الأولى بباريس مع البكاي والوطنيين في أواخر يونيو وبداية يوليوز وذلك تحت إشراف الأستاذ جورج إيزار:

«لا أتأسف على حضور هذا الرجل المهذب والرقيق والذي لا يسعنا إلا أن نحيي الحماس والاندفاع الذي يخدم به موكله الجليل، لكنني شعرت أكثر من مرة أنه هو الذي يقود المحادثات وأن محاوري المغاربة ربما قد يعبرون عن آرائهم بكل حرية لو كانوا وحدهم. وعلى كل حال، فقد بدا لي أكثر تحفظا وتصلبا كلما ذكر شخص السلطان خلال المناقشات مع العلم أن شركاءه أوفياء ومخلصين إلى حد كبير لملكهم ولبلدهم».

أما في المغرب نفسه، فإن الإسبان كانوا يلعبون بشكل كبير ورقة الوطنية والعروبة، فكان الجنرال فالينو، المندوب السامي بتطوان يكن لنا العداء منذ زمن بعيد مما جعله يسمح لمرتكبي الجرائم والاغتيالات بالمنطقة الفرنسية بالدخول إلى المناطق الإسبانية، فكان هؤلاء المجرمون يجدون هناك الملجأ والإغاثة عند الاقتضاء، دون حسيب ولا رقيب على أنشطتهم وتحركاتهم، بل ذهب البعض إلى أن البلد المجاور يحتضن تكوينا متخصصا في الإرهاب والتخريب. أما صحافة مدريد وتطوان فلم تكف عن نقدها اللاذع لسياسة البطش المتبعة من طرف فرنسا، هذا البلد الملحد وعن مدحها لإسبانيا الليبرالية والمتدينة في آن واحد، إسبانيا القوة الكاثوليكية والصديقة الحقيقية للإسلام.

لا حاجة لذكر اتساع رقعة العصيان والتمرد إلى مناطق جديدة في الجزائر، والتي كانت تؤول كمؤشرات لتقهقر فرنسا. إن شيئا ما قد تغير، لذا وجب اغتنام الفرصة المتاحة، لقد كان الوطنيون يقولون «يا للعار، لماذا لم يحصل بلدنا على نفس الامتيازات التي منحت لتونس على إثر الاتفاقيات الفرنسية ـ التونسية التي وقعت بباريس في 22 أبريل 1955، لكن الأمة المغربية ـ ذات التاريخ الحافل بالأمجاد ـ لن تقبل بالاستقلال الداخلي، كما اكتفى بذلك التونسيون، بل لن تقبل إلا بالاستقلال التام والناجز».

وكانت الصحافة وإذاعات القاهرة ودمشق تصب يوميا أطنان الشتائم على فرنسا، كما كانت موسكو تشجع القومية العربية التي وجدت أيضا السند في دول المعسكر الأفرو أسيوي، واتخذت أمريكا الجنوبية، المعروفة بمناهضة الاستعمار، موقفا مناوئا لفرنسا، وكان الأمر كذلك بالنسبة للولايات المتحدة لنفس الأسباب.

وباختصار، فأرض الله كلها من شرقها إلى غربها. سواء تعلق الأمر بالرأسمالية الأنجلوساكسونية أو بالمعسكر الشيوعي أو المحايدين مرورا بالأنظمة الديمقراطية أو شبه الديمقراطية لأمريكا والأنظمة الدكتاتورية مثل إسبانيا وروسيا ومصر وصولا إلى الأنظمة الملكية التيوقراطية، كلها، حاكمت فرنسا ـ ككبش فداء أقرع أجرب ومخز ـ لا يأتي منه إلا الشر والباطل، وفي نفس الوقت ساندت تحرير شمال افريقيا البريء المظلوم.

وقد استخلصتُ آنذاك أن الوضع في شمال افريقيا مقلق للغاية وبدأت أنتظر ما هو أسوأ، لذا ارتأيت أن أبدي رأيي من جديد لرئيس الحكومة في مذكرة يدور موضوعها حول الجزائر والمغرب، مؤرخة بـ 17يونيو 1955، والتي اقتبس منها المقتطف التالي الذي يهم هذا البلد الأخير:

«يقال إن الدار البيضاء وحدها التي تعرف الاضطرابات حقا، وأن هذه الحركة لم تمس المدن الأخرى وأن القرى بقيت في مأمن من ذلك وأنها لازالت وفية للقياد، وهنا كان إفراط خطير في التفاؤل. أما في الواقع، فإن المدن القديمة تنفلت أكثر فأكثر من قبضتنا وأن العناصر الهادئة والمسالمة لا تظهر ذلك خوفا من الإرهاب، إذ أن الإرهابيين طوروا وسائل عملهم وأثبتوا سيطرتهم على التجارة والصناعة التقليدية (الإضرابات وإقفال المحلات التجارية)... وهكذا بدأت العدوى تنتقل إلى القرى، وحسب أحد العارفين بأمورها الكولونيل كودينو، مفتش الشؤون العسكرية للمسلمين، فإن الجبال البربرية بدأت بدورها تعطي بعض المؤشرات التي لا تبشر بالخير، وإن بعض القياد، الأكثر تشددا، يبقون على عدائهم الشديد لحزب الاستقلال وهم على استعداد لحمل السلاح إذا اقتضى الأمر ذلك، لكن الأغلبية مستعدة للتعامل معه في الوقت المناسب.

لقد كبرت الهوة بين الفرنسيين والمغاربة، فأغلب الفرنسيين غير واعين بخطورة الوضع، وفي الوقت ذاته لم تفعل الإقامة العامة أي شيء لتنويرهم وإعدادهم لذلك. إن الشباب على الخصوص عنيد ومتصلب.. أما الحكماء أي المسنين الذين يتحلون بالرصانة والتعقل، فلم يبق لهم التأثير الكافي، كما كان ذلك في الماضي القريب. وبالرغم من ذلك، فقد نحتاج إليهم إذا استطعنا أن نحميهم من الإرهاب المضاد[76]. فرجال السادة أوكوتوري، رئيس فيدرالية الغرف الفلاحية، وسيكو، المدير السابق للشؤون السياسية، وكييمي Guillemet وكروز إلخ، قادرون على مساندة سياسة صارمة ورشيدة في آن واحد، ولقد أعجبت مؤخرا للحكمة التي تميزت بها أقوال أوكوتوريي. إن الجنرال نوجيس كان يهيء باستمرار هذه العناصر التمثيلية والتي أهملت منذ ذهابه».

وفي نفس اليوم، تحدثت مع رئيس الحكومة بشأن بعض المغاربة المعتدلين مثل السي الفاطمي بن سليمان، فبالرغم من كونه موال للسلطان السابق، فهو غير مناهض لفرنسا، وما يقع الآن أننا أعطينا لمناصري حزب الاستقلال أهمية قصوى ـ رغم عدائهم لنا ـ وأهملنا عناصر أخرى لا يستهان بها وبتأثيرها. وفي اليوم الموالي، أجابني السيد إدگار فور بأن اقتراحاتي تهمه جيدا وطلب مني أن أحدثه عنها في أقرب وقت، وهو الشيء الذي فعلته.

لقد لقيت سياسة رئيس الحكومة انتقادات جمة بالمغرب؛ وهو الوحيد المؤهل للدفاع عنها، لكن، وللشهادة،: كان تقييمه للوضع سليما، فقد لاحظ أنه ليس لابن عرفة سلطة حقيقية ولا أي نفوذ. وبالفعل، لا أحد يمكنه أن ينكر ذلك، كما لمس خطورة الأمر، ففي المغرب يشكل الذين لا تتجاوز أعمارهم 20 سنة نسبة 50 % من الساكنة والجزء الأعظم من شبيبته مثقف ومتطور، وهذه الفئة ـ التي تتزعم الرأي العام وتشكل المستقبل ـ تقف إلى جانب السلطان المخلوع وتناوئ السلطان الحاكم، وكل هذا صحيح ومؤكد. ومما يرفع من حجم القلق، في رأي هذا

[76]- في 11 يونيو 1955 اغتيل السيد لوميجر دوبروي المعروف بآرائه الليبرالية بالدار البيضاء على يد رجال الإرهاب المضاد

المسؤول، تسارع انضمام نســاء المدن، على الأقل، إلى هذا الرأي، لكن المستقبل أظهر أن الحركة كانت أعظم مما كان يتصوره.

لقد اندهش لعدم قبول أي مغربي عصري، حتى ولو كان مغضوبا عليه من طرف حزب الاستقلال، الدخول إلى حكومة يشكلها ابن عرفة، وهنا كذلك كان على حق، وكان يرى أخيرا أنه ليس بالإمكان المحافظة على الوضع إلى ما لا نهاية، ولو بقوة السلاح. فمن كان يمكنه مساندة الرأي المعاكس؟ وأظن إذن أن كل شخص موضوعي مطلع لن يسمح لنفسه بمعارضة دقة هذا التحليل ووجاهته.

ولكي يتجنب التصعيد الذي قد يؤدي لا محالة إلى مضاعفة الأحداث الدامية، اقترح حلا انتقاليا من أجل التخفيف من التوتر وتهدئة الأذهان وإعادة النظام، حتى يصبح الحوار ممكنا، وعلى وجه الخصوص مع العناصر المعارضة المعتدلة والمتعقلة وجلها لا يخضع لنفوذ حزب الاستقلال.

فحسب رأيه، يكمن هذا الحل في خلع ابن عرفة وتأسيس مجلس حفظة للعرش أو مجلس للوصاية.

لم أكن أشاطره هذا الرأي، وذلك لأسباب سيتم عرضها فيما بعد، وعلى كل حال، فإنه كان يرى أن مسألة العرش لا يمكن أن يجد لها الحل سوى المغاربة أنفسهم، إذ من المستحيل، حسب ظنه، أن تُعين باريس ذلك السلطان ونحن في 1955، وهنا كذلك نجده على صواب.

الفصل الثالث عشر

المرور القصير لگراندفال ومؤتمر إيكس ليبان
(يونيو 1955 - غشت 1955)

السيد جيلبير گراندفال المقيم العام الثاني عشر لفرنسا بالمغرب، (يونيو1955)

تم اتخاذ قرار مغادرة فرانسيس لاكوست للمغرب منذ زمن طويل، واتفق الوزراء في الأخير على اختيار خلف له فتم تعيين السيد گراندفال سفيرنا في السار(Sarre) ، بناء على ما عُهد فيه من قوة وحب للحركية والفعل (l'action). كانت الضرورة تحتم الخروج من حالة الجمود l'immobilisme وتحتم التحرك إلى الأمام، ولم يكن فرانسيس لاكوست سببا في هذا الجمود، وإنما لم تجد مختلف مشاريعه الإصلاحية الأذن الصاغية في باريس، كما اتضح لي أن هناك من كان لا يريد له النجاح في مهمته، وأن لا تجد إجراءاته صدى جيدا في المغرب. وفي الحقيقة، كان هناك كذلك من لا يريد أن يستفيد ابن عرفة، من جانبه، من تلك الإصلاحات، بعد أن حُسم في أمره.

وبالفعل وجدت في أرشيفي الخاص نسخة من مذكرة غير موقعة، لا تترك مجالا للشك في هذا الموضوع، يقول صاحبها: «لذا أجد فكرة الكومندار صالڤي Salvy جد خطيرة، وبالتالي، يجب أن لا نقوم بأي إصلاح اجتماعي حتى لا يوظفه ابن عرفة لصالحه مما قد يعقد المفاوضات مع ابن يوسف، إذا كانت هناك مفاوضات.

كانت مسألة السلالة السلطانية عند السياسيين مشكلا عقيما يشبه إشكالية جنس الملائكة عند علماء الدين المسيحيين وسؤال "هل الملائكة ذكور أم إناث؟" أما المشكل الحقيقي والواجب حله، فهو الفقر المدقع الذي توجد عليه البروليتاريا التي تولدت عن لامبالاتنا وذاتيتنا، وها هي الآن تكبر وتترعرع في المدن الكبرى.

إن موقف الكومندار صالڤي يُتيح لي الفرصة لأشير إلى الخطأ الفادح الذي نرتكبه عندما ندبر الأمور الإدارية للمغرب من باريس وكأننا إدارة مباشرة، يقول السيد جولي: «أولا أعطي حق التنقيب للمغاربة، لكن ليس له الحق أن يفعل ذلك، إذ على السلطان أن يفعل هذا وذلك عن طريق الظهائر. إن أمرا كهذا يعتبر خرقا صارخا لمبدأ الحماية. وفي الواقع، وعلى الخصوص بعد الحسم في القضية التونسية، يمكن أن نتساءل عن ماهية وزارة الشؤون المغربية ـ التونسية»[77].

وفي الأخير، ولكي نوضح الوضع بشكل شبه شمولي يجب التطرق أيضا إلى التغييرات التي عرفتها التركيبة الاجتماعية لحزب الاستقلال في السنوات الأخيرة.

كان الزعماء الأربعة القدامى يديرون الحزب ويسيرون أموره: فهناك علال الفاسي المتصوف «المتنور»، وأحمد بلفريج الثعلب الداهية، ومحمد اليزيدي المنظر الضيق الأفق، وعمر عبد الجليل المهذب العنيد. ففي الأصل، كان الحزب يستقطب أعضاءه من دوائر مغلقة تنتمي لبورجوازية فاس ومكناس والرباط وسلا والدار البيضاء مع ترجيح كفة فاس والمدينتين الشقيقتين الرباط وسلا .فكان القادة إذن من عصارة تلك البورجوازية، باستثناء محمد اليزيدي الذي ينحدر من وسط متواضع.

لكن مباشرة بعد نهاية الحرب الأخيرة، ظهر رعيل الشبان الجدد المتعلمين الحاملين للشهادات والمنحدرين من الأوساط الشعبية، كما كان الشأن بالنسبة لعبد الرحيم بوعبيد، وهو محامي وابن نجار بسلا، والمهدي بن بركة المجاز في العلوم، وهو ابن مخزني[78] واعتمادا على حدسه اختارهما سيدي محمد كمستشارين خاصين. وكان المهدي بن بركة كذلك يدرس الرياضيات للأمير مولاي الحسن وأصدقاءه بالمعهد المولوي، وفي الوقت ذاته، كان المحجوب بن الصديق، وهو سككي

77- من البديهي أن الكومندرا صالڤي كان يعبر عن رأي وزارة الشؤون المغربية ـ التونسية وليس من حق أي أحد أن يجعل منه كبش فداء.

78- أصبح بوعبيد وزير دولة وسفير المغرب بباريس في حكومة البكاي، وعين وزيرا للاقتصاد الوطني في حكومة البكاي الثانية. وبذلك كانت تدخل ضمن مهامه المالية والتجارة والإنتاج الصناعي والمعادن ومصالح التخطيط، وصار بعد ذلك نائب رئيس الحكومة مع الحفاظ على حقيبة الاقتصاد الوطني. أما المهدي بن بركة فقد شغل منصب رئيس الجمعية الوطنية الاستشارية، وكلاهما انتقلا في آخر المطاف إلى معارضة الملك.

بمكناس ـ وابن فقيه بسيط ـ يناضل داخل الأوساط العمالية. لقد أصبح في الأخير كاتبا عاما للاتحاد المغربي للشغل (UMT) الذي سانده فرين براون، زعيم الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة(CISL) ، وبمجيء هؤلاء الشباب، تمكن الحزب من بسط نفوذه على الجماهير الشعبية في المدن واستقطب بالتالي جماعات جديدة تتميز بالدينامية وحسن التأطير والفعالية، أكثر مما كان عليه الأمر بالنسبة لبورجوازية المدن. لقد أنعشت هذه الدماء الجديدة بشكل من الأشكال الحركة وأضفت على حزب الاستقلال طابعا آخر مغايرا للصبغة الدينية أو الثقافية التي كان عليها، ولم يمر بعد الوقت الكافي لنعرف هل سيتمكن هذا الرعيل من الشباب الحد من التأثير القوي لشخص علال الفاسي، وهل انفتاح الحزب على طاقات جديدة يمكن من ظهور رؤى سياسية عصرية تشبه تلك التي يعمل بها حزب الشورى والاستقلال؟ إنها فرضية جد محتملة، لأن رجالا من طينة الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد أو المهدي بن بركة لهم من الخصال ما يؤهلهم لذلك ولمستقبل زاهر[79].

ورغم أنني لم أعد إلى المغرب منذ أواخر1947، بدأت تتكون لدي فكرة دقيقة على المشهد السياسي لهذا البلد ووزن الأحزاب المتواجدة به وذلك بفضل اللقاءات العديدة التي قمت بها خلال الأشهر الأخيرة مع بعض الفرنسيين والمغاربة.

إن مجلس حفظة العرش حل مستحيل وغير لائق في نظري، كما أن اقتراح خليفة كوصي وحيد على الملك يبقى حلا غير صائب أيضا، فنظرا لانقسام الرأي العام ونظرا للعنف الحاد السائد وتعصب كل واحد لرأيه فلا يمكن لأي رجل أن يحقق الإجماع حول اسمه، فإذا أحرز على موافقة الوطنيين، فسيعارضه التقليديون والعكس صحيح أيضا. كما أن التخلي عن السلطان السابق وعلى السلطان الحالي من أجل اختيار رجل ثالث سيكون خيارا مستحيلا كذلك، فهذا الأخير لن يقبل من طرف الوطنيين ولا ساكنة المدن كما هو الأمر بالنسبة لابن عرفة.

فلم يبق إذن إلا الخياران التاليان:

---

[79]ـ بالفعل، لقد انفصلوا عن الجناح اليميني لحزب الاستقلال الذي يتزعمه علال الفاسي وأسسوا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يحظى بمساندة الاتحاد المغربي للشغل، إنهم يساريون، لقد لجأ المهدي بن بركة إلى مصر وصدر في حقه حكما غيابيا بالإعدام وذلك لمشاركته في مؤامرة ضد الملك الحسنII ، ولا زال الكل يتذكر اختفاءه التراجيدي .بباريس أواخر سنة 1965.

- الاحتفاظ بابن عرفة أراد من أراد وكره من كره،

- إعادة سيدي محمد بن يوسف.

في فترة ما كنت مع الاحتفاظ بابن عرفة، لكنني رضخت للأمر الواقع في أوائل يوليوز، لقد كنا السبب في أن فقدت هذه الشخصية المحترمة هيبتها وتقديرها، ولا يمكننا الآن أن نعيد لها السلطة وأن نجعلها تشكل حكومة مغربية تحظى بمصداقية حقيقية في البلاد[80]، لذا لم أعد أرى أي وسيلة أخرى للحل باستثناء إرجاع سيدي محمد بن يوسف مع استحضار كل الصعوبات والأخطار التي ستصاحب هذه العملية.

إنها بالفعل عملية جد دقيقة وربما تحقيقها مستحيل بالنظر للسياسة الداخلية لفرنسا، أما على المستوى المغربي، فإنها قد تشعل فتيل العداء لفرنسا، لأن هذا الحل سيقر بطلان وإخفاق السياسة المتبعة منذ سنتين، وفي المقابل، كنت أستبعد كليا أن المشروع سيجد معارضة مسلحة من طرف القبائل.

لكن قبل اتخاذ القرار يجب معرفة الوضعية الذهنية التي يوجد عليها سيدي محمد بن يوسف، ولهذا الغرض، كان من اللازم إيفاد مبعوثين مؤهلين إلى أنتسيرابي دون الإعلان عن ذلك، فإذا تفهم السلطان السابق - ومن المفروض أنه تعقل بعد كل ما ذاقه من محنة - الوضع وأبان عن حسن نيته، فعلى فرنسا أن تتخذ المبادرة وتتكلف بتنفيذ العملية دون هوادة. وفي كل الأحوال لا يمكن استشارة الأحزاب السياسية وبالأحرى إشراكها في المحادثات التي ستدور مع السلطان لأنها ستعمل على تصليب موقفه وسوف يستفيدون من التدخل لصالحهم، أما من جهة أخرى، فمادام أن معاهدة 1912 لازالت سارية المفعول، فلا يمكن أن نقبل إلا بمفاوض واحد وهو سيدي محمد.

إن المقاربات الحذرة – لم أكن بعد متيقنا من نجاعة رأيي - التي قمت بها إزاء رئاسة الحكومة ومجموعة من الدواوين الوزارية جعلتني أقتنع سريعا أن هذا التصور لن ينال رضى الأطراف المعنية[81].

---

[80]- لقد سبق للسيد إيميل روش أن قال للسيد كراندفال أن الاحتفاظ بين عرفة أمر مستحيل وأن السيد بونيفاص أيضا يشاطره هذا الرأي.

[81]- لكن عندما عرف المشروع أثار حفيظة مناصري مجلس العرش، كما أقلق المتعصبين لابن عرفة، فصرت في آن واحد عدو الطرفين.

كان التغيير مفاجئا وجذريا واستقر الأمر إذن على مجلس العرش لربح الوقت وانتظار ما سيأتي ...كنت أود أن أطلع المقيم العام الجديد على وجهة نظري قبل ذهابه إلى المغرب، لكن لم أتمكن من مقابلته.

تقلد السيد گراندفال لمهامه والتعليمات التي تلقاها

في 7 يوليوز1955، امتطى جيلبير گراندفال، المقيم العام الثاني عشر، الطائرة للالتحاق بمنصبه بالرباط، وتتلخص التعليمات التي كلف بتطبيقها في ما يلي:

1- تود الحكومة الفرنسية أن تنقل ممارسة الحكم والإدارة في أقرب الآجال إلى المغاربة أنفسهم.

2- إن ابن عرفة لا يتوفر على أي سلطة، وأن مجرد وجوده يعرقل كل عمل بناء، وبما أن إشراك المغاربة في هذه الأعمال أمر واجب، وأن هؤلاء يرفضون التعامل معه هو بالذات، فعليه أن يتخلى عن العرش.

3- هناك عدة حلول يمكن اتخاذها مباشرة بعد خلع ابن عرفة: إما تعيين مجلس حفظة العرش، أو تسمية خليفة أو تنصيب سلطان جديد. وبالطبع لكل حل مزاياه ومساوئه وعلينا اختيار الأحسن.

4-وفي كل الحالات، فإن فرضية رجوع سيدي محمد بن يوسف إلى العرش أمر غير وارد بتاتا.

5- لكن سيسمح لسيدي محمد وعائلته أن ينتقل إلى فرنسا ويستقر بها،

6 -وأخيرا، ستشكل حكومة مغربية حقيقية، وسيؤدي هذا إلى الاستغناء عن المديرين وعن مجلس الوزراء الحالي.

وفور وصوله إلى المغرب، قام السيد جيلبير گراندفال بعدة لقاءات، لكن منذ البداية اتضح أنه يأخذ بعين الاعتبار آراء الوطنيين أكثر من منافسيهم، كما أنه لمح بشكل من الأشكال إلى أن عهد ابن عرفة محكوم عليه بالزوال، وبهذا التف الجميع حول مناصرة سيدي محمد بن يوسف، تلك المناصرة التي كانت مرغوبة البارحة والتي أصبحت اليوم تتحقق أكثر فأكثر. وكلما قام المقيم العام بزيارة مدينة من المدن المغربية الكبرى كمراكش ومكناس على الخصوص، تعالت أصوات المتظاهرين

منادية باسم السلطان المنفي، ويصطدم المتظاهرون مع قوات الأمن الأمر الذي أسفر عن العديد من الجرحى والقتلى. وتفاديا لمذابح أخرى، وقع تخلي المقيم العام عن زيارة مدينة فاس، وخلال كل هذه الأحداث عبرت الشرطة عن بالغ القلق.

برنامج گراندفال

في بداية غشت، اقترح المقيم العام على الحكومة الفرنسية مخططا من خمس نقط:

1- ذهاب السلطان ابن عرفة، حيث لا يوجد مغربي عصري واحد يقبل منه ولو منصبا بسيطا.

2- إنشاء مجلس للعرش.

3- تشكيل حكومة مغربية صرفة يترأسها سيدي الفاطمي بن سليمان ومهمتها الأساس هي التفاوض مع فرنسا.

4- تصريح علني لسيدي محمد بن يوسف يعلن فيه عن موافقته على الإجراءات المتخذة، وبالطبع، يجب إرسال وفد إلى مدغشقر ويمكن أن يتضمن مثلا: ممثلا عن الإقامة العامة والبكاي والسي المعمري الصديق الحميم للسلطان السابق ومستشاره.

5 -الإعلان الرسمي عن رجوع سيدي محمد بن يوسف إلى فرنسا. وألح السيد ج .گراندفال على أن يُشرع في تنفيذ هذه النقط في آن واحد أي بطريقة متوازية، وذلك قبل 20 غشت، ذكرى انقلاب 1953 إذ كان يتخوف من اندلاع مظاهرات عنيفة في مجموع أنحاء المغرب إذا أحتفظ بالوضع كما هو عليه.

ورغم أن رئيس الحكومة كان بالتأكيد متفقا مع المخطط فإنه لم يتمكن من تنفيذه في هذا الأجل الوجيز، لقد واجه بالفعل معارضة واضحة من طرف عدة وزراء، الأمر الذي دفعه إلى التأني والمناورة. أما المقيم العام، فلم يطق الانتظار لوعيه بخطورة الوضع وصار يهدد بتقديم استقالته، وبموازاة ذلك شدد الوطنيون موقفهم بعدما كانوا قد قبلوا في يوليوز - حسب السيد گراندفال - ترك تسيير الشؤون الخارجية وضمان الدفاع عن المغرب لفرنسا، شريطة الاعتراف بحق بلدهم في الاستقلال.

مناظرات إيكس ليبان (غشت 1955)

شكل السيد إدگار فور لجنة تتكون من خمسة حكماء يرأسها السيد روبير شومان، وزير العدل. وتضم كذلك السيد أنطوان بيني وزير الشؤون الخارجية والجنرال بيار كونيغ، وزير الدفاع الوطني والسيد بيار جولي الوزير المكلف بالشؤون المغربية ـ التونسية، وقرر بعد ذلك أن يجتمع الحكماء بإيكس ليبان حيث كان السيد أنطوان بيني يقضي فترة استجمام بعيون الماء الطبيعية. وفي اللقاء سيتم الاستماع لممثلي كل الحساسيات المكونة للرأي العام المغربي ومن ضمنها الفرنسيين وبالطبع الناطقين باسم حزب الاستقلال والناطقين باسم حزب الشورى والاستقلال.

من المؤكد أن هذا الحل لم يكن صائبا، لأنه يمس في البدء بسلطة المقيم العام دون الحديث عن ابن عرفة، فرغم انعدام سلطة هذا الأخير، فهو يفقد مصداقيته علنيا في هذه المبادرة على المستوى العمومي وبطريقة تنقصها اللباقة. ومن جهة أخرى يمكن أن يدفع هذا الحل بالوطنيين على اختلاف اتجاهاتهم المتطاحنة، والتي يغار بعضها من البعض، نحو الديماغوجية والمغالاة وذلك لاستقطاب زبناء جدد وتوسيع النفوذ. وكان الفرنسيون المساندون لتلك الاتجاهات ـ ويوجد بعضهم بين موظفي السلطة ـ يساعدونهم ويشجعونهم باستمرار على هذا النهج، وأظن بصدق أن الخطأ لا يرجع لرئيس الحكومة.

إن الوضع السياسي، أي اللعبة البرلمانية والانقسامات، أو بمعنى آخر، التناقضات الداخلية للحكومة وحالة جزء هام من الرأي العام، كل هذا جعل إدگار فور يختار سياسة الكل للكل...

يقول السيد گراندفال في كتابه (ص201) أنه قد نبه في 13 غشت السيد إدگار فور قائلا: «إن سياستك ستنتهي بإرجاع ابن يوسف إلى عرشه !» وقد أجابه الآخر: «وهل سبق أن راودكم الشك في ذلك؟»».

في الواقع، لقد وقع خطأ في نقل هذا الحديث، إذ يوحي بأن رئيس الحكومة كان يود إرجاع سيدي محمد ابن يوسف، الأمر الذي لم يكن صحيحا آنذاك، لم يكن السيد إدگار فور يكن العداء للسلطان المنفي، وكلما حدثته عن مسألة رجوع السلطان التي تظهر لي كأفضل حل كان

يرد علي: «نعم معكم الحق، لكننا نصطدم مع أمر واقع ومستحيل، إذ في المجال السياسي، كل شيء غير قابل للإنجاز لا يشكل حلا»، وكان يظن أن الرجوع سيطرح نفسه بإلحاح في المستقبل مثله مثل السيد گراندفال نفسه، لقد نقل لي عندئذ حكاية طريفة، تتعلق بدردشة مع المقيم العام.

قبل ذهابه إلى الرباط قال هذا الأخير لرئيس الحكومة أنه فكر ـ من بين ما فكر فيه ـ أن يذهب إلى مدغشقر وأن يصحب معه السلطان إلى المغرب على متن نفس الطائرة يضيف السيد گراندفال «فقلت له: ضع على صدرك صليب التحرير La croix de libération وسأفعل مثلك».

وجد إدگار فور هذا المشروع متهورا وغير واقعي، وكان موضع قلق بالنسبة له وهكذا كانت ذهنيته لما قص أمامي هذه الحكاية.

الهيجان يطال القرى، اضطرابات خنيفرة

لكن الحمى بدأت تعم المغرب، وصار الاضطراب ينمو بشكل تصاعدي، وانتشر في القرى، وكنتُ قد تكهنت بذلك منذ مدة طويلة. وفي 11غشت، أرسل أربعة قياد من فيدرالية برابرة زيان (الأطلس المتوسط) برقية إلى المقيم العام يطالبون فيها بأن يكف باشا مراكش الحاج التهامي الگلاوي عن التحدث باسم البرابرة، ويؤكدون فيها كذلك تعلقهم بسيدي محمد ابن يوسف، وقد علمتُ بعد ذلك أن البرقية أعدت بمناسبة زيارة قام بها أحرضان ـ قائد والماس السابق الذي أصبح من دعاة الاستقلال المتحمسين ـ لزعماء زيان بخنيفرة. والغريب في الأمر ـ وقد سبق وأن أشرنا إلى ذلك ـ أنه في أمسية جميلة من نونبر1947، كنت بولماس فاستضافني أحرضان تحت خيمة أبيه التقليدية وشرحت له مطولا ـ إذ كان يجهل مثل جل المغاربة تاريخ بلاده وقبيلته ـ أن قبائل الأطلس المتوسط ينتمون إلى مجموعة صنهاجة شبه الرُحل المدعون بآيت أو مالو (أبناء الظل) ومن بينهم كذلك زمور وأيت عمار (وهي قبيلته بالذات) وأيت سكوكو وزيان وآيت إسحاق وأيت شخمان إلخ. وقلت له كذلك أن هذه القبائل ليست من جنس برابرة الأطلس الكبير الذي ينتمي لها الگلاوي وهي قبيلة باشا مراكش. إن هؤلاء البربر (الشلوح) ينتمون بالفعل إلى فصيلة من بربر مصمودة، وأخبرته كذلك أن

الصنهاجيين أتوا من الصحراء وأسسوا دولة المرابطين وأن المصامدة هم الذين قضوا على الدولة المرابطية وأسسوا على أنقاضها دولة الموحدين. تأكدت ذلك اليوم أن لأحرضان ذاكرة قوية لكنه يستعمل المعلومات التي لقنتها له - حين كان يعمل تحت أوامري - ضد مصالحنا.

وفي يوم الجمعة 19 غشت عرف مركز خنيفرة أحداثا دموية بالغة الخطورة، لقد تدخل الجيش وكذلك القوات الجوية لتفريق فرسان (خيالة) زيان الذين بدأوا التجمع على قمم الجبال استعدادا للنهب في الوقت المناسب.

وبما أن حضوري بايكس ليبان لم يكن مبرمجا، فإني طلبت من رئيس الحكومة يوم 19 غشت على الساعة 9 ليلا السماح لي بقضاء فترة راحة بسان لونير Saint Lunaire قرب دينار Dinard وذلك لكوني كنت متعبا. وطلب مني أن أدلي له برأيي فيما يخص المتاعب التي تخلقها له الأوضاع بالمغرب.

- ما هي وجهة نظرك؟

- أنا جد قلق، وأخاف أن تحذو قبائل أخرى حذو زيان. منذ الآن، وفي كل لحظة، يمكن أن تتعرض المراكز القروية الصغرى والوحدات المنجمية والضيعات الأوربية إلى الهجومات، لقد أصبح الخطر يتهدد الفرنسيين بكل وضوح.

أجابني رئيس الحكومة، في كل الحالات، يوجد هناك جيش، ما الفائدة من جيش يكلفنا الكثير، إذا لم يستطع ضمان الأمن لمواطنينا؟

- نعم، يوجد هناك جيش، سيدي الرئيس، لكن لا يمكنه المحافظة على سلامة الفرنسيين، بشكل فعال، وعلى الخصوص المنتشرين منهم في المناطق النائية، وفي أغلب الحالات، يحتاج تدخل القوات إلى بضع ساعات، وهذا الوقت كاف لكي يقوم المشاغبون بالاغتصاب والقتل والنهب وإضرام النار.

- إذن، إذا كان هذا صحيحا، فلما لا أفهم لماذا أعلن الجنرال دوفال Duvalأنه في غنى عن قوات الدعم التي طلب گراندفال إرسالها؟

- ليس بإمكاني إعطاؤكم تفسيرا مقنعا، لكن أظن أن هذا الرفض راجع للثقة العمياء في الوفاء التقليدي الذي تحتفظ به البوادي نحونا. لقد زادت هذه الدردشة من هموم اكگار فور وتخوفاته أكثر من ذي قبل.

مذابح تادلة

وصلت إلى دينار في اليوم الموالي لـ 20 غشت، وبما أنني كنت أحتاج إلى بعض الراحة، فضلت أن لا أفتح المذياع وأن لا أقرأ أي صحيفة. وفي صبيحة 21 غشت، توصلت بمكالمة هاتفية من باريس، تحثني على الرجوع حينا والالتحاق يوم الاثنين 22 غشت بإيكس ليبان، ومن أجل هذا الغرض تم وضع طائرة رهن إشارتي، وعند مروري بباريس، فهمت سبب عودتي المفاجأة عندما تصفحت لوجورنال دي ديمانش، لقد وقعت في اليوم السابق مذابح ذهب ضحيتها فرنسيون، ولقد ثارت بعض القبائل من منطقتي الشاوية وتادلة، وكان عدد الضحايا الفرنسيين المدنيين مرتفعا (تسعة وأربعين فرنسيا، ومن بينهم ثمان نساء وخمسة عشر طفلا بواد زم).

وعند وصولي إلى إيكس ليبان، وجدت في بهو الفندق الذي يقيم فيه الحكماء، عدة مديرين وملحقين بدواوين الوزراء ومجموعة مهمة من الصحفيين الفرنسيين والأجانب بالإضافة إلى بعض فرنسيي المغرب وبعض المغاربة.

وكان يظهر جليا أن الفرنسيين منقسمون إلى معسكرين ينظر بعضهم لبعض بريبة واحتياط، وأمام أنظار التيار المنعوت بالليبراليين صافحت الجنرال لوكونت، رئيس أركان الجنرال كونيغ، الذي همس في أذني «هنا اللعبة ملغومة!» وبعد ذلك توجهت تحت أنظار "التقليديين" نحو السيد لوبلان Leblancالمراقب المدني بديوان السيد گراندڤال، ومن سوء حظه كان لا يحظى برضى الجزء الكبير من الحضور، وفيما بعد علمت أن البعض كان يشك في تورطه في مذابح وادي زم بدعوى أنه أراد أن يبرهن على أن سكان البوادي هم من أنصار ابن يوسف مثلهم مثل سكان المدن[82] ! ومن البديهي أن يكون الجو جد مكهرب.

---

[82]- لم يكن ذلك إلا افتراء، فقدكان لوبلون Leblanc - صديق أندري جوليان - فرنسيا صالحا وعند ذهاب السيد گراندفال، وجد نفسه في وضع غير مريح، جعلته ينضم إلى المكتب المركزي للتوثيق والإعلام كما فعلت ذلك مع أصدقاء آخرين من الذين تخلى عنهم گراندفال. فكلما تغير المقيم العام - هذا ما وقع مرارا وتكرارا - تم إغناء مجموعتي الصغيرة بمساعدين قارين أو متطوعين من مختلف

وفي الوقت ذاته، كان الحكماء الخمسة يعملون دون انقطاع في جلسة مغلقة بالطابق السادس من العمارة، وكي لا أدخل في المتاهات وأسمع الاتهامات والاتهامات المضادة التي تبادلها الحاضرون، قررت أن لا أرى إلا المغاربة. فذهبت للسلام على الصدر الأعظم، ذلك الرجل المحترم والمسن، ثم على الإخوة الناصري وصديقي القديم السي الفاطمي بن سليمان الذي يحتمل أن تجمعني به مناقشات طويلة وجد مهمة، ووجدت أن وفد حزب الشورى والاستقلال الذي كان يرأسه عبد القادر بن جلون[83] يتعامل معي بلطف واحترام، ظنا منه أنني أتوفر على صلاحيات يمكن أن يكون لها تأثير هام، وبمجرد ما علم أعضاء هذا الوفد أنني في عزلة تامة، كفوا عن لقائي، وعكس ذلك، لم أتمكن من الالتقاء بممثلي حزب الاستقلال، والذين كانوا محاطين بحماية مشددة تحسبا لكل لقاء غير مرغوب فيه.

استطعت في إيكس ليبان الحصول على بعض التوضيحات فيما يخص الأحداث التي عرفتها تادلة، لقد تعرض كذلك منجم آيت عمار قرب واد زم إلى هجوم عنيف قتل على إثره 14 فرنسيا بعد مقاومة بطولية، كما وقعت اضطرابات بأبي الجعد وأدت هي الأخرى إلى عدة قتلى، وأخيرا، تعرضت منشآت المكتب الشريف للفوسفاط بخريبكة إلى أعمال تخريبية صبيحة يوم الأحد، كما سقط بعض القتلى - مغاربة - بالخميسات والرباط (بدوار الدوم) والدار البيضاء (10قتلى) وكذلك بمازگان (الجديدة حاليا).

وتوصلنا في ظهيرة الاثنين 22 غشت بخبر مقتل جنرال الجيش السيد دوڤال، القائد المنسق بين القوات المتواجدة بالمغرب، وذلك على إثر سقوط طائرته التي كانت تحلق بسماء تادلة فوق المنطقة التي عرفت الأحداث سالفة الذكر[84].

الاتجاهات، وكان كل هؤلاء يعملون تحت إشرافي في جو يسوده الانسجام، لأنهم كلهم فرنسيون قبل كل شيء.

[83]- تولى عبد القادر بن جلون منصب وزير المالية في حكومة البكاي الأولى.

[84]- كان الجنرال يقود طائرته الصغيرة بنفسه، وغالبا تحطمت الطائرة بدخولها في زوبعة ريح كما يحدث ذلك في سهول حارة، كسهل تادلة . لقد أشاع البعض أن الحادث كان من تدبير گرانديفال وهذا كلام سخيف ورخيص.

وفي ظهيرة اليوم الموالي انشغلنا في إيكس ليبان بمن سيمثل الحكومة في تأبين الجنرال دوڤال والذي حدد ليوم الأربعاء بالرباط أي على بعد أقل من عشرين ساعة، وأسندت هذه المهمة الأليمة إلى السيد بيار جولي July وزير الشؤون المغربية - التونسية والذي كان لا يتمتع بشعبية في أوساط الفرنسيين بالمغرب، فلما استشير السيد گراندفال هاتفيا أكد، هذا الأخير، أن مجيء هذا الوزير غير مرغوب فيه بتاتا، وقد تكون للساكنة الفرنسية - التي ذاقت طعم المرارة من جراء الأحداث الدامية - ردة فعل عنيفة لاتليق بهذا المبعوث الحكومي. وبما أن كل شيء وارد وأن الحكومة ليست في حاجة إلى أزمة تضعفها أكثر، تقرر إرسال عسكري فتم اختياري كرجل مناسب، وعلى الساعة الخامسة والنصف زوالا، تم تعييني وإخباري بأن أمتطي طائرة رئيس المجلس (S.O. Bretagne)التي كانت متوجهة إلى باريس. وهناك تم حجز مقعد لي بطائرة للخطوط الجوية الفرنسية والتي غادرت المطار على الساعة 12 ليلا[85]، وأوصلتني إلى الدار البيضاء عند الفجر حيث نقلتني سيارة إلى الرباط على وجه السرعة. وهكذا سأتمكن من الوصول ثم الاستحمام وارتداء البدلة البيضاء المخصصة لهذه المناسبة إذ تمكنت من وضعها بين أمتعتي حين توقفي الخاطف بباريس.

وبالرغم من أن هذا البرنامج مرتجل، فإنه تحقق دون عناء نقطة تلو الأخرى. وفي صبيحة اليوم الموالي على الساعة 10 كنت مرتديا بدلتي البيضاء في مكتب المقيم العام.

مراسيم دفن الجنرال دوڤال

انطلقنا من الإقامة العامة في موكب قاصدين بيت الجنرال وذلك لحضور حمل النعشين[86]. قدمت بحرارة تعازي الحكومة إلى عقيلة الفقيد - كانت شجاعة رغم الفاجعة الأليمة - وكنت قد تعرفت عليها في السابق بالرباط حين كان زوجها رئيس كتيبة ضمن الديوان العسكري للسيد هنري بونصو، وبعد ذلك سرنا مشيا على الأقدام وراء المدفعين اللذين يحملان النعشين الملفوفين بالعلم الفرنسي والتحقنا على بعد ستة مائة

---

[85]- بباريس التحق بي السيد دونديو Donnedieu de Vabres مدير ديوان السيد جولي، وهو غير معروف لدى فرنسيي المغرب.

[86]- توفي الكومندار شابرول، رئيس ديوان الجنرال دوفال في نفس الحادث.

متر، بمفترق الطرق المتواجد أمام الأبواب الثلاثة[87] حيث ستمر مراسيم الجنازة. كانت صفوف من الدرك المتنقل تخفر الوفد الرسمي عن قرب، إذ كنا مطوقين وكأننا معتقلين، وكانت أزقة أكدال، الحي الأوربي، فارغة.

لكن عندما وصل الموكب إلى الأبواب الثلاثة، التفت الجماهير الكثيرة على طول الطريق وراء الحواجز، ومن حسن الحظ كانت قوات الأمن كثيفة الحضور تحول دون سقوط تلك الحواجز، وتعالت الشعارات المناوئة للمقيم العام من كل جهة.

وعاد الهدوء عند بداية الحفل الديني واستمر إلى نهايته، تدخل بعد ذلك االسيد گرندفال ليلقي كلمته بصوت عالي وهادئ، وتعالى صراخ الحضور ليقاطعه مرات عديدة بالقدف والشتم مطالبا بإقالته وموته... مر كل هذا أمام جنازتين لعسكريين سقطا في سبيل الوطن وأمام أعين عائلتيهما وتحت أنظار شخصيات أجنبية ومغربية[88]. إنه لحدث فظيع، مؤلم ومشين لفرنسا وللفرنسيين. كنت في الصف الأول لكوني أمثل الحكومة، وتمكنت من ملاحظة ما يدور في صفوف الهيئة الدبلوماسية والجنرالات والضباط السامون الأمريكيون، لقد اندهش القنصل العام الإسباني لما وصل إليه الكثير من الفرنسيين من خساسة وتدني وتفاهة، أما الأمريكيون، فقد كان يظهر على وجوههم الاحتقار الكبير لهؤلاء الأوربيين - المنعوتين بجنس الزيتون - وذلك لتصرفاتهم السخيفة[89]!.

عاد الصمت عندما وضع الجنرال كالييس، المفتش العام للقوات البرية والبحرية والجوية بإفريقيا الشمالية، على تابوت الجنرال دوڤال الصليب الشرفي الأكبر للجيش (Grande Croix de la legion

---

[87]- لقد سبق أن شهد هذا المكان المسمى بساحة لوكليرك مراسيم رجوع جثمان المارشال ليوطي إلى الرباط في أواخر 1935

[88]- خلافا لما كتبه السيد گراندفال في كتابه (ص249) فحينها أشرك في خطابه تمازي واحترام رئيس الحكومة الممثل في شخص الجنرال سبيلمان، فإن الجماهير الحاضرة بقيت صامتة. لا يرجع هذا الصمت لكون الأمر يتعلق برئيس الحكومة أو بالناطق باسمه - الذي لا يعرفه هؤلاء الفرنسيون الذين لم يأتوا إلا مؤخرا للمغرب - لكنه يعزى لكوني ضابطا ساميا وأن الجيش يبقى الأمل الوحيد بعد هذه الأحداث الدامية، لهذا تعالت التصفيقات بحرارة لما نُطق باسم المارشال جوان منعزلا، رغم مؤاخذته على مصادقته على سفر السيد مانديس فرانس إلى تونس.

[89]- بالنسبة للأمريكيين، فإن الفرنسيين المزدادون جنوب الخط الرابط بين (Nantes-Lyon) نانت - ليون ينتمون إلى "جنس الزيتون"، هذه التسمية التي تدل على احتقارهم لكل الساكنة الأوربية القاطنة بحوض البحر المتوسط، مستثنين بالطبع عرب النفط.

(d'honneur)، وبعد ذلك صفقت الجماهير عند استعراض الجيش، وهذا شيء غير مألوف عندما يتعلق الأمر بمراسيم جنازة.

لقد فقدت الجماهير وعيها وصوابها وتناست كل قواعد اللياقة والآداب، وتأكدنا من ذلك عندما خرجنا من الخيمة الرسمية في نهاية الحفل، لقد حاول بعض الأوباش تخطي الحواجز بالقوة لمهاجمة المقيم العام، فلم يفقد هذا الأخير صوابه ولا لياقته. أركبني في سيارته صحبة الجنرال كاليبس ثم جلس بيننا، واتجهنا على وجه السرعة إلى الإقامة العامة التي كانت تحت حراسة مشددة، كانت تحيط بها عدة مجموعات من الدرك المتنقل[90].

أثناء الرحلة، قال لي المقيم العام: في آخر المطاف، لقد مرت الأمور أحسن مما كنت أتصور!

أجبته أنني متأثر لما وقع فما كنت قط أظن، عندما كنت أجوب أزقة الرباط وراء المارشال ليوطي أو الجنرال نوجيس مثلا أن في يوم ما سيتعرض مقيم عام لفرنسا، لمثل هذا التصرف بالمغرب وخصوصا أن يأتي ذلك من مواطنيه، وكان رد محاوري بالقول: «يتأكد لي أنك لم تر في 16 يوليوز المشاهد الهستيرية التي تخللت مراسيم دفن ضحايا الأحداث الإرهابية ليوم 14 يوليوز، لقد تعرضت يومها للقذف والشتم والتهديد، لقد تم دفعي وانتزعت قبعتي ولم أنج من المشاجرة إلا بأعجوبة، وكان من الممكن أن نشهد اليوم أحداثا أسوأ! ».

وبمقر الإقامة العامة، تحدثت طويلا مع مساعدي السيد گراندفال المقربين، وأذكر منهم إيتيان بوران دي روزيي ممثل الإقامة والذي تعرفت عليه بديوان الجنرال دي غول وبيار لورون، مدير ديوان الإقامة والسيد جاك شازيل مدير الإعلام. أدخلني المقيم العام إلى مكتبه وتحدث معي على انفراد، لم يخف علي أنه يفكر في الاستقالة من منصبه في الأيام القليلة المقبلة لكونه لا يريد الاشتراك في سياسة مبهمة ستؤدي إلى نكبة مؤكدة، وأضاف أن مشاورات إيكس لي بان ورفض تطبيق مخططه - الذي تقدم به - سيؤديان لامحالة إلى رجوع بن يوسف في

---

[90]- أخجل أن أكتب - لكن يجب أن أتطرق لذلك لفهم إلى أي حد فقد الناس صوابهم - إنني شاهدت بعض النساء قمن بحركات لا أخلاقية تجاهنا.

ظروف لا تشرف بتاتا فرنسا ولا تخدم مصالحها، ثم فتح خزينته وأطلعني على مجموعة من مراسلاته.

لقد مكنني هذا الحديث المدعوم بالوثائق من عدة أمور كنت أجهلها.

أكد لي السيد ج گراندفال أنه لا يشك في حسن نية السيد إدگار فور، لكنه يتأسف لضعفه، فأجبته أن وضعية رئيس الحكومة جد صعبة وذلك راجع لتعدد الأحزاب وانقساماتها الداخلية كلما تعلق الأمر بإفريقيا الشمالية وأيضا لهشاشة الأغلبية الحكومية ... فإذا عجل إدگار فور بالأمور فسوف يفقد الأغلبية وقد يستقيل بعض وزرائه مما قد يزيد الطين بلة. ورغم إدلائي بهذه الدلائل المنطقية، لم يتغير كما هو الشأن في مثل هذه الحالات، رأي المقيم العام.

وأظن أن تطبيق مخطط گراندفال في الآجال المحددة من طرف صاحبه لن يغير أي شيء من تعاقب الأحداث، فمشروع مجلس العرش غير قابل للنجاح، ورجوع السلطان المظفر من مدغشقر لا مفر منه، وإن أجل من شتنبر إلى نونبر فلن يتم تهييئه بشكل أفضل...

معارضة باشا مراكش لإنشاء مجلس العرش

بعد وجبة الغذاء التي جمعت بالإقامة جنرالات المغرب والجزائر وتونس الذين حضروا مراسيم دفن الجنرال دوڤال، أخبرني صديقي القديم والكبير الجنرال ماسبي دي بياست من شؤون الأهالي بالموقف الجديد الذي اتخذه الحاج التهامي لگلاوي باشا منطقة مراكش، وكان يعتقد ـ وهو على صواب ـ أن هذا الموقف يكتسي طابعا بالغ الخطورة.

لقد قال له الباشا بكامل الوضوح أن الخروج من معضلة تولي العرش تكمن وراء النقط الثلاث:

ـ الاحتفاظ بابن عرفة أصبح الآن أمرا جد صعب لتراكم الأخطاء التي ارتكبناها.

ـ إرجاع بن يوسف أمر من الحماقة التفكير فيه.

ـ تعيين سلطان ثالث يختاره العلماء وينضم إليه هو وأصدقاؤه التقليديين بصفة تلقائية.

لكن، وفي رأي الباشا، فإن مجلس العرش حل غير معقول ولا قابل للتطبيق في المغرب لأنه مناف للتقاليد وسيتولد عنه لا محالة الرجوع

اللامشروط لسيدي محمد بن يوسف، وإذا أصرت الحكومة الفرنسية على إنشاء هذا المجلس، رغم تحذيراته فإنه سيكون مضطرا لاستخلاص العبر اللازمة وبالتالي إعادة النظر جدريا في موقفه.

إنه إنذار واضح: إذا تأسس مجلس حفظة العرش، فسيتصرف الباشا دون اعتبار أي شيء ما عدا مصالحه الخاصة.

وسألت الجنرال ماسيي دي بياست هل أخبر بذلك المقيم العام، فأجابني: «بالطبع أخبرته، لكن لا أعلم، هل يصدقني، أم لا؟ أم يظن أن الباشا يستعمل هذه الخدع ليضللنا»، فعاهدته أنني سأخبر رئيس الحكومة عند رجوعي إلى إيكس ليبان.

وخلال إقامتي القصيرة بالرباط، التقيت ببعض الأصدقاء، تناولت العشاء - سويا - مع الجنرال ميكال Miquel الخلف المؤقت للجنرال دوڤال، وحضرت وجبة غذاء عند الجنرال ميليي صحبة الكولونيل بوبير قائد subdivision للرباط كما تحدثت طويلا مع الكولونيل هوبير Hubert [91] وطرحت عليه عدة أسئلة.

لقد أصبح هذا الضابط السامي من أبرز المساعدين للإقامة العامة ومن الذين يسمع لهم ويؤخذ رأيهم بعين الاعتبار، بعدما كان يعمل في إدارة شؤون الأهالي تحت رئاسة لوبلان مدير الداخلية والأمن. لقد كانت لقاءاتي متنوعة ومن آفاق مختلفة.

وكان من الواجب معرفة هل كان الوطنيون وراء أحداث خنيفرة وتادلة، فأغلب الفرنسيين أكدوا ذلك بحدة وعاتبوا السيد ﮔراندفال على انخداعه وإفراطه في الثقة.. وآخرون - وفي الواقع عددهم قليل - يدحضون هذا الاتهام ويقدرون المجهودات التي قام بها قادة الوطنيين للحفاظ على النظام بعدما طلب منهم المقيم العام ذلك.

أما الحقيقة، فإنها جد معقدة، إذ يبدو لي، بالفعل أن القادة الوطنيين لم يرغبوا في الأحداث الدامية التي عرفتها البلاد، كما يظهر لي في أغلب الظن أنهم ارتكبوا خطأ فادحا عندما دفعوا القرى إلى تنظيم المظاهرات

---

[91] - إن الجنرال ميليي - المتقاعد آنيا - كان رئيسي في إدارة الشؤون السياسية قبل الحرب وإلى حدود بداية 1940. أما الكولونيل بوبير Beaupère فكان أحد مساعدي آنذاك.

ليؤكدوا للإقامة ولمصالحها أن القبائل لم تبق موالية لابن عرفة بعد تحرك بعض أعضاء حزب الاستقلال في المراكز القروية الصغيرة، وكان هؤلاء لا يعرفون جيدا ردود الفعل البدائية لساكنة تلك القبائل، وذلك راجع لكونهم كانوا في الحقيقة يعيشون بعيدا عنهم وعن واقعهم. وكانت النتيجة أن تجاوزتهم الأحداث، لكن لا أستبعد أن يكون بعض المتعصبين والمتزمتين قد تدخلوا بدافع الشر من أجل الشر فقط.

لم تتجاوز الأحداث قادة الوطنيين في القرى فحسب، بل أصبح جليا يوما بعد يوم وفي المدن أيضا، أن جزء من التنظيم الإرهابي لا يخضع لمراقبتهم، ويتلقى الأوامر من الخارج عبر قنوات تنظيم سري. لقد انفجرت قنبلة يوم 14 يوليوز في باحة مقهى بالبيضاء مخلفة عدة قتلى وجرحى من بين الزبناء الأوربيين، وكان الهدف من وراء هذا الانفجار هو الحيلولة دون الوصول إلى أي اتفاق بين البلدين، وأيضا الدفع بالفرنسيين إلى الوقوف ضد سياسة السيد گراندفال وإلى استعمال العنف من أجل الانتقام الأعمى (وذلك ما وقع)، فالنتيجة المرغوب فيها في آخر المطاف هي توسيع الهوة بين الفرنسيين والمسلمين.

إن المسؤولين الحقيقيين عن هذه المجزرة يوجدون دون شك في القاهرة أو في مدريد وليس في الرباط أو البيضاء[92].

لقد تناولت بالدرس، من جهة أخرى، صحبة الكولونيل هوبير Hubertوذلك على خريطة حائطية حالة ووضع القبائل في كل جهات المغرب، وتبين أن الداء تمكن بشكل كبير من جسدي الأطلس المتوسط وتادلة، لكن هوبير كان متخوفا أيضا من بلاد بني ازناسن[93] ومن تازة التي كانت تغذي في السابق بؤر العصيان في جنوب هذه المدينة، كما كان يبدي بعض القلق تجاه بعض المناطق المضطهدة والتي تنتمي إلى المجال الشاسع والخاضع إلى نفوذ گلاوة، وكذلك الشأن بالنسبة للجزء الشمالي من الأطلس الصغير. وعكس ما كان منتظرا، منذ أمد طويل لم

---

[92]- لم يكن الشيوعيون متورطون في هذه القضية وحينما أذكر الإسبان فلا أقول إنهم متورطون بل أعني أنهم لا يعيرون أي اهتمام لتحركات أعدائنا فوق ترابهم.

[93]- إن البكاي ينحدر من هذه القبيلة التي توجد شمال وجدة، بين المنطقة الإسبانية والجزائر، لقد كان بنو يزناسن مضطربين على الدوام، إذ كل فرد من الوجهاء كان يطمح أن يصبح قائدا، وبما أن الأمر مستحيل، تعدد الغاضبون، ولجأ العديد من ساكنة بني ازناسن إلى المنطقة الاسبانية.

تتحرك القبائل المتواجدة على تخوم المنطقة الإسبانية، لقد عمها الهدوء، بينما كنا نخشى أن نستسلم لتأثير التنظيمات المناوئة لفرنسا والتي كانت تعمل هناك على مرأى ومسمع من جيراننا الإسبان.

وفي ظهيرة يوم الخميس 25 غشت، توجهت إلى الدار البيضاء ورافقني حتى منتصف الطريق بين الرباط وهذه المدينة الكولونيل بانطلاكسي مدير دراسات شؤون الأهالي، فهذا الصديق الحميم كان على اطلاع بكل الأشياء وكذلك كان صهر (زوج ابنة) الفقيد الطبيب ڤايسجيربر أحد أوائل الفرنسيين بمغرب ما قبل 1912.

وفي الدار البيضاء قمت بزيارة الجنرال فرانشي الذي تسلم قيادة هذه الجهة مؤخرا، كان عائدا من تادلة بعدما قام بعملية تفتيش هناك، وقد زودني بمعلومات قيمة حول ما دار بهذه المنطقة. إن أحداث أبي الجعد وتادلة ووادي زم وآيت عمار من فعل قبائل الضواحي، أما القبائل المجاورة لخريبكة، فلم تتحرك، إن عمال الفوسفاط أنفسهم الذين يتمتعون بعدة امتيازات اجتماعية، هم الذين قاموا بتخريب المعدات السطحية لهذه المؤسسة المهمة والتي هي في ملكية الدولة المغربية المستفيد الوحيد من أرباح الاستغلال!

رافقني الجنرال فرانشي حتى الطائرة، وفي صبيحة اليوم الموالي، أي الجمعة 26 غشت، كنت في إيكس ليبان.

لم أجد هناك ما يدعو للارتياح، إذ كانت رحى الدسائس والتآمر تدور دون هوادة، أخبرني الناطقون باسم الساكنة الفرنسية بالمغرب وأعضاء المخزن الشريف التابع لابن عرفة إنه لم يتم الإنصات إليهم إلا شكليا لذر الرماد في الأعين، كما زعموا أن الوطنيين وجدوا الآذان الصاغية لدى الحكماء، حيث كانوا يتباحثون معهم يوميا ولمدة طويلة. وتأكدت من صحة ما قيل لي، خلال هذه المحادثات التي جرت تارة مع ممثلي حزب الاستقلال وتارة أخرى مع ممثلي حزب الشورى والاستقلال، فقد تم تناول تشكيلة الحكومة المغربية المقبلة، وعلى الخصوص الأعضاء الذين سيكونون مجلس العرش، لقد حصر العدد في ثلاثة أعضاء وأصر الوطنيون على إقصاء هذا وذاك، لكي يُحتفظ فقط بالذين يحظون بثقتهم التامة، أما المقيم العام لفرنسا بالمغرب، فقد غيب كليا ولم يعطاه حق الإدلاء برأيه.

وبهذا تكون الحكومة قد أقدمت على الحل الأقل نجاعة أي مجلس العرش، بالطبع، وقد أخبرت رئيس الحكومة بعد عودتي من الرباط بما صرح به الحاج التهامي الگلاوي للجنرال ماسيي بياست، فأثار هذا الخبر انتباه ادگار فور، لكن ربما قيل له إن الأمر يتعلق بالمناورة الأخيرة للباشا أو محاولة يائسة لإفشال مخطط الحكومة الفرنسية. لكن لم يكن هذا التفسير، وحده كاف لإبقائه نهائيا على قراره الأول.

في الواقع، كان مجلس العرش يمثل بالنسبة له حلا وسطا، أو ذريعة مؤقتة تمكنه من ربح الوقت وتهدئة الوضع دون الحسم القاطع في المسألة، وبعيدا عن التسرع يتم إعداد الإجراءات لتسوية ترضي جميع الأطراف. كان يظن، من جهة أخرى، أن الرأي العام الفرنسي غير مستعد في الوقت الراهن لقبول رجوع السلطان السابق، فهذا الحل مستحيل لأنه قد يخلف تطاحنات خطيرة بين الفرنسيين مما يهدد وجود الحكومة، بمعنى أن هذا سيفتح المجال إلى أزمة سياسية حادة وخيمة العواقب.

وصمم إذن على التحلي بالصبر والتأني، ولي اليقين أن أنطوان بيناي Pinay، وزيره في الشؤون الداخلية كان متفقا معه تمام الاتفاق، وكذلك الشأن بالنسبة للسيد روجي دوشي، وهكذا كانت سياسته تحظى بكفالة أو رضى رؤساء فريق الأحرار.

أما خطأه الفادح، فهو كونه ظن أن مجلس العرش ذريعة ستوفر للحكومة الفرنسية متسعا من الوقت لتدارك الأمور. ولسوء الحظ، لم يكن هذا التوقع صائبا، لقد ظهر جليا أن التصور العام للرئيس يكمن في الحصول على رضى وموافقة حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال أي المجموعتين اللتين تمثلان رأي النخب المنحدرة من المدن سواء تعلق الأمر بالنخب التقليدية أو النخب المتطورة.

وباختصار، كان إدگار فور مترددا فيما يخص بدأ محادثات مع السلطان المنفي بمدغشقر وذلك بدافع قناعته الخاصة، ثم بدافع الحيطة والحذر، مع العلم أنه كان يقدره، فرفض بالتالي استغلال إمكانية الاتصال بالسلطان من خلال محاميه الأستاذ بول وايل بحكم علاقته به، مثله مثل السيد جورج بيدو الذي سبق وأن رفض ذلك لما كان وزيرا للشؤون الخارجية. فقد كان يرى أن محاورة الأحزاب السياسية أمر طبيعي ومساير للتقاليد الديمقراطية، وكان لا يخفي أنه سيتغلب عليها

بفضل تفتحه وواقعيته وليبراليته وحسن نيته. وعلى العموم شاطره السيدان انطوان بيناي وروبير شومان هذا الرأي، أما من جهتي، فلم تكن لي كامل الثقة في حسن نية حزب الاستقلال، لقد حصلت لدي القناعة منذ يوليوز أن الوضع يستلزم اتخاذ حل يتسم بالجرأة، لذا كنت أفضل التفاهم السري والصريح مع السلطان المنفي، ها هو السي الفاطمي بن سليمان الرجل المتزن المتبصر يجد أن اللقاءات المخصصة لحزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال مبالغ فيها، ويضيف الرجل: « هذا يضايقني جدا نظرا لأنني مبدئيا مقبل على رئاسة الحكومة المغربية المكلفة بالمفاوضات، ستكون مهمتي جد صعبة حينما سأختار مساعدي ويواجهني البعض بالتزامات اتخذت في غيبتي ودون علمي». وبالفعل، بدأ حزب الاستقلال ينتقد بشدة شخصية السي الفاطمي بن سليمان، إذ كان هذا الحزب يحتفظ ـ حسب ما قيل ـ بمرشحه المفضل حينها: السيد محمد بركاش.

وفي اللقاءات كانت كلما طرحت مسألة حرجة، طلب ممثلو حزبي الاستقلال والشورى والاستقلال ضرورة التشاور مع كاتبيهما العامين[94]، وكان هاذان الشخصان يراقبان وقائع المؤتمر من الضفة السويسرية من بحيرة ليمن Lac Léman فكان عليهم إذن تلقي تكهن عرافيهما من سويسرا، مما كان يتطلب بعض الآجال، فما طبيعة التكهنات بالضبط؟ لا أحد يعلم. بهذا النهج كان محاورونا يتمكنون من التفكير والتشاور وبالتالي من التناور معنا، عندئذ فهمت ما نبهني إليه الجنرال لوكونت عند وصولي لإيكس لي بان حينما قال: "إن اللعبة مفخخة هنا".

وهكذا انتهت هذه الفقرة من محادثات لاسافوا La Savoie بدون حسرة، فرجع رئيس الحكومة في آخر الأسبوع إلى باريس حيث ستتابع المحادثات لاحقا.

---

[94]- يتعلق الأمر بأحمد بلافريج وزير الخارجية في حكومة البكاي الثانية ورئيس الحكومة فيما بعد ومحمد بن الحسن الوزاني بالنسبة لحزب الشورى والاستقلال.

الفصل الرابع عشر

عودة سيدي محمد إلى العرش واسترجاع الاستقلال (شتنبر 1955 - نونبر1955)

استقالة السيد گراندفال وتعويضه بالجنرال دولاتور في الرباط

عاد السيد گراندفال إلى باريس في 27 غشت بعد أن رفض سحب استقالته، فعوض بالجنرال بيار بوايي دولاتور دي مولان Pierre Boyer de Latour الذي شغل إلى ذلك الحين منصب المقيم العام لفرنسا بتونس بعدما تولى بالمغرب عدة مناصب ثانوية، وكان دولاتور قد برز بشكل ملفت للنظر خلال الحرب الأخيرة على رأس المجموعة الثانية للطوابير المغربية.

تسلم المقيم العام الجديد مهامه بالرباط ابتداء من 31 غشت، وتتلخص التعليمات التي حمل معه في ما يلي:

1- الحصول على التخلي الطوعي لابن عرفة عن الحكم دون أي مس بكرامته.

2- التهييء لمجلس حفظة العرش الذي سيضم الصدر الأعظم المقري والبكاي الذي عين من قبل سيدي محمد وشخصية تقليدية حظيت بثقة الباشا الحاج التهامي الگلاوي.

3- وبعد ذلك يتم تشكيل حكومة مغربية واسعة التمثيلية وتضم العديد من أصدقاء المغرب.

مهمة الجنرال كاترو بمدغشقر

وبعد بضعة أيام، سافر الجنرال كاترو - وهو من حملة القلادة الشرفية الكبرى - إلى أنتسيربي (بمدغشقر) مصحوبا بالسيد بريسو، مدير ديوان السيد أنطوان بيناي وزير الشؤون الخارجية. ورغم

تحذيراتي، فُسح المجال أمام وفود الوطنيين أيضا لزيارة السلطان السابق والالتقاء به.

لقد كان لهؤلاء عميق التأثير على سيدي محمد لما رآه فيهم من حماس قوي وتصلب أكيد، الأمر الذي ساهم بعض الشيء في تصلب موقفه، ولم يكن هذا ليسهل بالطبع مهمة الجنرال كاترو، إلا أن الجنرال تمكن من الوصول إلى اتفاق مع سيدي محمد الذي كان يعرفه جيدا ويقدره إلى حد كبير، ففي 8 شتنبر بعث ببرقية إلى باريس مفادها أن سيدي محمد يقبل مخطط الحكومة الفرنسية، وأن شرطه الوحيد يتعلق بمجلس حفظة العرش، وإذا سمح بوجود الصدر الأعظم في هذا المجلس، فهو لا يقبل على الإطلاق أن يضم المجلس وصيا ثالثا يكون من أصدقاء الگلاوي مؤكدا أن الصدر الأعظم ذاته ليس محايدا بل يعد من أعدائه.

إن هذا الفيتو (الرفض) المعروف عند حزب الاستقلال والذي استغله هو أيضا، سيشكل حجر عثرة - لمدة شهر أو أكثر - في وجه هذا المشروع الذكي والهش في آن واحد والذي لم نتوصل إليه إلا بعد محادثات شاقة وطويلة دامت الصيف بأكمله. إن العثور على رجل محايد لا ينتمي لا للوطنيين ولا للتقليديين ليس بالأمر الهين، خصوصا وأن من الشروط اللازم توفرها فيه كذلك، التمتع بالجاه والتقدير دون التأثير بالسلب على العضوين الآخرين.

عاد الجنرال دي لاتور - وكان من بين مساعديه القبطان أوفقير الذي أصبح بعد ذلك جنرالا ثم وزيرا للداخلية - إلى باريس في 18 شتنبر لعرض الصعوبات التي واجهت القيام بمهمته، إذ بعد كل ما رآه وسمعه هناك أصبح مقتنعا بأن استمرار ابن عرفة في السلطة أمرا مستحيلا، لذا انهمك بإخلاص في إعداد وتشكيل مجلس حفظة العرش، لكن كل الاقتراحات التي تقدم بها فيما يخص الوصي الثالث لقيت الرفض من طرف حزب الاستقلال. وكما كان منتظرا أصبح هذا الحزب يعتبر نفسه، بعد لقائه مع السلطان السابق بأنتسيرابي، الحافظ والمؤتمن الوحيد على أفكار وآراء سيدي محمد بن يوسف.

رفض الجنرال الكتاني عضوية مجلس العرش

وفي يوم السبت 18 شتنبر اتصل بي الرئيس إدگار فور هاتفيا بمنزلي على الساعة الحادية عشرة ليلا وسألني هل أعرف الجنرال

الكتاني الذي كان يعمل بالقوات الفرنسية بألمانيا، وهل أكن له التقدير، وكان ردي إيجابيا بالنسبة للسؤالين، وعندها أخبرني أنه يفكر في اقتراحه شخصا ثالثا في مجلس حفظة العرش وكلفني بالاتصال به هاتفيا في نفس الليلة وإعطائه التعليمات للالتحاق بباريس صبيحة اليوم الموالي أي يوم الأحد 19 شتنبر، وعليه إذا اقتضى الحال أن يأخذ الطائرة، طلبت من الضابط المكلف بالمداومة في وزارة الدفاع الوطني أن يقوم بالواجب ويتصل بالجنرال قائد القوات الفرنسية بألمانيا في بادن بادن Baden-Baden. وفي صباح اليوم الموالي - الأحد 19 شتنبر - لما علمت أن الجنرال الكتاني لم يستطع مغادرة كوبلانص Coblence لرداءة أحوال الطقس بوادي الراين، التحقت باكرا بديوان الوزير، بـ 14 زنقة سان دومينيك واتصلت هاتفيا بالمعني بالأمر. وقد عاهدني الكتاني بأنه سيستقل الطائرة، عند أول انفراج في الحالة الجوية، ثم سألني عن سبب هذا الاستدعاء المفاجئ، فشرحت له ذلك في عجالة شديدة وباللغة العربية، فأجابني «في هذه الحالة، فإن مجيئي إلى باريس أمر لن يفيد في شئ، لأنني أرفض أن أكون ضمن مجلس حفظة العرش»، قلت له: «ومع ذلك، حاول القدوم إلى هنا وسوف أشرح لك كل المعطيات، حيث لا يمكن فعل ذلك عبر الهاتف، وحينما تتوفر لديك كل العناصر، فآنذاك يمكن التفكير وأخذ القرار الذي يمليه عليك ضميرك».

وصل الكتاني بعد الظهيرة إلى باريس واصطحبته إلى مقر رئاسة الحكومة، ولا داعي لذكر المجهودات التي بُذلت عدة أيام لإقناعه بقبول المنصب المعروض عليه كعضو ضمن مجلس العرش. لقد تدخل الجنرال دي لاتور زميله في الديوان العسكري لنوجيس، كما تدخل كل من السادة جسكار ديستان وجاك دي هاميل وإيريسو وجولي وبير طوان وزير التربية الوطنية ورئيس الحكومة وشخصيات أخرى لكي يؤثروا عليه دون جدوى، فلجميع هؤلاء كان رد الكتاني أنه مجرد جندي، ولم يسبق له أن مارس السياسة وطوال حياته المهنية التزم كما التزم رجاله المنحدرين من شمال افريقيا - وهو عميدهم - بعدم الاشتغال بالسياسة، ولهذا لا يمكنه الآن أن يغير رأيه واتجاهه دون أن يفقد تقديرهم واعتبارهم، وباختصار شديد، إنه اتخذ قرارا لا رجعة فيه. واستقبله

كذلك الجنرال نوجيس في منزله بزنقة سان فرنان، لقد كان الكتاني من بين أعوانه الأوفياء ـ دون أن يزعزع قناعته الراسخة[95].

ولم ينجح رئيس الجمهورية أكثر من سابقيه، وبحضوري، حاول مرة أخرى وأخيرة إيريسو والعمدة ميشيري Préfet Mechri التأثير عليه طيلة ليلة درامية قضيناها في وزارة الشؤون الخارجية بالمكتب الخاص للسيد أنطوان بيناي الذي كان قد ركب البحر[96]، إذ باء اللقاء بالفشل.

لقد تبلورت لدي قناعة بأن الكتاني لن يرضخ لما طلب منه، فخلال هذه الأيام استنتجت من تصريحاته المتكتمة، الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء موقفه، وفي الأخير كنت مضطرا أن أستعرضها على رئيس الحكومة ومساعديه.

في الحقيقة، رفض الكتاني ـما عرض عليه ـ لأنه لم يكن مقتنعا بالمجلس المزمع إنشاؤه، قال لي من بين ما قال في 20 شتنبر: «إذا قبلت فسأجد نفسي في الوضعية الآتية: إما سأعتنق الموقف الفرنسي وسوف أعتبر آنذاك خائنا في أعين مواطني، وإما سأنضم لطرح الوطنيين المغاربة وعندها ستتهمونني بعدم الإخلاص وعدم الوفاء، أريد أن أبقى نظيفا ونزيها في أعين المواطنين وفي أعينكم أيضا».

سألته: أي موقف فرنسي أنت تعني؟

ـ أعني ذلك الموقف الذي يتشبث باستحالة إعادة سيدي محمد بن يوسف إلى عرشه، لا يجب أن يكون هناك بديل، إن الأمر يتعلق بإرجاع السلطان إلى منصبه.

وباختصار، رفض الكتاني أن يتخذ موقفا معاديا للسلطان المنفي، حيث كان يظن أن رجوعه لا مفر منه وكان يحس في أعماقه أنه عاهله الشرعي الوحيد، لكنه كان لا يريد أيضا أن يفقد ثقتنا، ولا يسعنا إلا أن

95ـ لقد حكمت المحكمة العليا غيابيا على نوكيس بالإعدام، ورجع من منفاه بالبرتغال لينفذ فيه الحكم ولكي يصل إلى باريس بسرعة وضع رئيس الحكومة طائرة تحت تصرفه، وفي بايون كان على الكتاني أن يلتقي بقائده السابق على الساعة التاسعة ليلا السيد بيرطوان وأنا شخصيا فرافقناه حتى باب بيت الجنرال نوكيس وانتظرناه بالشارع إلى أن عاد ومن هنا رافقنا الكتاني إلى قصر الإليزي حيث كان الرئيس روني في انتظاره

96ـ توجه السيد أنطوان بيناي إلى نيويورك لكي يحضر اجتماعا عاليا للأمم المتحدة كان سيتناول، بصفة غير مشروعة، المسألة الجزائرية.

نتفهم هذا الموقف ونحترمه. وفيما بعد علمت أن رداءة أحوال الطقس لم تكن السبب الحقيقي في تأخر الكتاني في القدوم إلى باريس يوم 19 شتنبر. في الواقع، لقد اتصل به مبعوث من مستوى عال بكوبلونس وأمره بعدم قبوله العرض الذي سيطرحه عليه رئيس المحكومة.

الحالة المعنوية للضباط المغاربة

خلال محادثاتنا المتكررة، زودني الكتاني بمعلومات هامة ساعدتني على فهم الوضعية الذهنية لساكنة المدن المغربية وداخل أوساط الضباط المغاربة والبرجوازية. كنت أود أن أعرف على الخصوص، وبالضبط شعور الضباط المغاربة، وطرحت عليه السؤال. فكان رده: «إنهم مخلصون وأوفياء، لكن مسألة العرش تشكل عند زملائنا أزمة ضمير حادة، فالسواد الأعظم من بينهم باقون على وفائهم لسيدي محمد بن يوسف، وفي الوقت ذاته يقومون بواجبهم المهني دون خلفيات». وقد عبر القبطان عبد القادر عن نفس الموقف أمام السيد گراندفال، عندما قام بزيارة لمدرسة الدار البيضاء العسكرية (بمكناس) لتكوين الضباط في 26 يوليوز، وأضاف الكتاني شيئا مهما يقول: «لا يمكنكم أن تتصوروا كيف أصبحت حياة الضباط المغاربة وسط عائلاتهم، لقد صارت جحيما. إنهم يسمعون يوميا من أفواه زوجاتهم وأطفالهم، عندما يدور الحديث حول السلطان المنفي - أن خدام ابن عرفة خانوا بلدهم ويستحقون القتل، دون أن يستطيعوا الإدلاء بأي جواب، إنها وضعية لا تطاق ! جعلتني أهنئ نفسي لكوني غير متزوج! ».

دور النساء المغربيات في الحركة الوطنية

إن التفكير والتأمل أثارا انتباهي، مرة أخرى، إلى أهمية الدور الذي لعبته المرأة المغربية في بلورة رأي عام متجاوب مع سيدي محمد بوثيرة تصاعدية، إن تدخل العنصر النسوي في المجال السياسي شكل سابقة ذات أهمية قصوى.

كان السلطان ذكيا، حينما أوصى منذ 1947، بتحرير المرأة المغربية تحريرا حذرا وفعليا في نفس الوقت، وذلك على غرار ما قامت به العديد من دول الشرق المسلمة، لقد تلاءم هذا الطرح مع تطلعات العنصر النسوي والشباب المتطور، وتميزت لالة عائشة بنت العاهل خلال زيارته الشهيرة لطنجة بالدفاع عن هذه الفكرة، إذ صدم حماسها مشاعر الأوساط المحافظة بينما ولّد آمالا كبيرة عند أغلبية نساء

الحواضر اللواتي ضجرن من الحياة المملة والمرهقة التي يعرفها الحريم.

بعد 23 غشت 1953، أعلن الباشا الحاج التهامي الگلاوي والشريف السي عبد الحي الكتاني وأصدقاؤهم الرجوع إلى التقاليد الإسلامية الصحيحة "والابتعاد عن البدع المنافية للدين"، فكانت الخيبة كبيرة لدى النساء، وعند وصول ابن عرفة إلى العرش تبخرت كل الآمال. كيف يمكن تعويض سلطان شاب، أبيض البشرة، لطيف الملامح أنيق، يتوق إلى المستقبل، ملك يحب النساء إلى حد أنه يعيش يوميا مع زوجتين، ناهيك عن الجواري، بعجوز تميل بشرته إلى السواد، رجل مبتذل الخلقة ينشد حنين الماضي ويكتفي بزوجة شرعية واحدة؟ لم يكن لديه في الحقيقة ما يوحي بالأحلام ولا ما يغري مخيلة النساء ...! منذ ذلك الحين كبرت هالة محمد بن يوسف، وازدادت عظمته بعد نفيه، وصارت النساء تمجدنه من أعماق قلوبهن، سرا، ثم بعد ذلك أصبح الثناء عليه والاحتفال به علنيا، فكان على الأزواج ضم أصواتهم إلى أصوات النساء عن طواعية أو على مضض... وإلا استعملت النساء وسائلهن الخاصة لكي ينصهر أزواجهن...

تابع الجنرال دو لاتور بالرباط جهوده لتطبيق مخطط الحكومة رغم الصعاب التي واجهته، وقد قبل السلطان ابن عرفة التخلي عن العرش بعد تردد طويل، إذ غير رأيه مرات عديدة. ففي فاتح أكتوبر، استعرض للمرة الأخيرة فرقة من الحرس جاءت لتقدم له التحية اللائقة بمقامه، وبعدها أقلته الطائرة إلى طنجة حيث اختار أن يستقر في البداية.

وكما كان منتظرا، فلم يكن ذهابه كافيا لتهدئة الأوضاع، لقد تواصل الخلاف حول اختيار العضو الثالث في مجلس حفظة العرش وهكذا بقي الفراغ، فلا سلطان ولا مجلس للعرش، وأخيرا عرفت ليلة فاتح أكتوبر إلى الثاني منه هجومات على مواقع بورد وبوزينب وتيزي أوسلي، وكلها على تخوم المنطقة الإسبانية، وقامت بهذه الهجومات عدة عصابات مدججة بالسلاح قادمة من هذه المنطقة، ولقيت بركين وإيموزار مرموشة، داخل ناحية تازة، نفس المصير، وهنا كذلك أتى أغلب المهاجمين من المنطقة الإسبانية وأكدوا أنهم ينتمون إلى ما سُمي بجيش التحرير المغربي الذي لم نتمكن من تحديد علاقته بحزب الاستقلال.

لقد أصبحت المسألة تتجاوز إطار العرش وتوليته، لتأخذ منحى معاديا لفرنسا بوضوح تام، إذ لم يعد البعض يكتفي بالاستقلال الملفوف بالإبقاء على علاقات الصداقة مع فرنسا، والحفاظ على مصالحها، بل نادوا بالاستقلال ضدا على فرنسا وضدا على مواطنيها وعلى مصالحها.

علمت فيما بعد، بنوع من الحزن، أن المستشار العسكري الأساسي لعصابات جيش التحرير الوطني، هو أحرضان القائد والضابط السابق الذي عمل تحت قيادتي بالفريق الأول للقناصين المغاربة، لم أصدم لكون أحرضان أصبح وطنيا، بل أغاظني ترأسه لأناس يرمون بالنار جنودنا...

أجريت حوارات متكررة خلال شهر أكتوبر مع السيد الفاطمي بن سليمان والسي أحمد الجنان وصديق قديم آخر هو مولاي الحسن بن ادريس العلوي، الناظر السابق للأحباس الكبرى لمكناس، وهو في الوقت ذاته، زوج أخت سيدي محمد بن يوسف المفضلة. سألني هذا الأخير، باحتشام، مرات متعددة عن إمكانية إرجاع السلطان المنفي إلى العرش، بعد عودته من مدغشقر، الشيء الذي أصبح الآن واردا أكثر مما مضى، فكان من واجبي احتراما على الأقل لرئيس الحكومة أن أرد بأن هذا الأمر مستبعد جدا، وبما أن حكومة الجمهورية اتخذت موقفا أمام البرلمان، فلا يمكنها إذن التراجع عن قرارها، أجابني مولاي الحسن «إذن لكم الثقة في دوام مجلس حفظة العرش الذي لم يتشكل بعد؟ إنني كنت أظنكم أكثر نباهة». كنت في موقف يدعو إلى السخرية، حيث كنت مجبرا أن أدافع أمام المغاربة عن حل مستحيل وأن أتظاهر بمعارضة رجوع السلطان، وقد أصبح حلا لا مفر منه ! وفي مساء ما، بعدما تناولنا العشاء في مطعم لاكسكاد في بوا دي بولون Bois de Boulogne، التحقت بنا زوجة مولاي الحسن وكانت الأميرة جد فرحة لأن أخاها سيأتي قريبا إلى فرنسا وسوف تستقبله بلاكوت دازور La Côte d'Azur.

ومرة أخرى، تناولت الغذاء صحبة البكاي والسي أحمد الجنان والعيادي القائد السابق للرحامنة والعدو اللدود للحاج التهامي الگلاوي، خلال هذا الغذاء فاجأني فرنسي يستهزئ بالگلاوي زاعما أن هذا الأخير جمع ثروته، ليس بفضل ميزاته كقائد، وإنما بميوله لحَبْك الدسائس، فأجبته بأنه مازال شابا (صغيرا) ليتحدث عن موضوع كهذا

وأنني شاهدت الباشا وهو يُقاتل من أجل فرنسا، فطلبت شهادة العيادي الذي أكد ما قلته عن عدوه «إنه رجل مقاتل، لا أحد يمكن أن ينكر ذلك»، لم يؤاخذني أي أحد عن تدخلي هذا، بل العكس.

تأسيس مجلس العرش، ومطالبة باشا مراكش بالعودة السريعة للسلطان المنفي

وفي آخر المطاف، تمكن الجنرال دو لاتور من تشكيل مجلس العرش في 15 أكتوبر، وضم هذا المجلس أربعة أعضاء - عوض ثلاثة كما كان مقررا في البداية - وهم: الصدر الأعظم المقري، والبكاي، والسي الطاهر أوعسو من بني الهام Beni Alham، والباشا الصبيحي من سلا والذي أقترح من طرف الوطنيين مقابل قبول الطاهر أوعسو.

وفي 17 أكتوبر، نُصب مجلس العرش قانونيا وكلف، هذا الأخير، السي الفاطمي بن سليمان بتشكيل الحكومة، وقد قبل رئيس حكومة فرنسا يوم 22 أكتوبر ما سارت عليه الأمور وقوبل ذلك بارتياح كبير في الأوساط الحكومية بباريس، بينما رفض حزب الاستقلال الاعتراف بمجلس العرش والحكومة معا.

لكن التغيير المفاجئ والذي كنت أترقبه حدث في 25 أكتوبر حيث صرح الباشا الحاج التهامي الگلاوي علنا أنه هو كذلك يعارض مجلس حفظة العرش ولا يعترف بمشروعيته، ولا يرى أي مانع لرجوع سيدي محمد إلى عرشه وأعرب أيضا عن استعداده لطلب العفو منه ! وتكلف أحد أبنائه "السي عبد الصادق"، كبربري حقيقي كان يريد أن يؤمن المستقبل ولا يرفض العلاقات مع حزب الاستقلال، بربط الاتصال بين أبيه وأعدائه بالأمس، ونجح في ذلك رغم الصعاب.

وفي 28 أكتوبر، أعلن السي عبد الحي الكتاني عن مشاطرته رأي الگلاوي وأقيمت الصلاة باسم سيدي محمد بن يوسف في كل المساجد. وفي 30 أكتوبر أرسل ابن عرفة من طنجة إلى رئيس الجمهورية رسالة يصرح فيها أنه يتخلى عن حقوقه، وحث كذلك المغاربة على الالتفاف حول السلطان السابق. في 2 نونبر قدم أعضاء مجلس العرش استقالتهم إلى سيدي محمد الذي كان قد وصل إلى فرنسا قبل يومين، وهكذا لم يتجاوز عمر مجلس العرش الذي تصوره الأستاذ جورج إيزار سوى ثمانية عشر يوما. لقد كان الإخفاق يظهر جليا، ولم يصمد إذن البنيان الذي كلف تشييده شهورا طوالا من المفاوضات الصعبة والشاقة.

لا يسعنا الآن إلا أن نقبل بسرعة إرجاع سيدي محمد إلى عرشه والرضوخ للأمر الواقع والتفاوض معه. إن مهمة التفاوض موكولة للسيد أنطوان بيناي، وزير الشؤون الخارجية، والذي ألحقت الشؤون المغربية ـ التونسية بوزارته منذ إنشاء مجلس العرش، وإن المسألة تطرح في أسوء الظروف بعدما ذقنا طعم الإخفاق الذي قلل من قيمتنا في أعين خصومنا وجعلنا لقمة سائغة في أفواههم.

واجه الوزير مهمته الصعبة بكل شجاعة، ومن حسن الحظ ساعدته على ذلك محادثات إيكس ليبان، لقد دخل إلى المفاوضات مع السلطان السابق دون أفكار مسبقة، وبناء على تجربته فضل التفاوض المباشر دون أي وسيط. إنها طريقة معقولة وصائبة، لقد كُلف سابقا من قبل الحكومة بمرافقة سيدي محمد حتى مغادرة التراب الوطني عندما قام هذا الأخير بزيارته الرسمية لباريس في أكتوبر 1950، وفي تلك المناسبة كان قد رأى فيه شخصاً ذكيا وقادرا على التفاوض، ولا يستبعد أن السيد بيناي قد فكر في الموضوع، بعدما أجرى محادثات مع مغربيين ـ لهما ثقافة فرنسية ـ وهما السيدين عبد الرحيم بوعبيد من حزب الاستقلال ومحمد الشرقاوي من حزب الشورى والاستقلال، ويبدو أنه كان لهما تأثير حاسم على تحديد رأيه.

تصريح لاسيل سان كلو (6 نونبر) وحصول المغرب على استقلاله الكامل دون شروط

نشرت الصحافة منذ 6 نونبر 1955 التصريح المشترك لوزير الشؤون الخارجية وسلطان المغرب على إثر انتهاء المحادثات التي جرت بينهما في قصر لاسيل سان كلو، وفيما يلي نص التصريح:

«لقد جرى اجتماع بين جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف والرئيس أنطوان بيناي وزير الخارجية في 6 نونبر بقصر لاسيل سان كلو.

عرض الرئيس بيناي المبادئ العامة لسياسة الحكومة الفرنسية والتي صودق عليها من خلال البلاغ الصادر عن مجلس الوزراء في 5 نونبر.

وأكد جلالة السلطان موافقته على هذه المبادئ وفي انتظار عودته إلى الرباط، وباتفاق مع الحكومة الفرنسية كلف مجلس العرش الذي

أنشئ في 17 أكتوبر 1955 واستقال من مهامه في 3 نونبر 1955 أن يستمر في تدبير شؤون المملكة.

لقد أكد جلالة سلطان المغرب عزمه على تشكيل حكومة مغربية للتسيير والتفاوض، تمثل فيها مختلف تيارات الرأي العام المغربي.

إن المهمة الأساسية لهذه الحكومة هي الانكباب على إعداد الإصلاحات المؤسساتية التي ستجعل من المغرب دولة ديمقراطية وملكية دستورية، وكذلك السهر إلى جانب فرنسا على المفاوضات التي ستقود البلد إلى الاستقلال والى اتفاقات مع فرنسا تضمن علاقات مستديمة في إطار المصالح المشتركة التي سيحددها ويوافق عليها عن طواعية.

لقد أكد جلالة سلطان المغرب والرئيس بيناي اتفاقهما على أن فرنسا والمغرب سيبنيان معا - دون تدخل الغير - مستقبلهما المشترك. وسيضمنان حقوقهما وحقوق مواطنيهما وذلك مع احترام الوضع الناتج عن المعاهدات المبرمة مع القوات الأجنبية».

وكان هذا تصريح بالنوايا ليس إلا، إذ المغرب يُرحب بكل شيء وفي المقابل لا يقدم إلا الوعود بالتفاوض نظرا لظروفه آنذاك، ففي تلك اللحظة كانت الجزائر - غير آمنة على حدوده الشرقية وكذلك الشأن بالنسبة للجناح الغربي - مما يتحكّم في مصيره المستقبلي.

وفي كل الأحوال، لقد تجنبنا الحل الأسوأ، وأعني بذلك القطيعة، ويبقى الباب مفتوحا على مصراعيه لعلاقات أفضل، أي التعاون الذي اختير دون قيد أو شرط، إذ كانت الفقرة التي تؤكد أن فرنسا والمغرب «سيبنيان مستقبلهما المشترك معا دون تدخل الغير» أحسن عربون للمستقبل. لقد وجه هذا الكلام بالفعل إلى الولايات المتحدة والجامعة العربية دون ذكر اسميهما، حيث أن تدخلاتها المتكررة والضغوطات اللامتناهية من قبلهما هي التي عصفت بالعلاقات الفرنسية - المغربية.

وفي 11 نونبر1955، غادر الجنرال دي لاتور المغرب بعدما قدم استقالته، وعوض بعميد الشرطة السيد أندري دي بوا الذي عين كسفير نظرا للظروف السائدة حينها.

وقبل الختام، فإن بعض الملاحظات تطرح نفسها بإلحاح، ويتعلق الأمر بسياستنا بالمغرب والتي اتسمت على الدوام بعدم الاستقرار

لدرجة الجنون. ومن عواقب ذلك أن فرنسا لم تستطع مراقبة الأحداث التي كان من المفروض أن تقودها وتتحكم فيها.

فما بين الفترة المتراوحة بين مارس 1912 وأواخر سنة 1955، أي على امتداد 43 سنة، تعاقب على تسيير الأمور بالرباط ما يعادل 14 مقيما عاما، علما أن 12 من بينهم عينوا ما بين1927، تاريخ مجيء سيدي محمد إلى سدة الحكم و1955 تاريخ عودته إلى العرش، ثلاثة مقيمين من بين هؤلاء، وهم السادة لاكوسط وگراندفال والجنرال دي لاتور، زاولوا مهامهم بينما كان السلطان منفيا بمدغشقر (1953 - 1955) لكن خلال 26 سنة (1927 - 1953) من الحكم الفعلي تعرف العاهل شخصيا على 10 مقيمين عامين. إنه عدد هائل، خصوصا إذا تذكرنا أن المارشال ليوطي بقي يزاول مهامه لمدة 13سنة، وأن الجنرال نوجيس تولى زمام الأمور خلال 7 سنوات مما يقلص بشكل من الأشكال معدل المدة أو الفترة التي قضاها باقي المقيمين. أليس ذلك أقصى درجة العبث؟ ألم يكن لهذا تأثير كبير في انهزامنا النهائي؟ وبالطبع فالجواب إيجابي دون شك.

كان المقيمون العامون بالمغرب، على اختلاف مشاربهم واختلاف أمزجتهم وتكوينهم، يقدرون الواجب والمسؤولية، ولقد كان لدى بعضهم نقص في جانب المعرفة الدقيقة بالوسط المغربي وجانب الإلمام بالتيارات الفكرية الكبرى التي تخترق العالم، أما عامل الزمن - كما رأينا ذلك - فلقد عانى منه جلهم، فهل بإمكاننا الجزم بأن الجنرال نوجيس كان سينجح - في عمله - لو أنه كان لا يعرف أرض المغرب ولو لم يقضي به سوى سنتين أو ثلاثة؟ أكيد أن الجواب هو لا.

لو رسمت في باريس خطة محكمة وواقعية، وبالتالي توجيه أفضل ومساندة فعلية لسياسة المقيمين العامين واستمرارية أكبر في العمل، لساهمت في توفير مناخ تسوده الثقة والتفاهم. وبدون هاذين العاملين يستحيل النجاح القار في بلد مسلم حيث يبقى مشكل الإنسان والعامل الشخصي أمر يكتسي أهمية قصوى.

لقد عانى إذن نشاط فرنسا بالمغرب من عدم استقرار الحياة السياسية الفرنسية، فبين الاستقرار التام، الذي يؤدي لا محالة إلى (الغرور) الرضا عن النفس والروتينية، ثم التقاعس والتقهقر، وبين التغيير السريع الذي يقتل استمرارية الفكر والعمل والإنجاز، كما عانى

من غياب نقطة التوازن ـ الغالية على ليوطي وتلميذه بيير فيينو ـ والتي يصعب إيجادها بالنسبة لبلد متحول مثل بلدنا. وإذا تمكنا من ذلك لبعض الوقت، فهذا لم يدم، لأن نقطة التوازن تكون نتيجة موازين قوى مؤقتة ومتحولة بالأساس، وبالتالي فهي تتسم بالهشاشة، فنقطة التوازن هذه تقتضي التصحيح على الدوام وإلا فالسقوط هو المآل. أما الجمود أو انعدام الحركية فهو قاتل كذلك، ذلك هو الدرس الذي يمكن استخلاصه من قراءة ذلك الماضي القريب.

يجب أيضا التمييز بين مرحلتين اثنتين في التاريخ القصير للحماية الفرنسية بالمغرب: مرحلة ما قبل مؤتمر آنفا (يناير1944) والمرحلة التي تلتها.

ففي المرحلة الأولى كان الحوار الفرنسي ـ المغربي يمر عموما في ظروف حسنة، لم يعكر صفوها سوى وقوع اصطدامات صغيرة وشنآنات بسيطة وأحيانا نزاعات خفيفة، بين الفينة والأخرى كما يحدث ذلك في الحياة المشتركة.

فذهاب مقيم عام وإحلال آخر محله كان كافيا لتسوية الأوضاع، وبعد تدخل طرف ثالث قوي، وهو الولايات المتحدة، أصبح الحوار مستحيلا مهما كانت قيمة المقيمين العامين، إذ عشنا ذلك مع إيريك لابون رغم أنه كان يتمتع بعطف ورعاية السلطان، لقد حل الشك محل الثقة ولاحت مؤشرات الانشقاق والبين في الأفق، ونُطق بالكلمة الصاعقة، "الاستقلال" وتبناه السلطان.

جاء تغيير المقيم العام والإعلان عن إصلاحات ـ مُنحت، أكثر مما نوقشت بين الطرفين ـ لتهدئة الوضع فقط. ولم يبق الآن إلا اتخاذ موقف واضح فيما يخص عمق المشكل، ألا وهو إلغاء معاهدة 1912، وبمعنى آخر الاستقلال وتغيير طبيعة العلاقات بين فرنسا والمغرب بعلاقات جديدة.

لقد كان من الأفضل بالطبع، التحسب لما هو حتمي ولا مفر منه والسبق إليه، كما كان يقترح ذلك طاليران Talleyrand والاحتفاظ بالمبادرة في العمليات، كما كان ليوطي يريد ذلك، وبالتالي، كان علينا التفاوض مع السلطان وحده حول المراحل والكيفية والشروط التي ستنتهي فيها هذه الكارثة حتى تتم الأمور في نظام أخوي وجو يحفظ كرامة الطرفين.

أما على المستوى السياسي، فمن الصعب أو من المستحيل على أي حكومة من حكومات ـ الجمهورية الرابعة ـ أن تقوم بهذه المهمة الشائكة والدقيقة، على أكمل وجه.

يجب أن نعترف أيضا أن وجود آلاف العائلات من المعمرين الفرنسيين على التراب المغربي لن يزيد الأمر إلا تعقيدا.. إن هؤلاء زرعوا الأرض بحب ونجحوا في ذلك مما جعلهم يتعلقون ـ كسائر فلاحي العالم ـ بتلك الأرض التي استصلحوها وجعلوا منها أرضا معطاء بفضل عملهم الشاق والدءوب ..فكان الجلاء بالفعل أقل صعوبة حينما تعلق الأمر بمناطق خالية من المعمرين الزراعيين، لقد كانت الأحداث إذن هي التي قادت نحو الاستقلال وليس رغبتنا نحن. لقد ارتكبنا أخطاء عديدة، مثلما هو الشأن بالنسبة للسلطان والوطنيين أيضا، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية فيما يتعلق بالتعجيل العشوائي الذي عرفته عملية إجلاء الاستعمار. لقد شجع الأمريكيون على استقلال المغرب بشكل واضح أثناء الحرب الكونية الأخيرة وبعدها، فبسببهم أصبح كل حوار مستحيل مع المغرب، في الوقت الذي كان التفاهم بين القوى الغربية قد يسمح بتحديد برنامج متناسق ومتكامل يخول للبلد تحريرا شاملا عن طريق نقل وتسليم السلطات وآلياتها بالتدريج.

لم تكن فرنسا وحدها ضحية هذا النهج، بل عانى منه كثيرا المغرب أيضا، فكان على السلطان محمد الخامس أن يتسلح عند رجوعه إلى العرش بكل قواه وحنكته ليتغلب على الفوضى الكامنة تحت الرماد ويمسك بزمام الأمور ويعين إدارة مغربية جديدة ويحكم البلاد. ولقد تمكن كذلك من تحمل المسؤوليات الجسيمة بفضل هالته التي ما فتئت تتقوى نتيجة نفيه.

وفي آخر المطاف، فلن نخجل من تجربة الحماية الفرنسية بالمغرب، فمن هي الأمم التي يمكنها أن تعتز وتفتخر بمثل ما حققناه نحن ـ اعتمادا على دمائها وأموالها ـ وهو وحدة المملكة الشريفة التي كانت تعاني من الانقسامات والفوضى؟ من هي الأمم التي وفرت ـ دون مقابل ـ لبلد فقير يفتقر إلى البنى التحتية ما وفرناه للمغرب في ظرف وجيز، وذلك رغم التكاليف الباهضة التي أثقلت كاهلنا والناتجة عن حربين قاسيتين في ظرف ثلاثين سنة، ولا يمكن، كذلك، أن ننكر أن

تجهيز المغرب أنجز على حساب عصرنة الاقتصاد الفرنسي، فكان من الأسباب التي أدت إلى نكسة يونيو 1940.

وعلى رأس هذا الشهادة نذكر بنص الخطاب الذي سبق أن أدرجناه والذي ألقاه سيدي محمد بن يوسف سنة 1931 بباريس بحضور ليوطي، فقد قام السلطان بمقارنة وجيهة بين مغرب ما قبل 1912والحالة التي أصبح عليها سنة1931، أي في أقل من عشرين سنة، فهذا الثناء على الإنجازات يظهر لنا رغم بساطته دليلا قاطعا ومقنعا أكثر من أي مرافعة مطولة مليئة بالحقائق والأرقام.

بل أكثر من ذلك، كان الأجانب - بمن فيهم الأمريكيون عندما لم تكن لديهم خلفيات سياسية واقتصادية - يقدرون باستمرار الإنجازات الفرنسية التي أصبحت واقعا ملموسا على أرض المغرب والتي تبقى مرسومة في قلوب السواد الأعظم من الرجال على اختلاف آرائهم، حتى ولو أن السياسة تضطرهم إلى نفي هذه المنجزات أو التقليل من شأنها.

هذا ما يعرفه عدد هائل من المغاربة، كما بدأوا الآن يقرون به ويقولونه، فهذا رجل من حاشية السلطان الراحل يقول مؤخرا لأحد أصدقائي: «آه! عليه من بلد رائع تركتموه لنا ..» أما الشعب الذي لم يكن أبدا معادٍ لنا في الحقيقة، فإنه يحتفظ لنا بذكريات حسنة حتى في المدن، الأمر الذي كان يستحيل تصوره قبيل سنوات قلائل. نرى أن هنا جذور عميقة ستنبثق عنها عروش متينة تنتج ثمرة العلاقات الفرنسية - المغربية الجديدة. كشعب قوي، علينا إذن أن لا نيأس وأن نبقى متفائلين بالمستقبل متحلين بالتفاهم والشعور الأخوي وخدمة الآخر، وفي كل الأحوال، لننتظر بثقة وصدر رحب حكم التاريخ.

نشر هذا الكتاب بدعم من :
وزارة الثقـــافة



جورج سبيلمان

1980 - 1899

تميز الأرشيف الكولونيالي الفرنسي حول المغرب بإنتاجه الفكري الغزير وبتنوع المؤسسات التي كانت وراء ذلك الإنتاج من استشراق وإثنولوجيا وسوسيولوجيا وجغرافية وتاريخ ...
كان لضباط الشؤون الأهلية فيها نوعا من اليد الطولى بحكم مكانتهم كأفضل مزود بالمعلومات وأهم متتبع لأثر السياسة الأهلية في الأوساط المستهدفة. ويعتبر جورج سبيلمان، الذي ارتبط اسمه بنظام الحماية مدة خمس وثلاثين سنة (1920-1955)، أحد عناصر مدرسة ليوطي للشؤون الأهلية، التي يعتبر جاك بيرك وروبير مونطاني وروجي لوطورنو من أبرز رموزها.

جورج سبيلمان

المغرب

من الحماية إلى الاستقلال
1956 - 1912

فمن هذا الباب، ونظرا لأن اسمي (جورج سبيلمان) اقترن بنظام الحماية اقترانا قويا، خلال الفترة المتراوحة ما بين 1920 و 1955 ونظرا، كذلك، لمعرفتي الدقيقة بكل المقيمين العامين لفرنسا بالرباط، ونظرا لقربي ولعلاقاتي بالأوساط المغربية، سواء منها القريبة من القصر أو من البرجوازية أو من الوطنيين البارزين، حاولت سرد كل ما أعرفه عن هذه الحقبة الحاسمة، آخذا بعين الاعتبار وجهة نظر كل الأطراف. وبما أن موعد كتابة تاريخ الحماية الفرنسية لم يحن بعد، أردت أن أدلي بمجرد شهادة، لأفيد وأقارن وأشرح الوقائع التي عاينتها مباشرة.

من أرشيف الإقامة العامة:
محمد الخامس، عندما كان في الثامنة من عمره، مع أخيه مولاي إدريس، رفقة الماريشال ليوطي . يوم 6 يوليوز 1917.
ويظهر محمد المقري و قدور بنغبريط.

40 درهما

تصميم الغلاف : عبد الرحيم التوراني

CTP & Impression : Imprimerie Rabat Net Maroc

مطابع الرباط نت
Imprimerie RABAT NET
Av. Hassan II Cité Al Manar n° 6/3 - Rabat
05 37 20 46 32 - 06 61 20 37 76
imprimerierabatnet@gmail.com